

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0021921350



# DATE DUE

OCT 20 2006

MAY 31 2007

NOV 10 2007

MAY 30 2008

JUL 03 2008

FEB 16 2009

SEP 14 2009

JUN 01 2010

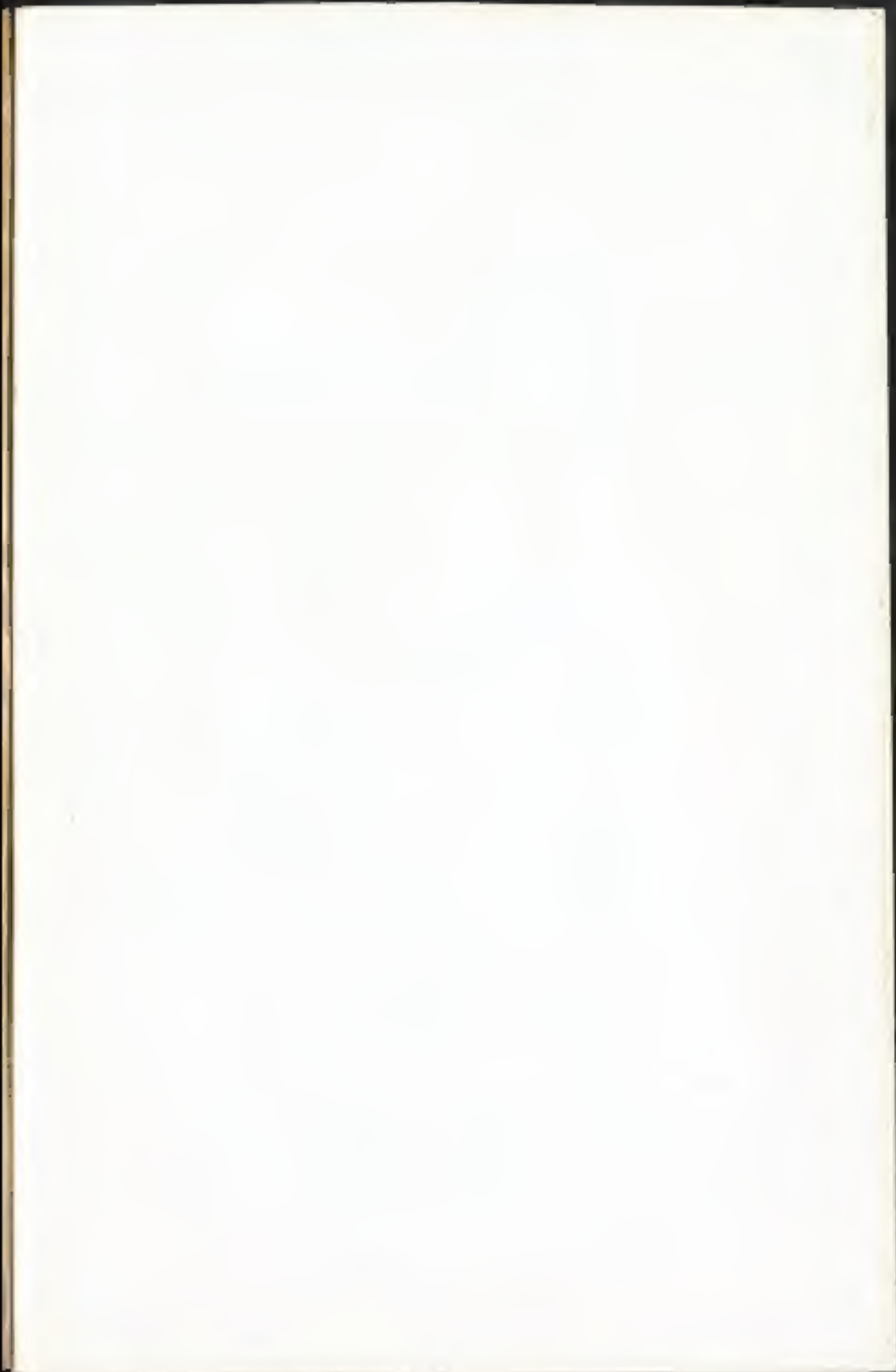
OCT 01 2012

GAYLORD

PRINTED IN U.S.A.









طه حسين

مُسْتَقْبَلُ النِّقَاطِ فِي مِصْرَ

ALIBRARY  
VINTAGE  
YSLAGI

مطبعة المعارف وكتبتها بسن

962  
H95

45-35141

COLUMBIA  
UNIVERSITY  
LIBRARY



خُذِي رَأْيِي وَحِسْبُكَ ذَاكَ مِنِّي  
عَلَى مَا فِي مَنْ عَوَجَ وَأُمْتُ  
وَمَاذَا يَتَنَغَّى الْجُلَسَاءُ عِنْدِي  
أَرَادُوا مَنْطِقِي وَأَرَدْتُ صَوْتِي  
وَيُوجَدُ يَتَنَا أَمْدٌ قَصِيٌّ  
فَأَمُّوا تَمَتُّهُمْ وَأُمْتُ تَمَتِّي  
أَبُو الْعَمَلَاءِ



## مقدمة

أعزائي يملأ هذا الكتاب أمراني : أحدهما ما كان من إمضاء المعاهدة بيننا وبين الإنجليز في اندرة . ومن إمضاء الاتفاق بيننا وبين أوروبا في منترو ، ومن فوز مصر بحجز عظيم من ثمنها في تحقيق استقلالها الخارجي وسيادتها الداخلية . وقد شعرت كما شعر غيري من المصريين ، وكما شعر الشباب من المصريين خاصة — بأن باعدت السن بينهم وبينى — بأن مصر تبدأ عهداً جديداً من حياتها إن كسبت فيه بعض الحقوق ، فإن عليها أن تنهض فيه بواجبات خطيرة ونعمات ثقال . وما كان أشد تأثرى بهذه الحركة البسيرة الساذجة التى دفعت فربقاً من الشباب الجامعين فى العام الماضى إلى أن يسألوا المفكرين وقادة الرأى عما يرون فى واجب مصر بعد إمضاء المعاهدة مع الإنجليز . فقد أقبل هؤلاء الشباب الجامعون يسألوننا أن نبصرهم بأمورهم ، ونهديهم إلى واجباتهم ، وجعل كل منا يتحدث إليهم فى ذلك حديثاً سريعاً مرتجلاً ، تقدر ما كان يسمح له وقته وعمله وتفكيره السريع فى حياة سريعة تمر بنا أو تمر بها من العرق . وقد تحدثت إلى هؤلاء الشباب فممن تحدث ، ولكنى لم أقتنع بكفاية ما تحدثت إليهم به ، ولم أر أنى قد دللتهم على ما كان يجب أن أدلهم عليه ، وهديتهم إلى ما كان يجب أن أهديهم إليه ، واستقر فى نفسى أن واجبتنا فى ذات الثقافة والتعليم بعد الاستقلال أعظم خطراً وأشد تعقيداً مما تحدثت

به إليهم في ساعة من نهار ، أو في ساعة من ليل لا أدري ، وفي قاعة من قاعات الجامعة الأمريكية ، وأنه يحتاج إلى جهد أشق وتفكير أعمق وبحس أكثر تفصيلاً ؛ ووعدت نفسي بأن أبذل هذا الجهد ، وأفرغ هذا البحث ، وأنهيض بهذا العبء . ولكن لم أني هؤلاء الشباب بشيء مما قدرت ، لأنني أشقت أن تحول ظروف الحياة بيني وبين إنجاز هذا الوعد . وليس أشق على من وعد أبذله للشباب ثم لا يستطيع له إنجازاً .

والأمر الثاني أن وزارة المعارف ندبني لتمثيلها في مؤتمر اللجان الوطنية للتعاون الفكري ، الذي عقد في باريس في صيف السنة الماضية ، وأن الجامعة ندبني لتمثيلها في مؤتمر التعليم العالي الذي عقد في باريس في صيف ذلك العام أيضاً . وقد شهدت هذين المؤتمرين ، واشتركت فيما كان فيهما من حوار ؛ وشهدت مؤتمرات أخرى عقدت في باريس أثناء ذلك الصيف ، حتى قضيت شهراً أو نحو شهر أشبه شيء بالطالب الذي يختلف إلى الدروس والمحاضرات في مواظبة ونظام . وكانت كل هذه المؤتمرات على اختلافها تدرس الثقافة من بعض أوجهها . وقد سمعت فيها آراء وشهدت فيها أشياء ، وأثار ما سمعت وما شهدت في نفسي خواطر وعواطف وآمالاً ، لم أر بداً من تسجيلها ، ففعلت نفسي بأن أشر فرصة هذه الخواطر والمواطف ، لأنجز ما وعدت به الشباب الجامعيين فيما بيني وبين نفسي . وكان الحق على أن أرفع بعد عودتي إلى مصر تقريراً إلى وزارة المعارف وتقريراً إلى الجامعة ، وأن أعرض على هذه ما رأيت في مؤتمر التعليم العالي ، وعلى تلك ما رأيت في مؤتمر اللجان الوطنية للتعاون الفكري .

وأى شيء أسرع على من شهد مؤخرًا من أن يرفع تقريراً عن هذا المؤتمر إلى الذين أرسلوه إليه . ذلك شيء جرت به العادة ، وقضى به النظام . وليس المهم أن يقرأ التقرير وإنما المهم أن يكتب ، وليس المهم أن يدرس ما في التقرير من رأى ، ويؤخذ بما فيه من صواب ، وإنما المهم أن يحفظ التقرير في عطف من أعطاف الوزارة ، وفي غرفة من غرفتها ، ليرجع إليه ذات يوم ، أو لينام إلى آخر الدهر .

ومهما يكن من شيء فإني أرفع تقريراً إلى وزارة المعارف ولا إلى الجامعة ، لأن ظروف الحياة السياسية في مصر قد صرفت وزارة المعارف والجامعة عن قراءة التقرير وحفظها ، وحسرتنى أنا عن تسميتها وتوزيعها ، ولكنى كنت أسرف فيما بينى وبين نفسى أن هناك شيئاً جيراً من كتابة تقرير يقرأ ويؤخذ به ، أو لا يلتفت إليه ، وهو إنجاز ذلك الوعد الذى قدمته إلى الشباب الجامعيين ولم أظهرهم عليه .

وكنت أقول انفسى إن إنجاز هذا الوعد سيكون من الوقت والجهد أكثر مما تكفى كتابة تقرير أو تقريرين ، ولكنه سيكون أكثر فائدة وأنعم نفعا . سينتج كتاباً ضخماً ، وسأقدم من هذا الكتاب الضخم نسخة إلى وزارة المعارف مكان التقرير ، وستعنى وزارة المعارف بهذا الكتاب ما كانت ستصنعه بالتقرير لو قدم إليها . وأسلك هذه الطريقة نفسها مع الجامعة ، وستصنع الجامعة بهذا الكتاب صنيعها بعشرات التقارير التى ترفع إليها فى كل عام ، توزع نسخاً منه على أعضاء مجلس الجامعة ليقرءوها أو يسهلونها .

ولكن الكتاب مبدع في الناس وسيقرؤه المثقفون ، سواء منهم من  
إليه أمر من أمور السلطان ، ومن لا تافقه له في السلطان ولا جمل ، كما  
يقول الشاعر القديم . وسيقرؤه الجامعيون وغير الجامعيين ، وسيجدون  
فيه صورة للواجب المصري في ذات الثقافة بعد الاستقلال كما يراه مصري  
مهما يقل فيه ومهما يظن به فقلن يتهم في حبه لمصر وإخلاصه للشباب  
المصريين . ومن يدري ! لعل هذا الكتاب كله أو بعضه سيقع موقعاً  
حسناً من بعض الذين إليهم أمور التعليم ، ولعلهم أن يأخذوا ببعض  
ما فيه من رأى . ومن يدري ! لعل هذا الكتاب كله أو بعضه أن يقع  
موقعاً سيئاً من بعض الناس ، ولعلهم أن يتقدوه ، وأن يثيروا حوله هذا  
الجدال الخصب ، الذي يجلى وجه الحق في كثير من الأحيان . وهو على  
كل حال سينبئ الشباب بأن أساتذتهم وآباءهم الذين يقسون عليهم  
أحياناً ، ويكلفونهم كثيراً من الجهد والعناء أحياناً أخرى ، ويظهرون لهم  
الغلظة والجفوة في كثير من الظروف ، إنما يقدمون على ذلك لأنهم  
يحبونهم كما يحبون أنفسهم ، وأكثر مما يحبون أنفسهم . ولأنهم يؤثرونهم  
بالخير ، ويختصونهم بالبر ، ويحرصون أشد الحرص على أن تكون أجيال  
الشباب خيراً من أجيال الشيوخ ، وعلى أن يحقق الشباب لمصر من المجد  
والعزة ومن النعمة والرخاء ما عجز الشيوخ عن تحقيقه .

وإذا فليس غريباً أن أقدم هذا الكتاب هدية إلى الشباب الجامعيين ،  
تصور ما يملأ قلبي لهم من حب ونصح ، ومن إثارة وإخلاص .



( ١ )

الموضوع الذى أريد أن أدبر فيه هذا الحديث هو مستقبل الثقافة في مصر التي ردت إليها الحرية بإحياء الدستور ، وأعيدت إليها الكرامة بتحقيق الاستقلال ، فنحن نعيش في عصر من أخص ما يوصف به أن الحرية والاستقلال فيه ليسا غاية تقصد إليهما الشعوب ونسعى إليهما الأمم ، وإنما هما وسيلة إلى أغراض أرقى منهما وأبقى ، وأسمى فائدة وأعم نفعاً .

وفد كانت شعوب كثيرة من الناس في أقطار كثيرة من الأرض تعيش حرة مستقلة ، فلم تكن عنها الحرية شيئاً ، ولم يجد عليها الاستقلال نفعاً ، ولم تعدد لها الحرية والاستقلال من أن تعدى عليها شعوب أخرى تستمتع بالحرية والاستقلال ، ونكسها لا نكتفي بهما ولا نراهما غايتها القصوى ، وإنما نضيف إليهما شيئاً آخر أو شيئاً آخرى .

نضيف إليهما الحضارة التي تقوم على الثقافة والعلم ، والقوة التي تنشأ عن الثقافة والعلم ، والثروة التي تنتجها الثقافة والعلم . ولولا أن مصر قصرت طائفة أو كارهة في ذات الثقافة والعلم لما فقدت حريتها ، ولما أضاعت استقلالها ، ولما احتاجت إلى هذا الجهد المنيف الشريف تسترد الحرية وتستعيد الاستقلال .

وليس من النافع أن نندم على ما فات ولا من الممكن أن نستردك ما كان ، بل من الخير الذى يشجذ العزم ويقوى الأمل ، أن نفكر فيما

أنبيح لنا من الفوز ، وننتهج بما كتب لنا من الظفر ، في هذا الجهاد الطويل الشاق الذي انتهى بنا إلى أن نسرود الاستقلال ، ونحمل العالم المتحضر على أن يعرفه لنا ، ويؤمن لنا به ، ويتلقانا في عصابة الأمم كما يتلقى الأمم الحرة الكريمة .

من الخير أن اقتبط بهذا ونتهج له ، ولكن على ألا نكتفى بالاغتباط والابتهاج ، وعلى ألا نشغل بالفرح عن النشاط ، وألا يصرفنا الأمل عن العمل ، وألا نقف أمام الاستقلال والحرية موقف المعجيين بهما الطامنين إليهما . إنما نأخذها كما نأخذها الأمم الراقية على أنها وسيلة إلى الكمال ، وسبب من أسباب الرقي ، لا يكفان عن العمل وإعدادهم إليه ، ولا يحذفان الأمل ، وإنما يمدانه ويزيدانه قوة وسعة واتساعاً .

وما أعرف أني أشقت من شيء كما أشقت من الاستقلال بعد أن كسبناه ، ومن الحرية بعد أن ظفروا بها ! أشفق منها لأنني أخشى أن يفرنا عن أنفسنا ، ويخيلنا إليها أننا قد وصلنا إلى آخر الطريق حين وصلنا إليهما ، مع أننا لم نزد على أن ابتدأنا بهما الطريق .

وأشفق منها لأنهما يحملان تبعات جساماً حقاً ، أمام أنفسنا أولاً ، وأمام العالم المتحضر ثانياً .

وأنا أخاف أشد الخوف ألا تقدر هذه التبعات ، أو ألا تقدرها حق قدرها . أخاف أن تقصر في ذات أنفسنا ، فنهمل مراقبتها ، أو نأخذها في غير حزم ولا جد ، فتتأخر ونحن خليقون أن نتقدم ، ونسخط ونحن

خليقون أن ترقى ، ويعود الاستقلال والحريّة عبيد بالشر ، وهما خليقان  
الأ يعودا عليهما إلا بالخير كل الخير .

وأخاف أن تقتصر في ذات أنفس ، وعليها من الأوربيين عامة ومن  
أصدقائنا الانجليز خاصة ، رفقاء بحصون عليا الكبيرة والصغيرة وبحاسيوننا  
على اليسير والعظيم . واعلمهم أن يكبروا من أغلاطنا ما نراه صغيراً ، وأن  
يعظموا من تفسيرنا ما نراه هيناً ، وأن يقولوا : طابوا بالاستقلال وأنعموا  
أنفسهم وأنعموا الناس في مطابقة به حتى إذا انتهوا إليه لم يدركوه ولم  
يسبقوه ولم يعرفوا كيف يأنعمون به .

أخشى هذا كله ، وأريد كما يريد كل مصري مثقف . بحب وطنه ،  
وبحرص على كرامته ، وحسن رأى الناس فيه ، أن تكون حياتنا الحديثة  
ملائمة بخدمة القديم ، وأن يكون نشأتنا الحديث محققاً لرأينا في أنفسنا  
حين كنا أطالب بالاستقلال ، ومحققاً لرأى الأمم المتحضرة فيما حين رخصت  
لنا عن هذا الاستقلال ، وحين أزهرت لنا ما أزهرت من الترحيب وحسن  
اللقاء في جنيف .

نعم وأريد كما يريد كل مصري مثقف ، بحب لوطنه ، حر بهن على  
كرامته ، ألا تلقى الأوربي فتشعر بأن بيننا وبينه من الفروق ما يبيح  
له الاستعلاء علينا والاستخفاف بنا ، وما يضطرنا إلى أن نزدري أنفسنا ،  
ونعترف بأنه لا يظلمنا فيه يظهر من الامتطالة والاستعلاء .

إن أبيض شئ . إلى الرجل الكريم الذى يشعر بالهزة والكرامة

ويحرص عليهما أن يرى نفسه مضطراً إلى أن يعترف بأنه لم يصبح بعد  
لها أهلاً .

فليحرص كل مصري على أن يحجب نفسه وأمنه هذا الخزي . وسبيل  
ذلك أن نأخذ أمورنا بالخزم والجهد منذ اليوم ، وأن نعرض عن الأوهام  
التي لا تنفي ، إلى الأعمال التي تنفي ، وأن نبذل في إقامة حياتنا الجديدة  
من العمل الصادق النافع على أساس متين .

( ٢ )

وأنا من أشد الناس زهداً في الزم . وانصرفاً عن العصور الكاذبة التي  
لا تصور شيئاً . وأنا مقتنع بأن الله وحده هو القادر على أن يخلق شيئاً  
من لا شيء .

فأما الناس فإنهم لا يستطيعون ذلك ولا يقدرُونَ عليه . وأنا من أجل  
هذا مؤمن بأن مصر الجديدة لن تبتكر ابتكاراً ، ولن تخلق اختراعاً ،  
ولن تقوم إلا على مصر القديمة الخالدة ، وبأن مستقبل الثقافة في مصر أن  
يكون إلا امتداداً صالحاً راقياً ممتازاً لحاضرها المتواضع المتهالك الضعيف .  
ومن أجل هذا لا أحب أن تفكر في مستقبل الثقافة في مصر إلا على  
ضوء ماضيها البعيد ، وحاضرها القريب . لأننا لا نريد ولا نستطيع أن  
نقطع ما بيننا وبين ماضيها وحاضرتها من صلة . وبمقدار ما نقيم حياتنا  
المستقبلية على حياتنا الماضية والحاضرة نجلب أنفسنا كثيراً من الأخطار التي

تنشأ عن الشطط وسوء التقدير والاستسلام للأوهام ، والاسترسال مع الأحلام .

ولكن مسألة الخطيئة حقاً ، والتي لا بد من أن نجلبها لأنفسنا تجليةً تزيل عنها كل شك . ونعممها من كل نفس ، ونبرئها من كل ريب هي أن نعرف : أمصر من الشرق أم من الغرب ؟ وما لا أريد بالطبع الشرق الجغرافي والغرب الجغرافي ، وإنما أريد الشرق الثقافي والغرب الثقافي . فقد يظهر أن في الأرض نوعين من الثقافة يختلفان شدة الاختلاف ، ويتصل بينهما صراع بغيض ، ولا يبقى كل منهما صاحبه إلا محاربة أو متهماً للحرب . أحد هذين النوعين هذا الذي نجد في أوربا منذ العصور القديمة ، والآخر هذا الذي نجد في أقصى الشرق منذ العصور القديمة أيضاً وقد نستطيع أن نضع هذه المسألة وضعاً واضحاً قريباً يدينهم إلى الأذهان وييسرها على الألباب . فهل العقل المصري شرقي التصور والإدراك والفهم والحكم على الأشياء ، أم هل هو غربي التصور والإدراك والفهم والحكم على الأشياء ؟ وبعبارة موجزة جلية : أيهما أيسر على العقل المصري : أن يفهم الرجل العربي أو الياباني ، أو أن يفهم الرجل الفرنسي أو الانجليزي ؟ هذه هي المسألة التي لا بد من توضيحها وتجاوبها قبل أن نفكر في الأسس التي ينبغي أن نقيم عليها ما ينبغي لنا من الثقافة والتعليم .

ويجئنا إلى أن أيسر الوسائل إلى توضيح هذه المسألة وتجليتها إنما هو الرجوع إلى تاريخ العقل المصري منذ أقدم عصوره ، ثم مسابقة هذا العقل في تاريخه الطويل الشاق المتنوع إلى الآن . ونؤمل ما نلاحظه في تاريخ

الحياة المصرية أننا لا نعرف أن قد كان بينها وبين الشرق البعيد صلات  
مستمرة منظمة من شأنها أن تؤثر في تفكيرها ، أو في سياستها ، أو في  
نظمها الاقتصادية .

وما أظن أن علماء التاريخ المصري القديم يستطيعون أن يدلونا على  
آثار أو نصوص تشهد بوجود هذه الصلات المستمرة المنظمة بين مصر في  
عصورها الأولى وبين الشرق الأقصى . ولعل أقصى ما يستطيعون أن  
يتحدثوا به فيما في ذلك إنما هي محاولات يكاد يتم عنها التاريخ في آخر  
العصر الفرعوني ، تظهر ميل المصريين إلى أن يستكشفوا سواحل البحر  
الأحمر مبعدين في ذلك بعض الشيء . ولكن في شيء من الحذر والاحتياط  
والاستحياء . وما أظن أنهم تجاوزوا بذلك بعض المطامع الاقتصادية التي  
كانت تثيرها في نفوسهم بعض غلات الهند وبلاد العرب الجنوبية . فهم  
من هذه الناحية قد حاولوا شيئاً ، ولكنهم لم يمشوا ولم يبعدوا . ولم ينظموا  
أى نوع من أنواع المواصلات التي يمكن أن تؤثر تأثيراً عميقاً في التفكير  
والسياسة والاقتصاد .

وما أظن أن الصلة بين المصريين القدماء والبلاد الشرقية تجاوزت هذا  
الشرق القريب الذي نسميه فلسطين والشام والعراق ، أى هذا الشرق  
الذى يقع في حوض البحر الأبيض المتوسط .

وليس من شك في أن الصلة بين المصريين القدماء وبين هذه الأقطار  
من الشرق القريب كانت قوية مستمرة منظمة إلى حد بعيد ، وكانت  
بالغة الأثر في الحياة العقلية والسياسية والاقتصادية لهذه البلاد كلها .



فأساطير المصريين تنبئنا بأن آلهتهم قد تجاوزوا الحدود المصرية ، وذهبوا  
يُحضرون الناس في قطار الشرق هذه . وتاريخ المصريين ينبئنا بأن ملوك  
مصر قد بسطوا سلطانهم على هذه الأنهار أحياناً . كما يحدث بأن مصر  
قد تعرضت لبعض الخطر السياسي في هذه البلاد .

والتاريخ المصري القديم يحدثنا أيضاً بأن مصر كانت في تلك العصور قوة  
أساسية من قوى التوازن السياسي الاقتصادي . لا بالقياس إلى هذه البلاد  
وحدها بل بالقياس إلى بلاد أخرى كانت مهداً لهذه الحضارة الأوربية التي  
نريد أن نعرف ما يمكن أن يكون بينها وبيننا من صلة .

ومن إضاعة الوقت . وإفلاق الجهد في غير محال ، أن نفضل ما كان  
من العلاقات بين مصر وبين الحضارة الإيجية القديمة ، وما كان من  
العلاقات بين مصر وبين الحضارة اليونانية في عصورها الأولى . ثم ما كان  
من العلاقات بين مصر وبين الحضارة اليونانية في عصور ازدهانها  
وازدهارها ، منذ القرن السادس قبل المسيح إلى أيام الإسكندر .

والتلاميذ يتعلمون في المدارس أن مصر عرفت اليونان منذ عهد بعيد  
جداً ، وأن المستعمرات اليونانية قد أقرها الفراعنة في مصر قبل الألف  
الأول قبل المسيح .

والتلاميذ يتعلمون في المدارس أيضاً أن أمة شرقية بعيدة عن مصر  
بعض الشيء قد أغارت عليها وأزالت سلطانها في آخر القرن السادس قبل  
المسيح ، وهي الأمة الفارسية . فلم تدعن مصر لهذا السلطان الشرقي  
الأجنبي إلا كراهة ، وظلت تقاومه أشد المقاومة وأعنفها مستمينة على ذلك

بمتطوعة اليونان حينئذ ، وبحفافة المدن اليونانية حينئذ آخر ، حتى كان عصر الإسكندر .

ومعنى هذا كله واضح جداً : وهو أن العقل المصري لم يتصل بعقل الشرق الأقصى اتصالاً ذا خطر ، ولم يمش عيشة سلم وتعاون مع العقل الفارسي ، وإنما عاش معه عيشة حرب وخصام .

معنى ذلك أيضاً أن العقل المصري قد اتصل ، من جهة ، بأقطار الشرق القريب اتصالاً منظماً مؤثراً في حياته ومثراً بها ، واتصل ، من جهة أخرى ، بالعقل اليوناني منذ عصوره الأولى ، اتصالاً تعاون وتوافق ، وتبادل مستمر منظم للمنافع ، في الفن والسياسة والاقتصاد .

ومعنى هذا كله آخر الأمر بديهي ، ينقسم الأوروبي حينئذ به لأنه عنده من الأوليات ، ولكن المصري والشرقي العربي يلقين به شيء من الإنكار والارورار ، يختلف باختلاف حفظهما من الثقافة والعلم وهو : أن العقل المصري منذ عصوره الأولى عقل إن تأثر بشيء فإنما يتأثر بالبحر الأبيض المتوسط ، وإن تبادل المنافع على اختلافها فإنما يتبادلها مع شعوب البحر الأبيض المتوسط .

### ( ٣ )

ولسنا في حاجة إلى أن نقيم الأدلة على شيء من هذا فهذا كله أيسر من أن يحتاج إلى أن يقام عليه الدليل . والتلاميذ عندنا يتعلمونه في مدارسهم ، والكتب التعليمية اليسيرة تذيبه لمن شاء أن يظهر عليه .

وهذا شيء آخر ليس أقل من هذا يُشترى ولا وضوحاً ، وهو : أن تبادل المنافع بين العقل المصري والعقل اليوناني في العصور القديمة قد كان شيئاً يشرف به اليوناني ، ويتمدحون به فم يقولون من شعر ، وفي يكتبون من شعر ، فمصر مذكورة أحسن الذكر في شعر الفصاح اليونانيين ، وهي مذكورة أحسن الذكر في شعر اللاتين اليونانيين ، نعم هي مذكورة أحسن الذكر عند هيرودوت واثين جاء بعده من الكتاب والفلاسفة .

وكان اليونان في عصورهم الراقية ، كما كانوا في عصورهم الأولى ، يرون أنهم تلاميذ المصريين في الحضارة وفي فنونها الرفيعة بنوع خاص .

ثم جاء التاريخ فله يكذب شيئاً من هذا ولا يصفه ، بل أيده وفواه . فالتأثير المصري في فنون العزف والمحت والتصوير عند اليونان شيء لا يُنجد ولا يُدري فيه . والتأثير المصري يتجاوز الفن الرفيع إلى أشياء أخرى نفس العمون التطهيفية ، ونفس الحياة العملية اليومية ، وقد تنس السياسة أياً .

ومن الحق أن نعترف بأن مصر لم تنعزل بالتأثير في حياة اليونان ، ولا في تكوين الحضارة اليونانية والعقل اليوناني ، وإنما شاركتها في ذلك أمم شرقية أخرى ، كان لها حظ موهور من الحضارة والرفق ، وهي هذه الأمم التي كانت تعمر هذا المشرق القريب .

هذه الأمم التي كانت كمصر مهداً للحضارة في حوض البحر الأبيض المتوسط . وكما أن اليونان يعرفون العقل المصري في تكوين حضارتهم ،

( ٢ )

فهم يعرفون العقل للكلدانيين وغيرهم من هذه الشعوب الآسيوية التي تأثرت بالبحر الأبيض المتوسط .

فإذا أردنا أن نتمسك بالمؤثر الأساسي في تكوين الحضارة المصرية ، وفي تكوين العقل المصري ، وإذا لم يكن بد من اعتبار البيئة في تقدير هذا المؤثر ، فمن اللغو والسخف أن نفكر في الشرق الأقصى أو في الشرق البعيد ، ومن الحق أن نفكر في البحر الأبيض المتوسط ، وفي الظروف التي أحاطت به ، والآلة التي عاشت حوله .

وإذا فاعقل المصري القديم ليس عقلاً شقيقاً إذا فهم من الشرق الصين واليابان والهند وما يتصل بها من الأقطار . وقد نشأ هذا العقل المصري في مصر متأثراً بالظروف الطبيعية والإنسانية التي أحاطت بمصر وعملت في تكوينها ، ثم تأثرت ، وتأثر في غير الشعب المصري من الشعوب المجاورة ، وتأثر بها . وكان من أشد الشعوب تأثراً بهذا العقل المصري أولاً ، وتأثيراً فيه بعد ذلك العقل اليوناني .

فإذا لم يكن بد من أن نتمسك بأسرة للعقل المصري نقره فيها ، فهي أسرة الشعوب التي عاشت حول بحر الروم . وقد كان العقل المصري أكبر العقول التي نشأت في هذه الرقعة من الأرض سناً ، وأبلغها أثراً .

كل هذه أوليات لا معنى لإضاعة الوقت في إثباتها ، وإقامة الأدلة عليها . فقد فرغ الناس من ذلك منذ عهد بعيد . ولكن الغريب أنهم برغم ذلك يستخلصون من هذه الحقائق الواضحة نتائج تناقضها كل المناقضة ، وتباينها كل المباينة ، وتبعد عنها أشد البعد . فأما المصريون أنفسهم فيرون

أنهم شرقيون ، وهم لا يفهمون من الشرق معناه الجغرافى اليسير وحده ، بل معناه العقلى والتقى . فهم يرون أنفسهم أقرب إلى الهندى والصينى واليابانى منهم إلى اليونانى والإيطالى والعربى . وقد استطعت أن أفهم كثيراً من الخطأ ، وأسيخ كثيراً من القلط ، وأفسر كثيراً من الوهم . ولكننى لم أستطع قط ، وإن استطعت فى يوم من الأيام ، أن أفهم هذا الخطأ الشنيع أو أسيخ هذا الوهم القريب .

ومهما أنس فلن أسمى مواقف الحيرة والمعجز عن الفهم التى كنت أقفها منذ أعوام ، أمام جماعة كانت تقوم فى مصر ، وكانت تسمى نفسها جماعة الرابطة الشرقية ، وكانت تذهب فى سيرتها وتمكبرها هذا المذهب الغربى ، مؤثرة التصامن مع أهل الشرق الأقصى على التصامن مع أهل الغرب الأدنى . وأنا أفهم فى وضوح ، بل فى بداهة ، أن تشعر بالقرابة المؤكدة بيننا وبين الشرق الأدنى ، لا بالانحداد اللفظى والدينى فحسب ، بل للجوار الجغرافى ، وبغرب الناشئة والتطور التاريخى . فتما أن تتجاوز هذا الشرق الغربى إلى ما وراءه ، ولا أفهم أن يقوم الأمر فيه على الوحدة العقلية ، أو على التقارب التاريخى . وإنما أفهم أن يقوم على الوحدة الدينية ، أو على تبادل بعض المنافع المؤقتة التى تشمل بالسياسة والاقتصاد . ومن المحقق أن تطور الحياة الإنسانية قد قضى منذ عهد بعيد بأن وحدة الدين ، ووحدة اللغة ، لا تصلحان أساساً للوحدة السياسية ولا قواماً لتكوين الدول .

فالمسلمون أنفسهم منذ عهد بعيد قد عدلوا عن اتخاذ الوحدة الدينية

واللغوية أساساً لذلك وقواماً للدولة . وليس المهم أن يكون هذا حسناً أو قبيحاً ، وإنما المهم أن يكون حقيقة واقعة . وما نظن أحداً يجادل في أن المسلمين قد أقاموا سياستهم على المدفع العملية ، وعدلوا عن إقامتها على الوحدة الدينية واللغوية والجغرافية أيضاً ، قبل أن يمتدحى القرن الثاني للهجرة ، حين كانت الدولة الأموية في الأندلس تخصص الدولة العباسية في العراق .

وقد مضى المسلمون بعد ذلك في إقامة سياستهم على المدفع ، وعلى المنافع وحدها ، إلى أبعد حدٍّ ممكن . فذابت القرن الرابع للهجرة حتى قام العلم الإسلامي مقام الدولة الإسلامية ، وحتى ظهرت القوميات ، وانتشرت في البلاد الإسلامية كلها دول كثيرة ، يقوم بعضها على المنافع الاقتصادية والوحدات الجغرافية ، ويقوم بعضها الآخر على ثروات أخرى من المنافع ، تختلف قوة وضعف باختلاف الأقاليم والشعوب ، وحفظ هذه الأقاليم والشعوب من قوة الشخصية والقدرة على الثبات والمقاومة .

وكانت مصر من أمبق الدول الإسلامية إلى استرجاع شخصيتها القديمة التي لم تنسها في يوم من الأيام . فالتاريخ يحدثنا بأنها قاومت الفرس أشدَّ المقاومة وأنها لم تنضم إلى المقدونيين حتى منوا فيها ، وأصبحوا من أبنائها ، واتخذوا تقاليدها وسننها ثم تفاليد وسنناً .

والتاريخ يحدثنا كذلك بأنها قد خضعت لسلطان الأمبراطورية الرومانية الغربية والشرقية على كره مستمر ، ومقاومة متصلة ، فاضطرت القياصرة إلى أخذها بالعنف ، وإخضاعها للحكم العرفي .



والقاريح يحدثنا كذلك بأن رفضها عن السلطان العربي بعد الفتح لم يبرأ من الخط ، ولم يخلص من مقومة والثورة ، وإنما لم تهدأ ولم تطمئن إلا حين أخذت تسترد شخصيتها المستقلة في ظل ابن طولون ، وفي ظل الدول المختلفة التي قامت بعده .

فالمسلمون إذاً قد فطنوا منذ عهد بعيد إلى أصل من أصول الحياة الحديثة ، وهو : أن السياسة نبى ، والدين شىء آخر ، وأن نظام الحكم وتكوين الدول إنما يقومان على المدافع المادية قبل أن يقوموا على شىء آخر .

وهذا التصور هو الذى تقوم عليه الحياة الحديثة فى أوربا . فقد تخلفت أوربا من أعباء الفرون الوسطى ، وأقامت سياستها على المدافع الزمانية ، لا على الوحدة المسيحية ، ولا على تقرب اللغات والأجناس .

لنعد إلى ما كنا فيه منذ حين . فنلاحظ مرة أخرى أن العقل المصرى القديم لم يتأثر بالشرق الأقصى ، ولا بالشرق البعيد ، قليلاً ولا كثيراً ، وإنما نشأ مصرياً ، ثم أثر فيما حوله وتأثر به . ولكن المصريين كما قلنا يعرضون عن هذه الأوليات ، ويرون أنفسهم شرقيين . فإذا سئلوا عن معنى هذه الشرقية لم يحققوها ، ولم يصلوا منها إلى شىء . وأما الأوربيون فهم كالمصريين يقررون هذه الأوليات فى كتبهم ، ويعلمونها فى مدارسهم ، ويبذلون الجهود الحسبة الشاقة فى تحقيق الصلات بين المصريين القدماء والحضارة اليونانية التى هى أصل حضارتهم . ثم هم بعد هذا كله يعرضون عن الحق ، ويتجاهلون هذه الأوليات ، ويرون فى ميراثهم وسياساتهم أن

مصر جزء من الشرق ، وأن المصريين فريق من الشرقيين . وليس من المهم ولا من النافع الآن أن نبحث عن مصدر هذا التعت الأوربي الذي يرجع إلى السياسة وإلى المدفع قبل كل شيء . وإنما المهم أن نمضي في هذه الملاحظة التاريخية حتى يثبت لنا في وضوح وجلاء أن من السخف الذي ليس بعده سخف اعتبرت مصر جزءاً من الشرق ، واعتبار العقلية المصرية عقلية شرقية كعقلية الهند والصين .

( ٤ )

كان العقل المصري إذاً إلى أيام الاسكندر مؤثراً في العقل اليوناني متأثراً به ، مشاركاً له في كثير من حقائقه إن لم يشاركه في خصائصه كلها .

فلما كان فتح الاسكندر للبلاد الشرقية ، واستقرار خلفائه في هذه البلاد ، اشتد اتصال الشرق بحضارة اليونان . واشتد اتصال مصر بهذه الحضارة بنوع خاص ، وأصبحت مصر دولة يونانية أو كاليونانية ، وأصبحت الاسكندرية عاصمة من عواصم اليونان الكبرى في الأرض ، ومصدراً من مصادر الثقافة اليونانية للعالم القديم ، بل أعظم مصدر لهذه الثقافة في ذلك الوقت . ومن المحقق أن الثقافة اليونانية ، على اختلاف فروعها وألوانها ، قد لجأت إلى مصر فوجدت فيها ملجأً أميناً وحصناً حصيناً وظفرت فيها من النمو والانتشار بما لم تظفر بمثله ، حين كانت مستقرة في أثينا أو في غيرها من المدن اليونانية الأوربية أو الآسيوية .

وانظرة يسيرة في أيسر الكتب التي تدرس التاريخ السيمي والثقافي في ذلك العصر تبين في وضوح لا يحتمل الشك أن مدينة الاسكندرية لم تكن مدينة شرقية بالمعنى الذي يفهمه الآن من هذه الكلمة ، وإنما كانت مدينة يونانية بأدق معاني هذه الكلمة وأصدقها وأجلاها .

ومن الإطالة في غير نفع ولا غناء أن نتحدث عن الفلسفة الاسكندرية التي نشأت عن هذا الاتصال الشديد المتين بين العقل المصري والعقل اليوناني ، والتي كان لها أبعد الأثر وأقواءها تأثيرا في الحياة من حضارة ، ثم خضعت مصر لسلطان الروم فلم يمنعها ذلك من أن تظل مدينا للثقافة اليونانية طوال العصر الروماني ، كما أن خضوع بلاد اليونان نفسها لسلطان الرومان لم يجردها من يونانيتها ، وإنما فرض هذه اليونانية على الرومانيين أنفسهم .

### ( ٥ )

وجاء الإسلام وانتشر في أقطار الأرض ، وتلقته مصر لقاء حسنا ، وأسرعت إليه أسراعا شديدا ، فاتخذته لها دينا ، واتخذت لغته العربية لها لغة . فهل أخرجها ذلك عن عقليتها الأولى ، وهل جعلها ذلك أمة شرقية بالمعنى الذي يفهم من هذه الكلمة الآن ؟

كلا ! لأن المسيحية التي ظهرت في الشرق قد غمرت أوروبا ، واستأثرت بها دون غيرها من الديانات ، فلم تصبح أوروبا شرقية ، ولم تتغير طبيعة العقل الأوروبي . وإذا كان فلاسفة أوروبا وقادة الرأي

الحديث فيها يعدون المسيحية عنصراً من عناصر العقل الأوربي فلوست  
أدري ما الذي يفرق بين المسيحية والإسلام وكلاهما قد ظهر في الشرق  
الجغرافي ، وكلاهما قد نبع من منبع كريم واحد ، وهبط به الوحي من  
لبن إلى واحد يؤمن به الشرقيون والغربيون على السواء ؟

وكيف يستقيم للعقل السليم والرأي المنصف أن يقرأ الأوروبيون الإنجيل  
فلا يرون به أساساً على العقل الأوربي ، ولا يرون أنه ينقل هذا العقل  
من الغرب إلى الشرق ، فإذا قرأوا القرآن رأوه شرقياً خافياً مع أن القرآن  
كما يقول في غير عوج ولا التواء إنما جاء مثمراً ومعدداً لما في الإنجيل ؟  
إذا صح أن المسيحية لم تفسح العقل الأوربي ، ولم تخرجه عن يونانيته  
المودونة ، ولم تجرده من خصائصه التي جاءت من إقليم البحر الأبيض  
المتوسط ، فيجب أن يصح أن الإسلام لم يغير العقل المصري ، أو لم يغير  
عقل الشعوب التي اعتنقته والتي كانت متأخرة بهذا البحر الأبيض المتوسط .  
بل يجب أن نذهب إلى أبعد من هذا فنقول مطمئنين : إن انتشار  
الإسلام في الشرق البعيد ، وفي الشرق الأقصى ، قدمه سلطان العقل  
اليوناني وبسطه على بلاد لم يكن قد زارها إلا نساما ، ولم يستطع أن  
يستقر فيها استقراراً متصلاً إلا بعد أن استقر فيها الإسلام .

وما كان الأوروبيون ليجادلوا في ذلك أو يذكروه لو أن المسيحية  
انتشرت في الشرق البعيد والشرق الأقصى منذ المصور الأولى كما انتشر  
فيهما الإسلام .

وأغرب من هذا أن بين الإسلام والمسيحية تشابهاً في التاريخ عظيماً .

فقد اتصلت المسيحية بالفلسفة اليونانية قبل ظهور الإسلام فثرت فيها وتأثرت بها . وتنصرت الفلسفة ، وتغلغت النصرانية . ثم اتصل الإسلام بهذه الفلسفة اليونانية فثرت فيها وتأثرت بها . وأسست الفلسفة اليونانية وتغلغت الإسلام . وتاريخ الديانتين واحد بالقياس إلى هذه الظاهرة . فما بال اتصال المسيحية بالعلمة يجعلها مقوماً من مقومات العقل الأوربي ، وما بال اتصال الإسلام بهذه الفلسفة نفسها لا يجعله مقوماً من مقومات هذا العقل ؟

جوهر الإسلام ومصدره هما جوهر المسيحية ومصدرها . واتصال الإسلام بالفلسفة اليونانية هو اتصال المسيحية بالفلسفة اليونانية . فمن أين يأتي التفريق بين ما لهما من الديانتين من الأثر في تكوين العقل الذي ورثته الإنسانية عن شعوب الشرق القريب وعن اليونان ؟

بل نحن نذهب إلى أبعد من هذا . فقد أغارت على أوربا اليونانية الرومانية أم جاهلة لا حظ لها من حضارة ، ولا من ثقافة ، ولا من دين صحيح ، فأفادت عليها أمرها إفاداً شديداً ، وعرضت حضارتها لخطر عظيم ، وكادت تطفئ سراج ذلك العقل اليوناني الذي كان يضيء فيها قبل انهيار الإمبراطورية الرومانية . وهي على كل حال قد هزمت هذا العقل هزيمة منكرة ، واضطرته إلى بعض الأديرة . وفي أثناء ذلك كان الإسلام يترجم الفلسفة اليونانية ويذيعها وينمّيها ويضيف إليها ، ثم ينقلها إلى أوربا فتترجم إلى لغتها اللاتينية ، وتشيع الحياة في العقل الأوربي ، وتبعث فيه القوة والنشاط ، وتمكّنه من أن يعود إلى الإشراف والتألق ،

في القرن الثاني عشر بعد المسيح . فما بال اتصال أوروبا بالثقافة اليونانية  
إبان النهضة يُعدّ من مقومات هذا العقل ، وما بال اتصال العقل الأوروبي  
بهذه الثقافة اليونانية نفسها من طريق المسلمين لا يُعدّ من مقومات هذا  
العقل ؟ وما بال اتصال الإسلام نفسه بالفلسفة اليونانية في عصوره الأولى  
لا يُعدّ من مقومات هذا العقل ، ولا يلغى ما يمكن أن يكون من الفروق  
بين الأمم التي تعيش في شرق بحر الروم والأمم التي تعيش في غرب هذا  
البحر نفسه .

ولقد سمعت منذ أعوام محاضرة ألقاها المؤرخ البلجيكي العظيم بيرين في  
الجمعية الجغرافية وفي غال كلية الآداب ، فإذا هو يعلن في هذه المحاضرة  
أشياء لم يلتفت إليها الناس يومئذ ، ولكنها تركت في نفسي أثراً عميقاً .  
كان يعلن أن إغارة الأمم المتبربرة على أوروبا لم تكن لتؤدي إلى الجهل  
الذي رُدّت إليه في القرون الوسطى لو أن العلاقات البحرية ظلت متصلة  
بين الشرق والغرب . ولكن ظهور الإسلام ، وقيام الخصومة بينه وبين  
المسيحية ، قد قطع هذه العلاقات حيناً من الدهر ، فاضطرت أوروبا إلى  
الفقر والبؤس ، وانتهى ذلك بها إلى الضعف الاقتصادي ، ثم إلى الجهل  
العميق . فلما استؤنفت الصلات بين الشرق والغرب نشطت أوروبا من  
عقالها ، وخرجت من الفقر إلى الغنى ، ومن الجهل إلى المعرفة ، ومن الظلمة  
إلى النور .

ومعنى ذلك عندى وعند بيرين — فيما أظن — أن قوام الحياة العقلية  
في أوروبا إنما هو اتصالها بالشرق عن طريق البحر الأبيض المتوسط . فما



بال هذا البحر ينشئ ، في الغرب عقلاً ممتازاً متفوقاً ، ويترك الشرق بلا عقل ،  
أو ينشئ فيه عقلاً منحطاً ضعيفاً ؟ وما بال العقل الذي ينشئه البحر نفسه  
على ساحله الشرق ، وما بال الفلسفة اليونانية التي نشأت ونمت على الساحل  
الشرقي لبحر الروم في العصور القديمة وفي القرون الوسطى ، لا تؤثر في عقول  
أصحابها شيئاً فإذا أرسلوها إلى غرب هذا البحر خلقت أهل هذا الغرب  
خلقاً جديداً ؟

كلا إيس بين الشعوب التي نشأت حول بحر الروم ، وتأثرت به ،  
فرق عقلي أو ثقافي ما . وإنما هي ظروف السياسة والاقتصاد تدبيل من أهل  
هذا الساحل لأهل ذلك الساحل ، وإنما هي ظروف السياسة والاقتصاد  
تدور بين هذه الشعوب موانية هذا المريق ، ومعادية ذلك المريق .  
فلا ينبغي أن يفهم المصري أن بينه وبين الأوربي فرقاً عقلياً قوياً أو  
ضعيفاً . ولا ينبغي أن يفهم المصري أن الشرق الذي ذكره كبلنج في  
بيته المشهور « الشرق شرق ، والغرب غرب وإن يلتقيا » يصدق عليه أو  
على وطنه العزيز .

ولا ينبغي أن يفهم المصري أن الكلمة التي فاتها إسماعيل ، وجعل بها  
مصر جزءاً من أوربا ، قد كانت فتاً من فنون التمدح ، أو لوياً من ألوان  
المفاخرة . وإنما كانت مصر دائماً جزءاً من أوربا ، في كل ما يتصل بالحياة  
العقلية والثقافية ، على اختلاف فروعها وألوانها .

(٦)

نعم قد عدت على أهل الشرق القريب عواد ، وألئت بهم ملات  
 قطعت العلة بينهم وبين أوربا حين ، وأفسدت عليهم أمرهم إفساداً عظيماً ،  
 ومكنت لأوربا من أن تمضي في نهضتها حتى تقطع في سبيل الرقي شوطاً  
 بعيداً ، على حين أخذ هذا الشرق القريب ينحط ، ويسرف في الانحطاط ،  
 حتى كاد يفقد شخصيته العقلية . ثم أتت مصر . وأفاق معها الشرق  
 القريب ، فإذا أوربا قد بلغت من الرقي حظاً عظيماً ، وبسطت سلطانها  
 على أعظم أقطار الأرض . وكان ذلك حين أغار المنصر التركي على هذه  
 الأقطار الإسلامية في حوض بحر الروم ، فردّها إلى الانحطاط بعد الرقي ،  
 وإلى الجهالة بعد العلم ، وإلى الضعف بعد القوة . ومحا أو كاد يمحو منها  
 أعلام الحضارة ، وقطع العلة بينها وبين أوربا دهرآ . ولكن يجب أن  
 نلاحظ شيئين : أحدهما أن مثل هذه الظاهرة قد ألئت بأوربا في أول  
 القرون الوسطى حين أغار البرابرة عليها خرموها مزايا الحضارة اليونانية  
 الرومانية . فما بال هذه الظاهرة لم تجرد أوربا من عقلها اليوناني ، وما بالها  
 تجرد الشرق القريب من هذا العقل نفسه ؟ وما بال إغارة الترك على الشرق  
 القريب تغير طبيعة العقل فيه ، على حين لم تتغير طبيعة العقل في أوربا  
 حين أغارت عليها الأمم المتبرجرة ، وقد اعتنق الترك دين الشرق القريب  
 وحضارته كما اعتنقت الأمم المتبرجرة دين الغرب وحضارته ؟

والشيء الثاني الذي لا بد من ملاحظته هو أن في هذا الشرق القريب  
بلداً قد ثبت لغارة الترك ، وحسب منها الحضارة والعقل والتراث الإسلامي  
وإن كان قد اتى من هذه الغارة شراً كثيراً .

وهذا البلد هو مصر . التي آوت الإسلام وعلومه وحضارته وتراثه  
المجيد ، حفظتها كنزاً مذكوراً ، حتى إذا أُنشئت لها الفرصة أخذت ترد  
هذا الكنز إلى الشرق والغرب جميعاً . فإلى بال قومه ينكرون على مصر حقها  
في أن تفاخر بأنّها حمت العقل الإنساني مرتين : حتمه حين آوت فلسفة  
اليونان وحضارته أكثر من عشرة قرون ، وحتمه حين آوت الحضارة  
الإسلامية وحتمها إلى هذا العصر الحديث ؟

وإذاً مكل شيء . يدل على أنه ليس هناك عقل أوربي يمتاز من هذا  
العقل الشرقي الذي يعمش في مصر وما جاورها من بلاد الشرق القريب .  
وإنما هو عقل واحد ، تختلف عليه الظروف المتباينة المتضادة فتؤثر فيه آثاراً  
متباينة متضادة . ولكن جوهره واحد ليس فيه تفاوت ولا اختلاف .

وقد ذكرت في غير هذا الموضع أن الكاتب الفرنسي المعروف بول  
فاليري أراد ذات يوم أن يشخص العقل الأوربي فردّه إلى عناصر  
ثلاثة : حضارة اليونان وما فيها من أدب وفلسفة وفن ، وحضارة الرومان  
وما فيها من سياسة وحقبة ، والمسيحية وما فيها من دعوة إلى الخير وحث  
على الإحسان . فلو أردنا أن نحال العقل الإسلامي في مصر وفي الشرق  
القريب أفترأه ينحل إلى شيء ، آخر غير هذه العناصر التي انتهى إليها تحليل  
بول فاليري ؟

خذ نتائج العقل الإسلامى كلها . فقرأها نذجل إلى هذه الآثار الأدبية والفلسفية والفنية ، التى مهما تكن مشغولاتها فهى متصلة بحضارة اليونان وما فيها من أدب وفلسفة وفن ، وإلى هذه السياسة والفقه اللذين هما يمكن أمرهما فهما متصلان أشد الاتصال ، كان الرومان من سياسة وفقه ، وإلى هذا الدين الإسلامى الكريم وما يدعو إليه من خير وما يبحث عليه من إحسان . ومهما يقل القائلون قلن يستطيعوا أن ينكروا أن الإسلام قد جاء متصلاً ومصدقاً للتوراة والإنجيل .

وإذا فهمنا نبحث ومهما استقصى قلن نجد ما يحملنا على أن نقبل أن بين العقل الأوربى والعقل المصرى قرابة جوهرية .

## ( ٧ )

وقد جاء هذا العصر الحديث ، وكان الاتصال بين مصر وأوروبا ، أو قل كان الاتصال بين أجزاء الأرض جميعاً . وقد قوى هذا الاتصال ، حتى أصبح المقوم الأول ، والأساس لحياة الأفراد والجماعات . فقد أقيمت مسافات الزمان والمكان بين الأمم والشعوب ، وأصبح المصريون يعرفون فى اليوم نفسه ، بل فى اللحظة نفسها ، أحداث العالمين ، كما يعرف العالمين فى اليوم نفسه ، بل فى اللحظة نفسها ، أحداث مصر . ونهضت مصر منذ أول القرن الماضى نهضة صريحة قوية ، بينة الأعلام واضحة الاتجاه . وهى نهضة مهما يختلف فيها الناس فإن يستطيعوا أن يختلفوا فى أنها تأخذ

بأسباب الحياة الحديثة على نحو ما يأخذ بها الأوروبيون في غير تردد ولا اضطراب .

حياتنا المادية الأوروبية خائصة في الطبقات الراقية . وهي في الطبقات الأخرى تختلف قليلاً وبعداً من الحياة الأوروبية باختلاف قدرة الأفراد والجماعات ، وحفظهم من الثروة وسعة ذات اليد . ومعنى هذا أن المثل الأعلى المصري في حياته المادية إنما هو المثل الأعلى للأوروبي في حياته المادية . نتخذ من مرافق الحياة وأدواتها ما يتخذون ، ونتخذ من زينة الحياة ومظاهرها ما يتخذون . نفعل ذلك عن علم به وتمسك له ، أو نفعل ذلك عن غير علم وعلى غير عمد ، ولكننا ماضون فيه على كل حال . وأبسط في الأرض قوة تستطيع أن تردنا عن أن نستمع بالحياة على النحو الذي يستمتع بها عليه الأوروبيون .

مدت أوروبا الطرق الحديدية ، وأسالك التلغراف والتليفون ، قد دناها ، وجلت أوروبا إلى الموائد ، واتخذت ما اتخذت من آنية الطعام وأدواته وألوانه ، صنعتها صنيعها . ثم تجاوزنا ذلك إلى ما اصطنع الأوروبيون لأنفسهم من لباس ، ثم تجاوزنا ذلك إلى جميع الأمتعة التي يحيا عليها الأوروبيون فاصطنعناها لأنفسنا ، غير متخيرين ولا محتاطين ، ولا مميزين بين ما يحسن منها وما لا يحسن ، وما يلائم منها وما لا يلائم .

ونستطيع أن نقول : إن مقياس رقي الأفراد والجماعات في الحياة المادية مهما تختلف الطبقات عندما إنما هو حفظنا من الأخذ بأسباب الحياة المادية الأوروبية .

وحياتنا المعشوية على اختلاف مظاهرها وألوانها أوربية خالصة . نظام الحكم عندنا أوربي خالص ، نقتنه عن الأوربيين نقلاً في غير تحرر ولا تردد . وإذا عينا أنفسنا بشئ من هذه الناحية فإنا نعيها بالإبطاء . في نقل ما عند الأوربيين من نظم الحكم وأشكال الحياة السيمية . وقد اضطربت حياتنا السياسية في هذا العصر الحديث ، ولا سيما في هذا القرن بين الحكم المطلق والحكم المقيد . فلم يكن اضطرابها بين هذين النوعين من الحكم كما ألقوا الشرق في القرون الوسطى ، معنى : أن نظام الحكم المطلق عندنا في العصر الحديث كان متأثراً بنظام الحكم المطلق في أوربا قبل انتشار النظام الديمقراطي ، وأن نظام الحكم المقيد عندنا كان متأثراً بنظم الحكم المقيد في أوربا أيضاً .

فالذين أرادوا أن يستبدوا بأمور مصر في العصر الحديث كانوا يذهبون مذهب لويس الرابع عشر وأشباهه أكثر مما كانوا يذهبون مذهب عبد الحميد وأمثاله .

والذين أرادوا أن يحكموا مصر حكماً مقيداً بالعدل دون أن يشركوا الشعب معهم في الحكم كانوا يتخذون حكمهم قيوداً أوربية لا شرقية . فهم قد أنشأوا المحاكم الأهلية ، وشرعوا القوانين المدنية ، واستقوا ذلك من النظم الأوربية لا من النظم الإسلامية ؛ وهم قد وضعوا النظم الإدارية والمالية والاقتصادية ، وذهبوا في ذلك مذهب الأوربيين ، بل نقلوا ذلك نقلاً عن الأوربيين ، ولم يستمدوه مما كان مأثراً عند ملوك المسلمين وخلفائهم في القرون الوسطى .

فمجلس النظار أو مجلس الوزراء ونظارات الحكومة أو وزاراتها والمصالح  
المتصلة بهذه النظارات والوزارات ، كل ذلك أورد في المصدر ، أورد في  
الجوهر ، أورد في الشكل ، لم يعرف منه أنفسهمون شيئاً في القرون الوسطى  
وقبل هذا العصر الحديث ، وقد استغفيت أشياء من المظهر الإسلامية  
القديمة لم يكن يد من استبقائها لأنها تقطع بالدين من قريب أو بعيد ،  
ولكن كثيراً من التغيير والتبديل قد مسها حتى أصبحت شديدة التأثير  
بالنظم الأوربية في شكلها على أقل تقدير ، وقد يكون من النافع ، ومن  
الظريف أيضاً ، أن يُقارن بين محكمات الشرعية الآن بعد أن تفرقت  
بالإصلاح الحديث وبين محكماتنا قبل ذلك ، حين لم تكن إلا استمراراً  
لنظام الإسلامي القضائي القديم .

وأكبر الظن أن قضاة المسلمين المتقدماء لو أنشروا في هذه الأيام لأنكروا  
من نظام المحاكم الشرعية شيئاً كثيراً ، ولعنوم أن ينكروا أكثر مما  
يعرفون ! وقد استبقينا نظام الوقف والكتبة ثابت أن أثباته وزارة وأن  
أدرناه على محور ما أظن أن المتقدماء يعرفونه أو يرضون عنه لو زدوا إلى  
الحياة . ونحن مع ذلك نذكر وزارة الأوقاف ونراها مسرفة في التأخر  
مبطنة في التطور ، بل منا من يكثر شيئاً غير قليل من نظام الوقف نفسه  
فيريد إقامته أو تغييره ليلائم بين حياة الأسر وحاجات الاقتصاد الحديث .  
وقد استبقينا الأزهر الشريف نفسه . ولكن أزمة الأزهر الشريف  
متصلة منذ عهد اسماعيل أو قبله ولم تنته بعد . وما أظنها ستنتهي اليوم أو  
غداً ، ولكنها ستستمر صراعاً بين القديم والحديث حتى تنتهي إلى مستقر  
لها في يوم من الأيام .



وكل شيء يدل بل كل شيء يصيح بأن الأزهر مسرف في الإسراع نحو الحديث ، يريد أن يتخفف من القديم ما وجد إلى ذلك سبيلاً .  
ولو أن الله أنشر علماء الأزهر الشريف الذين كانوا يعيشون في أول هذا العصر الحديث ، وأراهم ما انتهى إليه الأزهر من التطور لرغبوا إلى الله مخلصين في أن يردمهم إلى أجدادهم حتى لا يروا هذه الأحداث العظام كل هذا يدل على أننا في هذا العصر الحديث نريد أن نتصل بأوروبا اتصالاً يزداد قوة من يوم إلى يوم حتى نصبح جزءاً منها لفظاً ومعنى وحقيقة وشكلاً . وعلى أننا لا نجد في ذلك من المشقة والجهد ما كنا نجهده لو أن العقل المصري خالف في جوهره وطبيعته للعقل الأوربي .

ثم لم يقف أمرنا عند هذا الحد . فقد خطونا بعد الحرب الكبرى خطوات حاسمة ليس لنا من أمل في أن ترجع عنها ، ولا من سبيل إلى هذا الرجوع . وما أشك في أن كثرة المصريين مستعدة لأن تبذل المهج والنفوس وتضحى بالحياة والأموال في سبيل المحافظة على هذه الخطوات التي خطوناها وعلى هذه الحقوق التي كسبناها .

وأي المصري الذي يرضى بأن ترجع مصر عن هذه الخطوات التي خطتها في سبيل النظام الديمقراطي ؟ وأي المصري الذي يطمح إلى أن تعود مصر إلى نظام الحكم يقوم على غير الحياة الدستورية النيابية . وهل الحياة الدستورية النيابية إلا شيء أخذناه من أوروبا أخذاً ونقلناه عنها نقلاً ؟ فلم نكدر نستمتع به حتى اتصل بحياتنا وامتزج بدمائنا ، وأصبح حبه غذاء لنفوسنا ، وقواماً لعقولنا ، وعنصراً من عناصر ضمائرنا . وإلى

لأنه لو دعا دعياً يدعو المصريين إلى أن يعودوا إلى حياتهم القديمة التي ورتوها  
عن آباءهم في عصر الفراعنة أو في عصر اليونان والرومان أو في عصرها  
الإسلامي، أنجيل هذا الداعي وأنشأ نفسه : أتراه يجد من يسمع له ويسرع  
إلى إجابته أو يبطئ في هذه الإجابة ، ولكنه يجيب على كل حال ؟ بلا أرى  
إلا جواباً واحداً يتمثل أمامي بل يصدر من أعماق نفسي : وهو أن هذا  
الداعي إن وجد لم يلق بين المصريين إلا من يسخر منه ويهزأ به .

والذين نراهم في مصر محافظين ومُسرفين في الحفظة ، ومبغضين أشد  
البغض المنفرد في التراث القديم ، هؤلاء أنفسهم لن يرضوا بالرجوع إلى  
الصور الأولى ، وإن استجيبوا لمن يدعوهم إلى النظر العتيقة إن دعاهم إليها .  
ولم يقف أمرنا عند هذا الحد . بل نحن قد خطونا خطوات أبعد جداً  
ثما ذكرنا . فالتزمنا أمام أوروبا أن نذهب مذهبها في الحكم ، ونسير  
سيرتها في الإدارة ، واصلت طريقها في التشريع . التزمنا هذا كله أمام  
أوروبا . وهل كان إمعان معاهدة لاستقلال ومعاهدة إلغاء الامتيازات  
إلا التزاماً صريحاً قاطعاً أمام العدا المنحصر بأنها سسير سيرة الأوربيين في  
الحكم والإدارة والتشريع ؟

فلو أننا هممنا الآن أن نعود أدراجنا وأن نحبي النظم العتيقة لما وجدنا  
إلى ذلك سبيلاً ، ولو وجدنا أمامنا عقاباً لا نجتاز ولا ندال ، عقاباً تقيسها  
نحن لأننا حراس على التقدم والرفق ، وعقاباً تقيسها أوروبا لأننا عاهدناها  
على أن نسايرها ونجاربها في طريق الحضارة الحديثة .

نحن إذا مدفوعون إلى الحياة الحديثة دفعاً عنيفاً . تدفنا إليها عقولنا

وطبائعتنا وأمزجتنا التي لا تختلف في جوهرها قليلاً ولا كثيراً منذ العهد  
القديمة جداً عن عقول الأوربيين وطبائعهم وأمزجتهم . وتدفعنا إليها  
المعاهدات التي أمضيتها وأمرتها ، والالتزامات التي قبلناها راضين ، بل  
بذلنا في سبيلها جهوداً لا تحصى ، ونحيت في سبيلها بالأنفس الذكية والدماء  
الطاهرة ، وأنفقنا في سبيلها كرائم الأموال ، واحتملنا في سبيلها ضرور  
الحزن والآلام .

والتعليم عندنا ، على أي نحو قد تقدم مسروحه ووضعنا مناهجه وبرامجه  
منذ القرن الماضي ؟ على النحو الأوربي الخالص ما في ذلك شك ولا نزاع .  
نحن نكبر أنمانا في مدارسنا الأولية والثانوية والعالية نكبر إذاً أوربيين  
لا تشوبه شائبة . فلو أن عقول آباءنا وأجدادنا كانت شرقية بخالفة في  
جوهرها وطبيعتها للعقل الأوربي فقد وضعنا في رؤوس أبنائنا عقولاً  
أوربية في جوهرها وطبيعتها وفي مذاهب تفكيرها وأحكامها على  
الأشياء . وامرئى إني لأتخيل داعياً يدعونا إلى أن نعدل مدارسنا ومعاهدنا  
عن الطريق الأوربية التي سلكناها إلى الطريق القديمة التي كان يسلكها  
آباؤنا وأجدادنا .

إني أتخيل داعياً يدعونا إلى هذا ، فما أرى إلا أننا سنلذه ضاحكين  
منه مستهزئين به ! وما أرى إلا أن الأزهريين وهم مستقر الحفاظة  
سيكونون أكثرنا منه ضحكاً وأعظمنا به استهزاء !

على أن مذاهبنا القديمة في التعليم قد كانت هي المذاهب التي كان يذهبها  
الأوربيون ويتخذونها أصولاً لحياتهم العقلية في القرون الوسطى ، وأكبر

الظن ، بل الحق الذي لا شك فيه ، أنهم قد أخذوا عنا هذه المذاهب كما  
تأخذ نحن عنهم اليوم ، وساروا سيرتنا كما نسير نحن سيرتهم اليوم . فالعرق  
بيننا وبينهم في حقيقة الأمر لا يتصل بطبائع الأشياء وجواهرها ، وإنما  
يتصل بالزمان ليس غير . بدأوا حياتهم الحديثة في القرن الخامس عشر ،  
وأحرنا الترك العثمانيون فبدأنا حياتنا في القرن التاسع عشر . ولو أن الله  
عصمنا من الفتح العثماني لاستمر اتصالنا بأورنا ، ولشاركتها في نهضتها ،  
واسلكنا معها إلى الحياة الحديثة نفس الطريق التي سلكتها ، والتغير وجه  
العالم ، ولكن للحضارة الحديثة شأن غير شأنها الآن .

على أن الله قد أراد لنا خيراً رغم الأحداث والخطوب . فقد بلغ العالم  
من الرقي طوراً يمكنه من أن يبلغ في عصر قصير ما أنفق الأوربيون في  
سبيله عشرات السنين بل مئاتها . فويل لنا إذا لم ننتهز هذه الفرصة ولم  
ننتفع بهذا التوفيق .

### ( ٨ )

ولست أدري كيف تصور ما نستحقه من اللوم وما نستأمله من المذمة  
والعيب حين نقارن بين شعبنا المصري وبين شعوب شرقية أخرى كانت  
لها حياة تخالف الحياة الأوربية من جميع الوجوه ، وعقليات تباين العقاية  
الأوربية من جميع الأنحاء ، كيف تصور ما نستحقه من اللوم حين نذكر  
أن الشعب الياباني من شعوب الشرق الأقصى قد كان يتخلف في حياته  
المادية والعقلية أشد التخلفة وأقواها شعوب أوربا . فما هي إلا أن أحسن

الأسبيل له إلى أن يمش كريقاً حتى يشبه الأوربيين في كل شيء ،  
ويزاحمهم في ميادينهم ، ويحاربهم في سيرتهم ، فما هي إلا أن هم حتى فعل ،  
وما هي إلا أن أراد حتى وفق إلى ما أراد . وإذا هو شعب مهيب تشفق  
منه أوربا أشد الاشفاق ، واتصافه أشد التصانعة ، وتمنحه ما هو أهل له  
من الإكبار والإجلال والاحترام .

فكيف بنا ولم يكن بيننا وبين الأوربيين من الفروق ما كان بين  
اليابانيين والأوربيين ! وكيف نت ونحن شركاء الأوربيين في تراثهم  
العقلي على اختلاف ألوانه وأشكاله ، وفي تراثهم الديني على اختلاف  
مذاهبه ومناهج ، وفي تراثهم المادي على اختلاف ضروب به وأنواعه !

كيف بنا ونحن نشترك الأوربيين في هذا كله ، ولم يكن بين اليابانيين  
وبينهم شركة في شيء . منه قليل أو كثير . فإذا اليابانيون قد زاحموا  
الأوربيين حتى رحموهم ، وإذا نحن ما نزال متغلبين . ومننا من يجادل في  
أن من الحق أو من الباطل ، وفي أن من الخير أو من الشر . وفي أن من  
النفع أو من الضر أن نأخذ بحظنا من تراثنا القديم ! نستغفر الله ، بل  
كنا لهم أساتذة في القرون الوسطى وفي العصر القديم .

هم يعرفون ذلك ولا ينكرونه ، وهم يعطون ذلك ولا يسرونه ، ونحن  
نجدل في ذلك بغير حق ، ونغاري في ذلك ، لا بدفعنا إلى وراء فيه إلا  
الكسل وفتور المزية وحب الراحة وإيثار العافية وخمود جذوة العقل .

صدقني يا سيدي القاري . أن الواجب الوطني الصحيح بعد أن حققنا  
الاستقلال وأقررنا الديمقراطية في مصر إنما هو أن نبذل ما نملك وما لا نملك

من القوة والجهد ومن الوقت والذل لتتحرر المصريين أفراداً وجماعات أن الله قد خلقهم للحرية لا للذل ، وللقوة لا للضعف ، وللسيادة لا للاستكانة ، وللنضال لا للتخوّل ؛ وأن ننحو من قلوب المصريين أفراداً وجماعات هذا اليوم الآثم الشنيع الذي يصور لهم أنهم خفقوا من طينة غير طينة الأوربي ، وفطروا على أمزجة غير الأمزجة الأوربية ، ومنحو عقولاً غير العقول الأوربية .

فهذا كله باطل سخيف لا يثبت أمام أيسر التفكير ولا يستقيم لأهون نظرة في التاريخ من جهة ، وفي طينع الأشياء من جهة أخرى .  
وافترض هذا الحال ، ولنقرر أن يمتنا وبين الأوربيين هذه الفروق الخطيرة التي تمتلئ بها وتضطرب لها قلوب العاجزين منا ، والتي تنتفخ لها أوداج الطامعين والمستعمرين من الأوربيين .

لنفرض هذا الحال ولنقرر أنه صحيح واقع : فإن نظرة بسيرة إلى حياة الشعب الياباني في القرن الماضي حليقة أن تقنعنا بأن الله قد خلق النوع الإنساني كله مستعداً للحق ، قادراً على التقدم ، خليقاً أن يبلغ من الكمال ما يتاح للناس أن يبلغوه ، وأن أرسطاطاليس قد أخطأ خطأ شنيعاً حين زعم أن من الناس من يُخلق ليأمر ، وأن منهم من يُخلق ليعطى .

كلا ! إنما خلق الناس جميعاً ليكونوا سواء في الحقوق والواجبات واستقبال هذه الحياة وما أنبج لنا فيها من خير وما كُتب علينا فيها من مكروه . ولكن الناس يعطى بعضهم على بعض ، ويجب أن يُهدم هذا الطغيان وأن نكون نحن هادميهِ ، ولكن الناس يبني بعضهم على بعض



ويجب أن يزول هذا البغى وأن نكون نحن من مزيله .

وأى شيء أيسر من الاقتناع بهذه الفكرة الخيئة السهلة ؟ يكفي أن ننظر إلى حياتنا الخاصة فسرى بيننا العدا والجاهل ، والمثقف والهدى لا حظ له من ثقافة ، والغنى والفقير ، والسعيد والشقي . نفتضح أن الله قد خلق فريقاً منا نحن المصريين ليكون عالمًا فطناً وموفوراً سعيداً ، وقضى على فريق آخر من أن يكون جاهلاً غافلاً ومحروراً شقياً ؟

كلا ! إن الله قد خلقنا جميعاً نستوفي حظنا من هذه الحياة سعداء بها ما وجدنا إلى السعادة سبيلاً ، أشقياء بأنقلاها ما عجزنا عن دفع هذا الشقاء . ولكن بعضنا يغى على بعض ، ولكن النظم التي تدير أمورنا في حاجة إلى كثير من الإصلاح . ونحن حين نشرع القوانين وننشئ المدارس وننشر العلم وننظم الاقتصاد ونستعير النظم الديمقراطية من أوروبا إنما نسعى إلى شيء واحد هو تحقيق المساواة التي هي حق طبيعي لأبناء الوطن الواحد جميعاً .

فهذه الفكرة التي لا نتكرها ولا نجادل فيها ، حين ينظر بعضنا إلى بعض وحين يفكر بعضنا في بعض ، هي بعينها الفكرة التي يجب أن تؤمن بها أولاً نجعلها موضوعاً للجدال والزعاع حين نفكر في غيرنا من الشعوب . يجب أن ننحو من أنفسنا أن في الأرض شعوباً قد خلقت لتسودنا . ويجب أن ننحو من أنفسنا أن في الأرض شعوباً قد خلقت لتسودها . ويجب أن نقر في أنفسنا أن نظام المساواة في الحقوق والواجبات ، هذا الذي نريد



أن نقره في حياتنا الداخلية ، هو بعينه النقاء الذي يجب أن نقره في حياتنا الخارجية وفيما بيننا وبين أوروبا من الصلات .

## ( ٩ )

لكن السبيل إلى ذلك ليست في الكلام بمرسل إرسالاً ، ولا في المظاهر الكاذبة والأوضاع المائقة ، وإنما هي واضحة بيضاء مستقيمة لبس فيها عوج ولا التواء . وهي واحدة فذة ليس لها تدد وهي : أن نسير سيرة الأوربيين وسلك طريقهم لنكون لهم أندادا ولنكون لهم شركاء في الحضارة ، خيرها وشرها ، حلوها ومرها ، وما يحب منها وما يكره وما يبعد منها وما يعاب .

ومن زعم لنا غير ذلك فهو خادع أو مخدوع . والغريب أننا نسير هذه السيرة ونذهب هذا المذهب في حياتنا العملية اليومية ، ولكننا ننكر ذلك في أفعالنا وعقائدنا ودخائل نفوسنا فنشعر في نفاق بغير أن نستطيع أن نسينه ولا أن نأسكن إليه . إن كنا صادقين فيما نعلن ونسر من بعض الحياة الأوروبية فما يمنعنا أن نعدل عنها عدولاً ونعد عنها صدوداً ونطرحها أطراحاً ؟ وإن كنا صادقين فيما نقدم عليه كل يوم وفي كل شيء من أثناء حياتنا العملية من تقليد الأوربيين ومجاراتهم فما يمنعنا أن نلائم بين أقوالنا وأعمالنا وبين آرائنا وسيرتنا فإن هذا النفاق لا يبيح بالذين يكبرون أنفسهم ويريدون أن يرتفعوا بها عن القفاص والذنوب ؟

نحن في حاجة إلى قوة الدفاع الوطني فنحن بين اثنين : إما أن نؤمن

بحاجتنا هذه إيمان الذين يحدون ولا يهزلون . وإذا فقتوة الدفاع الوطنى  
عندنا يجب أن تكفى ، قوة ما تعرض له من الهجوم . ومعنى ذلك أن  
حيثنا يجب أن ينظم تنظيم أوربياً وأن شبابنا يجب أن يعدوا لهذا الجيش  
كما يعد الشباب الأوربيون لجيوش أوربا ، وأن ضباط هذا الجيش يجب  
أن يأخذوا من الثقافة بنفس الحفظ التى يأخذ بها ضباط الجيوش الأوربية ،  
وأن عدة هذا الجيش يجب أن تكفى . عدة الجيوش التى يمكن أن تغير  
علينا . ومعنى ذلك أننا منطلون إلى أن نهى ، مرفقا من أبنائنا لصنع  
ما يمكن صنعه من هذه العدة عندنا ، واستعمال ما لا نستهه منها ، وأن  
يكون الفنيون من أبنائنا فى شؤون الحرب على اختلافها كالفنيين من أبناء  
الأمم التى يمكن أن تغير علينا فى يوم من الأيام .

ومعنى ذلك أن الدفاع عن حورتنا والذباب عن حرمتنا والعميلة  
لاستقلالنا ، كل ذلك يكلفنا ويفرض علينا أن ننهي لأموار الحرب كما ننهي  
له الأوربيون وأن توجه لونا من أنوان التربية والتعليم عندنا نفس الوجه  
الذى يتجه إليه الأوربيون عند ما يهيئون أبناءهم للدفاع عن أرض الوطن .  
هذه أشياء لا يحدث فيها مصرى . وأهل حكومتنا نجد شدة غير قليل  
من الأمم لأن ظروف الحياة المدنية لا تمكنها من أن تحقق آمال المصريين  
من هذه الناحية على النحو السريع الذى تريده .

فلو قال قتال : إنا قد ورثنا عن آبائنا وأجدادنا حرب الكبر والفر  
وهذه العدة التى تنحصر فى السيف والرمح والقوس والمهم والدرقة  
والدرع فلندع للأوربيين نظامهم الحربى وما استحدثوا من أنوان السلاح

وأدوات التدمير ، ولنكتف بحيوش تشبه في عددها وعددها جيش خالد  
ابن الوليد أو جيش بيمرس .

لو قال قائل هذا الكلام للقيه المصريون جميعاً بالضحك والسخرية  
والاستهزاء ولكن المحفظون وأنصار القديم أشد الناس التواء عليه  
وإزواراً عنه .

نحن إذا نريد أن نضارع الأمم الأوربية في قوتها الحربية نرد عن  
أنفسنا غارة الغير ولنقول لأصدقائنا الانجليز بعد أعوام : انصرفوا مشكورين  
فقد أصبحنا قادرين على حماية القناة . ومن أراد القابة فقد أراد الوسيلة ،  
ومن أراد القوة فقد أراد أسباب القوة ، ومن أراد جيشاً أوربياً قوياً فقد  
أراد تربية أوربية وتعلم أوربياً يهيئ الشبان لتكوين الجيش القوى  
العزير .

ونحن في حاجة إلى استقلال اقتصادي ما يشك في ذلك ولا يجادل  
في ذلك مجادل . بل نحن ندعو إليه ، ونلج فيه ، ونثق على الحكومة  
بالدعاء والإلحاح ، نطالب بما نستطيع وما لا نستطيع ، ونتمسك بما نملك  
وما لا نملك .

ونحن لا نريد الاستقلال الاقتصادي انتمتع بمشاهدته والنظر إليه .  
وبأننا نريده لنحمي به ثرواتنا وأموالنا كما نريد الجيش لنحمي به أرض  
الوطن . فهذا الاستقلال الاقتصادي يجب أن يكون استقلالاً اقتصادياً  
من الطراز الأوربي ، لأننا لا نريد أن نستقل في الاقتصاد بالتقليد إلى

الحجاز واليمن والشام والعراق ، وإنما نريد أن نستقل في الاقتصاد بالقياس إلى أوربا وأمريكا .

فكما أن وسائلنا إلى حماية أرض الوطن هي نفس الوسائل التي يصطنعها الأوربيون لحاية أوطانهم . فوسائلنا إلى حماية الاقتصاد القومي هي نفس الوسائل التي يصطنعها الأوربيون والأمريكيون لحاية ثروتهم . وإذا فلا بد من أن نهيب . شباب للجهاد الاقتصادي على نفس النحو الذي نهيب الأوربيون والأمريكيون عليه شبابهم لهذا الجهاد . ولا بد من أن ننشئ المدارس والمعاهد التي تهيب هذا الجهاد على النحو الذي أنشأ الأوربيون والأمريكيون عليه مدارسهم ومعاهدهم لأن من أراد الغاية فقد أراد الوسيلة . وليس يكفي ولا يستقيم في العقل أن نريد الاستقلال ونسير سيرة العبيد .

ونحن نريد الاستقلال العلمي والفني والأدبي ، هذا الذي يمكننا من أن نهيب شبابنا قادرين على حماية الوطن ، أرضه وثروته من جهة ، وعلى إسماع الأجنبي بأننا مثله وأنذاده من جهة أخرى . هذا الذي يمكننا من أن نتحدث إلى الأوربي فيفهم عنا ، ومن أن نسمع الأوربي فتفهم عنه ، ومن أن نشعر الأوربي بأننا نرى الأشياء كما يراها ، ونقوتها الأشياء كما يقوتها ، ونحكم على الأشياء كما يحكم عليها . وإذا فنحن نطلب منها مثل ما يطلب ، ونرفض منها مثل ما يرفض ، ونريد أن نكون شركاءه في الحياة وأعوانه عليها ، لا خدمه ووسائله إلى هذه الحياة .

فإذا كنا نريد هذا الاستقلال العقلي والنفسي الذي لا يكون إلا

بالاستقلال العلمى والأدبى والفنى فنحن نريد وسائله بالطبع . ووسائله أن نتعلم كما يتعلم الأوربى ، لنشمر كما يشمر الأوربى ، ونحكم كما يحكم الأوربى ، ثم لنعمل كما يعمل الأوربى ونصرف الحياة كما يصرفها .

ونحن نريد آخر الأمر أن نكون أحراراً فى بلادنا ، أحراراً بالقيس إلى الأجنبي بحيث لا يستطيع أن يظلمنا أو يفسد علينا ، وأحراراً بالقيس إلى أنفسنا بحيث لا يستطيع بعضنا أن يظلم بعضاً أو يفسد على بعض .

نريد الحرية الداخلية وقوامها النظام الديمقراطي . ونريد الحرية الخارجية وقوامها الاستقلال الصحيح والقوة التى تعوط هذا الاستقلال .

فإذا كنا نريد هذا صادقين فنحن نريد وسائله من غير شئ . ووسائله هى هذه التى مكنت لأوطان الأوربية والأمريكىة من أن تكون حرة فى داخلها ، مستقلة فى خارجها ، كريمة فى نفوسها وفى نفوس الناس .

ومعنى ذلك أننا بين اثنين : إما أن نريد حبة الحرية والعزة ، وإذا فانسلك إليها السبل التى سمكتها لأمر الحرية المزينة ، وإما أن نريد حياة الذلة والاستعباد ، وإذا فالأمر بسير وهو أن نترك أمورنا فوضى تمضى كما تستطيع على غير نظام وفى غير طريق .

ولكننا لا نريد هذه الثانية وإنما نريد الأولى من غير شك . نريدها منذ أقدم العصور ، وآية ذلك أننا لم ننس استقلالنا يوماً ما ، ولم ننس شخصيتنا الوطنية فى جيل من هذه الأجيال الكثيرة التى أغارت علينا ، وإنما احتفظنا بهذه الشخصية دائماً وحالينا بهذا الاستقلال دائماً . وقد أتيح لنا بفضل جهادنا فى هذا العصر الحديث أن نرد لهذه الشخصية

المصرية الخالصة حقها من العزة والكرامة والاستقلال .

فالحق علينا أن نحفظ بما كسبنا ، والآ نضيع ما فرنا به ، وأن نحوط  
الاستقلال الذي استرجعناه ، ونمسي العزة التي كسبناها ، وننشئ مصر  
الحديثة أجيالاً من الشباب كراماً أعزاء أئمة لاضيم حماة للحريم ، لا يتعرضون  
لمثل ما تعرض له بعض أجيالنا السابقة من الذلة والهوان .  
وسبيل ذلك واحدة لا ثانية لها وهي : بناء التعليم على أساس متين .

### ( ١٠ )

وأنا أعلم أن كثيراً من الناس سينتقون هذا النحو من التفكير بشيء  
غير قليل من الإنكار والازورار عنه . منهم من ينكر مشافهة ويؤور  
خائفاً ، لا بد منه إلى الإنكار والازورار إلا الاحلاس وحسن القصد  
وسلامة الصبر . ومنهم من يتكلف الإغفاق والخوف ، ويملي الإنكار  
والازورار داعياً بالويل والثبور وعظائم الأمور كما يقال ليوقف فتنة نائمة  
قد طال عليه نومها ، وهو لا يرضى ولا يطمئن إلا إذا أوضع في الفتنة  
وعاش مستغنياً بما تثير من اللظى واللهيب .

فأما هؤلاء المتكفرون المشتمون الذين يكذبون على أنفسهم قبل أن  
يكذبوا على الناس ، والذين يوقفون الفتنة لأنهم لا ينعمون إلا بها ولا  
يسعدون إلا في ظلها ، فما ينبغي أن نحفل بهم ولا أن نفكر فيهم ولا أن  
نوجه إليهم قولاً ولا أن نسوق إليهم حديثاً ، لأن السبيل إلى إقناعهم

منقطعة ، وأبواب الأمل في إصلاح ذات نفوسهم مغلقة ، فانظروا أن يتركوا هذه النار التي تضطرب في قلوبهم حتى تأتي على هذه القلوب . وأما الذين يشفقون ويخافون عن إخلاص وصدق وعن حسن قصد وسلامة ضمير فأما حريص على أن أزيل ما يشوب في نفوسهم من شك وأرد إلى قلوبهم الكريمة الطيبة ما هي في حاجة إليه من الأمن والاطمئنان . من هؤلاء الصادقين المخلصين قوم يشفقون على حياتهم الدنيوية من الاتصال بأوربا على هذا النحو القوي الصريح الذي أدعوا إليه . هم يرون ويسمعون أن في الحياة الأوروبية كثيراً من الآثام وفنوناً من لموبقات واستباحة لأشياء لا يبيحها ديننا الحنيف . فيقولون في أنفسهم إن الدعوة إلى الاتصال بالحياة الأوروبية على هذا النحو خليفة أن تعرى لنا في الحياة الأوروبية من إنهم ، وتورط فيما فيها من موبقة ، وتعرض على ما فيها من مخافة الدين .

وقد يحسن أن نلفت هؤلاء الصادقين الأخيار إلى أن الحياة الأوروبية ليست إثمًا كلها ، وإلى أن فيها خيراً كثيراً ، وإلى أن الإثم الخالص لا يمكن من الرقي . وقد ارتقى الأوروبيون ما في ذلك شك ، وإلى أن حياتنا الحاضرة وحياتنا الماضية ليست خيراً كلها بل فيها شر كثير . وانظروا الخالص لا يدع إلى الانحطاط وقد انحطت حياتنا ما في ذلك شك . حياة الأفراد والجماعات في كل مكان وفي كل زمان مزاج من الخير والشر هما تختلف أجيال الناس ومما يتباين ما يحيط بهم من الظروف .

والرجل الفطن الذي يؤثر نفسه بانظير خليق بأن يسمع لنفسه في أمر دينه وفي أمر دنياء فيقبل على المعروف والإحسان ، وينصرف عن المنكر



والسوء ما وسعه ذلك . فإذا دعونا إلى الاتصال بالحياة الأوربية وبجراحة  
الأوربيين في سيرتهم التي انتهت بهم إلى الرقي والتفوق فنحن لا ندعو  
إلى آثامهم وسيئاتهم ، وإنما ندعو إلى خير ما عندهم وأنفع ما في سيرتهم .  
كما أن هؤلاء الصادقين الأخيار إذا دعوا إلى الاستمسك بحياتنا الموروثة  
والاحتفاظ بتقاليدنا المستقرة فهم من غير شك لا يدعون إلى أن نستمسك  
بما في حياتنا الموروثة من آثام ، ولا إلى أن نحتفظ بما في تقاليدنا من  
سيئات ، وإنما هم يدعون إلى أن نستمسك بما في حياتنا وتقاليدنا من الخير  
 والمعروف . ونحن حين ندعو إلى الاتصال بأوروبا والأخذ بأسباب الرقي  
التي أخذوا بها ، لا ندعو إلى أن نكون صورة أطلق الأصل للأوربيين  
كما يقال فذلك شيء لا سبيل إليه ولا يدعو إليه عاقل . والأوربيون يتخذون  
المسيحية لهم ديناً ، فنحن لا ندعو إلى أن نصبح المسيحية لنا ديناً ، وإنما  
ندعو إلى أن نكون أسباب الحضارة الأوربية هي أسباب الحضارة المصرية  
لأننا لا نستطيع أن نعيش بغير ذلك فضلاً عن أن نرقى ونسود .

والأوربيون يختلفون في أشياء كثيرة . فهم مسيحيون في ظاهر أمرهم  
واسكن مسيحياتهم أشكال وألوان ولم يمنهم اختلافهم في المذهب الديني  
من أن يتفقوا في أسباب الحضارة وفي نتائجها .

ومن الأوربيين قوم يتخذون المسيحية ديناً ، ومنهم من لا دين لهم ،  
ولكن هذا كله لم يمنهم كما قلنا من أن يتفقوا في أسباب الحضارة  
ويتفقوا في الاستمتاع بنتائجها والقبول بثمارها .

وليس من شك في أن الحضارة الأوربية الحديثة قد وقفت من المسيحية

الأوربية موقف خصومة عنيفة متصلة . وليس من شك في أن أوروبا قد  
تحت في سبيل هذه الخصومة الشئ . الكثير من الأتقى والأموال .

ولكن الأمر قد انتهى فيها إلى شئ . من التوازن بين الدين والحضارة ،  
ولكن العقل الأوربي المستقيم قد انتهى إلى أن الخصومة العنيفة الآتية  
لم تكن بين الدين والحضارة في حقيقة الأمر وإنما كانت بين الدين يثقلون  
الدين والحضارة . كانت بين الأهواء والشهوات لا بين الدين الذي يفتو  
القلوب والشعور والحضارة التي تنتجها العقول .

واعلم مدبر هذه الخصومة العنيفة بين الدين والعقل في أوروبا أو بين  
رجال الدين ورجال العقل ، أن رجال الدين المسيحي هم نظمهم وقوانينهم  
وسلطتهم القوي الذي كونه هم المصور المتمثلة والظروف المختلفة ، فلم  
يكن لهم يد من أن يذودوا عن هذا السلطان ويحفظوا على ما كان  
لهم من قوة وبأس .

فأما نحن فقد عصمتنا الله من هذا الخطر ووقفنا شروره التي شقيت بها  
أوروبا . فالإسلام لا يعرف إلا كلبوس ولا يميز طبقة رجال الدين من  
سائر الطبقات . والإسلام قد ارتفع عن أن يحمل واسطة بين العبد وربه .  
فهذه السبقات التي جنتها أوروبا من دفاع رجال الدين عن سلطتهم أن  
نجنبها نحن إلا إذا أدخلنا على الإسلام ما نبس فيه وحننا ما لا يحتمل .  
وبعد فإني أحب أن يلتفت هؤلاء الصادقون الأخيار إلى أن الإسلام  
لم يكد يتجاوز بلاد العرب حتى اتصل بحضارات أجنبية كان مركزها في  
ذلك الوقت من العرب والمسلمين كمركز أوروبا منا الآن .

فلم يتحرج العرب المسلمون من أن يأخذوا بأسباب الحضارة الفارسية  
واليونانية كما أخذ بها الفرس والروم الذين لم يكونوا مسلمين في ذلك الوقت .  
لم يتحرجوا من ذلك ولم يرفضوه . وليس من شئ في أنهم جنوا من ذلك  
بعض الشرفاء من الأخلاق والسير في بعض البيئات وفقدت العقائد  
ودخائل النفوس في بعضها الآخر . ولكن ثبت من ذلك لم يرد المسلمين  
عن الأخذ بأسباب الحضارة الفارسية واليونانية لأنهم جنوا من ذلك ثمرات  
حلوة لا تزال الإنسانية تستمتع بها إلى الآن . فهم قد صاغوا من هاتين  
الحضارتين ومن تراثهم القديم هذه الحضارة الإسلامية الرائعة التي ازدهرت  
أيام بني أمية وبني العباس والتي يحرص المحققون منا عليها أشد الحرص .  
وهذه الحضارة الإسلامية الرائعة لم يأت بها المسلمون من بلاد العرب وإنما  
أثروا ببعضها من هذه البلاد وبعضها الآخر من مجوس الفرس وبعضها  
الآخر من نصارى الروم . والذين يظنون أن الحياة يمكن أن تكون كلها  
خيلاً وبرا وصالحاً يخطئون خطأ عظيماً . فالخير انطلق في هذه الأرض  
مستحيلاً ، وقد أراد الله للناس أن تكون حياتهم مزاجاً من الخير والشر ،  
وأودع الإنسان عقله وإرادته وأمرأ إليه دينه ليميز بين الخير والشر ولينصع  
لنفسه ويختار لها .

وقد احتمل المسلمون راضين أو كارهين زندقة الزنادقة ومجون الماجنين .  
فلو أموا ذلك في الحدود المعقولة ولكنهم لم يرفضوا الحضارة الأجنبية التي  
أنتجت تلك الزندقة وهذا المجون .

وقد شهد المسلمون زندقة الزنادقة وفسوق الفساق ومجون الماجنين ولكنهم

شهدوا مع هذا كله نكث القناك وزهد الزهد وورع أصحاب الورع  
والصلاح .

وقد ورثنا آثار أولئك وهؤلاء ، مكتوبة . ورثنا شعر بشار وأبي نواس  
وأصراهما كما ورثنا فقه الأئمة وكلام المتكلمين وزهد الزهاد . والغريب أننا  
ننتفع بكل ما ورثنا من أسلافنا ولا يخطر لأحد من أشد الناس بحفاضة أن  
يحظر درس بشار وأبي نواس ، ولا أن يطلب إلى السلطان تحريق ما ورثنا  
من آثار الفلاسفة والزنادقة والحقاق الذين لا يرضى عنهم الدين ولا تقر  
الفتيلة سيرهم وآراءهم . ولو قد دعا داع إلى استعمار قانون بتحريق شعر  
أبي نواس وبشار وحمد وأصراهم لسكان دجلان الذين أنفسهم أسرع  
الناس إلى إسكار هذه الدعوة البشعة وأشد الناس خطا على من يدعو بها  
أو يجيب إليها .

والأمر في حياة الأوربيين كالأمر في حياة المسلمين أيام بني أمية  
وبني العباس . لهم حضارة خصبة مزدهرة أنتج مستحج الحضارة الإنسانية  
دائما من الخير والشر . ففيهم أصحاب الجود وفيهم أصحاب الهزل وفيهم أصحاب  
النفوى وفيهم أصحاب المعجور . ولن توجد في الأرض حضارة إلا وهي  
تنبت الخير والشر وتثمر التقى والإثم .

فليس على حياتنا الدينية بأس من الأخذ بالقوى بأسباب الحضارة  
الأوربية : لأن أكثر مما كان عليها من بأس حين أخذ المسلمون في قوة  
بأسباب حضارة الفرس والروم .

فنحن بين اثنين : إما أن ننكر ماضينا كله ونجحد أسلافنا جميعا

ونرفض مجد المسلمين الذين أسسوا الحضارة الإسلامية — وما أظننا  
مستعدين لشيء من هذا — وإما أن تهيج نهجهم ونذهب مذهبهم وتأخذ  
بأسباب الحضارة الأوربية في قوة كما أخذوا هم في قوة بأسباب حضارة  
الفرس والروم . وإيلاحظ أني في حقيقة الأمر لا أدعو إلى شيء . فنحن  
أخذون بأسباب هذه الحضارة الحديثة بالفعل منذ انقضاء بؤربا في أوائل  
القرن الماضي . وأخذنا بها يزداد ويشتد من يوم إلى يوم . لا نستطيع غير  
ذلك ولا تلك المدول عنه . ولو قد حاولنا هذا المدول فلنكف .

وإنما أريد أن نطمئن المشفقون والناثمون . وأن يقولوا عن رضى وأمن  
على هذه الحضارة التي يقولون عليها عن إشفق وخوف . وإني لأعرف  
هذا الرجل الداعى الكريم من هذه البيئة المحفوظة أو تلك بتكر الحضارة  
الأوربية أشد الإنكار وهو غارق فيها إلى أذنيه . يتقلب فيها إذا أصبح ،  
ويتقلب فيها إذا أمسى . ويدفع إليها أنفاه وبذنه دفعا . وإني لأعرف  
قوماً كراماً صالحين كانوا يسكرون السفور واختلاط الفتيان والفتيات ،  
يمجرون هذا الإنكار ويجاهدون في سبيله ، وببشيم بذهين إلى المدارس  
وإلى المدارس الأجنبية ويتخذون من الآزياء ما ليس بينه وبين  
الحجاب صلة !

أنا إذن لا أدعو في حقيقة الأمر إلى شيء . على ، وإنما أدعو إلى شيء .  
نفسى . أدعو إلى أن نطمئن قلوب هؤلاء الأخيار ونستريح ضمائرهم وتم  
الملاعة بين ما يقولون وما يعملون وما يستقدون . وإلا فمن السخف أن  
ندعو إلى الأخذ بأسباب الحضارة الأوربية وقد دخل الراديو في الأزهر

الشريف وقام صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر يتحدث به إلى المسلمين  
في أقطار الأرض جميعاً .

ومن السخف أن ادعوا إلى الأخذ بأسباب الحضارة الأوروبية وقد  
دخلت علوم هذه الحضارة وفنونها في الأزهر وانتشرت بعوث الأزهر في  
عواصم أوروبا بالتقاضي العلم والتفنن على الأساندة الأوروبية .

كلاً . إني أحمد الله على إني لست من العقلة بحيث أدعو جاداً إلى  
الأخذ بأسباب الحضارة الأوروبية بعد أن فتحت هذه الحضارة قامة المحافظة  
في الشرق وهي الأزهر . وبعد أن أصبح الأزهر مسرعاً إلى هذه الحضارة  
بدفعه إسراره إلى شيء يشبه الإسراف إن لم يكن هو الإسراف ، وبعد  
أن أصبحت الجامعة المصرية وهي وائدة الحضارة الحديثة تميل إلى شيء  
من المحافظة اجتهادية للصورة وإشفاقاً من الجموح وإمساكاً للنظور في حركة  
مفعولة هادئة تمكننا من أن نرقى عن روية وفهم لا عن تهور والدفاع .

إنما أريد كما قلت غير مرة أن نلصق بين آرائنا وأقوالنا وأعمالنا ، وأن  
نتذكر الحضارة الأوروبية ونحن مقلدون عليها ونحرقون فيها .

أريد أن أقترح أنفسنا بالحق وأن نبرئها من النفاق ، وأن نقبل على  
هذه الحضارة الحديثة باسمين لا عابسين ، ففي ذلك راحة للصائم وأمن  
للقلوب ، وفيه قبل كل شيء ، وبعد كل شيء ، تمكين لنا من أن نأثري البيوت  
من أبوابها ، ومن أن نواجه الأمور في قوة وعزيمة بدل أن ندور حولها  
مستخفين متكررين .

ولست أدري أخطئ . أنا أم معيب . ولكنني أوتر إذا أردت شيئاً أن  
أسعى إليه جهة وفي وضوح النهار لا أن أسعى إليه سراً وفي ظلمة الليل !

( ١١ )

واعترض آخر قد توجه إلى هذا النحو من التفكير الذي أتحدث به إليك . وهو أن الاتصال القوي الصريح بأوربا قد لا يخلو من الخطر على شخصيتنا القومية وعلى ما ورثناه عن ماضينا المجيد من هذا التراث العظيم .

فنحن قد نرى أفراداً وجماعات تقتسم الحياة الأوربية فيسرعون إليها لا يلبثون على شيء ، وبئها يكون عليها كما تهالك الفراشة على النار فلا تلبث أن تحترق . وأمر هذا الاعتراض كأمر الاعتراض السابق . وليس الرد عليه بأشد عسراً من الرد على الاعتراض السابق . فأننا لا أدعو إلى أن ننكر أنفسنا ، ولا إلى أن نمجد ماضينا ، ولا إلى أن نفنى في الأوربيين . وكيف يستقيم هذا وأنا إنما أدعو إلى أن نثبت لأوربا ونحفظ استقلالنا لمن عدوانها وطمعائها ونحمها من أن ناكلنا ؟ !

لقد كما معرضين لخطر الفتنة في أوربا حين كما ضعافاً مسرفين في الضعف ، وحين كنا مجهل تاريخنا القريب والبعيد ، وحين لم نكن نشعر بأن لنا وجوداً مشتركاً ، وحين كان فريق متابعون في أعماق نفوسهم بأن للأوربي فضلاً على المصري لأنه من جوهر متدرج ، وبأن للقبعة فضلاً على العمامة والطربوش لأنها تغطي رأساً ممتازاً !

فأما الآن وقد عرفنا تاريخنا ، وأحسننا أنفسنا ، واستشعرنا العزة



والسكرامة ، واستيقنا أن نفس بيننا وبين الأوروبيين فرق في الجوهر  
ولا في الطبع ولا في المزاج فإني لا أخاف على المصريين أن يفنوا  
في الأوروبيين .

وقد أشدت أعم قوية على مصر وبسطت سلطانها عليها قروناً متصلة  
وأزماناً طويلاً فلم تستطع أن تهضمها ، ولا أن تغني شخصيتها .

أفستطيع الآن أمة مهما تكن أن تحجز الشخصية لمصرية أو تعرضها  
للخطر ؟ لقد ثبتت مصر في هذا العصر الحديث لأقوى أمة في الأرض  
وخرجت من الجهاد ضافرة ، ولم يكن لها سلاح إلا إيمانها بنفسها وثقتها  
بعمقها . أمترها بعد أن انتصرت في جهدها للاتحاد تعرض لأن تغني في  
الانجليز ؟ كلا . إنما تعرض مصر لهذا اللقاء إذا سكت أو عجزت عن أن  
تقاوم أوروبا بسلاحها ونجدها بعد تعرف من وسائل الجهاد .

وبعد فإن مشغلات مصر وانحة قيمة . يشخصها إقليمها الجغرافي الذي  
تعيش فيه . فهل تدعى مصر في أوروبا أن يدعوها إلى حماية هذا الإقليم  
من أن تغمر عليه أوروبا ؟ وكيف تحميه إذا لم تقاوم أوروبا مثل سلاحها ؟  
ويشخصها دينها . فهل ندعو إلى أن تغني مصر في أوروبا إذا دعوتها إلى  
أن تحتفظ بهذا الدين وتلائم بينه وبين مقتضيات الحياة كما لا أم أسلافنا  
بينه وبين مقتضيات الحياة ؟ وتشخص لغتها العربية وراثتها الفنى والأدبى .  
فهل ندعو إلى فنائها في أوروبا إذا دعوتها إلى أن تحتفظ بهذه اللغة وهذا  
التراث ونسبهما حتى يسما ما وسعته اللغات الأوروبية واللوان التراث  
الأوروبى ، وحتى لا يكون للغة أخرى ولا لتراث آخر عليهما فضل ؟

ثم يشخصها تاريخها الطويل العظيم . فهل ندعو إلى فنشها في أوروبا  
إذا دعوتها إلى أن تحفظ هذا التاريخ حرمته ، وثبت أنها حريصة على أن  
يكون حاضرها ومستقبلها خليقين بمضيقها ، وأنها تكره كل الكره وتأنى  
أشد الإباء أن ينشأ تاريخها بما كان لها من سيادة ومجد وفنل على الحضارة  
فتجيبه بأن هذا حق ولكنها الآن عمال على أوروبا وستظل عيالا على  
أوروبا لأنها متمسكة بحياتها الحاضرة ولا تريد أن تأخذ بأسباب  
الحضارة الأوروبية ؟

كلا . ليس على الشخصية المصرية خطر من الحضارة الحديثة كما لم  
يكن على الشخصية اليابانية خطر من الحضارة الحديثة . وأنت أدري لم  
تضع شخصية المصريين إذا ساروا سيرة الأوربيين ، ولا تضع شخصية  
اليابانيين مع أن مصر من المجد والسابقة ما ليس لليابان مثله .

## ( ١٢ )

واعترض أخير روجه إلى هذا النحو من التفكير ولكن له وجهين ،  
أحدهما خطر حقا والآخر مضحك حقا . فقد يقال إن الحضارة الأوروبية  
مادية مسرفة في المادية ، لا تتعلل بالروح أولا تكاد تتصل به ، وهي من  
أجل ذلك مصدر شر كثير تشق به أوروبا ويشق به العالم كله أيضا .

ثم يقال بعد ذلك إن أوروبا نفسها قد زهدت في حضارتها وضاعت  
بها ، وأخذ جماعة من كتابها وعلمائها وفلاسفتها يرغبون عن هذه الحضارة ،

ويلتمسون لقلوبهم وعقولهم غذاء في روحية الشرق . أفنتقبل على الحضارة الأوربية حين يزهد فيها الأوربيون ؟ وما لنا نكره هذه الحضارة وقد أصغرها أصحابها ؟ وما لنا نعرف هذه الحضارة وقد أنكرها أصحابها ؟ وما لنا نترك الخير الذي يرغب فيه الأوربيون إلى الشر الذي يرغب عنه الأوربيون ؟

أقوات هذا ؟ إن بين المشرقيين خاصة والشرقيين عامة قوماً يملأون به أفواههم ، ويجرون به أقدامهم ، ويلقون به في نفوس الشباب فلا يلقون فيها إلا سماً زاعماً . من الحق أن الحضارة الأوربية عظيمة الخط من المادية ، ولكن من الكلام الفارع والسخف الذي لا يفهم عنده عقل أن يقال إنها قائمة الخط من هذه المعاني السامية التي تغزو الأرواح والقلوب . من الحق أن الحضارة الأوربية مادية المظاهر . وقد نجحت من هذه الناحية نجاحاً باهراً ، فوصلت إلى العلم الحديث ، ثم إلى الفنون التطبيقية الحديثة ، ثم إلى هذه المخرعات التي غيرت وجه الأرض وحياة الإنسان . ولكن من أجهل الجهل وأخطأ الخطأ أن يقال إن هذه الحضارة المادية قد صدرت عن المادة الخالصة . إنها نتيجة العقل ، إنها نتيجة الخيال ، إنها نتيجة الروح ، إنها نتيجة الروح الحسب المنتج ، نتيجة الروح الحى الذى يعمل بالعقل فيخذه وينميه ويدفعه إلى التفكير ثم إلى الإنتاج ثم إلى استغلال الإنتاج ؛ لا نتيجة هذا الروح العاكف على نفسه ، الفارع لها ، الغافى فيها ، الذى تفسد الأثرة عليه أمره فلا ينفع ولا ينتفع ولا يفيد ولا يستفيد .

وإنك لتدرك تاريخ الفلاسفة الأوربيين والعلماء الأوربيين  
والخترعين الأوربيين فلا تجد واحداً منهم إلا وله من الروح أعظم حظ  
ممكن . له قبل كل شيء هذا الاستعداد السامي الذي يدفعه إلى التفتحية  
بالوقت والجهد والذمة والحياة في سبيل الرأي ثم في سبيل التفكير ثم في  
سبيل الإنتاج .

إن الذين يزعمون أن ديكارت كان خلواً من الروح إنما يقولون سخفاً  
ويهدون بما لا يعلمون .

إن الذين يزعمون أن باستور كان خلواً من الروح إنما يتحدثون عن  
جهل ويعدرون عن غفلة ويغضون فيما لا يعرفون . إن هذه الحضارة  
الأوربية المادية هي التي تضحي في كل يوم بكثير من الأنفس في سبيل  
العلم وفي سبيل السيطرة على الطبيعة .

هؤلاء الذين يخاطرون في الطيران فيلقون فيه الموت شتياً بشماً ليسوا  
ماديين لأنهم يضعون بحياتهم في سبيل تقدم العلم وبسط سلطان العقل  
على عناصر الطبيعة الجامحة .

نعم إن هناك كتاباً وشعراء وفلاسفة يضيّقون بالحضارة الأوربية ولكنهم  
يبدلون حياتهم في سبيلها إن تعرضت للخطر ، إن فريقاً من هؤلاء الكتاب  
والفلاسفة يولون وجوههم شطر الشرق أو يظهرون ذلك ، ولكن ثقل بأنهم  
يرفضون الرضا كله أن يعيشوا عبثة الشرقيين أو يسيروا سيرتهم .

إن الغنيق بالحياة الحاضرة خلة يتنازع بها الرجل الراقى الحى ، ولن  
يرضى عن الحياة رضى مطلقاً قوامه الإذعان إلا الذين خلقوا للخمول والخرود .

فإذا رأيت الأوربي يضيق بحياته ويردريها فاعلم أنه ما زال حياً راقياً ممتازاً مستعداً للكمال . وإذا رأيت الأوربي مذعناً راضياً قائماً بما قسم له فاعلم أن دوائه قد آذنت بالزوال . وإذا قل الأوربي لنا إن حضارته مادية بغيضة ، فنحن خالصة بأن نطن به التثمين ؛ فإن كان صادقاً علمت أنه يريد المزيد من هذه الحضارة المادية البغيضة وإن كان كاذباً علمت أنه يريد أن يزهدنا في هذه الحضارة ليستأثر بها من دوننا ، ويحتفظ لنفسه بحسناتها ومزاياها ، ولئسكنا نحن في حضارتنا الروحية التي تجمعنا له عبيداً .

وبعد ، فما هذا الشرق الروحي ؟ ليس هو شرقنا القريب من غير شك . فشرقنا القريب كما رأيت هو مهد هذا العقل الذي بردهم ويردهم في أوربا ، وهو مصدر هذه الحضارة الأوربية التي نريد أن نأخذ بأسبابها . وما أعرف أن للشرق القريب هذا روحاً يميزه من أوربا ، ويتيح له التفوق عليها . ظهرت في هذا الشرق القريب فنون وعلوم وآداب ، تأثر بها اليونان والرومان ، فأنشجوا حضارة أوربا . وأعانهم على ذلك المسفون ، أي أهل هذا الشرق القريب .

وظهرت في هذا الشرق القريب ديانات سماوية ، أخذ الأوربيون منها كالشرقيين بحظوظهم . فمنهم المسيحي ومنهم اليهودي ، ومنهم المسلم أيضاً . أف تكون هذه الديانات روحاً في الشرق ومادة في الغرب ؟!

كلا ! ليس الشرق الروحي الذي يفق به بعض الأوربيين صادقين أو كاذبين فيخدعوننا على كل حال هو الشرق القريب ، وإنما هو الشرق البعيد ، والشرق الأقصى . هو الهند والصين واليابان وما فيها من هذه

الديانات والفلسفة التي لا تتصل أولاً تكاد تتصل بدياناتنا وفلسفتنا . فلننظر  
أى الأمرين نختار لأنفسنا : أن نريد أن نعتنق ديانة الصينيين وفلسفتهم ،  
ونأخذ بأسباب حصارهم؟ ونكسبهم هم يأخذون بأسباب الحضارة الأوربية  
أخذاً قوياً . فأتى اليابانيون فمرها ظهر . وأما الصين فقد جأت إلى عصبة  
الأمم منذ أعوام تطالب إليها أن ترسل إليها الخبراء ، لينظموا لها التعليم على  
النحو الأوربى . والعين كما تعلم مقسمة الآن بين فرقتين مختلفتين :  
إحداها نحو عصبة الأمم الديمقراطية الغربية ، والأخرى نحو روسيا  
ومذهبها الشيوعى .

إن حديث الشرق الروحى هذا حديث لا غناء فيه . هو مذهبك إن  
نظرنا إليه نظرة عامة فإن المصريين الذين يزهدون فى الحضارة الأوربية ،  
ويدعون إلى روحية الشرق ، يعرفون إذا خلوا إلى أنفسهم أنهم يهزلون  
ولا يجدون ، وأنهم لو خيروا لكرهوا أشد الكره أن يحيا حياة الصين  
والهند . ولكن هذا الحديث خطير : لأنه يلقى فى روع الشباب بعض  
الحضارة الأوربية التى يعرفونها ، فينبط همهم ، ويضعف عزائمهم ،  
ويوجههم نحو هذه الحضارة الشرقية التى يجهلونها ، فيدفعهم إلى بيداء ليس  
لها أول ولا آخر .

ومصدر هذا أن الذين يخوضون فى أحاديث الشرق والغرب عندنا  
يجهلون الشرق والغرب جميعاً فى أكثر الأحيان ، لأنهم يعرفون ظواهر  
الأشياء ولا يتعمقون حقائقها .

وإذا كان هناك شر يجب أن نحصى منه أجيال الشباب فهو هذا

العلم الكاذب ، الذى يكتفى بظواهر الأشياء ولا يتعمق حقائقها . فلننظر كيف نودّ عن أجيال الشباب هذا الشر . وليس إلى ذلك من سبيل ، فيما أرى ، إلا أن نقيم ثقافة الشباب على أساس متين .

( ١٣ )

وإلى الدولة وحدها يجب أن توكل شؤون التعليم كلها فى مصر إلى أمد بعيد . وليس معنى ذلك أنى أكره أن يمدل الأفراد والجماعات ما يستطيعون من الجهد لإنشاء ما يمكن إنشاؤه من أنواع التعليم وفروعه . بل معناه أن حياة مصر الخاصة ، وتطورها الحديث ، بضمين أن تؤخذ أمور التعليم كلها بالجدّ والحزم ، وأن يكون تنظيمها دقيقاً ، والإشراف عليها قوياً ، وملاحظتها متصلة لا تفتر ولا تنى . ومصدر ذلك أن مصر معطربة بين أمرين كلاهما خطير : أحدهما أن كثرة المصريين المطلقة لا تزال جاهلة جهلاً مطلقاً فلا بدّ من أن تقوم الديمقراطية بتعليمها ، وبتعليمها على النحو الملائم لأصول الديمقراطية وغاياتها .

والدولة وحدها هى التى تستطيع أن تضع المناهج والبرامج لهذا التعليم وأن تقوم على تنفيذ هذه المناهج والبرامج ، وأن تلاحظ ذلك ملاحظة متصلة دقيقة ، حتى لا يحرف التعليم عن الطريق التى رسمت له ، وحتى لا ينتهى إلى غرض مبدى للعرض الذى أنشئ من أجله .

والثانى أن القلة المتعلّمة من المصريين ، وهى لا تعدو العشرين فى المئة



— وما أظنها تبلغها — قد خضعت لألوان مختلفة من التعليم ، ونظم متباينة  
ومناهج وبرامج ينكر بعضها بعضاً . ويصدم بعضها بعضاً . ونشأ عن ذلك  
اضطراب له آثاره الخطيرة في حياتنا المصرية على اختلاف فروعها وألوانها .  
فهناك التعليم الرسمي المدني الذي تنشئه الدولة وتقويه عليه . وقد كان  
إلى الآن متواضعاً هين الأمر . يقصد به إلى أغراض متواضعة هيئة . وقد  
رسم الانجليز له طريقة محدودة ضيقة ، فأفقدوا وأفقدوا نتائج وآثاره  
أشد الإفساد ونحن نبدل منذ أعوام جهوداً محتاطة مضطربة متناقصة  
لإصلاح ما أفسد الانجليز . فلا يكاد يوفق في بعض الأمر حتى تعدو  
العاديات فتزدها إلى الإخفاق والخذلان .

وهناك التعليم الأجنبي الذي قام في مصر ، مستظلاً بالامتيازات  
الأجنبية ، غير خاضع للدولة ، ولا خاضع لسلطانها ولا ملتفت إلى حاجات  
الشعب وأغراضه ، ولا معنى إلا بنشر ثقافة البلاد التي جاء منها ، والدعوة  
لهذه البلاد ، وتكوين التلاميذ المصريين على نحو أجنبي خلتس ، خليق  
أن ينقض إليهم ثباتهم المصرية ، وأن يهون في نفوسهم قدر وطنهم  
المصري ، لولا أن سلطان مصر على أبنائها أعظم من ذلك وأقوى ، وأقدر  
على مقاومة ذلك وبحر آثاره .

فهناك تعليم فرنسي ديني ، وهناك تعليم فرنسي مدني ، وهناك تعليم  
إيطالي ، وآخر يوناني ، وآخر انجليزي ، وآخر أمريكي ، وآخر ألماني .  
وكل هذه الأنواع من التعليم لا تفكر في مصر ، ولا تحفل بها ، وإنما تفكر  
في فرنسا وإيطاليا ، وفي إنجلترا وأمريكا ، وفي اليونان وألمانيا .

ويريد سوء الحظ أن يكون هذا التعليم الأجنبي في جلته نفع وأغنى من التعليم المصري الرسمي ، فيدفع المصريون إليه أبناءهم عن رضى واختيار ، بل عن حب وإشراق . وينتج عن ذلك أن الشبان الذين يخرجون من هذه المعاهد الأجنبية مهما يكن حجم مصر ، وإشراقها ، فإنهم يفكرون على نحو يخالف النحو الذى يفكر عليه الذين يخرجون من المعاهد المصرية . بل هم يفكرون على أنحاء مختلفة ، وتظهر نتائج هذا التفكير المختلف في حياتهم العملية اليومية ، وفي تقديرهم للأشياء وحكمهم عليها .

وهناك التعليم المصري الحر الذى يزعم المحافظة على المناهج والبرامج الرسمية ، ولكنه إلى عهد قريب لم يكن خاضعاً لمراقبة الدولة وملاحظاتها ، فكان يعنى كما يريد ، أو كما يستطیع . وكان يتنازع اتصال أقل ما توصف به أنها مصدر فساد للتفكير ، ومصدر فساد للخلق ، ومصدر فساد للسيرة العامة والخاصة .

لا تكاد نستثنى من ذلك إلا معاهد ما نراها تمدُّ على أصابع اليد الواحدة . وقد انتشر هذا التعليم انتشاراً شديداً حين اشتدت حاجة الشعب إلى التعليم ، وعجزت مدارس الدولة ومعاهدها عن أن ترضى هذه الحاجة . فكانت المدارس تنشأ بعمل الأفراد والجماعات ، وكان الشعب يرسل أبناءه إليها لأنه لا يدري إلى أين يرسلهم .

وكان عدد ضخم من أبناء الشعب على هذا النحو ، يتعرض لألوان كثيرة من الشر والفساد . وما تزال نشهد آثارها إلى اليوم ، وما أرى إلا أننا سنشهد آثارها إلى أمد غير بعيد .

وهناك تعليم آخر تشرف عليه الدولة ولا تشرف عليه . تشرف عليه لأنه خاضع آخر الأمر لسلطانها ، ولا تشرف عليه لأنه مستقل في حقيقة الأمر استقلالاً عظيمًا ، وهو التعليم الديني ، الذي يقوم عليه الأزهر الشريف وما يتصل به من المآهد المنبثة في الأقاليم .

هذا التعليم رسمي تشرف عليه الدولة لأنها تنفق عليه من الخزانة ، ومن أوقاف المسلمين ، ولأنها تنظمه بما تصدر من اللوائح والقوانين . ولكنه كان إلى عهد قريب منعزلاً عن الحياة العامة ، قد انصرف إلى نفسه ، وانصرفت الدولة عنه ، ومضى في طريقه ، لا يكاد يخضع لمراقبة ولا ملاحظة . وكانت صفته الدينية ، وما زالت ، نحيمه إلى حد بعيد من تدخل السلطان المدني . وكان إقبال الناس عليه وما زال عظيمًا . وهو بحكم طبيعته ، وببشته ، وبحافظة الفاضلين عليه ، وخضوعهم بحكم هذه المحافظة لكثير من أقاليم القرون الوسطى ، وكثير من أوضاعها ، يصوغ التلاميذ والطلاب صيغة خاصة محاذية للصيغة التي ينتهجها التعليم المدني ، بحيث يمرض الأمر من الأمور ، أو الواقعة من الوقائع ، فإذا الأزهرى يتصوره على نحو ، وإذا الشاب المدني يتصوره على نحو آخر . وإذا هذا وإذا لا يتفقان في التفكير والتقدير ، ولا يتفقان في الحكم والرأي ، ولا يتفقان في السيرة والسلوك . ولولا أن النهضة الوطنية قد كانت أقوى من أسباب الاختلاف فتربت بين المصريين ووحدت غايتهم ، ولامت بين آمالهم وأعمالهم ؛ ولولا أن هذه النهضة قد رفعت من شأن الصحف ، ودفعت المصريين إلى قراءتها واتباعها ؛ ولولا أن هذه النهضة قد أنتجت طائفة غير

قابلية من الكتيب التي قرأها المستفيرون من مُعربين على اختلاف نزعاتهم ،  
ولولا أن أوقاتنا من الحزن التي صبّت على مُعربين من الأجنبي حيناً ،  
ومن موطنهم حيناً آخر ، فمُشركتهم في الأُم وشركتهم في طلب التخلص  
من هذا الأُم . لولا هذا كله لكانت آثار الاختلاف في التعليم أشد  
خطراً ، وأضيق عاقبة مما هي الآن .

وهذا أعلي وسط بين المديني الخالص والمُدني الخالص ، تمثله الآن  
دار العلوم وقد مثلته مدرسة القضاة حيناً ، ويوتئ الأزهري الحديث أن  
يكون له أصدق مثال . وهذا التعليم قد كان معيداً في وقت من الأوقات  
حين كنا في حاجة إلى أن نتطور على مهن ، مراعاة لكثير من الظروف .  
ولكنه الآن قد أصبح في حاجة إلى أن يعاد النظر في توجيهه ، لأننا قد  
وصلنا إلى طور لا يحتمل الإبطاء ولا التلصؤ ، وإنما يدعو إلى الإسراع  
ومضاعفة النشاط .

كل هذا يدور حياتنا العقلية في هذا العصر ، وبصورها بعيدة كل  
البعد عن أن تكون ملائمة لحاجتنا ، أو قل لحاجتنا الحثيئة التي نطلبها إلى  
التعليم ، ونحن إذا فكرنا قليلاً انتهينا إلى أن من أوجب واجبات الدولة  
المصرية في عشرات الأعوام المقبلة أن تحوّل الاستقلال الخارجي ، وأن  
تُقر النظام الديمقراطي في داخل الحدود المصرية . ومهما يكن جهد الأفراد  
في حيطة الاستقلال وتثبيت الديمقراطية ، فإن هذا الجهد ليس شيئاً  
بالقياس إلى الجهد الذي يجب أن تبذله الدولة ، لأن الدولة أقدر على ذلك  
وأنفذ إليه وهي لم تقم بعد إلا له .

وإذا كان أهم أعمال الدولة أن تحوط الاستقلال الخارجي ، فإن الوسائل إلى حياة هذا الاستقلال هي من أول واجبات الدولة ومن أهم أعمالها ، وإنّ وسيلة إلى حياة الاستقلال تعدل هذه الوسيلة الأساسية ؛ هذه الوسيلة الأولى والأخيرة ، وهي تنشئ الطفل المصري والعنصر المصري على حب الاستقلال والتضحية بنفسه في حياته والذبات عنه . وإذا كان من أول واجبات الدولة أن تحمي بعض المصريين من بعض ، وأن تكفي بعضهم شر بعض ، وأن تكف بأس بعضهم عن بعض ، وأن تقر فيهم العدل والأمن ، وتحقق لهم المساواة وتكمل لهم الحرية .

إذا كان هذا كله من أول واجبات الدولة وأهم أعمالها ، فإن الوسيلة إلى هذا كله من أول واجبات الدولة وأهم أعمالها ، وإنّ وسيلة إلى تثبيت الديمقراطية تعدل هذه الوسيلة الأساسية ، هذه الوسيلة الأولى والأخيرة وهي تنشئ الطفل المصري والعنصر المصري على أن يحب مواضيه ، ويؤثرهم بالخير ، ويصحي بنفسه في سبيل حمايتهم من الشر ، وحياطتهم من الظلم ، ويشعر بأن عليه واجبات قبل أن تكون له حقوق .

وما أظن أن الأفراد والجماعات إذا خلى بينهم وبين التعليم يستطيعون في الظروف الحاضرة التي نحيط بمصر أن يحققوا هذا البرنامج الخبير ، الذي يقوم على تنشئ الوطنية الحديثة في قلوب الأجيال المقبلة من شباب المصريين وما أظن أننا نستطيع أن نطالب إلى مدارس والمعاهد الأجنبية ، ونحن مطمئنون جداً ، أن تثبت في قلوب أبنائنا حب الوطن المصري ، وحماية الاستقلال المصري ، وحياة الديمقراطية المصرية . وحسبنا ألا تكون

هذه المدارس والمعاهد مصروفة للشباب المصريين عن هذا الحب ، مغرية لهم بحب أوطان أخرى . ولست أدعو إلى إغلاق المدارس والمعاهد الأجنبية بل أنا بعيد عن ذلك كله البعد ، فأفر منه أشد انفار . لأن التزامات الدولية تحول بيننا وبين ذلك ، بل لأن حاجتنا الوطنية تدعونا إلى الاحتفاظ بهذه المدارس والمعاهد . وهي من جهة واحدة قد فتحت لمصر على الحضارات الأوروبية الحديثة ، وهي من جهة أخرى لا تزال متفوقة على مدارسها في فنون التربية والتربية .

ولكن الشيء الذي أدعو إليه ، وألح فيه ، وأرى أن الواجب الوطني يفرضه على الحكومة والبرلمان فرضاً ، وأرى أن التقدير فيه تقدير في ذات الوطن ، وتقرير في حماية الاستقلال ، هو أن تراقب هذه المدارس مراقبة دقيقة تكفل بحفظها على مقدار من التعليم يلائم حقوق الوطنية المصرية وواجباتها . ولأكن واضحاً في هذا فأفعله بعض التفصيل .

ما أغلن أحداً يخالفني في أن من حق الدولة ومن الحق عليها أن تكفل لأبناء الشعب تعليم لغة الشعب وثقافتها ؛ لأن هذه اللغة من أهم القومات للشخصية الوطنية من جهة ، ولأن هذه اللغة هي وسيلة التعامل والحياة بين أبناء الوطن الواحد . فإذا طلبنا إلى الدولة أن تفرض على المدارس الأجنبية التي تقوم في مصر تعليم اللغة العربية ، وأن تشهد هذا التعليم بالملاحظة المتعامة ، والتفتيش المستمر ، والامتحان الدقيق ، حتى لا يكون هذا التعليم أقرب إلى الهزل منه إلى الجد وإلى الخداع منه إلى النصح .

إذا طلبنا إلى الدولة هذا لم نطلب منها شططاً . وإذا فرضت الدولة

هذا على المدارس الأجنبية لم تكن خاضعة لها ، ولا جائزة عنها ، ولا مكافئة  
إياها أكثر مما تطبق . فهذه واحدة .

وإذا طلبت إلى الدولة ألا تدين مدرسة أجنبية أن تعلم في مصر إلا إذا  
كان التاريخ القومي أساساً من أسس التعليم فيها ، وإلا إذا تحققت الدولة  
بالملاحظة والتفتيش والامتحان أن هذا التعليم خلد لا لعب فيه ، لم يطلب  
إيها شطط ، ولم يرهق هذه المدارس من أمرها عسراً . فهذه ثانية .

وإذا طلبت إلى الدولة ألا تسمح مدرسة بالتعليم في مصر إلا إذا كانت  
الجغرافيا المصرية كالتاريخ المصرية وكالكلفة المصرية أساساً من أسس التعليم  
فيها ، وإلا إذا تحققت الدولة بالملاحظة والتفتيش والامتحان أن الشاب  
المصري الذي يتعلم في هذه المدارس يعرف جغرافيا مصر كما يعرفها الشاب  
الذي يتعلم في المدارس المصرية . لم تكلف الدولة شططاً ولم تفرس على  
هذه المدارس شيئاً غير معقول . فهذه ثالثة .

وهناك مسألة رابعة تحتاج إلى شيء من التفكير ، وقد تظهر غريبة بعض  
الشيء في بادئ الرأي ، ولكنها في حقيقة الأمر طبيعية ملائمة للعقل .  
وهي مسألة التعليم الديني في المدارس . ومن الأوليات أن من حقنا ومن  
الحق علينا أن نثبت بالملاحظة والتفتيش أن المدارس الأجنبية لا تنحرف  
بالسلامة عن دين آبائهم ولا تتخذهم موضوعاً للدعوة والتبشير . هذه مسألة  
مفروغ منها ، أضمتها القوانين ، ويجب أن يضمها العمل أيضاً . وما نظن  
أن المدارس الأجنبية تظهر نقوراً من ذلك أو امتناعاً عليه .

ولكن المسألة الخليفة بالتفكير هي هذه : إذا كان التعليم الديني جزءاً



أساسياً من مناهج التعليم المصرى العام ، فكل يصح ألا يكون هذا التعليم  
الدينى جزءاً أساسياً من مناهج التعليم فى المدارس الأجنبية التى تقوم فى  
مصر وتنتشر تعليمها بين المصريين ، ذلك أننا إذا علمنا الدين فى المدارس  
المصرية ، وجعلنا ذلك من أركان مناهج التعليم ، فنحن من غير شك  
نعمد على أن الدين مقوّه خطير من مقومات الوطنية المصرية . وإذن  
فيجب أن يشترك المصريون جميعاً فى هذا الجزء الأساسى من أجزاء التعليم .  
الواقع أن آراء الناس ومذاهبهم تختلف بالقياس إلى هذه المسألة . فمن  
الناس من يريد أن يكون التعليم مدنى خالصاً ، وألا يكون الدين جزءاً  
من أجزاء المنهج المقومة له . على أن يترك للأمر النهوض بالتعليم الدينى ،  
والأ تقيم الدولة فى سبيل هذا التعليم من المصاعب والعقبات ما يجعله عسيراً .  
ومنهم من يرى أن تعليم الدين واجب كتعليم اللغة وكتعليم التاريخ القومى  
لأنه جزء مؤسس للشخصية الوطنية ، فلا ينبغي إهماله ولا التفسير فى ذاته  
وواضح جداً أن هذا الرأى الأخير هو مذهب المصريين ؛ وأن من غير  
المعقول أن يطالب إلى المصريين الآن أن يقيموا التعليم العام فى بلادهم على  
أساس مدنى خالص ، وأن يترك تعليم الدين للأمر . وإذن فلا ينبغي  
أن يكون هناك مصريون يخرجون من المدارس المصرية وقد تعلموا  
لدين القومى واللغة القومية والتاريخ القومى ، وآخرون يخرجون من  
المدارس الأجنبية وليس لهم من التعليم الدينى حظ ما .  
وأنا أعلم أن كثيراً من المدارس الأجنبية ستجد شيئاً غير قليل من  
المشقة فى قبول هذا النحو من التفكير ، والإذعان لهذا النحو من المنطق .

ولكنه مع ذلك التفكير المستقيم وانطلق الذي لا مندوحة عن الإذعان له ،  
إن كنا نريد أن نأخذ الأمور بأخذها والخزم ، وأن نوحّد العقليّة المصرية  
لتكون الوحدة الوطنية على النحو الحديث .

ويجب أن يفهم الأجانب والمصريون جميعاً أن قيام المدارس الأجنبية  
في أرض البلاد المستقلة مخالف لطبيعة السيادة الوطنية . فإذا قامت مصر  
أن تقوم في أرضها هذه مدارس فيجب أن تظنّ إلى أنها لن تكون  
مصدر شر لها ، أو خطر على عقايدها .

وإذا كن من الشقّ على الأجانب أن يقبلوا تعليم الدين الإسلامي في  
مدارسهم التي هي مسيحية بطبيعتها ، ومعدنية بطبيعتها ، فيجب أن يذكروا  
أن من الشقّ على المصريين أن يقبلوا قيام المدارس الأجنبية في بلادهم  
مع أن طبيعة الأشياء كانت تحظر عليهم هذا القبول .

وجملة الأمر أن الدولة يجب أن تشرف على المدارس الأجنبية في هذه  
الحدود ، فتكفل لأبنائها الذين يدخلون هذه المدارس ما تكفله لأبنائها  
الذين يدخلون المدارس الوطنية ، من التعليم الصحيح لسانة القومية ، والتاريخ  
القومي ، والجغرافيا القومية ، والدين القومي<sup>(١)</sup> ، ما دامت الدولة لا تذهب  
مذهب الذين يؤثرون التعليم اللدني الخاص .

وأنا بعيد كل البعد عن أن أدعو إلى إغلاق المدارس المصرية الحرة

(١) لينا نفرض على هذه المدارس أن تكون هي التي تعلم الدين وإنما يكفينا أن  
تتخذ الدولة ما تشاء من الوسائل المفضلة لتضمن هذا النوع من التعليم للمصريين الذين  
يدخلون هذه المدارس .

لنتمكن الدولة من أن تشرف إشرافاً دقيقاً على التعليم الوطني .  
أنا بعيد كل البعد عن هذا لأنى أعلم أن الدولة التى تبيع الأجانب أن  
يقيموا مدارس فى أرضها لا تستطيع أن تحظر ذلك على أبناء الوطن . نعم  
لأنى من أشد الناس حرصاً على تشجيع الجهود الخاصة التى يبذلها الأفراد  
والجماعات لأنى سبيل التعليم وحده . بل فى سبيل الرفاق العامة كلها .  
أنا إذن لا أدعو إلى إغلاق هذه مدارس الحرية . ولا إلى تقييد المقامين  
على إنشاءها . ولكن أريد أن نلاحظها الدولة أشد الملاحظة ، ونراقبها  
الدولة أشد المراقبة ، ولا سيما فى هذا الطور من أطوار حياتنا القومية ،  
لنبرأ من هذا الاختلاف والتفاوت المذموم أشدتهما .

بل أنا أذهب إلى أبعد من هذا . فلا أريد أن تكون المدارس كلها  
فى مصر متشابهة متوافقة تعسباً فى قالب واحد . وتعدوغ الشباب صيغة  
واحدة . وإنما أحب أن يكون بينها شئ من التنوع والاختلاف ، فى  
المناهج والبرامج والنظام ؛ ولكن بشرط أن تنفق كلها فى مقدار من  
المناهج والبرامج هو الذى يكفل تكوين الشخصية الوطنية فى نفس التلميذ ،  
ويركب فى طبعه الاستعدادات الديمقراطية ، وحماية الاستقلال .

وقد بدأت الدولة منذ أعوام تفتى ملاحظة التعليم الحر . فإنا أرجو أن  
تستمر هذه العناية ، وتنمو وتطرد وتنوع ، بحيث يصبح التعليم الحر عندنا  
صالحاً لإرضاء الحاجة الوطنية إليه من جهة ، وقادراً على تخفيف العبء  
عن الدولة بعد زمن طويل أو قصير من جهة أخرى .

وأنا بعيد كل البعد عن أن أدعو إلى المساس بمجهر التعليم الدينى فى

الأزهر وما يتصل به من المعاهد المنتهية في الأقاليم . فقد قدمت أن الدين مقوّم من مقومات الشخصية الوطنية . وأنما مؤمن بهذا في بيتي وبين نفسي أشد الإيمان . وقد كانت مصر مدججاً لتعليم الدين الإسلامي حين المحصر ظاه عن كثير من الأفكار الإسلامية ، وكانت مصر معقلاً للإسلام حين يخرج عن حوزته كثير من بلاد المسلمين .

فإذا وجدنا مصر لا ينبغي أن نعزلها فيه ، أو نعصر في ذاته . بل ينبغي أن نوحده وتنميه ، وأن نوسع كما كانت في العهود القديمة موطن الهدى ، ومشرق النور للبلاد الإسلامية كافة .

هذا شيء ، لا أشك فيه . ولا أشك أن يظن في المثلث فيه . ولكني أريد أن يصدر النعيم الأزهرى تسويراً بالأمم هذه الحاجة الوطنية التي قدمت نفعيتها ؛ إلى تكوين الوحدة المصرية من جهة . وإلى تثبيت الديمقراطية وحماية الاستقلال من جهة أخرى .

ومعنى ذلك أن هناك مقداراً من مذهب التعليم العام وواجبه يجب أن يكون مشتركاً بين المصريين . ويجب أن تشرف الدولة بالملاحظة والتفتيش والامتحان على أن المصريين جميعاً مشتركون فيه ، شركة عادلة ، سواء تعلموا في المدارس الرسمية ، أم في المدارس المصرية الحرة ، أم في المدارس الأجنبية أم في الأزهر ومعاهده .

وما دام الأزهر حريصاً على أن يقوم بالتعليم الأولي الأزهرى ، والتعليم الثانوى الأزهرى ، فلا بد إذن من أن يتحقق الإشراف الدقيق للدولة على هذا التعليم الأول والثانى في الأزهر ، لتثبت الدولة من أن المصريين

جميعاً ينشأون على معرفة وطنهم وحبه ، والاستعداد للتضحية في سبيله ،  
والإتقان للغة وتاريخه ، وتقويمه ودينه . فإذا أخذ الأزهر في تخصيص  
أبنائه في العلوم الدينية بعد فراغهم من تعليمهم الثانوي فله أن يذهب في  
ذلك ما شاء من المذهب الحرة ، في حدود حاجته الدينية والعلمية ، وفي  
حدود القانون العام .

وقد يقال إن مناهج التعليم الأزهرى وبرامجه خاضعة لسلطان الدولة  
لأنهم اند صدر بها قانون ، وكل ما تصدر به القوانين فهو خاضع لهذا السلطان  
العام . وهذا حق في ظاهر الأمر ، ولكن لا أكتفى به ولا أضمن إليه .  
وإنما أريد أن يحدد النظر في قوانين الأزهر . فمن تعلم متى شرعت ، وكيف  
شرعت ، ونحن نعرف ما خضعت له من الظروف . وأيسر ما يقال في  
ذلك أن هذه القوانين والمظاهر تُشرع في عهد الديمقراطية المسيحية .  
وأعود بالله أن أريد الاتمسك من حقوق الأزهر . وإنما أريد أن نلتم  
بين هذه الحقوق وبين النظام الديمقراطي الصحيح ، ولأن يكون الأزهر  
دولة في داخل الدولة ، وسيطة خاصة يستطيع أن يطاول السلطان العام  
وبناؤه ، كما هي الحال الآن إذا بقيت هيئة كبار العلماء ، وإذا أُنشِج  
للأزهر بالفعل ما أتاحته له قوانينه من تخرج المعلمين في مدارس الدولة  
على اختلافها .

نعم إن منهم في التعليم الأولي والثانوي ، وفي التعليم كله ، ليس هو  
المنهج والبرنامج ، بل تنفيذ المنهج والبرنامج وطريقة هذا التنفيذ والإشراف  
عليه . وقد تكون مناهج التعليم الأولي والثانوي في الأزهر مشتملة على

هذا المقدار الذى يجب أن يشترك المصريون جميعاً فيه . ولكن هذا إن صح لا يعدو أن يكون السعي المكتوبة ملامحة للحاجة الوطنية . ومن المين أننا لا نريد الاكتفاء بالسعي المكتوب والبرنامج المرسوم ، وإنما نريد أن ننفذ هذا السعي على وجهه ، وأن ننفذ هذا البرنامج على وجهه أيضاً ، والذين ينهضون بالتعليم فى معهد الأوتية والثانوية الأزهرية جامعة من علماء الأزهر ، هم مكملون من العلم بشؤون الدين ، ومن الفقه بفنونهم الأزهرية . ولكن هذا شئ ، والتعليم الأول والثانوى على النحو الذى نطلبه ونقتضيه لمصاحبة الوطنية شئ آخر .

فلا بد من أن يكون للدولة ، أو بعبارة أدق وأوضح ، لا بد من أن يكون لوزارة المعارف إشراف دقيق على التعليم الأول والثانوى فى الأزهر لأن وزارة المعارف هى عين الدولة على هذين النوعين من التعليم . ولا يسفى محال من الأحوال فى بلد كصر أن يشد التعليم الأول والثانوى عن ملاحظة الدولة وعن إشرافها الدقيق بواسطة وزارة المعارف ، إن كانت الدولة تريد أن تأخذ أمور التعليم بالجد والحزم .

وقد يقال إن إقحام الدولة ووزارة المعارف فى شؤون الأزهر على هذا النحو الذى نرسمه إصاعة لاستقلال الأزهر ، أو جزء عظيم منه على أقل تقدير . ولكن الرد على هذا يسير ، فليس هناك معنى لاستقلال التعليم الأول والثانوى عن إشراف الدولة ، وليس هناك نفع للدولة ولا للأزهر فى هذا الاستقلال . وإنما المهم والعسورى هو استقلال التعليم العالى . فكما أن الجامعة المصرية لن تؤدى واجبها على الوجه الأكمل إلا إذا استتمعت

بالاستقلال العلمى التام ، و بمقدار معقول من الاستقلال الإدارى والمالى ،  
فكذلك الأزهر يجب أن يستقل بتعليمه العلمى استقلالاً تاماً ، و بما يحتاج  
إليه هذا التعليم العلمى من شؤون الإدارة و المال استقلالاً معقولاً لا يناقض  
السلطان العلمى ، ولا مسئولية الوزارة أمام البرلمان ، ولا سيادة الدولة  
على كل ما يكون أو يجرى داخل حدود الدولة .

وخلاصة هذا كله أن التعليم الأولى والثانى مهما يكن ، وفى أى  
بيئة من البيئات المصرية والأجنبية الفتنة فى مصر ، يجب أن يخضع  
لإشراف الدولة . وأن تتولاها وزارة المعارف مباشرة أو تنظمه بالإشراف  
والتمثيل والامتثال ، فيجب إذن أن يكون لوزارة المعارف مفتشون  
بلا حفظون التعليم الأولى والثانى فى الأزهر ، ويرفعون تقاريرهم عنه إلى  
الوزارة ، ويجب أن تشترك وزارة المعارف فى الامتحان لذين النوعين  
من التعليم اشتركا فى تكلفتها من الإشراف عليه والتمشى عنه .

هذه أمور تفرضها طبيعة الأشياء ، ونحن نعلم بالقياس إلى الأزهر كما  
نعلمها بالقياس إلى التعليم الحرة المصرى والأجنبى .

وهناك شئ ، يجعل حاجة الأزهر إلى إشراف الدولة على تعليمه الأولى  
والثانى ضرورة ماسة فى هذا الطور من أطوار الحياة المصرية وهو : أن  
الأزهر بحكم تاريخه و تراثه وواجبه الدينى بيئة محافظة تمثل العهد القديم  
والتفكير القديم أكثر مما تمثل العهد الحديث والتفكير الحديث .

ولا بد من تطور طويل دقيق قبل أن يصل الأزهر إلى الملائمة بين  
تفكيره وبين التفكير الحديث . والنتيجة الطبيعية لهذا أننا إذا تركنا



الصحية والأحداث للتصميم الأزهرى الخاص ، ولم تشملهم بضاية الدولة ورعايتها وملاحظتها الدقيقة المتصلة ، عرضهم لأن يصاغوا صيغة قديمة ، وليكونوا انكرونا قديمة ، وباعدنا بينهم وبين الحياة الحديثة التي لابد لهم من الاتصال بها ، والاشتراك فيها ، وعرضهم لطاقة غير قليلة من المصاعب التي تقوّم في سبيلهم ، حين يرشدون ، وحين يرسمون بأعضاء الحياة العملية فإصلاحه الوطنية العامة من جهة ، ومعالجة التلاميذ والطالب الأزهريين من جهة أخرى ، نقضت إشراف وزارة المعارف على التعليم الأولى والتمهيد في الأزهر .

شيء آخر لابد من التفكير فيه ، والطالب له ، وهو أن هذا التفكير الأزهرى القديم قد يحصل من التعبير على الجيل الأزهرى الحاضر بإساعة الوطنية والقومية نعمتها لأورق الحديث .

وقد سمعت منذ عهد بعيد صاحب القصيدة الأستاذ الأكبر يتحدث إلى المسلمين من طريق الراديو في موسم من المواسم الدينية فيعلن إليهم أن محور القومية يجب أن يكون القبلة الممطرة ، وهذا صحيح حين يتحدث شيخ من شيوخ المسلمين إلى المسلمين ، ولكن الشباب الأزهريين يجب أن يتعلموا في طفولتهم ، شبابهم أن هناك محورا آخر للقومية ، لا يتناقص المحور الذي ذكره الشيخ الأكبر ، وهو محور الوطنية التي تحصرها الحدود الجغرافية الضيقة لأرض الوطن .

ولست أرى بأسا على الشيخ الأكبر ، ولا على زملائه من أن يتصوروا القومية الإسلامية كما تصورها المسلمون منذ أقدم العصور إلى هذه الأيام .

ولكن هناك صورة جديدة للقومية والوطنية قد نشأت في هذا العصر الحديث ، وقامت عليها حياة الأمم وعلاقتها ، وقد نقلت إلى مصر مع ما نقل اليها من نتائج الحضارة الحديثة ، فلا بد من أن تدخل هذه الصورة الجديدة في الأزهر ، وهي إما تدخل فيه من طريق التعليم الأول والثانوي على النحو الذي رسمناه ، وبطريقة التي رسمناها ، وبإشراف السلطان العام والنتيجة لهذا التفصيل الظاهر أن الدولة هي المسؤول الأول ، والمسؤول الأخير ، والمسؤول قبل الأفراد والجماعات ، وبعد الأفراد والجماعات ، عن تكريم بن العقيدة المصرية تكويلاً بالأمم الحاجة الوطنية الجديدة التي صورناها تصويراً أفضل منه دقيق كل الدقة ، ملائم كل الملائمة ، حين قد إياها تبحر في تثبيت الديمقراطية وحيطة الاستقلال .

### ( ١٤ )

لست في حاجة إلى الإضافة فيثبت أن التعليم الأول والإلزامي ركن أساسي من أركان الحياة الديمقراطية الصحيحة ، بل هو ركن أساسي من أركان الحياة الاجتماعية مهما يكن نظام الحكم الذي تخضع له . فها شيء قد فرغ الناس منه منذ عصر طويل ، وقد فرغت منه مصر أيضاً منذ صدر الدستور الذي فرض هذا التعليم الإلزامي فرضاً ، وكلف الدولة أن تكمله ، وأوجب على الآباء أن يرسلوا أبناءهم إليه . ونحن إذا أردنا أن نختصر الأغراض الأساسية التي يجب على الديمقراطية أن تكملها للشعب ، لم نجد

أوجز ولا اشمل ولا أصبح من هذه الكلمات التي ذاعت في الديمقراطية الفرنسية منذ عامين وهي : أن النظام الديمقراطي يجب أن يكمل لأبناء الشعب جميعاً الحياة والحرية والسلام . وما أظن الديمقراطية تستطيع أن تكمل غرضاً من هذه الأغراض للشعب إذا قصرت في تعميم التعليم الأولى وأخذت الدس جميعاً به طوعاً أو كرهاً .

فلأجل أن تكمل الديمقراطية لدس الحياة ، يجب قبل كل شيء أن تكمل لهم القدرة على الحياة . أي أن تكمل لهم التصرف في هذه المذاهب المختلفة التي تمكن الفرد من أن يكسب قوته دون أن يلقى في ذلك مضارة أو عتياً . ومن الطبيعي أن الحياة التي يجب أن تكملها الديمقراطية للناس إنما هي الحياة القابلة للتطور والرفق من ناحية ، من ناحية المادية . فلنيس يكفي أن يكون الفرد قادراً على أن يتنفس ويتحرك ليس غير ، وليس يكفي إذا بلغ الفرد طوراً من أطوار الحياة المادية أن يقف عنده ولا يمدوه حتى يموت . وإنما يجب أن تمكنه الديمقراطية من أن يجوزه إلى طور آخر خير منه . فمن زعم أن الديمقراطية تستطيع أن ترضى عن نفسها ، وترى أنها أدت إلى الشعب ما يجب أن تؤدي إليه حين تضمن للأفراد ما يقيم أودهم ، ويعصمهم من الموت جوعاً ، فقد أخطأ خطأ شنيعاً . يجب أن تضمن الديمقراطية للناس ما يقيم أودهم ، ويعصمهم من عادية الجوع . ولكن يجب أن تضمن لهم مع ذلك القدرة على أن يصلحوا أمرهم ، ويتجاوزوا ما يقيم الأود إلى ما يتيح الاستمتاع بما أباح الله للناس من لذة ونعيم في هذه الحياة .

وليس ينبغي أن يُطلب إلى الديمقراطية أن توزع على الناس أوقاتهم ،  
 وتشبع فيهم اللذة والنعيم وهم هذئون مضمثون ، فهذا شيء ، لن يتسع النظام  
 إنساني ، وإنما موعود الناس به الجنة التي وعد الله بها عباده الصالحين ،  
 إنما الذي يُطلب إلى الديمقراطية ، وبغرض عيها أن تمنح أفراد الشعب  
 وسائل الكسب التي يسعون بها في الأرض ، ويستمتعون بها بالرزق ، وأن  
 تزيل من طريقهم ما قد يقوهم فيها من العقبات ، التي تنشأ عن الظلم والجور ،  
 وعن التحكيم والاستبداد ، وعن مقاومة الطبيعة نفسها لتصرف الإنسان .  
 وأقول وسيلة من وسائل الكسب التي يجب على الديمقراطية أن تضعها في  
 أيدي الأفراد إنما هو التعليم الذي يُمكن الفرد من أن يعرف نفسه ،  
 ويثبتته الطبيعية والوطنية والإنسانية ، وأن يتزبد من هذه المعرفة ، وأن  
 يلائم بين حاجته وحرفته وما يحيط به من البيئات والظروف .

وقد لا يكون من العقول ، أو من الميسور ، أن يُطلب إلى الديمقراطية  
 منح الأفراد كل ما يحتاجون إليه أو يقدرون عليه من هذه الوسيلة .  
 والسكن الشيء الذي لا شك فيه أن الديمقراطية ملزمة أن تمنح الأفراد  
 حقاً يسيراً من هذه الوسيلة لا سبيلاً إلى العيش بدونه في أية بيئة متحضرة .  
 فالدولة الديمقراطية ملزمة أن تشر التعليم الأولي ، وتقوم عليه لأغراض  
 عدة . أولاً أن هذا التعليم الأولي أيسر وسيلة يجب أن تكون في يد  
 الفرد ليستطيع أن يعيش . والثاني أن هذا التعليم الأولي أيسر وسيلة  
 يجب أن تكون في يد الدولة نفسها لتكوين الوحدة الوطنية ، وإشعار  
 الأمة حقها في الوجود المستقل الحر ، وواجبها للدفاع عن هذا الوجود .

والثالث أن هذا التعليم الأولي هو الوسيلة الوحيدة في يد الدولة لتمسك  
الأمة من البقاء والاستمرار ، لأنها بهذا التعليم الأولي تضمن وحدة التراث  
الوطني البشري الذي ينبغي أن تنقله الأجيال إلى الأجيال ، وأن يشترك  
في تلقيه ونقله الأفراد جميعاً في كل جيل .

وإس الأمراد في حاجة إلى دفع الضرائب التي تمكن الدولة من البقاء  
والعمل إذا لم تضمن لهم الدولة أبسط ما يحتاجون إليه ليعيشوا ، وليكونوا  
أمة واحدة قادرة على الوجود ثم على الخلود .

ليس من شك إذن في أن من أبسط واجبات الدولة وأولها ، وأدناها  
إلى البوادة أن تأسس التعليم الأولي ، وتقدم عليه وقد فرض الدستور عليها  
ذلك ، فتعصيرها في ذاته يلزم ، إنهم التمر بط في ذات الدستور .

وإذا كانت الديمقراطية متكاملة أن تضمن للأفراد الحرية كما ضمنت  
لهم الحياة ، فإن الحرية لا تستقيم مع الجهل ، ولا تعايش الغلبة والظلم .  
فالديمقراطية الصحيحة للحرية الصحيحة إنما هي التعليم الذي يشعر الفرد  
بواجبه وحقه ، وبواجبات نظائره وحقوقهم ، والذي يشيع في نفس الفرد  
هذا الشعور المدني الشريف ، شعور التمسك بالواجب على الذي يجعله حريصاً  
على احترام حقوق نظائره عليه ليحترم نظائره حقوقه عليهم .

وإذا كانت الديمقراطية متكاملة أن تضمن للناس السلم التي تضمنهم من  
أن يعدو بعضهم على بعض في داخل حدودهم الجغرافية ، والتي تضمنهم  
من أن يعدو عليهم الأجنبي ، فإن هذه السلم لا تستطيع أن توجد لأن  
الدولة تريد على الوجود ، إنما هي محتاجة إلى مادة توجد لها وأداة

تحققها . وللمواطنون الأحرار وحدهم هم القادرون على إيجاد هذه السلم . هم  
مادتها وهم أدواتها . ذلك أن الرجل الذي لا حظ له من الحرية عاجز  
بطبيعته عن إيجاد السلم وعن حمايتها . بل عاجز بطبيعته عن تصور السلم .  
إنما هو قادر على أن يعبت ذليلاً ، وعلى أن يكون عاديً باغياً إن  
أتاحت له فرصة البغي والعدوان . فمن تستطيع الديمقراطية أن تكفل  
للناس حياة ولا حرية ولا سلماً إلا إذا كفلت لهم تعاليماً يبيح لهم الحياة ،  
ويبيح لهم الحرية ، ويحكمهم من السلم . ولكن ما هذا التعميم الذي يجب  
أن تذيعه الدولة الديمقراطية في الأساس وتأخذهم به لتكفل لهم هذه  
الأغراض الثلاثة التي نؤمننا إليها ؟

أيسر هذا التعميم هو هذا الذي يمكن التردد من أن يعرف نفسه ويسته  
الطبيعية والوطنية ، وبلائهم بين حاجاته وبين هذه البيئة الطبيعية  
والوطنية . وإذا أردنا تفصيل هذا المقدار اليسير من العلم فنظن أن التردد  
يحتاج قبل كل شيء إلى أن يقرأ ويكتب ويحسب ، ويعمل أيسر العمل  
بمقاله ويديه ، يستطيع أن يفهم عن نظرائه ، ويستطيع نظرائه أن  
يفهموا عنه . ويجب أن يعرف المرء أنه عضو في بيئة وطنية هي الأمة ،  
وأن هذه الأمة قد كانت قبل أن يوجد ، وهي كائنة أثناء وجوده ،  
وسنكون بعد أن يموت . وإذن فلا بد من أن يعرف تاريخها لمعرفة  
يسيرة ، ولا بد من أن يعرف حجم الحاضرة ، ونظمتها القابعة ، ولا بد  
من أن يشعر بآمالها ، ويتصور مستقبلها على وجه ما .

نعم أن هذه الأمة لا نحيا في الخيال ، ولا تضطرب في الهم ، ولكن

الله قد قسم لها مكاناً من الأرض أقرها فيه . وهذا المكان حدوده  
الجغرافية التي تحصر أقطاره ، والتي يستطيع أفراد الأمة أن يضطربوا  
بينها ، ويعملوا وهم آمنون مطمئنون في حدود ما ورثوا من عادة وتقاليد ،  
وما شرعوا من نظام وقانون .

فإذا تجاوزوا هذه الحدود كانت ذر سيرة أخرى غير سيرتهم في داخلها  
وخضعوا للنظم أخرى لا يشرعونها ، ولعادات وتقاليد لا يرتوئونها عن آباؤهم .  
وقد يسمعون لغة غير اللغة التي يتكلمون بها داخل حدودهم ، وهم على كل  
حال مضطربون إلى كثير من الأوضاع والنوايا العيش التي تضطر نفوسهم  
إلى شيء من الخرج ، وتثير فيها شتتاً من الاستغراب ، ووجهة القول أنهم  
غرباء إذا تجاوزوا هذه الحدود . فيجب إذن أن يعرف الفرد هذه الرقعة  
من الأرض التي قسمت لأمنه وأمنه فوطنة تحبه وتؤثرونه ، وتقلديه  
بالأنفس والأموال ، وتحتل البسور وغير الميسور من الجهد في سبيل  
حمايته من الماديات ، لأنها تعيش فيه لحسب ، بل لأنه مهد حضارتها ،  
ومستقر أجيالها القديمة ، وأرضه مكونة من زفت الأجيال . والتفريط  
فيها تفريط في الآباء والأجداد ، وإبادة حرمتهم التي يجب الاتباع .  
وهذه الأرض هي مصدر الخير الذي يعيش منه الأفراد ، ومصدر النعم  
الذي يستمتعون به فهم حراس عليها . ولهذا ولا أكثر من هذا هم حراس  
عليها لأنها ميدان حياتهم ونشاطهم ، ومسرح آمالهم ورجائهم ، ومستقر  
حضارتهم ومدنيتهم ، والملجأ الأمين لكل ما يحبون ويؤثرون . ولهذا  
الأمة لغة تمكن أفرادها من أن يفهم بعضهم بعضاً ، ويفضى بعضهم



إلى بعض بذات نفسه ودخيلة ضميره وبأنفس حاجته وأعسرهما . فلا بد  
إذن من أن يتعلم الفرد لغة أمته ويعتقها ليحقق هذه الفكرة البسيرة  
الأولية وهي : أنه حيوان اجتماعي مطلق . وإذن والمقدار البسير الذي  
يجب أن يشترك المصريون جميعاً في العلم به ، وفي العلم به على أحسن وجه  
ممكن ، هو تاريخ مصر وتقويتها وقتها ، ثم نظامها السياسي والمادي  
والاجتماعي الذي تقوم عليه حياتها وتصبح عليه أمورها ، ثم هذا المقدار  
البسير الذي يتكمن الفرد من أن يعمل بمقتله ويبدعه إلى حد ما .

وواضح جداً أن أمر الدين هنا كأموره في الفصل الثاني : يختلف  
باختلاف العقيدة التي نطرحها إليه الدولة . فإن رأت إقامة التعليم على  
الفكرة المدنية الخاصة نوكت أمر الدين إلى الأسرة ، وما تقدم في سبيل  
تعليمه للعباد والمعتقدات . وإن رأت بؤسته على الفكرة المدنية الدينية  
قسمت للتعليم الديني مكانه من هذا البرنامج .

ولست الدولة مسؤولة عن تكوين عقل النصف وقتله حسب ، بل هي  
مسؤولة أيضاً ، ومسؤولة في مصر بنوع خاص ، عن حماية جسمه من  
الآفات والامال ، وتمكينه من النمو منصرف الذي لا يتعرض لاضطراب  
ولا فساد . فلا بد من أن يكون في التعليم الأولى مكان ممتاز للتربية  
البدنية ضمن الأمة تكوين أجيال صحيحة الأجسام والعقول معاً .

وقد يستبجح المشرفون على التعليم الأولى لأنفسهم في بعض البلاد  
المتحضرة شيئاً من الإهمال في حق التربية البدنية والنفسية ، ويكتفون  
بالفراغ للتعليم وتربية العقل ، لأنهم يعتمدون على الأسرة في تحقيق ما لم

محققوا ، والنهوض بحالة ينهضوا به من تربية الأجسام والأخلاق . ولكن هذا النهوض من الإهمال مستحيل في مصر الآن على أقل تقدير ، لأن الأسرة المصرية في هذا الجيل والجيل الذي يليه بعيدة كل البعد عن أن تستطيع النهوض بأعباء التربية الصالحة لجسم والخلق . ولابد من مرور زمن طويل قبل أن تستطيع الدولة الاعتماد على الأسرة في شؤون التربية ، وانتظار معونتها على تكديس الأحداث والشباب .

### ( ١٥ )

وقد قلت إن المنهج المكتوب والبرنامج المرسوم ليس هما الغاية التي تقصد إليها أو تكفي بها . وإنما الغاية هي تكوين الصبي الصالح للدولة ، القادر على أن يكون شاملاً بآفاق نفسه وقوته .

وليس سبيل ذلك أن يكون المنهج جيداً ، والبرنامج متقناً لحسب ، وإنما سبيل ذلك أن يتقن المنهج الجيد والبرنامج المتقن تنفيذاً صحيحاً منتجاً . والسبيل الوحيد إلى ذلك هو المعلم الصالح فهم المنهج والبرنامج وتنفيذها على أحسن وجه وأكملها .

فإذا أرادت الدولة أن تُعنى بالتعليم الأولي فلا بد لها من العناية بالمعلم الأولي . وكل تعليم مهما يكن فرعاً وطبقته لا يستقيم أمره إلا إذا نهض به المعلم الكف . ولكن الكفاية في المعلم الأولي لها خطر آخر ليس لكفاية غيره من المعلمين . فالمعلم الأولي أمين على أبناء الشعب ، وهو مسئول

عن هذه الأمانة أمام الشعب من جهة ، وأمام الدولة من جهة أخرى .  
مسؤول أمام الشعب لأن الآباء والأمهات إذا أرسلوا أبناءهم إلى المدارس  
انتظروا أن يخرجوا منهم وقد تمت أبحاثهم وعقولهم ، وصحت قلوبهم ،  
واستقامت أخلاقهم ، وأصبحوا خيراً منهم حين دخلوا هذه المدارس .  
فإذا رَدَّ إليهم أبنائهم على غير هذه الحال ، إذا رَدَّ إليهم أبنائهم مرضى  
وقد كانوا ينتظرون لهم الصحة والعمور ، إذا رَدَّ إليهم أبنائهم خبيثاً لا وقد كانوا  
ينتظرون لهم المعرفة والعلم ، إذا رَدَّ إليهم أبنائهم موهبة أخلاقهم مبددة  
سيرتهم وقد كانوا ينتظرون لهم استقامة الخلق وحسن السيرة ، كان من  
حقهم أن يسألوا المعلم عن هذا كله ، لأنه تلقى أبناءهم صاخين للتطور  
والرقى فلو كان حين كان ينتظر منه الإصلاح . وهو مسئول عن هذه الأمانة  
أمام الدولة لأنها حين دعيت إليه أبناء الشعب قد كانت أن يهيئهم بكونوا  
أعضاء صاخين مساهمين في البيئة التي يعيشون فيها ، فادرين على أعمال  
الأمانة الوطنية التي يتعهدونها من التعليم الأولى والتي تعدهم لخبرة الوطن  
وإقرار الأمن والعدل فيه ، وتمكينه من الرقى والطموح إلى حال خير من  
الحال التي هم فيها .

فإذا رَدَّ المعلم الأولى إلى الدولة صبية عاجزين ، قد فترت همهم ،  
وضعت قلوبهم ، وقصرت عقولهم عن أيسر ما ينبغي لها من حسن الفهم  
والحكم والتقدير ، كانت الدولة خيبة أن نحاسب هذا المعلم ، لأنه تلقى  
منها مادة صالحة ففقدوها ، ولم يهيئها المهمة التي يجب أن تهيأ لها .  
وإذا كان المعلم الأولى أميناً على أبناء الشعب ، مسؤولاً عن هذه

الأمانة الثقيلة أمانة الشعب من جهة ، وأمام الدولة من جهة أخرى ، فمن حقه على الشعب والدولة أن يجد عندهما المعونة على النهوض بهذه الأمانة الثقيلة التي يفرضها عليه ويسألها عنها .

وهذه المعونة ذات أوجه ثلاثة كلها خلاق بالمعنية والرعاية : فأولها أن الدولة ملزمة أن تهيأ للمعلم تهيئة صحيحة لينهض بهذه الأمانة الثقيلة على أحسن وجه . ومعنى ذلك أن الدولة يجب أن تعنى بالمدارس والمعاهد التي تخرج للتعليم الأولى رجاله .

ومما تبذل الدولة في ذلك من جهد ، ومما تنفق في سبيله من مال ، فإن نبله من ذلك ما ينبغي . ذلك لأن هذه المدارس هي التي تخرج الأبناء الذين سيكون إليهم أقدارنا ، وتكمل الدولة إليهم قوائم الحياة الوطنية ومبادئها . وقد آتونا في مصر أن نخفف أمر التعليم الأولى ، وأمر الذين ينهضون به ويفرغون له . وما أحسب أننا نخطئ في شيء . كما نخطئ في هذه الخطوة التي مضينا عليها من إرداء التعليم الأولى ومطلبه .

لا بد من أن تكون مدارس المعلمين صالحة كما حسن ما يكون الصالح . في حياتها المادية وفي حياتها المعنوية ، بحيث لا يشغل الطلاب فيها عيشة ابتدال وهوان ، ولا يشعرون فيها بأنهم عيال على الدولة ، وبأنهم طبقة منحطة متواضعة من طبقات الشعب . فبكك تطلب إلى المعلم الأولى أن يبت في نفس الطفل العزة والكرامة وحب الحرية والاستقلال . فيجب أن نشعره العزة والكرامة ، ونشربه في قلبه حب الحرية والاستقلال ، لأن الرجل الذليل المهين لا يستطيع أن ينتج إلا ذلاً وهواناً ، ولأن الرجل

الذي نشأ على الخنوع والاستعباد لا يمكن أن يتمتع حرية واستقلالاً .  
إن الشعب الذي يريد أن ينشئ جيلاً صالحاً خليق قبل كل شيء ، بأن  
يفكر في المهين الذين ينشئون في هذا الجيل .

وليس يكفي أن تكون حياة مدرسة مسخرة من الناحية مادية والمعنوية ،  
بل يجب أن يكون التعليم فيها صالحاً أيضاً ، فكيف أن الدالة لا تنتج عزة ،  
فكذلك الجهل لا ينتج علماً .

وما ينبغي أن تكلف المعلم الأولي تعليم العنصرية تاريخ وطنهم ، وهو  
يجعل هذا التاريخ أولاً يعرفه إلا مثلاً مقصوداً . وما ينبغي أن تكلفه  
تعليم العنصرية جغرافيا وطنهم ، وهو يجعل هذه الجغرافيا ، ولا يعرف حدود  
الوطن ولا أقطاره .

وقل مثل ذلك في اللغة ، وقل مثل ذلك في النظام ، وقل مثله في الدين  
إن أردت أن يكون الدين جزءاً من التعليم الأولي .  
وليس صحيحاً أن التعليم الأولي في البلد كعصر إنما هو نحو الأمية ،  
وجعل أبناء الشعب قارئين كاتبين في أقصر وقت ممكن ، بحيث يكفي  
من المعلم ثماكتنا نكتفي به منذ حين من القدرة على تعليم العنصرية القراءة  
والكتابة وأوليات الحساب .

فإن هذا النوع من التعليم الذي لا يحفظه من نتائج ، ولا من قدرة على  
المقاومة والاستقرار والثبات ، يوشك أن يكون أقرب إلى الشر منه إلى  
الخير . فإن الصبي الذي يُلم بالقراءة والكتابة والحساب ثم يُدفع إلى  
ميادين الحماة العملية دون أن يمضي في فرع آخر من فروع التعليم ، هذا

العبي بين اثنين : فلما أن تشغله الخبابة وحسروها عما تعلم في الكتاب  
فيلسه ويرتد جاهلاً كما كان ، وإلهياً كما بدأ ، وإذا هو قد أضاع وقته  
ووقت معلميه في المدرسة ، وإما أن يستقي عنه بالقراءة والكتابة ، وإذا  
هو يقرأ كل ما يقع إليه في غير تمير ولا اختيار ، وإذا عقله مستعد لأن  
يتخذ صورة ما يقرأ على اختلافه وتباينه ، وعلى اضطرابه وتناقضه .

وإذا هو ينشأ ضعيف العقل ، فاسد الرأي ، مشوّه التفكير ، عاجزاً  
عن الفهم والحكم ، مستعداً للتأثر بكل ما يأتي إليه . والاستجابة لكل  
ما يدعى إليه وهذا النوع من الشبب خطر على نفسه وعلى أمته ، لأنه  
خطر على النظام الاجتماعي دائماً . فيجب أن نترع من رؤوسنا فكرة  
الفناعة بالقراءة والكتابة والحساب في التعليم الأولى ، وفكرة الاكتفاء  
بمعارضة الأمية . فإنت لا تحاربها ولا تهجمها بهذا التعليم الميسر ، وإنما  
تؤجل سيطرتها على الأفراد اشر منها المتورط في كثير من ألوان الفساد  
الاجتماعي على غير فهم ولا علم ولا تميز .

وإذا انتزعنا من رؤوس هذه الفكرة ، واقنعنا بأن التعليم الأولى  
أهم وأعمق وأقوم من تعاليم القراءة والكتابة والحساب فقد يجب علينا ألا  
نكتفي بالتعليم الأولى كما هو الآن ، وإنما نكون جيلاً من المعلمين الأوليين  
يعرفون أكثر من القراءة والكتابة والحساب ، ويعتدرون على أن يعلموا  
العديّة أشياء أخرى إلى القراءة والكتابة والحساب .

وقد يراني بعض الناس غالياً إذا جعلت الشهادة الثانوية شرطاً أساسياً  
لدخول الطلاب مدارس المعلمين الأولية . ولكن هذا هو الذي تأخذ به

الديمقراطية الحديثة ، وهو الذي لا بد لنا من الأخذ به إن أخذنا بتكوين الأجيال مقبلة بالحرز والجد .

وأما فهم ألا يشترط التمايز الجمعي للمهوض بأعضاء التعميم الأولى ، والسكن الشئ ، الذي لا شك فيه أن هذا التعميم الجمعي إذا تحسنت إليه أصول التربية التي تنمى حياة الطفل وتشبثه كان أقرب إلى النفع منه إلى أي شئ آخر .

وتأمل ذلك لا يخفى في أن يخرج العمل الأولى من الجماعة وسكن الخ في أن يظهر بالشهادة الشورية ليحصل على مقدار صالح من الثقافة العامة ، ثم يخرج بعد ذلك في مدرسة معينة لتكوين التربية والتعليم علمين أو ثلاثة أعوام .

وأوجه الثالث الذي لا بد من العناية به بالتقوس إلى العمل الأولى نتيجة لازمة لهذين الوجهين الماضيين .

فالعمل الأولى في مصر يشغل في حياتنا الاجتماعية مركزاً متواضعاً جداً متواضعاً من الناحية مادية ، لأن الدولة تقر عليه في الرزق ، ولا تأجره إلا أجراً يمكنه مما يقيم نوده ليس غير .

والعمل الأولى إنساناً كغيره من الناس . له حقه المطلق في أن يعيش ، وفي أن يعيش عيشة راضية إلى حد ما ، وفي أن يبسم للأمل ، ويبسم له الأمل ، وفي أن يربي أبنائه ويصممهم خيراً كما رآى هو وما تعلم ، وفي أن يطمع لهم في مراكز خير من مركزه . ولا بد من أن تمكنه حياته من ذلك ، ومن أن تأجره الدولة أجراً يلائم عمله الخطير من جهة ، وحقه الطبيعي وأمله المعقول من جهة أخرى .



وإذا غيرت الدولة رأيها فيه وانظره إليه ، وفتحت له أبواب الحياة  
الراضية ، والأمل الباسم ، تغير فيه رأى الشعب أيضاً ، وتغير نظر الشعب  
إليه ، وحكمه عليه . وظهر بحفظ معقول من الكرامة والاحترام بين  
مواطنيه . وكما أننا نريد أن يشعر الطالب في مدرسة المعلمين بأنه كثيره  
من المصريين . له الحق مثلهم في أن يكون عزيزاً كريماً ، فنحن نريد  
أن يشعر المعلم حين يؤدي واجبه بهذه العزة والكرامة ، ليكون مثالا لها  
أمام التلاميذ .

ومن أغرب التناقض أن نودرى المعلم الأولى ، أو ننظر إليه نظرة عطف  
وإشفاق خير منهما الأزدراء . ثم نطالب إليه ونلج عليه في أن يشبع في  
نفوس أبنائنا العزة والكرامة والحرية والاستقلال !

لا أعرف شراً على الحياة العقلية في مصر من أن يكون المعلم الأولى  
كما هو الآن عندنا سيئ . الخال منكسر النفس ، محدود الأمل ، شاعراً  
بأنه يمثل أهون الطبقات على ودارة المعارف شأنها .

### (١٦)

وأمر التعليم الأولى عندنا غريب من وجه آخر . محتاج إلى التقويم  
حقاً . فقد لا يكون من العدل ولا من الإنصاف أن نتهم الدولة في مصر  
بالبخل على التعليم الأولى ، أو التقصير في العناية بنشره وإذاعته كما يريد  
الدستور . ولكن الدولة تخلق لنفسها في سبيل ذلك ألواناً من المضاعف

والمشكلات تكاد تفقد عليهما جهودهم كله . لأنهم يستنفدوا أكثر مما ترصد الدولة من المال لهذا التعليم دون أن تغني في ذلك عنه .

ذلك أن وزارة المعارف قد وضعت في رأسها ، أو وضع العهد القديم في رأسها ، المدرسة الأولية صورة أفول ما توصف به أنها عقيدة مضیعة للمال والجهد في غير نفع . محاولة لتعليب الأولى عن طريقه الدخالة المنتجة ، إلى طريق أخرى موهجة ملتوية ، أوها لخطأ وآخرها الفساد .

فوزارة المعارف تريد أن تكون المدرسة الأولية بناء على الطراز الأوربي الحديث . فهي إن أرادت أن تبنى مدرسة فكرت قبل كل شيء في البناء السليم تستأجره أو تفيقه ثم فكرت في تأنيبه الحديث ، وأنفقت في هذا كله مقداراً غير قليل من المال ، لا أعرف الآن ما هو بالضبط ، ولكنني أحقق أنه أكثر مما ينبغي . وأكبر الفضل أن ما تنفقه وزارة المعارف في بناء مدرسة وتأنيبها يكفي لإقامة مدارس وتأنيبها إذا نظرت الوزارة إلى هذا الأمر نظرة مصرية معقولة ، لا نظرة أوربية غالية . فليس المهم أن يكون البناء أنيقاً ، ولأن يكون الأثاث حديثاً ، وإنما المهم أن يكون البناء مستكلاً للقسط المعقول من الشروط الصحية ، وأن يكون الأثاث نظيفاً . وليس على الدولة ولا على الشعب بأس من أن يكون البناء والأثاث متواضعين .

وربما كان البأس كل البأس فيما نحن فيه من التائق والإسراف . ذلك أن هذا التائق بماعد بين البيئة المدرسية والبيئة المنزلية مبعدة خطرة على الأخلاق والنظام جميعاً .

فأنا أفهم أن يذهب ابن القرية إلى المكتب فيرى فيه نظاماً ونظافة  
خيراً مما يرى في منزله ، ولكي لا أفهم أن يذهب ابن القرية إلى المكتب  
فيرى فيه نأفاً وترفاً ، وبحيا فيه حياة تفيض إليه حياته الفليضة الحسنة  
التي يحياها آخر النهار وطول الليل ، والتي سيحياها بعد أن يفرغ من  
التعليم ويعود إلى عبثة أهله وذويه ، ذلك خاليق أن يزهد العبي  
في حياته المتواضعة ، وأن يبتغى إليه ما بالفت ، وأن يطعمه فيأخذ لا يقدر  
عليه ، وأن يضطر آخر الأمر إلى شيء من السخط والحق والصيق  
لاستفيم عليه النظام ، وأن يحول منه عنصراً خطراً من عناصر الثورة  
التي لا تأتي من روية وتفكير وتصور معقول ، وإنما تأتي من السخط  
والحق والصيق والحسد ، وحسب هذا كله شراً !

فلو أن وزارة المعارف أنفقت هذا المال الكثير الذي تنفقه في بناء  
المدارس الأنيقة والمكاتب المترفة ، لو أنها أنفقت هذا المال في بناء  
المدارس المتواضعة الملائمة لحياة المصريين في مدن مصر وقراها ، لأفادت  
غير قليل في نشر التعليم الأولى والإصلاح من أمر الملين . فإذا أضفنا  
إلى ذلك أن نشر التعليم الأولى عندنا ضرورة ، لأن كثرة الشعب لا تزال  
جاهلة ، ولأنها إلى المعرفة أحوج منها إلى البناء المترف الأنيق ، كان هذا  
خالياً أن يجعل وزارة المعارف على أن تعيد النظر في أمر التعليم الأولى  
كله ، في مدارس ومكاتبه ، وفي متابعه وبرامجه ، وفي معلميه ، وما  
يحتاجون إليه من المدارس والمعاهد .

وأي وقت أصلح لإعادة النظر في شؤون التعليم الأولى من هذا الوقت  
الذي تستأنف فيه مدرسه حياة جديدة في عهد جديد ؟

(١٧)

وإذا أتمت العملية التعليمية الأولى كما رسمه المنهج والبرامج ، فمن أشد  
الخطأ وأشد ما أن نكتفي الدولة بذلك أو نطمئن إلى أنها قد أدت إلى  
هؤلاء العملية حقهم ، وبهتت بما تعرضه الديمقراطية من حماية أبناء الشعب  
من الجهل ، وتزو بداهة ناسر حفظ تمكن من العلم .

قد يقال إن الحفظ في العصور كان نقش على الحجر ، ولكن الحجر إذا  
ترك معرضاً ما تنسجه عليه ريح الشمال وريح الجنوب كما يقول الشاعر  
القديم ، كان خليفة أن أقامس رسومه ، وتتمخض معانيه ، ويظهر للعين  
كما كان قبل أن تمسه الأيدي بالنقش ، خيلوا من كل رسم ، فلا بد إذن  
من تهمده وتنقيته بين حين وحين ، حتى تظل الرسوم بادية واضحة ،  
لا يسترها غبار ، ولا يخفيها نسج الريح .

والذين يشبهون نفس العبي بالحجر الذي يقبل الرسم ويحفظه خالقون  
أن يعضوا بهذا التشبيه إلى غايته ، ولا يطمئنون إلى مجرد التعليم ، كما لا ينبغي  
الاطمئنان إلى مجرد النقش على الحجر . فبأن خطوط الحياة ومشاعها خليفة  
أن تنسج على نفس العبي من أهواء والنسيان مثل ما تنسجه جنوب  
أمرى الفيس وشماته على ما ترك الأحياء من الرسوم والآثار . فالنظر بشهادة

التعليم الأولى لا يتم هذا التعليم ولا ينفى الدولة من تبعاته ، لأن الصبية خليقون إذا لم يتابعهم بالدرس ولم يتعهدوا بالتعليم بعد خروجهم من المسكن ، أن يجملوا ما عرفوا ويسوا ما حفظوا ، ويرتدوا أميين كما كانوا قبل أن يدخلوا المدرسة .

والواقع أن هؤلاء الصبية ينقسمون بعد خروجهم من المدرسة أقساماً ثلاثة :

فريق يتلقى في التعليم العام إلى غاية قريبة أو بعيدة .  
وفريق يتلقى في التعليم الفني لينتقل مهنة من المهن يكسب بها القوت .  
وفريق ثالث تتجهجه الحياة فيعملون مع آبائهم وأقاربهم فيما يعملون فيه من زراعة أو صناعة أو تجارة .  
فإنما الفريق الأول فلندعه إلى أن نعود إليه حين نتحدث في أمر التعليم العام .

وأما الفريق الثاني فأمره إلى الذين يعنون بتنظيم التعليم الفني الذي لا نقول فيه شيئاً لأننا لا نحسن العلي به ولا القول فيه ، ولكننا نستطيع أن نقول إن من الحق على الدولة هؤلاء الصبية الذين يقصدون إلى التعليم الفني ألا تقصرهم على هذا التعليم ، وأن تصيف إليه مقداراً من الثقافة يترقى في أطراف ما أقام هؤلاء التلاميذ في مدارسهم ، بحيث إذا خرجوا منها ظافرين بالمهنة التي أرادوا أن يصطنعوها كانوا قد أخذوا في الوقت نفسه بحفظ حسن من الثقافة التي تباعد بينهم وبين الجهل ، وتقارب بينهم وبين المعرفة ، وتزيد ما تعلموه في المدارس الأولية رسوخاً في عقولهم ، وامتزاجاً

بنفوسهم ، وتجعلهم شباباً لا يعملون بأيديهم ليعيشوا غصباً ، ولكنهم يعملون بأيديهم وعقولهم وقلوبهم أيضاً ، ويجدون في هذا كله القوة لا على العيش وحده ، بل على العيش والاستمتاع بالذات البقية البريئة التي يجب أن يستمتع بها الشباب .

وأما الفريق الثالث الذين لا يستطيعون أن يشجعوا إلى التعليم العام أو إلى التعليم الفني ، لأن ظروف الحياة تعجزهم عن ذلك ، وتعطّوهم إلى أن يعملوا ليعيشوا ، فمن حقهم على الدولة ألا يجعلوا ما عرفوا ، وألا ينسوا ما حفظوا ، وألا ينفقوا عند هذا الحد الذي انتهت به إليه المدرسة الأولية . ومن حقهم على الدولة أن تلائم بين ما يحتاجون إليه من العمل الكسب القوت وبين ما يحتاجون إليه من المضي في أساليب الثقافة إلى حد ما . وإما أنهم لم ذلك إذا فطمت لهم الدولة دروساً يسيرة مسائية يختلفون إليها بعد الفراغ من أعمالهم ، على ألا يكون ذلك إجبارياً خالفاً كالتعليم الأولى ، ولا اختيارياً خالفاً تترك فيه لهم الحرية المطلقة . وإنما يكون شيئاً بين ذلك ، فيه حفظ من الحرية ، وفيه حفظ من الإحمار . وربما كان الترغيب والتشجيع بالمكافآت والمسابقات ، وهذه الشهادات التي أخرى الشباب ، أقوم طريق إلى حثهم على التزائد من هذه الثقافة ، والترفع عن هذا الركود العقلي الذي يضطرون إليه إذا لم تفتح الدولة لهم أبواب المعرفة ولا تهبيهم سبلها .

والدولة قادرة على أن تجد الوسيلة إلى تمكين هؤلاء الصبية من المضي في الثقافة على مهل ، حتى إذا بلغوا سن الشباب لم يكن الأمد بعيداً بينهم

و بين إخوانهم الذين دخلوا المدارس الفنية فتنشعوا فيها بشئ ، من المعرفة ينشئ فيهم ملكة الفهم والحكم والتدقيق .

ولمست الدولة مدينة هؤلاء ، الفنية جميعاً بتربية العقل والتذوق والشعور فحسب . بل هي مدينة لهم ونفسهم ولتصميم أيدى بتربية أجسادهم وترفيه حظههم من الرياضة المدنية . ولقد انتهى هذا ، إذا شجعت هذه الرياضة على النحو الذى تشجع عليه الثقافة العنفاية .

بهذا كله تضمن الدولة لشعب شعباً صالحين ، قادرين على أن يعيشوا أولاً ؛ وعلى ألا ينعوا بأذى العيش ، بل يرغبون في طيبات الحياة ، ويستطيعون أن ينفقوا منها بعض ما يريدون ثانياً ؛ وعلى أن يفهموا معنى الوطن ويقدروا حقه عليهم ثالثاً ؛ وعلى أن يفهموا هذه الصلة الاجتماعية التى تشكلهم من أن يعيش بعضهم بعضاً ، ويراحم بعضهم بعضاً ، في غير مصارعة ولا تعمد لنشر ، ولا قصد فى الإثم ، ولا تورط فى الجرائم والسببث رابعاً ؛ وقادرين أخيراً على أن يفهموا معنى الإنسانية ويحققوه ، ويشعروا بما لهم على الأمم الأجنبية من حق وما عليهم لها من واجب ؛ قادرين على الجملة على أن يفهموا الحياة ، وينفقوا بقبولها ، لأنفسهم وأسرهم ووطنهم وللناس جميعاً .

وكل تفسير فى شئ ، من ذلك تتورط فيه الدولة عن عمد أو عن اضطرار يرضها لأقل اللوم وأشده ، ويحتملها إثم التفريط فى حق الديمقراطية وفى حق الشعب ، ويقيم الدليل القاطع على أنها لا تؤد ما خفقت له على وجهه ؛ وهى من أجل ذلك عرضة لأن يسخط عليها الشعب الذى يقيمها



بما يبذل من جهد ، وما ينفق من مال ، وما يتعرض له من التضحية  
بالأنفس والأرواح ؛ وعرضة لما يترتب على هذا السخط من فساد الأمن ،  
واضطراب النظام ، وهذه الثورات الاجتماعية التي إن عُرف كيف تبتدىء  
فليس يُعرف كيف تنتهى ، ولا عند أى حد تقف .

### ( ١٨ )

فليس التعليم الأولى إذاً من اليسر والسهولة بحيث نظن . ولكنه  
مُعقد أشد التعقيد ، يحتاج إلى ملاحظة الدقيقة للمشكلة التي نتمكن أشرافين  
عليه من أن يلاحظوا بينه وبين هذه الحياة الوطنية والإنسانية ، التي لا تكاد  
تستقر حتى تتغير وتنتقل من طور إلى طور بتأثير الظروف التي نعرفها والتي  
لا نعرفها . فمن الواضح أن حياة الأمم في هذا العصر الحديث لا تكاد  
تثبت وأطمئن إلا ريثم تدفعها الحركات المختلفة ، وألوان التفكير المتباينة ،  
إلى منون من التغير والتبدل نختلف سرعة ونوعاً باختلاف خطوط الأمم  
من الرقى والاحتطاط .

وليس من شك في أن تصور التعليم الأولى أثناء القرن الماضي كان  
أيسر وأدنى إلى المداخلة منه الآن . فقد كان يمكن أن يكتب منه بمحو  
الأمية ، وتمكين الصبي من أن يقرأ ويكتب ويحسب . ولكن العقل برق  
من يوم إلى يوم وهو كلما رقى أمعن في التفكير ، وكلما أمعن في التفكير  
استكشف كثيراً من الحقائق المجردة التي كان يجهلها من قبل ، وكلما  
استكشف مقداراً من هذه الحقائق المجردة تأثرت بها الحياة العملية للناس .

فاخترعت أشياء لم تكن ، وتعمدت أمور الناس تعقيداً يزداد من يوم إلى يوم ، واضطرت الناس إلى أن يلائموا بين هذه الحياة التي تتعقد في أطراد وبين ما ينبغي أن يأخذوا أنفسهم به من العلم ، لينهضوا بما تفرض عليهم من تبعات ، وما تنفي على كواهلهم من أنقال .

والفكير الدقيق في هذه الحقيقة الواضحة خلق بصاية الذهن يشرفون على أمور التعليم ، لأنه يحقق الصلة بين الطبقة الراقية المنتشرة من طبقات الشعب وبين هذه الطبقات الأخرى التي تسميها الدهماء ، والتي هي مادة الحياة الوطنية وموامها ذاتها .

فلا ينبغي أن نجعل أمور التعليم الأولى إلى قوم متواضعين في الثقافة متوسطين في العلم ، لأن هؤلاء لا يتقنون على أن يعهوا هذا التعليم ، ولا على أن يوجهوه وجهته التي ينبغي له . فبهم من ذلك قلة حفظهم من العلم ، وبحزم عن أن يحيطوا بما يقتضيه تطور الحياة من تطور التعليم الذي يمكن الناس من الحياة ويعينهم على احتلال أعضائها .

وما أكثر ما افتر باعظ التعليم الأولى : أتراد سهلاً يسيراً ومتواضعاً ضئيلاً ، فنحسب ممناه كلفه سهلاً يسيراً ومتواضعاً ضئيلاً ، ونسئ أن التعليم الأولى هو إعداد كثرة الشعب للمعينة من جهة ، ونحصيل كثرة الشعب تراث الأجيال الماضية من جهة أخرى .

وليس هذا بالشيء اليسير الهين الذي يستطيع أن ينهض به أنصاف المتعلمين . إنما أمر التعليم الأولى خلق أن يكون إلى صفوة الأمة وخلاصة النابهين من علمائها وقادة الرأي فيها . أولئك الذين تقسع عقولهم لالفهم

التطور الوشئ الخاص بحسب، بل تقوم التطور العام الذي تخضع له الحضارة الإنسانية كلها .

والخطر على التعليم الأولى من جهل المشرفين عليه أشدّ جدّاً من الخطر على التعليم العالي إذا ما يكن مديروه ومدبرو أمره من الكفاية وسعة العقول بحيث ينبغي . ذلك أن قصور المشرفين على التعليم العالي يمكن أن تُنتج ضروره ، وتجنب مبعثه ، لأن الأساتذة الذين يرغبون هذا التعليم قادرون على أن يصلحوا ما يكون من قصور مدبرين ومحررين المديرين . فالتعليمون الذين ينهضون بالتعليم الأولى فهم ضئيل من أن يقاوموا سلطان الرؤساء ، وأنجح من أن يصلحوا ما فسدته قصور المشرفين على أمور هذا التعليم . فإذا كان من الحق على الدولة أن تسمى أشدّ العناية بمدارس التي تخرج المعلمين ، فإن الحق عليها أن تبذل ما تلازم من جهد في اختيار الذين تكلل إليهم إدارة هذا التعليم الأولى ، بحيث تستطيع أن تطعن إلى أن هذا التعليم أن يقتصر عما يقترب إليه ، وأن يجهد في طريقه و يصمم أداة صلبة لا حلق لها من المرونة ، ولا قدرة لها على التطور وبجارية الحياة .

### (١٩)

ولندع التعليم الأولى بعد هذه الإشارات التي قد يراها بعض الناس مسرفة في الطول ، ونراها نحن مسرفة في الإيجاز ، بعيدة عن أن تحيط بما ينبغي أن تحيط به من الخواطر والآراء .

لندع هذا التعليم الأولى ولننتقل إلى مرحلة أخرى من مراحل التعليم ،

قد غلبنا بها منذ أول هذا القرن عناية متصلة ، ولكنها مختلفة أشد الاختلاف ، مضطربة أعظم الاضطراب ، منتبهة إلى نتائج أقل ما توصف به أنها لم تجد على البلاد نقماً ، ولم تحقق لها أملاً ، ولم تبلغها بما ينبغي لها من الرقي الفكري المقبول ، وهي مرحلة التعليم الثانوي .

وأول ما ملاحظته من أمر هذه المرحلة أنها مختلطة أشد الاختلاط في نفوس الذين يشرفون على التعليم عندنا ، وفي الحقيقة العملية الواقعة أيضاً . فمتى يبدأ التعليم الثانوي ومتى ينتهي ؟

الجواب على ذلك في مصر : أن التعليم الثانوي يبدأ بعد الفراغ من التعليم الابتدائي وينتهي حين يظهر الطالب بالشهادة الثانوية .

ولكن التعليم الابتدائي ما هو ، وما عسى أن تكون الصلة بينه وبين التعليم الثانوي من جهة وبيده وبين التعليم الأولي من جهة أخرى ؟

سؤال لا بد من الوقوف عنده ، والتفكير فيه ، والانتباه به إلى جواب مقنع ، بطمئن إليه العقل وتفتح به الحاجة الوطنية العامة .

فإذا كان الغرض من التعليم الأولي في بلد ديمقراطي إنما هو تزويد التلميذ بأبسط حظ من المعرفة يمكنه من أن يعرف نفسه وبلده ووطنه ليكون عضواً صالحاً في بيئته الاجتماعية . إذا كان الغرض من التعليم الأولي هو إعطاء الفرد مقداراً من العلم لا يستطيع أن يعيش بدونه في بلد متحضر ، فإن الغرض من التعليم الثانوي أرق من هذا جوهرأ ، وأبعد منه مدى ، لأنه يتجاوز بالتصيد هذا المقدار البسيط الذي لا بد منه إلى مقدار أرق ربما استطاع الفرد أن يعيش بدونه ، ولكنه إن فعل

كان رجلاً من الدهماء ، ضئيل الخط من المعرفة ، محدود النقيب من الثقافة ، صالحاً لأدنى مراتب العيش ، عاجزاً عن أن يرق بنفسه إلى خير من هذه الحال التي قسمت أمانة الناس .

والخطأ كل الخط أن ننظر إلى التعليم الثانوي على أنه لون من ألوان الترف ، وفن من فنون المتاع الذي يمكن الاستغناء عنه والاكتفاء بما هو دونه .

فليس التعليم الثانوي ترفاً ولا متاعاً ؛ بل ليس التعليم العالي ترفاً ولا متاعاً ؛ بل ليس هناك نوع من التعليم يمكن أن يكون ترفاً أو متاعاً . وإنما التعليم كله على اختلاف أنواعه وفروعه ضرورة من ضرورات الحياة في أي أمة متحضرة .

إنما يختلف الأمر بين التعليم الثانوي والتعليم الأولي من حيث إن التعليم الأولي ضرورة بالقياس إلى أفراد الشعب جميعاً ، لا ينبغي أن يفت منه واحد من أي طبقة من طبقات الشعب مهما تكن . على حين أن التعليم الثانوي كالتعليم الفني المتوسط ضرورة للجماعات من الشعب للأفراد الشعب كافة . وعلى حين أن التعليم العالي والتعليم الفني الخاص ضرورة بالقياس إلى جماعات أخرى أقل من هذه الجماعات عدداً .

فالتعليم الأولي ضرورة لأمانة الشعب ، والتعليم الثانوي الفني المتوسط ضرورة لأوساط الناس ، والتعليم العالي الفني الخاص ضرورة لعقوة الأمة وخلاصتها وإقادة الشعب ومديرى أمره في فروع الحياة كلها على اختلافها وتباينها . ويجب ألا يفهم من هذا الترتيب أي أقصده إلى ترتيب الطبقات .

فأما أحد الناس بغير النظام الطبقات . وإما يتفاوت الناس بكمالاتهم وحفظهم من الثقافة والعلم والقدرة على الخدمة العامة .

فأواب التعليم على اختلاف فروعه يجب أن تكون مفتوحة للناس على اختلاف منازلهم .

ومن أيسر الأمور وشدها ملاءمة لطائع الأشياء في حال الديمقراطية أن يرقى أفراد من أشد أبناء الشعب فقراً إلى حيث يصبحون من صفوة الأمة وفادتها . ويديرى أمرها . وتتولى معبر نجوى والخير لله على هذا النظام .

وإذا والتعليم الثانوى هو مرحلة التى ينتهى إليها العبد إذا فرغ من التعليم الأولى ، ثم يسلكها إذا أراد أن يتزايد من الثقافة الخاصة وينتجى للتعليم العالى أو التعليم العنى الخاص .

وإذا فحين يقع التعليم الابتدائى بين هذين النوعين من أنواع التعليم ؟ أهو آخر التعليم الأولى ؟ أهو أول التعليم الثانوى ؟ أهو من أجل ذلك صلة بين هاتين المرحلتين من مراحل التعليم ؟

يخبر إلى أن تاريخنا فى هذا العصر الحديث وحده كميل بالإجابة عن هذه الأسئلة ، ووضع هذا الأمر فى محله . فقد أنشئ التعليم الحديث عندنا قبل الاحتلال الانجائزى على نحو منطقي معقول إن صدقنى الذاكرة ، فأنشئت مدارس يبدأ فيها التنفيذ بالآليات ، ثم يتدرج شيئاً فشيئاً حتى يبلغ التعليم الثانوى ، ثم يفضى فيه حتى ينتهى إلى غايته . أى أنشئت مدارسنا على نظام المدرسة الفرنسية — اللبسية — ثم كان الاحتلال وكان تغيير النظم المصرية على اختلافها ، وكان الغرض من أمر التعليم ورده

إلى أيسر حفظ ممكن وشقه تطيرين : أحدهما هذا التعليم الذي نسميه  
الابتدائي ، والآخر التعليم الثانوي . وقد اختلفت على هذين النوعين من  
التعليم خطوط يعرفها الناس ، وإنما في حاجة إلى تفصيلها . ولم يفكر  
أولو الأمر في التعليم الأولي إلا في عصر متأخر ، ولم يفكروا في تكميمه  
إلا حين أريدت مقاومة فكرة الخدمة . ولم يفكروا في جعله إلزامياً إلا  
بعد الحرب الكبرى وحين فرضت النهضة الوطنية الأخيرة ذلك فرضاً .  
ومعنى هذا كله أن التعليم الابتدائي عندنا أتى من آثار الاحتلال  
الإنجليزي . فهو طارئ على النظام التعليمي الذي أتت به أحراراً قبل الاحتلال .  
ومعنى ذلك أيضاً أن هذا التعليم الابتدائي شيء مضطرب ، لا يقع في  
هذه المرحلة ولا في تلك ، ولا يستطيع أن يستقل بنفسه . وإنما يجب أن  
يزول من حيث هو وحدة من نظام مستقل تتوجه إجارته مستقلة ، وأن  
يتدمج في التعليم الثانوي فيصبح أولى مراحله بعد أن يصبح التعليم الأولي  
فرضاً على الدولة ، تذييه في جميع طبقات الشعب وتأخذ به المصريين  
جميعاً بحكم الدستور .

والنتيجة الطبيعية لهذا ، أن يوضع النظام الذي يلائم بين التعليم  
الأولي والتعليم الثانوي كما يتصوره ويقترحه . فيصبح من حق المصريين  
أن يرسلوا أبناءهم إلى مدارس التعليم العام الذي نسميه التعليم الثانوي ،  
وأن يعفيهم ذلك من إرسال أبنائهم إلى مدارس التعليم الأولي الإلزامي ،  
لأنهم سيجدون في هذا التعليم العام ما لا بد من أن يتعلمه المصريون  
جميعاً ، فهو من هذه الجهة يعني عن التعليم الأولي .



ومن حق الذين يهتمون بالتعليم الأولى إذا بدأ بهم ، أو ظهر حسن استعدادهم ، أن يتصلوا بالتعليم العام بحيث يعفون من أوله ، ويأخذونه من وسطه ، ليضموا مع إخوانهم فيه إلى نهايته .

ولكن هذه النهاية ما هي ؟ يجيب على الناس أن الجواب على هذا السؤال يسير أيضاً . بل هو جواب رسمي نأقيه إلینا الدولة بهذه الشهادة الثانوية العامة أو بهذه الشهادة الثانوية الخاصة .

فالتعليم الثانوي الرسمي . انتهى متى حضر الطالب بالاجرة التي تتيح له دخول الجامعة والمدارس الفنية الخاصة . ولكن واقع الأمر لا يتفق مع هذا النظام . ولا بد من أن نغير واقع الأمر هذا لئلا نتم بين نظام وبين منطق الأشياء . فحامل الشهادة الثانوية يدخل الجامعة لا يتصل فيها بالتعليم العالي ، بل ليتم تعليمه الثانوي أولاً ثم يأخذ في التعليم العالي بعد ذلك . فالمعالم يصلون إلى الجامعة وقت يبلغوا حظاً معقولاً من الثقافة الثانوية ، وقت يهيئوا تهيئة حسنة لتلقى الدروس العالية . والأمد في البحث لم ينفج الخشب . ولا بد للكليات من أن تمسكهم سنة في شيء من التعليم هو بالتعليم الثانوي أشبه وإليه أقرب . وحقه أن يكون في المدارس الثانوية لافي الكليات . فأنت ترى أماليد غلاة ولا مسرفين ، وأسفا عاشين ولا مازحين ، إن قلنا إن مصر لا تعرف للتعليم الثانوي بدءاً ولا نهاية .

تبدو بعد الشهادة الابتدائية وحقه أن يبدأ قبلها ، وتختتم بالشهادة الثانوية وحقه أن ينتهي بعدها .

والخير كل الخير أن تؤخذ من كليات الجامعة سنة تضاف إلى التعليم

الثانوى ، وأن يضم إليه هذا التعليم القلق الذى نسميه ابتدائياً . فيتحقق من هذا كله شطر من الحياة التعليمية للصبيبة والشبان يتألف من عشر سنين هى التى تخصص للتعليم العام . وهى التى يستطيع الشاب بعدها أن يدخل الجامعة ، أو المدارس الفنية الخاصة ، أو أن يلتص بنفسه ما أحب وما استطاع من سبل العيش .

وإذا فلا بد من أن يعد النظر في برامج التعليم العام من هذه الناحية الخاصة ، فتأخذ على أنه وحدة لا تنقسم ولا ينفصل بعضها من بعض . أولاً البدء بتعليم الكتابة والقراءة وآخرها الظاهر بالشهادة الثانوية ، وفيما بين ذلك البدء وهذه الغاية أقسم البرامج والمناهج تقسيماً يعتمد على ما توصى به علوم التربية من مراعاة طاقة الصبي واستمداده ، وتنويع الجسمي ، وتطوره العقلي والخلقى .

### ( ٢٠ )

ولكن هذا التعليم العام كما نتصوره يثير طائفة من المشكلات لا بد من أن نقف عندها ، ونفكر فيها ، ونلتص لما يتيسر من الحل .  
فألى من يتجه هذا التعليم ؟ أتتجه إلى المصريين جميعاً فيستطيع كل منهم أن يرسل أبنائه إليه إن أراد ، لا يجوز بينه وبين ذلك حائل ولا تقوم دونه عقبة ؟ أم هو يتجه إلى طائفة بعينها من المصريين لا يجوز لأحد غيرها أن يطمح فيه ، أو أن يطمح إليه ؟ وما عسى أن تكون هذه الطائفة ؟  
وبماذا يمكن أن تمتاز من بقية المصريين ؟

ولنجتهد في أن نلصق إلى الجواب عن هذا السؤال طريقاً منحرفاً بعض الشيء ، فقد يكون ذلك أسيراً وادئاً إلى الغاية . فهذا التعليم يمتاز من التعليم الأولي الإلزامي في جوهره وطبيعته كما يمتاز منه في المدة المخصصة له من حياة التعلم ، وكما يمتاز منه في الغاية التي يسعى إليها .

فليس الغرض منه تزويد المردية لا بد منه ليعيش في أمة متحضرة ؛ ولكنه يتجاوز هذا الغرض إلى شيء أرقى من ذلك ونسمى . فهو يرتقي في الثقافة إلى حيث يبلغ المعرفة من حيث هي ، وإلى حيث يقصد به إلى توسيع العقل وتغذيته بأنواع مختلفة من العلم الإنساني قد لا يحتاج إليها المرد من عامة الناس .

فليس من الضروري أن يعرف أبناء الشعب جميعاً مقداراً متوسطاً من الطبيعة والرياضة والكيمياء وعلم الخبث ؛ وليس من الضروري أن يعرف أبناء الشعب جميعاً مقداراً متوسطاً من تاريخ أوربا وأمريكا ، وليس من الضروري أن يعرف أبناء الشعب جميعاً لغة أجنبية أو لغتين أجنبيتين ، بل تستطيع كثرة الشعب أن تعيش عيشها المادية اليومية بغير هذه الأنواع من العلم . وإذا فطبيعة هذا التعليم العام مخافة لطبيعة ذلك التعليم الأولي الإلزامي الذي يجب أن يتدرج فيه المصريون جميعاً .

وهذا التعليم العام يهيئ الطلاب لتعليم آخر أرقى منه . هو التعليم الجامعي أو التعليم الفني العالي . فهو إذاً ينتهي بهم إلى غاية مخالفة للغاية التي يقصد إليها التعليم الأولي . وينتج عن امتياز هذا التعليم في طبيعته وفي غايته أن تتكاثف الدولة له جهوداً أشق وأعنف ، وتنفقات أكثر وأضخم

ما تشكل للتعليم الأولى . فتهيئة تعلم للتعليم العام أدق ، وأشد تعقيداً ، وأكثر نفقة ، من تهيئة تعلم للتعليم الأولى ، وإنشاء مدرسة العامة أعسر من إنشاء المدرسة الأولية ، وهي تحتاج إلى العمل المتخاضة ، وهي تحتاج إلى عدد من المعلمين لا تحتاج إلى منه مدرسة الأولية ، وعمل هؤلاء المعلمين فيها أشق وأدق ، كما أن إعدادهم لهذا العمل كان أشق وأدق ، فهم قد بذلوا في الاستعداد لهذا العمل جهوداً طويلة شاقة ، وبذلت الدولة في إعدادهم جهوداً ليست أقل من مشقة ودقة ، وهم قد اعتقوا في هذا الاستعداد مالا كثيراً ، وأنفقت ثروة في هذا الإعداد مالا كثيراً أيضاً ، فواضح جداً أن مبرانية الدولة لا تستطيع أن تنهض وحدها بتفقات هذا التعليم العام ، وأن الأمر الذي ترسل إليه لا بد من أن تحتمل تهيئة من هذه التفقات .

وإذا فن يكون هذا التعليم العام إلزامياً لأنه لا يتجه ، ولا يستطيع أن يتجه ، ولا ينبغي أن يتجه ، إلى أبناء الشعب جميعاً ، وما دام هذا التعليم ليس إلزامياً فنن يقدره إلى التلاميذ محضاً .

وإذا فسيكون مقدوراً على الذين يستطيعون أن يؤدوا أجره من أبناء الشعب ، أي على أبناء الطبقات الوسطى والطبقات الغنية ، وأن تكون الديمقراطية منصفة ولا ملائمة بين ما تستطيع وبين ما يجب عليها ، إن مشت مع هذا المنطق الدقيق إلى أبعد آماحه ، فله تقدم هذا التعليم إلا للقادرين على أن يؤدوا أجره ، ذلك أن هناك منطقاً آخر ليس أقل دقة ولا صدقاً من هذا المنطق الذي عرضناه ، فمن حق الفقراء أن يتعلموا ،

ومن حقهم أن يطعموا في أكثر مما يعطيهم التعليم الأولى ، ومن حقهم أن يطعموا إلى التعليم العام وإلى التعليم العالي .

ذلك حقهم من جهة ، وفيه مصلحة الأمة من جهة أخرى ، وفيه تحقيق الديمقراطية نفسها من جهة ثالثة . حرمان الفقراء لأنهم فقراء أن يتعلموا ، وأن يرقوا ، وأن يصلحوا أحوالهم ، وأن يطعموا إلى الكمال ، تقرير النظام المملوكات ، وإيقان سلطان مال ، وعبادة هذا السلطان ، وفناء فيه . وليس هذا كله من الديمقراطية المصححة في شيء .

فلا بد إذاً من أن نحل هذه المشكلة حلاً معقولاً ، بل إنهم صاغة الدولة وبلانهم حق الفقراء في الرقي . وهذا الحل هو الذي وجدته الديمقراطية المعتدلة منذ زمن بعيد ، وهو أن تأخذ من القادرين أجر هذا التعليم ، وأن تحيط ألقاه عن العاجزين عن أدائه .

ولكن هذا الحل كما تعرضه الآن يظهر بديلاً وهو في حقيقة الأمر لا يحل من عسر وأتعبد . فاقدرتون على أن يؤدوا أجر التعليم فتختلف حظوظهم من هذه القدرة . فمهم الأغنياء الذين لا يحسون هذا الأجر إذا أدوه ، ومنهم المؤسرون الذين يحسون هذا الأجر ولكنهم يستطيعونه ، ومنهم العاملون الذين لا يستطيعونه إلا في شيء من مشقة والجهد ، يختلف قوة وضعف باختلاف أعمالهم وما تقل عليهم من الدخل . وما يحتملون من الواجبات والتكاليف . والعاجزون عن أداء هذا الأجر لا ينبغي أن يطعموا جميعاً في إرسال أبنائهم إلى هذا التعليم بحجة أن لهم على الديمقراطية أن تعلم أبنائهم وتهد لهم سبل الرقي .

وإذا فلا بد من أن ينظم قبول أبناء العاجزين في مدارس التعليم العام ، فلا يقبل منهم إلا الذين يثبت استعدادهم الجيد للارتفاع بهذا التعليم . وإنما يكون ذلك بالمسابقات التي تعقد لهم في أثناء التعليم الأولى أو آخرة ، على أن تكون هذه المسابقات دقيقة نقية مبراة من الميث والحبابة .

والشر كل الشر أن نترك المجانية فوضى ، وأن يقبل أبناء العسرين بغير نظام ، يكفي في قلوبهم شهادة هذا ، وتركية ذلك ، وتوسط هذا العظيم ورجاء ذلك الكبير . فكل هذا أخرى أن يدفع الدولة إلى الظلم ، وما يشاهده الظلم من فساد الخلق ، وإخراج المدور ، وإضاعة ثقة الشعب بعدل السلطان ، وحمل الناس على ألا يؤمنوا بالقانون ، ولا يرعوا له حرمة ولا يضربوا إليه نظرة الجور والاضطهاد .

ولا بد من أن تتخذ مسابقات الدقيقة النقية وسيلة لإعصاف القادرين من يجدون مشقة في أداء ما يطالب بهم من أجر . فلا تمنح المجانية للفنى ولا المومر ، ولا تمنح من لا يوجد جهداً ، ولا يوجد إلا جهداً يسيراً في الإتقان على تأليم أبنائه . فإذا فعلوا الذين يطبقون هذا الإتقان في مشقة وجهد أجرينا بينهم الإعصاف من طريق المسابقات ، فأعطينا بعضهم من الأجر كله ، وأعطينا بعضهم الآخر من بعض هذا الأجر ، وأدركنا هذا الإعفاء نفسه مع قدرتهم على الإتقان وجوداً وعدمًا كما يقول الفقهاء . فقد عسر الرجل اليوم ويومر غداً ، وقد يستطيع هذا العام ويمعجز في العام الذي يليه .

والخلاصة هذا كله أن التعليم العام يجب أن يكون مباحاً للناس جميعاً  
إذا استطاعوا أن يؤدوا أجره ، فإن عجزوا عن ذلك مُكِّنوا من تعليم  
أبنائهم بشرط أن يكونوا أهلاً للاشتغال به . وأنا أرفض أشدّ الرفض  
وأعنفه أن يقصر هذا التعليم على طبقة من الناس دون طبقة : أو أن يباح  
للناس جميعاً في القانون ثم تحقق لمععب العمالية العام الفقراء والمعدمين  
لتعطيهم إلى الاكتفاء بالتعليم الأولي ، وتعرض عليهم الجهل وقد كانوا  
يستطيعون أن يتعلموا ، وتزعمه الحول وقد كانوا يستطيعون أن يناموا .  
ويجب أن يستقر في نفوسنا أن الغنى والبسار ليسا مزية أساسية في  
طبيعة الأغنياء وتوسر من نعمهم من الخلق ما يحظر على غيرهم من الناس ؛  
وأن الفقر والإعلاء ليسا عيباً أساسياً في طبيعة الفقراء والمعدمين يحرمهم  
من الحقوق ما يباح لغيرهم من الناس . وإن الفقر والغنى عرضان من  
أعراض الدنيا لا ينبغي أن يكون لهما أثر في تحقيق العدل والمساواة بين  
الناس . وإذا احتاج الأمر إلى أن يذود أبادؤه عنه عارة المدو ، فإن يختص  
الأغنياء بشرف هذا الدفاع ، ولعل حظ الفقراء من هذا الشرف أن يكون  
أعظم من حظ الأغنياء ، ولعل الأغنياء أن يشقوا بذلك سلامة أبنائهم  
وإعفاءهم من الجندية . فأيها ينبغي أن يكون أثر إلى الدولة : من يبدل  
في سبيل الدفاع عن الوطن دراهم ودنانير أم من يزهق في سبيل هذا الدفاع  
نفسه ، ويريق دمه ، ويعرض أهله وأبنائه للبؤس والخذل وسوء الحال ؟  
وقد أحست بعض الديتقراطيات الحديثة إحساناً فورياً حق الفقراء في  
هذا التعليم العام ، فجعلت أجره يسيراً جداً ، ثم مضت في تبسيره قدماً



حتى أباحته للناس جميعاً ، وفدّمتهم إليهم بغير أجر .

وأنا أشير بذلك إلى فرنسا التي جعلت تعلم الأجنبية في التعليم العام حتى فتحت أبوابه لجميع الذين فتحت لهم أبواب التعليم الأولى ، إلا أنهم لا يدفعون إليه كما يدفعون إلى التعليم الأولى بقوة القانون .

وهذا الملك الذي سلكته الديمقراطية الفرنسية ملائم للحق وملائم لما ينبغي من البر بالفقراء ، ولكنه لا يخلو من إصراف . فقد أخذت فرنسا نفسها نحسه وتشكو منه . فتكاليف الدولة أثقل من أن تسمح بهذا السخاء ، ولا سيما في هذه الأيام التي جشت فيها الإنسانية المتحضرة ، وأخذت تنفق في سبيل الحرب ، طوعاً أو كرهاً ، أموالاً لا تستطيع أن تقصورها إلا في كثير من الجهد والعناء .

وقد أخذت فرنسا تحس ضرراً آخر هذه الإباحة المطلقة يأتي من اندفاع الناس إلى هذا التعليم بغير حساب ، ومن يقبل كثير من الأسر على إرسال أبنائها إلى مدارسهم ، دون أن يتبين حسن استعدادهم لتلقي هذا التعليم ، والانتفاع به ، والمصالح فيه .

ومهما يكن من شيء فإن ديمقراطيتنا الناشئة لم تبلغ بعد من الرقي والإصلاح<sup>(١)</sup> والتسلط على قلوب الناس ، أن ننظر منها تقديم هذا التعليم

(١) بل يظهر أنها بلغت معها حداً ما عهد واتفق لبرلمان على ما عليه معنى الأحكام  
أحد نواب المهلاني باشا من جعل تعليم الابتدائي كلاً بغير أجر سواء أكان يتعلمون  
فقراء أم أغنياء . وكل من يدل على أن هذا الإصلاح سيشل تعليم الثانوي شيئاً  
فشيئاً لأن ظروف الحرب دفعت الديمقراطية لتكريز في الطريق التي سلكتها فرنسا  
من قبل فأصبح التعليم العام كلاً بالتحاق ومصر سلكة هذه الطريق من غير شك .

العام بغير أجر . ولكن لا أقل من أن تكون سخية به ، جادة في نشره ،  
حسنة الاستعداد لتمكين الفقراء منه ، إذا ثبت أنهم أهل للعطى فيه .

( ٢١ )

على أن بين المصريين الذين يفكرون في شئون التعليم قوم ما يكرهون  
التوسع في التعليم العام ، والتوسع في التعليم العائى ، لأسباب أخرى غير  
الفنى والفقير ، وغير الإيسار والإعسار ، وغير التفكير في هذه الطبقات .  
فقد يقولون إن التوسع في هذا التعليم العام منته بصليعة الحول إلى نتائج  
خطيرة يظهر أنها لا تقدر خطورتها كما ينبغي .

فهؤلاء الشبان الذين يقبلون في مدارس والكليات بغير حساب ، ثم  
يخرجون منها وقد ظفروا بالإجازات والدرجات ، ما عسى أن تستعدهم  
الدولة ؟ إن مناصبها محدودة لا تزداد إلا في بضع شديدة جداً ، وفي فترات  
منتظمة . وهؤلاء الشبان يكثرون ، ويضخم عددهم في كل عام ، وهم  
لا يقبلون على الأعمال الحرة .

والأعمال الحرة نفسها محدودة . ونوشك أن نسيق هؤلاء الشبان إذا  
احترد توسع الدولة في نشر التعليم العام .

فأمر هؤلاء الشباب صائر إذاً إلى البطالة ، والبطالة منتجة لفاق ، ثم  
إلى السخط . ثم إلى اضطراب النظام الاجتماعى ، ثم إلى هذه العواقب  
التي قد لا تتصورها الآن ، ولكنها شديدة الخطر على كل حال .

وإذاً فينبغى أن تقتصد الدولة في التعليم العام ، وأن تقبل الشبان في

المدارس ولا تخرجهم منها إلا بمقدار يلائم حاجتها وحاجة الأعمال الحرة إلى العاملين . ومعنى هذا أن مصر يجب أن تتخذ الجهل أساساً من أسس سياستها القومية ، ولا تزال هذا الجهل إلا عن عدد ضئيل جداً من أبنائها في كل عام ، وأن تترك الكثرة من أبنائها في الغفلة والقيء ، وفي الخمول والخمول ، وفي الصعة والانهط . ومعنى ذلك أيضاً أن مصر التي أعطاها الله من نظام الطبقات يجب أن تخلق هذا النظام خلقاً ، وتعرضه على نفسه فريضة ، وأن تكون لنفسها أرسنقراطية لامية تحتكر القيادة والسيدة وأمور الحكم ، وتسيطر على هذه الكثرة الضخمة الجاهلة الغافلة ، تسيطر القوى على الضعيف ، وأن يحكم فيها تحكماً السيد في العبد .

ومعنى ذلك أيضاً أن مصر التي أرست لنفسها النظام الديمقراطي ، والحكم الدستوري ، والحياة النيابية التي تقوم على الانتخاب العام المباشر ، يجب أن تحتكر بين اثنين : إما أن تعدل عن الديمقراطية إلى حكم القلة ، وتلغى الانتخاب العام المباشر ، وتعتبر الحقوق السياسية على هذه الطائفة الضليلة طائفة المتعلمين متميزين ، وإما أن تبقى الديمقراطية والدستور والحياة النيابية والانتخاب العام المباشر على أن تكون هذه الأشياء كلها مظاهر لا تدل على شيء ، وصوراً لا تصور شيئاً ، وأنفذ لا غناء فيها . فالديمقراطية لا تنفق مع الجهل إلا أن تقوم على الكذب والخداع . والحياة النيابية لا تنفق مع الجهل إلا أن تكون عبثاً وأضليلاً .

إن الذين يريدون أن يصيروا أمور الشعب إلى الشعب يريدون بطبيعة الحال أن يشق الشعب حتى يرشده ، وحتى يأخذ أموره بحزم وقوة ،

(٨)

ويصرفها عن فهم وبصيرة ، وحتى يمتنع بئامن من تفضيل المذللين له ،  
وتفعل المتغلبين إياه : لا يستجيب لكل ناعق ، ولا يتخذ لكل مخادع  
ولا يدفع إلى الشر كل أريد دفعه إلى الشر . ولا يتخذ أداة لتحقيق أغراض  
الطامعين ، وإرضاء شهوات الساسة ، الذين كثيراً ما يتخذون الشعب  
الجاهل الغافل مطية إلى كثير من الجرائم والآثام .

ولست أدري أتعلم : أنا أم مصيب ، ولكني لا أكاد أتصور رجلاً  
يؤمن بالديمقراطية والدستور ، ويحرص على الحياة النسيبية الصحيحة  
وما تستلزمه من الانتخاب العام المباشر ، ثم يجمع في قلب واحد وعقل  
واحد بين هذا الحرص وذلك الإيمان وبين الرغبة في تطبيق التعليم العام  
وقصره على فريق من المصريين دون فريق آخر ، فهذا أمران لا يجتمعان  
في قلب واحد . ولا يتفقان في عقل واحد . وإحدى مذهبين مختلفان أشد  
الاختلاف في تصور الشعب وتقديره ، وتقدير ماله من حق وما عايه  
من واجب .

فإما أن نتصور الشعب على أنه سيد نفسه ، وعلى أنه مصدر السلطات  
جميعاً ، كما نقرر ذلك في دستورنا المصري ، وإذا فلا ينبغي للقانون أن  
يفرق بين أبناء الشعب ، وأن يبيح لبعضهم من أسباب الرقي ووسائل  
الامتياز والظروح إلى الكمال ما يحظره على بعضهم الآخر .

وإما أن نتصور الشعب على أنه كثرة ضخمة ، جاهلة غالبة ، وخاضعة  
خائفة ، تسودها طبقة ضئيلة جداً من هؤلاء المتأرجحين بالدم والنسب ، أو  
بالثروة والفني ، أو بالثقافة والذكاء . وإذا فيجب ألا نخدع أنفسنا ، وألا

تخضع الناس ، وألا نترك الدستور المصري كما هو بقرار المساواة بين المصريين  
في الحقوق والتواجبات . ويقرر أن الأمة مصدر السلطات .

والسلطات لا تصدر عن الجهل . ولا عن العفة ، ولا عن الغباء .  
والسلطات لا تصدر عن الرق ، ولا عن الندة ، ولا عن الخنوع ، وإلا  
تصدر السلطات عن العوس منقمة نهدي ، الكريهة العريضة ، التي  
تعرف ما لا تعرف ، فتعصر على الاستماع به ، وتعرف ما عنيها فتعصر على  
أدائه والهموض به .

ولأنه لمن لم يحدث حقاً أن يقال إن الشعب مصدر السلطات ، وأن  
يُطعن أن هذا الكلام يدل على شيء في بلد كثرته جهلة غافلة ، وقلة  
ذكية مثقمة . هذا مدحك حقاً ! فمن الذي يصدق أن لرجل المثقف  
المهذب الذي أخذ من العلم ما استطاع ، وبلغ من الوقي العقل ما أراد ،  
ثم نهض بالأعمال العامة في الحكومة أو في البرلمان ، من الذي يصدق أن  
هذا الرجل المثقف المختار يؤمن في بيته وبين نفسه بأنه يستمد سلطانه  
الذي يصرف به الأمور العامة من هذا الشعب الجاهل الغافل الذليل ،  
وبأنه مسئول حقاً أمام هذا الشعب ، يؤدي إليه حساباً دقيقاً عما عمل  
في أثناء الحكم أو في أثناء النيابة البرلمانية !

كلاً ! إن هذا الرجل بين اثنين : فإما أن يكون طيب القلب ، كريم  
النفس ، رضى الخلق ، دقيق الحس ، حى الضمير ، وإذا فسيؤثر العدل  
والنصح للشعب في سيرته حاكماً أو نائباً ، لأنه يؤمن بالشعب أو بحسب

له حساباً ، أو برجوه وقاراً ، بل لأنه يؤمن بالعدل في نفسه ، ويريد الخير لنفسه ، ويخشى الله فيما يأتي وما يدع ، ويكره أن يخلو إلى ضميره فلا يطمئن حين يحاسبه هذا الصمير .

وهذا الرجل نادر ، نتصوره ونحب أن نتصوره ، ولكن الإنسانية لا تظفر به إلا قليلاً بل أقل من القليل . وإما أن يكون رجلاً وصواياً يحب نفسه ويؤثره بالخير ، ويخضع عنه وقابه وضميره ومملكته كلها لأرغائه شهواته وتحقيقات أغراضه . وإما قريباً أن يوجد القوة . وسيظلم أن مددت له أسباب الظلم . وسيطعن أن خيالاته وسائر الطامنين فإذا لم تنهها له القوة . وإذا ندر له الأسباب ، ولم تمنح له الوسائل فسيستبد وسيطعن ؛ ولكمه بسطع الخداع والتضليل . ويعتد بالقول والأنياب ، ويخيل إلى الشعب أنه مؤمن به ، مدمن له ، رائد عنه ، مدافع عن حقه . وهو في ذلك كله لاعب ، الشعب والشعب غافل عن لعبه ، لأنه لم ينتف ، ولم يعلم ، ولم يهتد بخسبة الحكماء والنواب .

كل هذا ينبغي أن يدرك أن الديمقراطية الصحيحة إذا فرصت المساواة بين أبناء الشعب في الحقوق والواجبات فهي لا تقبل أن يعرف بينهم في حرية التعليم ، وأن يقتصرون من أن هذا التعليم على جمعة من أبناء الشعب ، يخرج منهم القادة والسادة والمدبرون . ومن الحق أن مشكلة البطالة عظمية الخطر ، والتي أعظم خطراً من ظن إلى الآن ، ولا سيما حين يُضطر إليها الشباب الذين اتقوا درسهم في المدارس الثانوية أو في الجامعة . هذه المشكلة خطر على الأخلاق ، وهي خطر على النظام الاجتماعي

نفسه ، لأنها تدفع الشباب الذين لا يجدون عملاً يكسبون منه القوت إلى كثير من الآثام والموبقات ؛ ولأنها تذيب السخط في نفوس الشباب وتدفعهم إلى بعض المظالم الاجتماعية والصيق به ثم إلى إنكاره والخروج عليه . كل هذا خطر لا شئ فيه . ولكنه لا يحتاج بتطبيق التعليم ، ولا بإنشاء نظام الطبقات . ولا باحتكار العلم لطائفة قليلة وفرض الجهل على كثرة الشعب . وإنما يحتاج بإصلاح النظام الاجتماعي نفسه ، وجعله قادراً على أن يتيح لأبناء الوطن جميعاً أن يعيشوا على أرض الوطن ، وأن يعيشوا من كدتهم وجدهم وعملهم . لأن يعيش بعضهم على حساب بعض ، ولا أن يشكف بعضهم ، ولأن تكلف بعضهم الجهد والكسب ولأن المنة لينعم بعضهم الآخر بالعطية والكسب والفرح ، ولأن يدور بعضهم البؤس الذي ليس بعده بؤس ، ويشقى بعضهم ، ليست الذي ليس بعده ضئيل يستمتع بعضهم الآخر بهذا العجم الآثم الغيظ الذي يولد فيه المال ، وتنتهي فيه الكرامة ، وتبدل فيه القسوة ، ويستحق فيه الإنسان إلى حيوان تقوم حياته كلها على رضا الخسيس من الغرائز والشهوات . أن تصالح أزمة البطالة بإكرام الشعب على الجهل وإتاحة تصالح يفتح أبواب التعاليم للشعب على مصريها ، والإسراع في ذلك حتى يرشد الشعب ، وحتى يرى ما في حياته من خير فيستزيد منه ، وما في حياته من شر فيصاحبه أو يلقيه .

يجب أن يتعلم الشعب إلى أقصى حدود التعليم ، ففي ذلك وحده الوسيلة إلى أن يعرف الشعب واقع الظلم ، وإلى أن يحاسب الشعب هؤلاء الذين يظلمونه ويذلونه ويستأثرون بشيرات عمله وجده ، فيردهم إلى



الإحسان والعدل ، ويضطرهم إلى أن يؤمنوا بالمساواة قولاً وعملاً ، وإلى أن يحققوا المساواة في سيرتهم ، لأن في هذه الأنظمة الجوفاء التي يضللون الناس بها تضليلاً .

إذا تعلم أبناء الشعب عرفوا ما لهم من حق في حياتهم الداخلية فلم يسمحوا لغيرهم أن تظلم الكثرة ، وعرفوا ما لهم من حق في حياتهم الخارجية فلم يسمحوا لغيرهم أن تظلم مصر أو تستبدل التعليم ، والتعليم وحده ، على أن يكون صحيحاً مستقيماً الأصيل ، هو الذي يضمن للعصر بين العدل والمساواة في بينهم وبين أنفسهم ، والعزة والكرامة فيما بينهم وبين الأجانب .

وبعد فهل من الحق أن أزمة البطالة قد وُجدت في مصر ؟ ووجدت بهذه الصورة الحادة الخبيثة التي تعمل كثيراً من المفكرين على أن يضيقوا بفكر التعليم العام ، ويردوا إلى اقتصد في ذلك ؟ ثم أن كثيراً من الشباب مضطرون إلى البطالة والعراغ ، ثم مضطرون إلى الفقر والبؤس ، فهذا حق واقع لا سبيل إلى إنكاره ولا إلى الشك فيه . وأما أن هذه البطالة مدمرة عن أزمة واقعة بالفعل لا سبيل إلى علاجها ، فهذا هو الذي أشك فيه كل الشك .

وأنا واثق كل الثقة بأن بيننا وبين هذه الأزمة آماداً لا تزال بعيدة ، وأعواماً لا تزال طويلة ، إذا أخذنا أمورنا بالحزم والعزم ، وآمنّا بأننا مستقلون في بلادنا ، وبأن الدستور يحقق المساواة فيما بيننا ، فما ينبغي أن يضطر الشباب المصريون إلى البطالة على حين يستمتع كثير من الأجانب

في ظل عصر بالحياة الدعمة المستمرة التي لا يجدونها ولا يجدون قريباً منها في أوطانهم .

وأنا أعوذ بالله أن يظن بي بعض الأجانب أو الإغراء بهم ، وإنما أريد أن أسوي بينهم وبين أبناء الوطن ، ولم يضمنك من سوءى بينك وبين نفسه . ونظرة يسيرة إلى مصالحة الأجانب في البلاد الأوربية على اختلافها تكفي لإقناعنا وإقناع الأجانب أنفسهم بأن من حق الحكومة المصرية ، بل من الواجب عليها ، ألا تاذن للأجنبي باستغلال أى مرفق من مرافق الحياة المصرية إلا إذا كانت كثرة العاملين في هذا المرفق من المصريين . وما أشك في أننا ما زال بسيد من هذا كل الممد . قد يقال : ولكن الشباب المصريين لا يهيأون تهيئة مريحة للعمل في الشركات والمصارف ، وهذه المرافق التي يستعملها الأجانب . فإذا كان هذا فليس ممناه أن يضيق التعليم . بل ممناه أن يملح التعليم بها ليهي . هؤلاء الشباب لمشاركة الأجانب في استغلال المرافق المصرية .

وهل من الحق أن مناصب الدولة نفسها تضيق بالموظفين ، وأن الشباب الذين يخرجون من الجامعة والمدارس العالية مضطرون إلى البطالة لأن الدولة لا تجد ما تكفهم إياه من العمل ؟ ربي . كان هذا حقاً ؛ ولكن لأن نظام التوظيف عندنا ردى . يحتاج إلى كثير من الإصلاح . والشئ الذي لا شك فيه أن إعادة النظر في أمر المناصب والموظفين خليفة ، إذا أخذت بالحزم ، أن تعتمد الدولة كثيراً من المال ، وأن تفتح للشباب كثيراً من أبواب العمل ، فمأكثر الموظفين الذين يتقاضون الأجور الضخمة

ولا يعملون شيئاً ، وما أكثر الشعب الذين لا يجدون ما يعملون وهم قادرون على العمل بأجر الأجر وقوله ! وما أكثر المصلح العامة التي تنتفع بين نعيم وأمانت وطمأنينة هؤلاء ، وكلهم مع ذلك مشغول ، ولكن فريقاً منهم ينعم بالبطالة ، وفريقاً آخر يجد فيه البؤس والجوع !

وهل من الحق أن الدولة بحاجة إلى هذه الكثرة الضخمة من الموظفين الأجانب الذين يتقاضون منها أجوراً هائلة بكفى قليل منها لدفع البؤس والشقاء عن كثير من الأمر المصرية ؟ اللهم لا . ولكنها العادة من جهة ، ونفية من الآلة بالاجنبى والثالث فى المصرى من جهة أخرى . وأما مؤمن بأننا محتاجون . وسنحتاج وفقاً طويلاً إلى فريق من الموظفين الأجانب المتأربين ولكن هذا شئ ، وإغداق المال على الأجانب لأنهم أجانب وإبعاد المصريين عن العمل لأنهم مصريون ، شئ آخر .

وليس بنا أن نغضى فى هذا الاستعداد إلى أبعد من هذا الحد . وإنما أردنا أن نبين أن أزمة البطالة للشباب المتعلمين فى مصر لا تنشأ عن طبيعة الأشياء ، وإنما نشأت عن الإهمال والتقصير ، وعن أخذ الأمور بالذمف والوهن والفتور . وهب هذه الأزمة والقمة بالفعل ، وهباً ناشئة عن طبيعة الأشياء ، فإنها لا تعالج بالجهل الذى يعرض على الشعب ، لأن الجهل فى نفسه شر ، وإن يكون الشر علاجاً للشر .

وفى الأرض أم واقية وشيدة قد سبقت إلى الرقى والرشد ، وقد عرفت قبلنا أزمة البطالة للشباب المتعلمين وغير المتعلمين : وقد عاجلتها وما تزال

تعاملها ، ولكنى لا أعرف نمة واحدة فكرت فى أن تعاملها بتفصيل التعليم ،  
وقصره على فريق من الناس دون فريق .

وأما قليلا من البحث والاستقصاء ، ينتهى بنا إلى أن الأمم الراقية إنما  
تمضى فى نشر التعليم وتبسيطه وترقيته ؛ ولكنكم تعالج هذه لأزمة بتحقيق  
العلاقة بين التعليم النظرى والحياة العملية ، وتقوم التعليم نفسه بحيث  
لا يصعب المتعلمون جميعاً فى قالب واحد ، ولا يصاغون صيغة واحدة ؛  
وإنما يتحقق بينهم شئ من التنوع والاختلاف ، يدفعهم إلى التنافس ،  
ويشكهم من الجهاد ، وتعلمه يتيح لهم الانكسار ، وهو على كل حال ، يمدح  
إعداداً حسناً للحياة الحية فى غير حجر ولا يأس ولا قنوط .

فمن خطئ الزانى إذاً أن يظن أن فى تفصيل التعليم العلم حلاً لأزمة  
البطالة ، أو تبسيطاً لهذا الحل ، أو نعمة من شئ وجه من الوجوه ، وإنما  
يجب أن يكون التعليم العلم كسمة ، مباحاً للمصريين جميعاً ، يقبل فيه  
من استطاع أن يؤدى أجره ، وييسر أمره للعاجزين عن أداء هذا الأجر  
على النحو الذى قدمناه .

### ( ٢٣ )

وإنك الحق شئ ، والقدرة على الاستمتاع به شئ آخر . فمن حق  
الناس جميعاً أن يأكلوا ما يشاء لهم من الطعام ، ولكن من الناس من  
لا يستطيع أن يستمتع بهذا الحق ستمتاعاً مطلقاً ؛ لأنه لا يجد من صحته  
ولا من قوته ما يمكنه أن يستمرى هذا اللون أو ذاك . ومن حق الأطفال

المصريين جميعاً أن يقبلوا في مدارس التعليم العام ، ولكن من هؤلاء الأملغال من لا تمكنه قوته من المضى في هذا التعليم ، لأنه لم يخلق للثقافة الراقية ، ولا للحياة التي تقتضيها هذه الثقافة : وإنما خلق للون آخر من الثقافة البسيرة وللون آخر من الحياة ، لا يأتيه ذلك من فقر أسرته ، ولا يأتيه ذلك من مولده ولا من طبقته ، وإنما يأتيه ذلك من فطرته ومن طبيعته التي جبل عليها . وإذا كان من الحق على الدولة الديمقراطية أن تبيح التعليم العام للناس جميعاً فإن من الحق عليها أيضاً أن تسمح هؤلاء الناس ، وأن تراقب أبناءهم الذين تقبلهم في مدارس التعليم العام مراقبة دقيقة متصلة متنوعة . تراقب أجسادهم ، وتراقب عقولهم ، وتراقب قلوبهم وأخلاقهم ، وتراقب ما ينتج عن هذا كله من الاستعداد لأواع الثقافة وأنوان العلم .

تراقب هذا كله في أثناء التعليم الأولي ، وفي أول التعليم الثانوي ، وتستخلص نتيجة ، وتبلغها للأسر . فمن رأت فيه الاستعداد الحسن للمضى في هذا التعليم العام إلى غيبته استبقته وشجعت ، وشعلته بما هو أهل له من العناية والرعاية . ومن رأت فيه قصوراً عن هذا التعليم وفتموراً عن المضى فيه ، واستعداداً آخر لنوع من أنواع التعليم الصناعي أو التجاري أو الزراعي ، أصبحت لأهله ، وأحاصت هم المصيح ، في توجيهه إلى ما هو ميسر له .

من الحق على الدولة أن تهض هذه المراقبة ، حازمة عازمة ، ومرشدة ناصحة مخلصية في النصيح ، دون أن تضار بذلك حرية الأسرة ، أو تكرهها على ما لا تحب .

وهي إن فعلت ذلك أدت ما عليها لمواطني من حق وشاركت  
الأسرة في تربية أبنائها ، وبذلك فالتصح والإرشاد ، وكانت حرية  
أن تستقي للتعليم العلم الحق الصبي به ، وصلاحهم له ، وأودهم عليه .  
وهي بهذه المراقبة نفسها تجعل المدرسة معالاً تجريبياً للتربية ، وترد إلى  
كلية التربية معانها الصحيح ، وتبني ما يلى من أن يكون أداة لإفراغ العلم  
في عقل التلميذ ، وتجعله مربياً لاصبي ، ومرشداً للأسرته ، وصلة بين الشعب  
والدولة ، وأدق ما هذه الكليات من معنى .

وقد أخذت وزارة التربية الوطنية في فرنسا تسلك هذه الطريق منذ  
حين . والمظهر أن التجربة قد نجحت نجاحاً مرضياً ، فأخذت فرنسا في  
وضع ما ينظمها من القوانين . فما يمتنع أن تسلك هذه الطريق ، فقد  
يكون في سلوكها ، بل سيكون في سلوكها ، توفيقه على التعليم العام من  
جهة وتوفيقه على المعلمين من جهة أخرى .

## ( ٢٤ )

والكن سلوك هذه الطريق رهين بشرط أساسي قد قطنت وزارة  
المعارف لضرورته منذ حين ، وألح فيه وجهه بالدعوة إليه أحد الممتازين  
من وزراء المعارف وهو الأستاذ أحمد نجيب افلاي باشا في تقريره القيم  
الذي نشره حين كان وزيراً للمعارف المرة الأولى ، كما ألح فيه وجهه  
به صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفي باشا في كتابه القيم الذي نشره

هذا العام هـ على هامش السياسة . بعض مسائلنا القومية » ، وهو ألا  
تكتظ المدارس بالطلاب .

ومن الحق أن هذين المكرين حين ألحقا في تحقيق هذا الشرط ،  
وطلبا ألا ازدحم المدارس ، لم يفكرا في هذا النحو الذي نشجع إليه تفكيراً  
خاصاً دقيقاً ، وإنما فكر أولهما في أن ازدحام المدارس بالطلاب يحول  
بين النظر وبين المراقبة العادية لهم ، ويحول بين المعلمين وبين الفراغ  
لتلاميذهم ، وبينهم وما يستحقون من العناية في أثناء الدرس ، وفي تصحيح  
الكرامات . أي أنه فكر في أن ازدحام مدارس بالتلاميذ يقوم عقبة  
عسيرة دون التعليم المنتج الصحيح .

وأما الثاني فقد فكر في هذا كله ، وفكر في ناحية اجتماعية أخرى لها  
خطرها العظيم . وهي أن توسع الحكومة في إنشاء المدارس الابتدائية  
يفرض على المدارس الثانوية القائمة أن تقبل عدداً من التلاميذ لا تتسع له ،  
كما أن توسع الحكومة في إنشاء المدارس الثانوية يفرض على الجامعة  
ومعاهد التعليم العالي أن تقبل عدداً من الطلاب لا تتسع له . فإن لم تقبل  
المدارس الثانوية كل من يتقدم لها من التلاميذ ، وإن لم تقبل المعاهد  
العالية كل من يتقدم لها من الطلاب ، قطعت طريق التعليم على الصبية  
والشباب ، وفرضت عليهم البطالة قسراً ، وعطأت مراكب واستعدادات  
كانت خليقة أن تؤتي أطيب الثمر وأقومه ، واندس المسخط إلى نفوس  
الأسر التي بُرد أبناؤها عن مدارس والمعاهد ، وظهرت الشكوى ، وكثر  
التبرم ، واشتد الضغط على وزارة المعارف من جهة ، وعلى الجامعة من جهة



أخرى ، وربما اشتد الضغط على رئيس الوزراء نفسه ، وعلى أعضاء البرلمان شيوخاً ونواباً ، وربما استحال الأمر إلى مسألة سياسية عظيمة الخطر ، واضطر الحكومة نفسها إلى أن تلجأ على المدارس والجامعة في قبول التلاميذ والطلاب لتخلص من الإلحاح والشكوى ، ولترضى الجمهور الساخط ، واتكامل انفسها من رضا الجمهور وإذاعة الصحف ما يقو بها إن كانت ضعيفة ، ويزيدها قوة ويبدأ إن كانت متمكنة من مراكزها ، مطمئنة إلى سيطرتها على الحكم .

وليس من شك في أن هذين تفكرين قد وفقاً إلى الدواب كله فيما فكرا فيه : فإن اردحام المدارس بالتلاميذ لا يلائم ما نلج فيه أشد الإلحاح على المعلمين والنظر من وجوب العناية بالتلاميذ فرداً فرداً ، وتبعمهم واحداً واحداً ، فيما يتلقون من درس ، وما يهذون من واجبات في البيت وفي المدرسة .

وإذا جاز أن يُلقى درس في التاريخ السيامي أو الأدبي على عدد عظيم من المستمعين على أن يحصل كل واحد ما يتطبع تحصيله مما سمع ، فإن ذلك مستحيل استحالة تامة في اللغة ، وفي العلوم التجريبية ، وما يشبهها من مواد الدرس ، لأن هذه المواد لا تعلم لجماعات ، وإنما تعلم للأفراد ؛ أي أن المعلم مضطر إلى أن يتجه إلى التلميذ من حيث هو فرد ليتحقق أنه انتفع بدرس اللغة ، وفقه ما سمع وما رأى من درس الطبيعة والكيمياء ؛ بل هذا مستحيل بالتقييس إلى درس التاريخ نفسه في المدارس الثانوية . فالتعليم كله في هذه المدارس يجب أن يتجه إلى الفرد لا إلى الجماعة ، وإلى

التقليد لا إلى الفعل ، لأن السبى في هذه المدارس لم يبلغ بعد من القوة والنضج أن يعتمد على نفسه اعتماداً تاماً ، وأن يستغنى بمجده الخاص عن تعهد المعلم له بالنصيحة والتوجيه والإرشاد .

فكثرة التلاميذ في الفصل خطر عظيم على صلاح التعليم ، وحائل عظيم دون انتفاع التلميذ به وفراغ المعلم له . وكذلك إكراه المدارس والمعاهد على أن تقبل التلاميذ والطلاب ، برضا الحكومة ، أو اتفاق السخط الجمهور ، أو تخشى تمضيق مستقبل الصبية والشباب وفرص البطانة عليهم ، خطر آخر لأنه يحول المدارس والمعاهد عن وجهتها التعليمية الخاصة إلى وجهة أخرى ينبغي أن تتجنبها كل التجنب . فهم يجمعون أدوات سياسية ووسائل للإذاعة ونشر الدعوة وتخلق الجمهور . وهو حقيق أن يفتح للوزراء وكبار الموظفين في وزارة المعارف أبواباً قد تنفتح أشواقهم ولكنهم انصرفوا للصاحبة العامة من غير شك . فقد يستطيع هذا الوزير وذلك الموظف الكبير أن يفتخر بأنهما قبلتا في مدارس والمعاهد أضخم عدد ممكن من الصبية والشباب ، وقد يستقيم هذا فصولاً على الآف المدرس السائرة ملؤها الحقد والنميمة والتقرىظ . ولكن هذا كله شئ ، ومصلحة التعليم وانقراض المتعلمين به شئ آخر .

وقد رأيت مما قدمنا أنه ينبغي تطبيق التعليم العام أشد البغض ، ونكره أشد الإنكار ، ونفخ في أن تفتح أبواب المدارس العامة على مصاريقها للمصريين جميعاً ، ولكن يجب أن يفهم أننا حين ندعو إلى إباحة التعليم العام للمصريين جميعاً نريد أن يكون هذا التعليم صالحاً مصلحاً ، وخصباً منتجاً .

نحن لا نريد أن يقبل العبية والشبان في المدارس والمعاهد بغير حساب  
كلما تقدموا إليها ، وإنما نريد أن تنشئ الدولة من المدارس والمعاهد  
ما يمكنها من قبول العبية والشبان كلما تقدموا إليها .

أليس مرضينا أن يكون في هذه المدرسة ألف من التلاميذ على حين أنها  
لا تستطيع أن تعلم معلم صالح إلا نصف الألف ، وأليس مرضينا أن تقبل  
هذه المدرسة نصف الألف وأن يرد نصف الآخر إلى البطالة والضياع ،  
وإنما نريد ألا تقبل المدرسة من التلاميذ فوق طاقتها من جهة ، وألا نريد  
طالب العلم عن العلم من جهة أخرى . نريد ألا تكاف المدارس فوق  
ما تطيق ، وأن تنشأ المدارس كلما كثر الإقبال على التعليم العام ، واشتدت  
رغبة الناس فيه .

وقد يقال إن الطاقة المالية للدولة ، وما تنفق به من التبعات الأخرى  
التي لا تتعلق بالتعليم ، وحاجة الدفاع الوطني التي تقوى وتشتد ويكثر  
استهلاكها للتفقات من يوم إلى يوم ، كل ذلك قد لا يتمكن الدولة من  
إرضاء حاجة الناس إلى العلم ، وإنشاء ما يحتاجون إليه من المدارس والمعاهد .  
قد يقال هذا ، بل هو يقال ويكرر في كل وقت ، ولكنه لا يقنعنا ،  
ولا يردنا عما نلج فيه من وجوب إرضاء حاجة الشعب إلى التعليم العام .  
وأول ما يجب أن نلاحظه ، ونحب أن يفهمه المشرفون على الأمر في  
مصر ، أن التعليم ليس ترفاً ، وإنه هو حاجة من حاجات الحياة ، وضرورة  
من ضروراتها ، فإذا طلبنا بإذاعته ونشره ، قلنا نطالب بالترفيه على  
الشعب ، ولا نمكنه من تحصيل لذة يمكن أن يعبر عنها أو يزهد فيها .

وإنما نطالب بأن يتاح للشعب ليسر حقوقه ويؤدي إليه أقل ما هو أهل له من العناية.

ولمست حاجة الشعب إلى التعليم الصالح بأقل من حاجته إلى الدفاع الوطني المتين. فالشعب ليس معرضاً للخطر الذي يأتيه من خارج حين يغير عليه الأجنبي الضامع فحسب، وإنما معرض للخطر الذي يأتيه من داخل حين يفتك الجهل بأخلاقه ومراقبه، ويحمله عبداً للأجنبي المتفوق عليه في العلم. وليس غنى عن مصر ولا يكمل هذا استقلالها الصحيح، أن يكون لها جيش قوى عزيز يحمي حدودها ويذود عن حدودها إذا كان وراء هذا الجيش ومن دون هذه الحدود شعب جاهل غافل، لا يستطيع أن يستغل أرضه، ولا أن يستثمر مصادره ثروته، ولا أن يستغل بتدبير مراقبه، ولا أن يمرض احترامه على الأجنبي تشرعته في تنمية الحضارة الإنسانية، بما يفتح في العلم وفلسفة وفي الأدب والفن من الآثار.

لا بد إذ من نشر التعليم العام من جهة إلى أقصى حدود البشر، ولا بد من حماية المدارس والمعاهد من هذا الأرحام الشيع الذي يفسد التعليم إفساداً، ولا بد من أن تدر الدولة ما يحتاج إليه ذلك من المال، كما تدبر ما يحتاج إليه المدوع الوطني من المال، وتدبير هذا المال ليس مستحيلاً، بل ليس عسيراً في حياتنا الواقعة التي نعيشها الآن. وأمام الدولة أبواب من الإسراف يجب أن أغلق وأن تزد غلظتها على التعليم والدفاع الوطني. وأمام الدولة أبواب من الاقتصاد يجب أن تفتح وأن تزد غلظتها على التعليم والدفاع الوطني. وسكان مصر لم يؤدوا بدلاً إلى الدولة

ما يستطيعون أدائه من الضرائب . وليس من حقهم أن يمانعوا في أن  
تُعرض عليهم الضرائب الجديدة حين تدعو إلى ذلك حاجة التعليم وحاجة  
الدفع . وليس من الضروري أن تغلّ أرض فلان أو تجارة فلان عليها  
عشرة آلاف أو عشرين ألفاً من الجنيهات في العام ويبقى النصف جاهلاً  
غافلاً معرضاً لفكرة الأجنبي . بل من الممكن ، بل من الواجب ، أن  
ينقص هذا الدخل بقدر ما تحتاج إليه المصلحة الوطنية العامة . وأيسر  
المقارنة بين ما يدفعه سكان مصر من الضرائب وما يدفعه سكان البلاد  
الأوربية الراقية ، يثبت أن النظام الاجتماعي في مصر شديد الحاجة إلى  
الإصلاح والتقويم ، وأن سكان مصر لم يعرفوا بعد ما تقتضيه الحضارة ،  
وما يمرضه الاستقلال من النعمات .

ولابد من أن يشعر القادرون على دفع الضرائب شعوراً دقيقاً عميقاً ،  
يخرج بنفوسهم ، ويجري في عروقهم مع دمهم ، بأن ، يؤدون من  
الضرائب للدولة لا يؤخذ منهم ليمدق على غيهم ، وإنما يؤخذ منهم ليمدق  
عليهم . فهم يستفيدون كما ارتفعت مراق الحياة في مصر ، وهم يستفيدون  
كما انتشر التعليم في طبقات الشعب ، وهم يستفيدون كما من الوطن غارة  
الأجنبي واقتحام الحدود . والخير كل الخير أن يهيم الأغنياء ودافعوا  
الضرائب هذه الحقائق الأولية في سهولة ويسر منذ الآن ، قبل أن يأتي  
يوم ثقيل يعبس تكررهم فيه الضرورة على فهمها إكراها .

فقد اتصلنا بأوروبا منذ الاتصال ، ونحن سائرون على آثارها وخاضعون  
لما خضعت له ، ومضطرون لما اضطرت إليه . وقد ذاعت في أقطار الأرض

كلها ، وفي الأقطار المتحضرة منها بنوع خاص ، حقوق الإنسان ، ومنها الحرية والعدل والمساواة . وقد ذاقَت الشعوب طعم هذه الحقوق فاستلذتْه ، وطبعت في الاستزادة من هذه الحقوق ، ومضى كثير منها في ذلك إلى آماذ بعيدة . فالتحيز أن تدبر التطور بأنفسنا ، وأن نسمي إليه طائعين ، قبل أن ندفع إليه كارهين . والخير إذاً أن تدبر للشعب ما يحتاج إليه من المال ليتعلم ، وما يحتاج إليه من المال ليصبح ويستمتع بالحياة التي تليق بالإنسان ، وما يحتاج إليه من المال ليدافع عن وجوده واستقلاله .

التحيز أن تدبر كل هذا المال ، وإن اضطررنا ذلك إلى أن نشق على أنفسنا إن كنا من أوساط الناس ، أو أن نزل عن فضل من ثروتنا إن كنا من أصحاب الثراء

ونعود من هذا الاستطراد الذي لم يكن منه بد إلى الموضوع الذي بدأنا الحديث فيه ، وهو أن التعليم العام يجب أن يُبشر إلى أقصى حدود النشر ، وأن مدارسه يجب أن تحمي من الأزدحام بالتلاميذ لما رآه الأستاذ نجيب الهلالي باشا من إفساد هذا الأزدحام للتعليم ، ولما رآه الدكتور حافظ عفيفي باشا من الأثر السيء لهذا الأزدحام في حياتنا الاجتماعية من جهة ، وفي طبيعة التعليم من جهة أخرى ، ثم لتحقيق الفكرة التي صورناها في الفصل السابق : فكرة المراقبة الدقيقة المتصلة للتلاميذ فرداً فرداً ، بحيث تستطيع المدرسة أن تبلي فطرة التلميذ وملكوته واستعداداته ، وأن توجهه بالنصح والإرشاد له ولأمرته إلى ما هو ميسر له من ألوان التعليم وضروب النشاط . هذه المراقبة الدقيقة المتصلة لا تلائم ازدحام المدرسة بالفصول ، ولا ازدحام

الفصل بالتلاميذ . فيسبب إلى المعلم أن يراقب تلاميذه واحداً واحداً ،  
وأن يتخذ لنفسه سجلاً يثبت الملاحظات التي تنتجها هذه المراقبة . وواضح  
أن ذلك لا يستقيم له إذا ازدحم الفصل عليه بالتلاميذ .  
وسينظر المعلم بحكم هذه المراقبة إلى أن يتصل ببعض تلاميذه اتصالاً  
دقيقاً حين يتأزرون بالقوة أو بالضعف ، فيسمع منهم ، ويتحدث إليهم ،  
ويسجل نتائج هذا كله . فيكون المعلم مؤدباً بالمعنى القديم ، يجمع بين  
التربية والتعليم . وإذا كان هذا لا يستقيم له إذا ازدحم عليه الفصل  
بالتلاميذ ، فامر المدرسة أن يستقيم للنظر إذا ازدحمت عليه بالتعليم كما  
لاحظ الأستاذ نجيب الهلالي باشا . ذلك أنه سينظر إلى أن يلاحظ في  
دقة ما يرفعه إليه المعلمون من نتائج مراقبتهم ، وسينظر إلى أن ينتج هذه  
النتائج فيتصل ببعض التلاميذ الذين يتأزرون بالقوة أو بالضعف ، وسينظر  
بعد ذلك إلى أن يكون صلة بين المعلمين وبين الأسر . فإذا لاحظنا أن  
ناظر المدرسة بمقتضى هذا النظام سيكون مربياً ومعافاً بإشرافه على التربية  
والتعليم في مدرسته ، وسيكون بعد هذا كله مديراً بإشرافه على الناحية  
المادية من حياة المدرسة ، وتحقيق العدالة بين وبين وزارة المعارف ، إذا  
لاحظنا هذا كله ، اقتنعنا بأن ازدحام المدرسة بالتلاميذ شر على التربية  
وشر على التعليم وشر على الإدارة . والخير كل الخير ألا يفرض على المعلمين  
وناظر المدرسة موق ما يطبقون .

وأنا أعلم أن النظار والمعلمين مسئولون إلى حد ما عما تضيق به من  
فساد التعليم الثاوي ، وسأعرض لهذا في موضع آخر من هذا الحديث ،



ولكني أعتقد أننا نمرف إسرافاً شديداً في لوم النظار والمعلمين ، وفي تحميلهم ما يحملهم من التبعات . والله لا يكف نفسه إلا وسعها ، والطاقة الإنسانية محدودة . فما ينبغي أن نقرض على المعلم أن يكون معلماً ومربياً لغثات من التلاميذ . ثم اطب إليه أن يؤدي ذلك على أكمل وجه وأحسنه . وقد رثى قول الحكيم : إذا أردت أن تضع فامتاب ما يستطاع .

( ٢٥ )

وإذا طمست إلى المعلم أن يكون مؤدباً بالشيء القديم فلا يقصر جهده على حسب العلم في رأس التلميذ ، وإنما يربيته ويثقف عقله ويقوم نفسه ، ويهيئه تهيئة مصلحة للحياة العملية من جهة ، وللرقى العقلي من جهة أخرى ، فأقول ما يجب عليك هذا المؤدب أن تشق به ، وأنظمن إليه ، وتشعره بثقك الثقة وهذا الاطمئنان . فإن أنت لم تفعل ذلك وأبيت إلا أن أفسد بين المعلم وتلميذه وإن تشع المعلم في كل لحظة بأنك من ورائه تقيد أفعاله وتحصى عليه الكبيرة والصغيرة ، أفسدت عليه أمره من جميع الوجوه . أفسدت عليه رأيه فيك قبل كل شيء ، فلا ينظر إليك على أنك شريكه ومعاونته على مهمة التربية والتعليم ، وإنما ينظر إليك على أنك حاكم مسيطر تدفع إليه أجراً وتتقاضاه عملاً ، فسادت وخادعتك ، وقامت التهمة بينك وبينه مقام الثقة ، وقام الخوف والشك بينك وبينه مقام الأمن واليقين . وأفسدت عليه رأيه في التلميذ ، فلا ينظر إليه على أنه أمانة قد أوثقت عليها ، ووديعة كلفت حمايتها وحماطتها ، وفرد من أفراد

الشعب قد كلف تربيته وتنميته وتمهده بالرعاية والعناية حتى ينمو  
ويذكو ويصير رجلاً ، وإنما ينظر إليه على أنه مادة للعمل الذي يعيش منه ،  
وموضوع النشاط الذي يكسب منه القوت ، فيعمده بمعاملة المادة الخامدة  
الخامدة ، لا بمعاملة الكائن الحي ، ولا بمعاملة الإنسان الباطق ؛ ويصوغ  
لأن هذه مادة كـم يحب أن تكون ، لا كـم يحب هو أن تكون ولا  
كما ينبغي أن تكون . ويصبح المعلم آلة من الآلات ، وأداة من الأدوات  
في هذا مصنع العقير السحيق الذي تسميه مدرسة ، والذي تصنع فيه الدولة  
أبناء الشعب على مثال واحد ، وتعمدهم على صورة واحدة ، وتخرجهم  
بعد ذلك كأجزاء كـم يخرج مصنع ما يخرج من مصنوعات .

ثم يصبح المعلم أداة ، ويصبح مدرسة مصنعاً ، ويصبح التلاميذ مادة ،  
ويفقد التلاميذ والقربة "نحن" ما يحتاجون إليه من المقومات وهو الحياة  
والحب والنشاط والطموح .

ثم أفردت عليه رأيه في نفسه آخر الأمر ، فلم ينظر إلى نفسه على أنه  
وكيل الشعب وأمينه على تكوين الشعب ونشئ الأجيال المقبلة على خير  
ما يكون الشباب والنشأ الأجيال ، وإنما ينظر إلى نفسه على أنه موظف  
أجير ، يقبض في آخر الشهر مقداراً من المال ، ويؤدي حساباً صغيراً  
عن العمل الذي قبض من أجله هذا المال . يؤديه في كل يوم إلى المدير ،  
ويؤديه في كل أسبوع إلى المفتش ، ويؤديه آخر العام إلى الوزارة حين  
تظهر نتيجة الامتحان .

وبعض هذا يكنى ليفقد المعلم ثقته بنفسه ، وحبه لمهنته ، وإيمانه بكرامة

هذه المهنة ، ولينظر المعلم إلى التعليم والتربية على أنهما مصدر يغفل عليه  
القوت لا أكثر ولا أقل !

وإذا غلبه أن يكسب قوته من هذا المصدر على أي نحو من الأنحاء .  
قد فقد حبه للتلميذ فهو لا يحفل به ، وقد أضاعه للرئيس فهو لا يطمئن إليه ،  
وقد فقته بنفسه فهو لا يعتد بكرامته ، وإنما يكتفى من الحياة بالحياة ،  
لا يطمح إلى المثال الأعلى لنفسه ولا لتلميذه ولا لأمنته . ومضى وأبقت آلة  
من الآلات ، أو أداة من الأدوات تطمح إلى المثال الأعلى أو تفكر فيه ؟ !  
أكبر الظن أن وزارة المعارف في مصر لا تفكر في شيء من هذا ولا  
تقف عنده . وأكبر الظن أنها لا تريد المعلمين شراً ، ولا تتصورهم عن  
عهد على هذا النحو الذي بسطناه آنفاً ، ولكنها مع ذلك تنتهى بهم إلى هذا  
الوضع السيئ ، وتضطرهم إلى هذه الحال المنكرة ، وتلومهم بعد ذلك أشنع  
اللوم على فساد التعليم وضعف المعلمين .

لا تستطيع وزارة المعارف أن تقول وهي جادة إنها تثق بالمعلمين ثقة  
صحيحة قوامها الأمن والاطمئنان . فانتعش على الدعو الذي هو عليه  
دليل ناطق على أن وزارة المعارف لا تطمئن إلى المعلم . والامتحان على  
النحو الذي هو عليه دليل ناطق على أن وزارة المعارف لا تثق بالمعلم .  
ولست أعرض هنا لما يتقاضى المعلم من مرتب ، وما يقدر له من درجة ،  
فهذه قصة أخرى لا أريد أن أقف عندها في هذا الحديث أو في هذا الفصل  
على أقل تقدير . إنما أريد أن أقف عند الصلة التي يجب أن تكون بين  
المعلم والمتعلم ، والصلة التي يجب أن تكون بين المعلم والدولة التي ائتمنته

على التعليم . فتقوم هذين النوعين من الصلة بحسب أن يكون الحب والثقة والتعاون والاحترام .

يجب أن يكون الحب الذي يملأ نفس المعلم تنفيذاً ، ونفس التلميذ لعلامة ؛ والثقة التي تملأ نفس المعلم بالدولة ونفس الدولة بالمعلم ؛ والاحترام الذي يجب أن يكون شاملاً بين هؤلاء جميعاً . والشئ الذي لا شك فيه ، والذي يعرفه كل واحد من ويتحدث به إلى نفسه إذا حلا إليها وإلى أصدقائه إذا آمن الرقيب ، هو أنه لو كشف عن نفوس المعلمين والمتعلمين والمشرفين على التعليم لرأينا فيها شراً عظيماً ، شراً مخيفاً يملأ القلوب فرعاً وإشفاقاً . لو كشف عن نفوس المعلمين والمتعلمين والمشرفين على التعليم لرأينا فيها شكاً وريباً وبقعاً وازدراءً وخوفاً وإتفاقاً : ولنا بعد ذلك على أي شر ونكر نريد أن نقيم بناء الجيل الجديد ؟

أوافق أنت بأن التلميذ يحب المعلم ويعتزمه ويتحدث عنه إلى أترابه حديث الحب والإعجاب والاحترام ؟ أوافق أنت بأن المعلم يحب التلميذ ويطمئن إليه ويتحدث عنه إلى زملائه حديث الثقة والأمن ؟ أوافق أنت بأن المعلم يحب مراقبة التعليم التي يقيمها ويتحدث عن المراقب وأعوانه وعن كبار الموظفين في الديوان حديث الأمن والطمئن .

أما أنا فوافق بما ينقص هذا كله أشد النقص ، لأنني رأيت وسمعت وظهرت عليه فيما كان من صلة يومية بيني وبين المعلمين والمتعلمين والمشرفين على التعليم في أثناء عشرين عاماً أو ما يقرب من عشرين عاماً ، وسيقرأ رجال التعليم هذا الكلام فيضيقون به ويلوموني فيه ، لا لأنهم ينكرونه

إذا خلوا إلى أنفسهم ، بل لأنهم يشفقون منه أشد الإشفاق ، ومتى استطاع  
الناس أن يواجهوا الحق دون أن يشفقوا منه أشد الإشفاق ؟

ومن أجل هذا كله كانت في مصر ظاهرة خطيرة أشد الخطر ، متناقضة  
لطبيعة الأشياء ، أشد التناقض ، وهي أن وزارة التربية والتعليم عندنا ليست  
هي المنهج المثالي الأعلى في الأخلاق وما يجب أن يكون بين الناس من  
حسن العدة وارتفاع العلاقات عن الضغائر والمخيلات .

ولست أقول شيئاً جديداً ولا أنظر أن يحتملني أحد في أقول إذا  
قررت ما يقرره الناس جميعاً في مصر : من أن لا يعرف وزارة من  
وزارات الدولة المصرية بشئ في التنافس البغيض بين الموظفين ،  
ويشتد فيها ما يقع هذا التنافس من التماخض والتحامد ، ومن  
الكيد والمكر ، ومن الأرتياب لكل شيء ، وكل إنسان ، وسوء الظن  
بكل شيء وكل إنسان ، كورادة المعروف . في نجد ما شئت وعالم أشأ  
من مكر الصديق بالصديق ، وكيد الزميل للزميل ، وتوقع الشر من كل  
مصدر ، والتنافس الخبيث من كل مصدر ، وبها نجد التنافس بين الطبقات ،  
والتنافس بين الأفراد ، والتنافس بين الطوائف ، فالملعون ينكرون  
المفتشين ، والمفتشون ينكرون المعلمين كما ينكرون كبار الموظفين . وكبار  
الموظفين ينكرون أولئك وهؤلاء . وكل طبقة من هذه الطبقات ينكر  
بعضها بعضاً ، ويشفق بعضها من بعض ، ويتربص بعضها ببعض الدوائر ،  
ويتمنى بعضها لبعض المكروه . ولذين خرجوا من دار العلوم ينكرون  
الذين خرجوا من مدرسة المعلمين العليا . وأولئك وهؤلاء ينكرون هذه  
الطائفة الضئيلة التي خرجت من الجامعة ومعهد التربية وجعلت تنسلل

إلى وزارة المعارف شيئاً مشيئاً ، وأغرب شيء في وزارة التربية والتعليم أنها بعيدة كل البعد عن أن تعرف لنفسها شخصية مميزة ، وهي من أجل ذلك بعيدة كل البعد عن أن يعرف الناس لها هذه الشخصية المميزة . هي أشد الوزارات مروية في يجب ألا تكون فيه مروية ما ، أخص عملها فنية خاصة يجب أن يصدر منها الموظفين المسؤولون عن رضى مسئول تكون بعد البحث والتدريس والافتتاح ، وكنت لا أكاد أعرف لوزارة المعارف رأياً مستقراً في مسألة من المسائل الفنية الخطيرة أو الفنية ، وإنما هي تعرف ما يعرف الوزراء ، وتكر ما يكره الوزراء ، وما كان الوزراء عند رجال سياسيين كشأنهم في كل البلاد الديمقراطية ، فهم يتغيرون بتغير الظروف السياسية ، وقد أصبحت وزارة المعارف مرآة صافية ، أو قل مرآة كدرة للحياة السياسية في مصر ، وهذا في كل يوم رأى إذا تغير الوزراء في كل يوم ، أو إذا اقتضت ظروف السياسة أن يغير الوزراء رأيه في مسألة من المسائل . وقد أعود أن تلوه وزراء المعارف في هذا التقلب الممكر الذي تضطرب فيه وزارة التربية والتعليم : وصور الدكتور حافظ عفيفي باشا هذا اليوم تصويراً مؤثراً في كتابه « على هامش السياسة » ، فنحن نلاحظ أن الوزراء يتعاقبون ، فلا يكاد نخدمهم يستقر في مكتبه حتى يلقى ما أقرد سماعه ويستأنف نظاماً جديداً ، ثم يلقى شأنه ويخلفه وزير آخر ، فيأنى هذا النظام ويستأنف نظاماً جديداً .

وقد يكون هذا حقاً من بعض النواحي وبالتقياس إلى بعض الوزراء ، ولكن الشيء الذي لا شك فيه أن الفنيين في وزارة المعارف — إن كان

فيها فنيون — هم المسئولون قبل الوزراء عن هذا الاضطراب . فلو أنهم  
كونوا لأنفسهم آراء فنية ، واقتنعوا بها ، وثبتوا عليها ، ونصحوا للوزراء  
ويشّروا لهم أن شئون التعليم لا تحتل الاضطراب ولا التغيير المستمر ،  
لما أقدم الوزراء على كثير مما يقدمون عليه من التغيير والتبديل ، وهب  
الوزراء أحسروا على ما يريدون من تغيير وتبديل ، ومن حقهم أن يفعلوا ،  
وهم قادرين على تنفيذ ما يريدون آخر الأمر ، وطاعة الموظفين لهم واجبة  
إذا اطمانت إليها ضمائرهم : فأول ما يجب على هؤلاء الموظفين أن يستقيلوا  
إذا كان الاختلاف بينهم وبين الوزير من الشدة والمساس بالمسائل  
الجمهوريّة بحيث يضطرون إلى الاستقالة . فإن لم يكن من الشدة بهذه المنزلة  
فأبسر ما يجب عليهم أن يسجلوا آراءهم ويشيروا بها على الوزير ، فإن لم  
يقبلها أنفذوا له ما يريد وقد أراوا ذمتهم ، وأرضوا ضمائرهم ، ونصحوا  
للأمة في أهم مرافقها ونصحوا للوزير نفسه .

ولكن الأمور تجري في وزارة المعارف على ما يخالف هذا أشد الخلاف .  
فلما نعرف أن وزيراً من وزراء المعارف وجد مقاومة قليلة أو كثيرة من  
موظفيه ، لا أكاد استثنى من ذلك إلا ثلاثة موظفين : أحدهم الأستاذ نجيب  
الهلالي الذي خالف وزيره في بعض المسائل سنة ١٩٢٩ وثبت على خلافه  
وأمر وزير رآيه ، ولكن رئيس الوزراء لم يمحض رأي الوزير ، والثاني  
مدير الجامعة الأستاذ أحمد لطفى السيد باشا والثالث من على هذا الحديث ،  
وقصصنا مع صاحب المعالي حلمي عيسى باشا لا تحتاج إلى أن تعاد . .



وأملك تلاحظ أن الوزراء يتعاقبون على الوزارات المختلفة ، فلا يغيرون فيها ولا يبدلون إلا ما تدعو إليه طبيعة الرق ، وما تفرضه شخصية الوزير إن كان ممتازاً ، من التجديد المعتدل الذي لا يحدث فساداً ولا اضطراباً ، فما بال وزارة الداخلية مثلاً لم تقلب رأساً على عقب على كثرة من تعاقب عليها من الوزراء ذوي الشخصيات القوية المتناقضة أشد الناقض ، مع أنهم في العادة يكونون رؤساء للوزارات ، إليهم ينتهي سلطان الحكومة كله . وتستطيع أن تلقى مثل هذا السؤال بالقياس إلى وزارة المال ووزارة العدل ، وإلى ما شئت من الوزارات . والجواب واحد بالقياس إليها جميعاً : وهو أن الموظفين المسؤولين في هذه الوزارات هم ، يكن أمرهم ، ومهمنا نكن كماياتهم ، ومهمنا مختلف الآراء فيهم بقدر أن نعلم ونبعثهم ، ويندحون للوزراء فيحاولون بينهم وبين ما تضطر إليه وزارة المعارف من الإسراف المتكرر في التغير والتعديل .

وإذن فكل إصلاح لشؤون التعليم على اختلاف فروعه وألوانه رهين بإصلاح لا بد من تحقيقه قبل كل شيء . وهو إصلاح الديوان في وزارة التربية والتعليم . وإبست هذه أول مرة أدمع فيها إلى إصلاح الديوان في وزارة المعارف على أنه الشرط الأساسي لكل إصلاح يمس أي نوع من أنواع التعليم ، فقد طالبت بذلك وجاهدت فيه منذ أكثر من خمسة عشر عاماً ؛ كتبت فيه المقالات ، وألقيت فيه المحاضرات ، وتحدثت فيه إلى الوزراء . ولم أكن في ذلك كله وحيداً ، بل شاركني فيه غيري من الكتاب والمفكرين الذين آلت إلى بعضهم أمور الحكم في ظروف مختلفة .

ولست أحب أن يظل إلى الخجى على وزارة المعارف أو أظلمها ، فليقرأ  
الناس ما شهد به وزير من وزراء المعارف ، ومن ورثها التلاميذ حقاً ،  
ولعله أشد من تولى أمورها علماء ، وإتقاناً ، ما خفى من أمرها وما ظهر ،  
وهو الأستاذ أحمد نجيب الخلالى باشا ، فهو يقول فى قول تقريره الذى نشره  
عن التعليم الثانوى حين كان وزيراً له سنة ١٩٣٥ ما نقله عنه .  
قال فى تعاليم فساد التعليم الثانوى : « الأساس العامة فى رأسه ، هو الإدارة  
التعليمية ، هو فى طريقة الإشراف على مدارس ، هو إعدادة سريعة فى  
وزارة المعارف . وقد حاولت أن أقدم فى كتابى أسباب فساد التعليم  
فوجدت أن مرجع الفساد هو الهيئة المركزية المشرفة على التعليم : لأنها  
هى نشوئة عن الخطط الدراسية ، وعن المنهج وعن النظام المدرسى ، وقد  
اهتمت تلك الأمم إلى وجوب البدء بالبحث فى النظام المركزى والتفتيش  
المدرسى . وحالة مصر فى هذا الشأن شبيهة بما كانت عليه تلك الأمم قبل  
إصلاح التعليم فيها . فإن وزارة المعارف قد ركزت فى يدها كل ما يختص  
بالتعليم ، تركيزاً انتهى شخصية المدارس إلى ، وانحصر القائمين على أمر  
التعليم من نظار ومدرسين عن أحداث نى ثم فى تكييف التعليم أو توجيهه  
التربىة . فستحالت مدارس صورة متكررة متشابهة ، وانعدم بذلك الطابع  
الشخصى الذى ينبغى أن تضع به كل مدرسة فى حدود بيئتها الخاصة  
وأساندها ونظرها وتلاميذها . وكما غلب هذا التركيز يد النظار والمدرسين  
كذلك غلب يد الوزارة نفسها عن العناية بالمسائل الفنية عناية كافية مشورة  
وإذا كان زمن الوزارة مشغولاً بتصغير الشئون المدرسية : من عقوبات

التلاميذ وموافقتهم وإعدادة قيده واعتمد جداول الدروس لم يبق منه إلا  
التفصيل للتفريع للشئون الفنية ودراسة السياسة العليا للتعليم .  
وكان الحق على الأستاذ أحمد مجيب الخالقي بأن يبدأ بإصلاح  
الديوان قبل أن يأخذ في إصلاح التعليم ، بعد أن سجل في تقرير رسمي  
وهو وزير المعارف ، أن ديوان الوزارة نفسه هو أساس الحق في فـد التعليم .  
ولكن ظروف السياسة أجلتته عن ذلك فلم يصنع ولم يكمل يصنع فيه شيئاً .  
ونتج عن ذلك أن الإصلاح الذي اقترحه للتعليم الشافى على أنه قيم  
عظيم الخطر ، وعلى أن الوزراء الذين جردوا بعده لم يسود بتغيير ولا تعديل  
وانظروا مقدمين أن تمنح تجربته إلى أصحابها ، لم يؤت ما كان ينتظر منه  
من الثمرات ؛ لأن الديوان الذي أشرف على تنفيذه ضال كما هو ، لم يتغير  
ولم يملك الإصلاح ، واستطاع أن تنكسر إلى هذا الديوان أرقى حطة من  
خطا التعليم ، وأروع منهج من مساهمة ، وأروع برنامج من برامج ، فسيظل  
التعليم كما هو ، وستظل نتائجه كما هي ، وستستمر الشكاوى بسبب يسير جداً .  
وهو أنك لا تجنى من الشوك العشب ، وأن فمك الشئ لا يعطيه كما يشاء .  
وقد جعلت وزارة المعارف منذ أعوام تتحدث عن المركزية واللامركزية  
وتأتمر بأنها أسرفت في التطبيق على النظائر والمعلمين ، وتريد أن توسع  
عليهم بعض الشئ ، وتمنعهم بعض السلطان ، وقد رسم الأستاذ مجيب  
الخالقي نفسه صورة حسنة رائعة لهذه الحرية التي يجب أن تؤد إلى النظائر  
والمعلمين ، ولعل بعض هذه الصورة قد أنفذ بالفعل ، ولكنه لم ينتج شيئاً ،  
ولن ينتج شيئاً ؛ لأن ديوان وزارة المعارف كما هو ، لم يأخذ ولن يأخذ

بالجد أمر اللامركزية هذه ، بل حرص وسيحرص دائماً على أن يضع  
إصبعه في كل شيء ، ويضيق على النظائر والمعلمين ، وإن أظهر التوسعة  
والإسماح . ولأن نظام المركزية قد طال عهده ، واشتد ضغطه على هذا  
الجيل القائم من النظائر والمعلمين ، فقدوا أو كادوا يفقدون ذوق الحرية  
والابتكار ، والشخصية العاملة التي تقدم عن بصيرة ، وتحضي في حزم ،  
وتثبت على ما ترى ، ولا تفكر فيما عسى أن يقول المفتش ، وما عسى أن  
يقول المراقب ، وما عسى أن يقول أوكيل ، وما عسى أن يصنع الوزير ،  
بعد أن يسمو له هؤلاء الأمر كما يرويه هم لا كما هو في الواقع ، ولا كما يراه  
المعلم أو الناظر الذي أمناه .

فهذه علة مستهسية لا تعالج بالأنامة والموادة والرفق ، وإنما بعملية  
جراحية قد لا يكون الإقدام عليها سيراً ولا ملاماً للظروف السياسية  
والاجتماعية . وأكبر الظن أن الزمن وحده هو الذي سيعالجها بما يكون  
من كرم الفداء ومرء المشى وبلوغ السن القانونية ، وإجراء دم جديد في  
عروق الديوان لا عهد له بدلول ولا بتلاميذ دنلوب .

## ( ٢٦ )

والى أن يُمضى الزمن حكمه الذي لا يدّ منه ، والذي قد يطول انتظاره  
وقد يقصر ، لا ينبغي أن تظل الدولة جامدة ساكنة لا تصنع شيئاً ، بل  
يجب أن تصنع شيئاً لتخفيف الشر إذا لم يتح لها استعماله .

وأيسر ما يجب أن تصنعه الدولة لإصلاح الديوان من جهة ، وإصلاح  
 الصلة بينه وبين المدارس من جهة ثانية ، وحماية الوزراء من التغيير والتبديل  
 الذى يفسد أمور التعليم من جهة ثالثة ، أن نستخير الله ، ونعتمد عليه ،  
 ونقدم فى حزم وعزم على ثلاثة أشياء ، كلها عظيم الخطر ، بعيد الأثر فى  
 إصلاح التعليم على اختلاف أنواعه ، لأنه يرد الثقة إلى نفس الناظر والمعلم ؛  
 ولأنه يضمن الاتصال والاستمرار فى سياسة التعليم ، ولأنه يجرى فى  
 عروق الوزارة هذا الدم الجديد الذى أثمرت إليه آفها ، والذى هو خلاق  
 أن يجدد نشاط الوزارة ويشيع فيها بعض ما تحتاج إليه من القوة والحياة .  
 فمما أول هذه الأشياء الثلاثة فهو إنشاء المجلس الأعلى للتعليم أو إعادته ؛  
 على أن تشمل فيه فروع التعليم كلها ، ومنها التعليم العالى بالطبع ؛ وعلى أن  
 تمثل فيه عناصر أمت من وزارة المعارف ولكن تفصل بالتعليم من قرب  
 أو من بعد وتستطيع أن تشير فى أمره بالقيم من الآراء ، وعلى أن يكون  
 من أهم اختصاصات هذا المجلس أن يشير على الوزير فى كل ما يقدم عليه  
 من أمر خطير بمس التعليم ، وأن يؤلف من بين أعضائه لجنة دائمة تهتم له  
 أعماله من جهة وتشير على الوزير فى الحياة التعليمية اليومية من جهة  
 أخرى . وعلى أن يكون وحده — وهذا شئ — ألح فيه أشد الإلحاح —  
 المختص بتأديب المعلمين .

هذا المجلس إذا أنشئ ضمن لسياسة التعليم الاستمرار والاتصال وعصمها  
 من التقلقل والاضطراب ، وكانت من مشورته على الوزير عادة صالحة  
 تبصره وتضى له السبل أمامه فيما يقدم عليه من أمر ، وفى وجوده إذا وجد

أحياء الشخصية للمعلمين ، واعتراف بثقتهم ، وإعلان لكرامتهم . فسيتمثلون في هذا المجلس فيشعرون بأن أمورهم إلى أنفسهم . وسيحاسب المخطئ . منهم أمام هذا المجلس فيشعر المأمون بأنهم يقصون في أمورهم ، ويشعر المخطئ . بالأمن والثقة والكرامة . وليس هذا بشئ . التقليل في إصلاح نفس المعلم وإعراجه من اليأس إلى الأمل ، وليس هذا بشئ . الكثير على المعلم فقد قدمت في غير هذا الفصل أن الدولة التي تطالب إلى المعلم أن يشئ . في جيل كريمة يجب أن تشعر المعلم بأنه كريم على نفسه وعلى الناس .

وقد اقترح هذا النظام من الخطة في أذكر على حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا فقبه وأعطاه واستصدر به مرسوم بقاؤون . ولكن الوزارة التي جاءت بعده لم تعط هذا المرسوم بقاؤون . ومن أيسر الأشياء أن يعاد النظر فيه ، ورب ضرة نافعة كما يقال . فقد كانت وزارة المعارف إن صدقتى التذكيرة ثبت أن تجعل تأديب المعلمين من اختصاص هذا المجلس حرصاً من الديوان . فيا نطق — على الاستشارة بالسلطان . وليس في وجود هذا المجلس خير إذا لم يرد إليه هذا الاختصاص ، لأن ذلك هو الذي يرد الثقة إلى المعلم ، ويكمل له الكرامة ، ويشعره الأمن والأطمئنان .

والأمر الثاني الذي يحسن أن تقدم عليه الدولة ، معتمدة على الله ، هو أن تعيد تنظيم مراقبات التعليم . وأمل الله يفتح على وزارة المعارف فقدم هذا اللفظ السج لفظ المراقبة وما يشتق منه إلى لفظ آخر سائق سهل مقبول وهو لفظ الإدارة .

مقترح إذاً أن يعاد تنظيم إدارات التعليم على اختلافها ، فلا يستقل مدير أو المراقب بأمر إدارته أو مراقبته ؛ وإنما ينشأ له مجلس صغير تكون له رياسته ، على أن يؤلف هذا المجلس من بعض المعنمين في الإدارة أو المراقبة ، ومن بعض العنصر البعيدة عن الديوان . ذلك أحسن أن يهون الأمر على المدير ، وأن يخفف عنه بعض التبعات ، وأن يشير عليه وعلى الوزارة ، عن بصيرة وعلم ، بما ينبغي الإقدام عليه أو الإحجام عنه . والمنظمت لذلك مثلاً إدارة التعليم الثانوي . هذه الإدارة تتفرع من غير شك ثم ألف لها مجلس صغير من خمسة أعضاء ، هم : المدير والمدان يمثلان الجامعة والمدان يمثلان التعليم الثانوي عسسه ، أحدهما مقرر والآخر ناظر أو معلم . قائمتان يمثلان التعليم الثانوي سيظهران مدير والوزارة على حاجة التعليم الثانوي وضروراته اليومية . والمدان يمثلان الجامعة سيظهران المدير والوزارة على ما يحتاج إليه التعليم العالي وينتفرون من التعليم الثانوي وما قد يقترح من وجه الإصلاح . وليس على الوزارة بأس من أن تقدم على هذه التجربة عاماً أو عامين ، فإن رغبتم عن نتائجها جعلت أصلاً من أصول النظام في الديوان ، وإلا ردت الأمر كما كان . وليس هذا الاقتراح جديداً بالقياس إلى ، وقابل مما أقترحه في هذا الحديث كله جديد بالقياس إلى . وإنما هي آراء رأيتها دائماً ، وأبحث فيها ، في المقالات والمحاضرات والأحاديث والتقارير ؛ ويتضح لي الآن أن أصوع منها ومن غيرها مذهباً مطرداً مستقيماً مستقلاً في تنظيم الثقافة في مصر .

ليس هذا الاقتراح جديداً بالقياس إلى ، فقد اقترحت منذ سبع سنين  
(١٠)



في التقرير الذي قدمته إلى لجنة سياسة التعليم التي أنشأها صاحب السعادة  
مراد سيد أحمد باشا حين كان وزيراً للمعارف ، والتي اجتمعت كاملة مرة  
واحدة لتسمع خطبة الوزير ، ثم اجتمعت بعض لجاتها الفرعية مرات ،  
ولم تجتمع بعض لجاتها الأخرى حتى تولى وزارة المعارف صاحب المعالي  
حلمى عيسى باشا فهدى هذه اللجنة إلى التسيين .

وقد قلت في ذلك التقرير ما أثبتته هنا بنصه ليعلم القارىء أنه رأى  
لى قد طال تفكيرى فيه ، واقتناعى به ، واعتقادتى أنه حل مؤقت لمشكلة  
خطيرة من مشكلات التعليم الثانوى : وهى مشكلة الإدارة والإشراف .  
قلت في ذلك التقرير :

« إن بين الجامعة والتعليم الثانوى صلة طبيعية لا يستطيع باحث عن  
شئون الجامعة أو عن شئون التعليم الثانوى أن يجهلها أو أن يتغافل عنها .  
فالجامعة تستمد طلابها من تلاميذ المدارس الثانوية ، وإذا فن أهم الأغراض  
التي ينبغي أن يفتد إليها من ينظم التعليم الثانوى أو يضع له سياسة ، أن  
يكون هذا التعليم بحيث يعد الشباب إعداداً حسناً لدخول الجامعة على  
اختلاف كلياتها والاستعداد من دراستها العالية .

ومن الحق أن طلاب التعليم الثانوى لا يذهبون جميعاً إلى الكليات  
الأربع<sup>(١)</sup> بل منهم من يذهب إلى المدارس الخصوصية ، ومنهم من  
يفضرون في الحياة العملية بمجرد حصولهم على الشهادة الثانوية ، وكثير  
منهم من تنقطع به طريق التعليم قبل أن يبلغ هذه الشهادة فيضطر إلى أن  
يعمل ليكسب حياته .

(١) ثم تكن مدارس التجارة والزراعة والهندسة قد ضمت إلى الجامعة في ذلك الوقت .

ولكن كثرة المتخرجين من المدارس الثانوية يذهبون إلى الجامعة أو إلى المدارس الخصوصية . فهم إذاً يهيئون أنفسهم للمضى في أنواع من التعليم العالي مهما تختلف مناهجها وأقرانها فهي متفقة في أنها تعلم عال يجب أن يهيئ له الطالب تهيئة حسنة ، وأن يعد عقله ليكون من السعة والعمق والمثانة بحيث يستطيع أن يتلقى العلوم العالية فيثبت لها ، ويستطيع التصرف فيها ، آمناً مستعيداً . والذين يفرغون للحياة العملية يضطرون في حقيقة الأمر إلى هذا الفراغ وهم مكرهون عليه ، يودون لو أتبع لهم المضى في الدرس ، وينتهون ما يسبح لهم من الفرص ليتصلوا بالتعليم العالي . ففهم من يحاول الانتساب في كلية من كليات الجامعة ، أو مدرسة من المدارس الخصوصية : ومنهم من يعمل ببعض الجامعات الأوربية والأمريكية يشلقون من دروسها بطريق المكتاتبة : ومنهم من يعيبه هذا وذلك فيمثل ما يستطيع من قوة أيتم تعليمه ، مستعدياً على القراءة في الكتب والمجلات ، والاختلاف إلى ما يلقى من المحاضرات العامة .

فطبيعة التعليم الثانوي إذاً تهيب الطالب المضى في الدرس العالي ؛ وهي من هذه الماحية خليقة بمعية الجامعيين ، وخليفة أيضاً بأن يفكر الذين يضعون سياستها في أن يمكنوها من أن تؤدي هذا الغرض على أكمل وجه ممكن .

هذا إلى أن هناك صلة أخرى بين الجامعة والتعليم الثانوي ليست أقل خطراً من هذه الصلة التي أشرت إليها . ففي الجامعة كلتيان تستمدان الطلاب من التعليم الثانوي كغيرهما من الكليات والمدارس العليا ، ولكنهما

تتأثران بهما فهيشن هؤلاء الطلاب يعودوا إلى التعليم الثانوي معلميهم ،  
بعد أن كانوا فيه تلاميذ .

فأصله بينهما وبين التعليم الثانوي أقوى وتشد : فهما تأخذان منه ،  
وتردآن إليه ، فيجب إذاً أن تكون عنايتهما بالتعليم الثانوي أشد جداً  
من عناية الكليات والمدارس الأخرى به . ولطالما الصلتين ملاحظ أن  
الأسباب غير منقطعة في نوربا بين الجامعة والتعليم الثانوي . فالتعليم  
الثانوي جزء من الجامعة في كثير من البلاد الأوروبية ، بحيث متى أطلق  
اسم الجامعة فهناك أفهم منه الكليات وحدها ، بل فهمت منه الكليات  
والمدارس الثانوية . ورتب كانت الجامعة الفرنسية تصدق الأمثال وأقوالها  
هذه المكرة . ففي فرنسا عدد من الجامعات تنفق كل جامعة منه من  
الكليات الأربع ومدرسة ومدارس ثانوية ، حسب حاجة الإقليم الذي  
تقوم فيه الجامعة . والجامعة هي التي يؤدي الطلبة أمامها امتحان الشهادة  
الثانوية . وهذه الشهادة في فرنسا درجة من درجات الجامعة كالإبسانس  
والدكتوراه ، هي أول درجات الجامعة . وقد لا يكون النظام الإنجليزي  
ملائماً للنظام الفرنسي ؛ ولكن بين النظامين اتفاقاً واتحاداً جداً من حيث  
إن الامتحان الذي يسمح للطلاب أن يقيّدوا أسمائهم في الجامعات يؤدي أمام  
الجامعة في البلدين . ومن هذا يظهر أن في حينما التعليمية ضعة ، ظاهرة كل الظهور ،  
مصدره أن الشهادة الثانوية وجدت في مصر قبل أن توجد الجامعة ، فخيال  
إلى الذين كانوا يشرفون على سياسة التعليم أن هذه الشهادة شيء مستقل  
له قيمته الذاتية . فلما أنشئت الجامعة أصبحت هذه الشهادة مؤهلة للحاق

بها دون أن يراعى ما يجب أن يشتمل من صلة بين ما تمثله هذه الشهادة من  
التعليم وما ينبغي في الجامعة من الدروس .

فأول شيء يجب العناية به ، في رأي ، عندنا ، ففكر في وضع سياسة  
مستقيمة للتعليم ، إذ هو تحقيق الصلة الوثيقة بين الجامعة والمدارس الثانوية .  
وإذا كان التعليم الثانوي قد وجد في مصر وتكونت نظمه وسننه قبل أن  
توجد الجامعة ، وجرت العادة أن يخضع هذا التعليم لسلطة مركزية  
في وزارة المعارف مباشرة ، فليس من المعقول ولا من الممكن أن يفكر  
أحد في أن يجعل التعليم الثانوي تابعاً للجامعة ، كما أن من المستحيل ، ومن  
التخالف لطبيع الأشياء ، أن يفكر أحد في أن يجعل الجامعة تابعة للسلطة  
المركزية التي تشرف على التعليم الثانوي من قرب ، وإنما يجب أن تمثل  
الجامعة في إدارة التعليم الثانوي ، وأن تمثل وزارة المعارف في إدارة الجامعة ،  
وأن تمثل الجامعة والتعليم الثانوي معاً في إدارة معهد التربية الذي يخرج  
المعلمين بالعمل في المدارس الثانوية .

فما وزارة المعارف فتدبر في تمثيلها في الجامعة حين كون مجلسها ،  
وكذلك روعي تمثيل الجامعة والتعليم الثانوي في معهد التربية ، ولم يبق  
إلا أن تمثل الجامعة نفسها وكلية الآداب والعلوم بنوع خاص في إدارة  
التعليم الثانوي .

والذي أراه أن يستند إدارات التعليم في اختلافها للرئيس واحد هو  
المراقب الذي يرجع في سلطته إلى وكيل الوزارة ثم إلى الوزير قد لا يكون  
من الملائم لحاجة التعليم وثروفته في عصر الانتقال الذي نحن فيه . وإنما

السييل المعقولة أن تصند إدارة التعليم على اختلاف فروعها إلى مجالس فنية  
تضع له الأنظمة ، وتشرف على تنفيذها ويكون المراقب منها مكان الرئيس  
وإذا قبات هذه الفكرة <sup>(١)</sup> فينبغي أن يكون المجلس الفني الذي يشرف  
على إدارة التعليم الثانوي مثلاً للمعاهد التي تحتاج إلى التعليم الثانوي والتي  
يحتاج إليها هذا التعليم : فمثال الجامعة ، وتقتل المدارس الخصوصية فيه .  
وعلى هذا النحو يكون المجلس علماً في كل وقت عما يحدث من تطور في  
التعليم العالي ، فيلائم بينه وبين التعليم الثانوي : وعالماً في كل وقت بما  
يحدث من تطور في التعليم الثانوي ، فهذه لهذا التطور حاجته  
في التعليم العالي .

ولنضرب لذلك أمثلاً تؤمنه وتقيم الدلائل على ضرورة التفكير فيه .  
فقد قدّمنا أن الجامعة تشر شعوراً وانحاً في جميع كلياتها بضعف الطالبة  
الذين ترسلهم إليها المدارس الثانوية . وهي تستطيع أن تدل على هذا  
الضعف ، ولعلها تستطيع أن تدل على أسبابه ، وأما ما نستطيع أن ندين على  
إزالة هذه الأسباب لو أن لها في إدارة التعليم الثانوي رأياً مطاعاً .

والجامعة مثلاً تريد أن تختار من الذين تخرجهم المدارس الثانوية  
أكفاً الطلاب وأقدرهم على الدرس . وسبيلها إلى ذلك إما ترتيب النجاح  
في امتحانات الشهادة الثانوية بحيث تقبل الناجحين حسب تفوقهم  
في حفظهم من الدرجات ؛ وإما فرض امتحان جديد على الطلاب .

(١) تقدمت هذه الفكرة شيئاً ففضل التشريع الذي استصدره الأستاذ نجيب الخلال  
باشا فاشتركت الجامعة والوزارة في شئون السنة اوجيبية ولكن هذه خطوة قصيرة  
جداً يجب أن نحول وأن نضع حتى تشمل التعليم العام كله .

والطريقة الأولى غير منتجة في حقيقة الأمر فإن امتحان الشهادة الثانوية إنما يصلح مقياساً لكفاية الطالب إذا كان هو في نفسه صالحاً وهو لا يكون صالحاً إلا إذا كان التعليم الثانوي صالحاً من حيث نظمه ، والذين يقومون بالتعليم فيه .

وإذا كانت الجامعة والوزارة تشكان مما في صلاح التعليم الثانوي فهما تشكان بالضرورة في صلاح الامتحان الثانوي مقياساً للكفاية .

والامتحان الذي يمكن أن نعده الجامعة ليس أحسن نتيجة من امتحان الشهادة الثانوية ، لأنه إن كان امتحاناً جمعياً صحيحاً<sup>(١)</sup> أضاع الطلبة وأوقع اليأس في قلوبهم . وإن كان امتحاناً عادياً كالامتحانات التي سبقته لم تكن هناك حاجة إلى تكراره وإضاعة وقت الطلبة والممتحنين . لذلك اضطرت بعض كليات الجامعة إلى أن تعتمد على امتحان الشهادة الثانوية ودرجات الطلاب فيه عند ما تختار من تحتاج إليهم ، واضطرت بعض الكليات الأخرى إلى ألا تفرق بين المتقدم والمتأخر ، وأن تقبل الطلاب على السواء معتمدة على امتحانات النقل فيها .

وقد حاولت كلية الآداب في أول الأمر أن تمتحن الطلاب قبل قبولهم ، فضاقت وزارة المعارف بهذا ذرعاً ، وأعلن وزير المعارف في مجلس الجامعة أن هذا يفض من الشهادة الثانوية ، ووعد بأن تشترك الجامعة في امتحان

(١) اشتركت الجامعة هذا العام في امتحان القسم الخاص للشهادة الثانوية بحكم النظام الذي وضعه نقيب المحاميين . ومع أن الجامعة رعت في وضع الأسئلة وفي التصحيح والمراجعة ظروف الانتفاضة وضروفاً أخرى لا تنحى على أحد فقد كانت النتيجة للدور الأول ثلاثين في المائة فيما تقول الصحف .



هذه التسهيلات . ولكن هذا الاشتراك لم يحقق الاطرافه ضئيلة لا تقضى شيئاً . فلو أن الجامعة رأتها في ادارة التعليم الثانوى لأمكن اتقاء هذا كله . وفي كليات الجامعة علوم كثيرة منها ما يدرس لأن حاجة الحياة المصرية تدعو الى درسه ، ومنها ما يدرس لأن حاجة الحياة العقلية نفسها توجب العناية به . وقد وضعت برامج التعليم الثانوى ، وما زالت توضع ، على اعتبار أن التعليم الثانوى مستقل بنفسه لا يهين للجامعة .

وينبغى عن هذا أن يصل الطلاب الى الكليات ، ويرغبون في الاتصال ببعض الأقسام ، فإدخالهم الى هيئة واحدة تهبط ما قد تضطر الكليات إقامته الى إعدادهم إعداداً أولياً قبل قسمهم في الأقسام . وإبقاءهم في هذه الأقسام دون إعداد فبسيط وقتهم ووقت الأستاذة في غير حاصل .

ولهذا اصطلحت كلية الآداب والحقوق والطب إلى اشتراط سنة إعدادية على الأقل قبل أن تبيح للطلاب بدء الدراسة الجامعية الصحيحة . وهذه السنة الإعدادية بعيدة كل البعد عن أن ترضى حاجات الكليات إلى طلاب مثقفين حقاً . فليس بدناً إذاً من أن تمثل الجامعة في إدارة التعليم الثانوى لتلقى هذا الشر الكثير لدى يمرض التعليم الثانوى والتعليم العالي مما للخطر . والشئ الثالث الذى لابد من الإقدام عليه هو إصلاح التفقيش .

وقد وقف الأستاذ نجيب الحلالى باشا في تقريره وقفة موفقة عند إصلاح التفقيش ، فبين أن المفتش متقل بالواجبات إثقالا يمنعه من أدائها ، ويمنع عمله من أن يكون نافعا مجدياً . ولكنه لم يمتنع بهذا الأمر إلى أقصاه ولم يزد على أن اقترح رفع عدد المفتشين حتى يلائم عدد المدارس . وهو



بطبيعة الحال حارب على أن يفرغ المعش عمله فيؤديه في أناة ومهل ،  
على أحسن وجه وأكمله ونفعه . وأظن أنه لا يخفى في أن زيادة عدد  
المعشين وحدها لا تكفي لتحقيق هذه الغاية ؛ وما دام المعش مقيا في  
القاهرة متغلا في الأقاليم للتفتيش فيكون عمله ناقصاً دائماً . وإن يقف  
الشر عند هذا النقص بل يستجوز به دائماً إلى سمات أخرى ، منها ما يتعلق  
بالتعليم ، ومنها ما يتعلق بالأخلاق ، ومنها ما يتعلق بالاقتصاد .

إذا أقام المعش في القاهرة فيعتقد أن عمله الأساسي في الديوان ،  
وسيرى نفسه موظفاً يروقراطياً مأثوماً في القاهرة ، وفيها ما طوف في الأقاليم .  
وسيكون مديراً بين هاتين الخصائين من خصال العمل ، وأكبر الظن أنه  
أن يحسن هذه ولا تلك .

ولكن هذا النوع الشر وأبصره . ونظر إلى شر آخر ليس هيناً ولا  
يسيراً ، ولكن استكشافه واقوف عليه يحتاجون إلى شيء من القوية  
والتفكير ، لأنه يحصل مدنية النفس وسر الصبر . ذلك أن المعش الذي  
ينقل من القاهرة إلى أي مدينة من مدن الأقاليم يشعر بتجرد صفره من  
القاهرة بأنه قد استحال شخصاً آخر ، وبأنه منذ أخذ الفطار وهو يريد  
التفتيش قد أصبح على نفسه أو أصبحت عليه الوزارة سلطاناً جديداً يجب  
أن يحمله مهياً وهيباً ، وأن يضاعف شخصيته ويضعفها حتى تملأ عين  
المعلم ونفسه . فهو متكبر برغمه لأنه سافر للتفتيش ، وسافر من العاصمة ،  
وسافر وقد تكمص الوزارة كلها ! ولا تظن أن المعش منفرد بهذا التقدير  
لنفسه والعلو في إكبار شخصيته ، بل المعلم يشاركه في هذا أيضاً . فقد

فطرنّا على إكبار العاصمة وإكبار الديوان وإكبار الذين يغدون من العاصمة  
ممثلين للديوان ومكثفين التفتيش باسم الديوان .

المفتش كبير في نفسه كبير في نفس المعلم ، ولكنه كبير يختلف في طبيعته  
اختلافاً شديداً ، ويؤدى إلى شر النتائج وأبغضها .

كبير المفتش في نفسه غرور ، لأنه لا يعتمد إلا على أعراض باطلة .  
قد كان بالأس معلقاً أو ناظراً ، وكان يهاب المفتشين ، ويشفق منهم ،  
ويعكر بهم : فلما أصبح مفتشاً لم يتغير في نفسه شيء ، وإنما تغير منعبه  
وتغير وضعه ، فجاءه كبره في نفسه من خارج لا من داخل ، من العاصمة التي  
يقيم فيها ، ومن الديوان الذي يختلف إليه ، ومن السلطان الذي يمثل .

وكبير المفتش في نفس المعلم خوف وإشفاق ، وشك وارتياب ، لأن  
المفتش يمثل الوزارة وساطتها ، ولأن المفتش يمثل هذا التقرير الذي  
سيرفع بعد حين إلى الوزارة ، وفيه ملاحظات أخص ما توصف به أنها  
لم تصدر عن الأناة والثبوت ، ولا عن الروية والتبصر ، وإنما صدرت  
عن العجلة والإسراع ، وعن طاعة من العواطف تتصل بالحب والبغض ،  
وبالأنس والنفور ، أكثر مما تتصل بالتعليم ومصالح التعليم .

وإذا فلن يكون التفتيش تعاوناً بين المدرسة والمفتش ، وإنما هو  
مراقبة من منسلط على من تضطره الظروف إلى أن يخضع لهذا السلط .  
وإذا فلن يكون قوام التفتيش تبادل الحب وتبادل الاحترام ، والاشتراك  
في تقدير التعليم والتعجب له ، وإنما سيكون قوامه تكلف السلطان ،  
وتكلف الطاعة ، وتكلف المجاملة بين ذلك ، وفي النفوس ما فيها ،

والضائر منظوية على ما هي منظوية عليه . ونتيجة هذا كله في التقرير  
لذى سيظهر بعد حين وفيه ما فيه .

أضف إلى هذا كله أن أسرة المفتش في القاهرة ، حياته في القاهرة لا في  
محل عمله ، ولا في محل قريب من محل عمله . وإذا فبرى معه دائماً  
على سفر ، وسيعمل عمل المسافر لا عمل المقيم . وعمل المسافر قد يكون  
مضايقاً أيضاً ، ولكنه قد يكون موائياً محبباً إلى النفس ، وربما جمع  
بين الأمرين .

فالمفتش المسافر بعيد عن أسرته ولعله كان يؤثر القرب منها في هذا  
الأسبوع ، فذلك مضايقه وبغيظه . ولكن المفتش المسافر قد يكون في  
الععيد أثناء الشتاء ، وفي الإسكندرية حين يشتد القيظ ، فذلك قد يسره  
ويرضيه . ولست أجهل أنه قد يكون في الععيد أثناء القيظ ، وفي  
الإسكندرية أثناء البرد ، ولكن ذلك يخرج به على كل حال عن طوره  
الطبيعي ، ويجعله في وضع غير عادي ولا مأوف .

والمفتش بعد هذا كله مسافر على نفقة الدولة ، فهو يتقاضى أجراً على  
السفر كما يتقاضى أجراً على العمل . وقد يكون المفتش متروكاً فلا تكفيه  
نفقات السفر ، وإذا هو مضطر إلى أن يتفق من صلب مرتبه ليؤدي  
عمله . وقد يكون المفتش مقتصداً ، وإذا هو يدخر من نفقات السفر ما يجتمع  
له آخر العام ، فيمكنه من أن يرفقه على نفسه وعلى أسرته أو من أن يدخر  
له ولها ما ينفع حين تكون الإحالة على المعاش .

وكل هذا يخرج المفتش عن طوره الطبيعي ، ويحمله على أن يفكر

في غير محله ، وعلى أن يستقبل هذا العمل بنفس ليست فارغة له  
ولا مقصورة عليه .

والغريب أن كل هذه المعاني تولى است الحاجة إلى جهد أو إلى  
فضل من التفكير لتظهر واضحة جلية ! والغريب أيضاً أنها ليست كل  
شيء . بل هي إميدة كل المعدن أن تكون كل شيء . . . وهناك معاني  
أخرى ليست أقل منها دلالة على أن انتقال المفكرين للتفتيش من العاصمة  
ومن الديوان العام يخرجهم عن أنوارهم ويجعلهم يفتشون على أنوارهم قائلين  
الفتح إن لم يكن محقق الضرر . . . ولكن الخلق أن الوزارة قد شعرت بهذا  
كله ، وقد رآه وكرت فيه ، ولكن لم تطب له إلى الآن ، والطلب له مع  
ذلك سهل . . . الذي يقع أن تقسم مصر بـ قيس إلى التعليم العام وإلى  
التعليم الفني إلى مراكز يستقر فيها المفتشون استقراراً كما قسمت مصر هذا  
التقسيم بالتقريب إلى التعليم الأولي ؛

ميفل إن انتشار التعليم الأولي وكثرة مدارس ، وانتشارها في القرى ،  
وإعدادها حتى تبلغ أحسن أقصى الرفق شرق وغرباً ، كل ذلك يجعل  
إقامة المفتشين على هذا التعليم الأولي في القاهرة سهلاً وحققاً ، وهذا حق .  
ولكن من الحق أيضاً أن مدارس التعليم العام والتعليم الفني منتشرة في  
أقطار مصر كلها ، هي منتشرة في المدن لا في القرى ، وإذا فن السير أن  
يقم المفتشون في القاهرة ، وأن يتنقلوا في الأقاليم لزيارتها .

ولكن المهم هو أن تعرف أيهما أحب إلى الوزارة وأثر عندها : الترفيع  
على المفتشين أم العناية بالتعليم والاقتصاد في أموال الدولة ؟ فإن تكن

الوزارة تؤثر الترفيه على المفتشين وإمتاعهم بالإقامة في العاصمة والاختلاف إلى الديوان العام فلا يحدث لنا معها . لأننا نتحدث مع وزارة تعمل للشعب لا للأفراد . والمصلحة لا الأشخاص . وإن كانت الوزارة تؤثر العندية بالتعليم على كل شيء . فهذه العندية تقتضي أن يقيم المفتشون بالقرب من المدارس التي يكلمون متبشها . ذلك أخرى أولاً أن يوفر على الدولة مالا كثيراً لا تنفقه في المرافق الأخرى بل تنفقه على التعليم نفسه . وذلك أخرى ثانياً أن يظهر نفوس المفتشين من الكبرياء . ويرى نفوس المعلمين من الإشفق . ويقرب الآمد والتسافات المادية والمسوبة بين أولئك وهؤلاء . ويحقق بينهم تعاوناً لا يقوم على الساط والإشفق . وإتعا يقوم على المعشرة والمخاطبة وما ينشأ عنها من المودة والمحبة اللتين قد تنهين إلى الحب والإخاء . وذلك أخرى آخر الأمر أن يفرغ المفتش المدرسة أو المدارس التي يقاشها . فيصبح عاملاً فيها لا منساقاً عنها . وشريكاً إظهارها ومعينها في العمل والتعبات لا مسيطر عليها . أسبقه النذر إليهم بالزيارة بين حين وحين .

وقد كانت وزارة المالية — إن صدقتني الذاكرة — تدير سيرة وزارة المعارف فتجيب المفتشين في الديوان . ثم إذا فافرت المفتشين في الأقاليم . وأسست متبشاً لأموال وزارة المالية بنفس الدقة التي تتبع بها أمور وزارة التعليم . ولكنني أرجو أن تكون وزارة المالية قد ثبتت على هذا النظام . وأرجو على كل حال أن تتخذ وزارة المعارف أملاً من أصول سياسة التعليم فيها . ففي ذلك منافع لم أحص منها إلا أقلها وأيسرها .

( ٢٧ )

وهناك مشكلة عسيرة إلى أبعد حدود العسر ، مخيفة إلى أقصى غايات  
السخر ، يتأثر بها تعليمنا كله على اختلاف أنواعه وألوانه أشد التأثر ،  
فيفسد بها أعظم الفساد . وهي لا تعتمد التعليم وحده ولكنها تفسد معه  
الأخلاق . وتكاد تجعل بعض المصريين لبعض عدوياً ، وهي لا تفسد  
التعليم والأخلاق فحسب ولكنها تعتمد السياسة أيضاً وتكاد تجعل التعليم  
خطراً على النظام الاجتماعي نفسه . وثقتك قد عرفت هذه المشكلة ، ولم  
تحتاج إلى أن أسميها لك ، فهي مشكلة الامتحان .

وكل ما أرجوه منك الآن في القلو والإصراف ، وأن تفكر معي  
مستأنفاً متمهلاً . وأما واثق بأنك ستفهم ما أشعر به ، وستؤمن معي بأن  
مشكلة الامتحان في مصر قد أصبحت خطراً على التعليم وعلى الأخلاق  
وعلى السياسة ، وعلى أشياء أخرى قد تسفين أنا ، هذا الحديث .

الأصل في الامتحان أنه وسيلة لا غاية ، وأنه مقياس تعتمد عليه الدولة  
لتحيز للشباب أن ينتقل من طور إلى طور من أطوار التعليم ، وهو مستعد لهذا  
الانتقال استعداداً صحيحاً أو مقارباً . هذا هو الأصل . ولكن أخلاقنا  
التعليمية جرت على ما يناقض هذا أشد المناقضة ، ففهمنا الامتحان على  
أنه غاية لا وسيلة ، وأجربنا أمور التعليم كلها على هذا الفهم الخاطيء .  
السخيف ، وأدعنا ذلك في نفوس العبيية والشباب ، وفي نفوس الأسر ،

حتى أصبح ذلك جزءاً من عقائدها ، وأصلاً من أصول تصورنا للأشياء ، وحكمتنا عليها . فالأسرة حين ترسل ابنها إلى المدرسة تفكر في تعليمه من غير شك ، ولكنها لا تفهم هذا التعليم إلا مقروناً بالامتحان الذي يدل على انتفاع الصبي به ونجوحه فيه . وهي من أجل ذلك تعيش معلقة بآخر العام ، وبهذه الورقة التي ستأتيها من المدرسة أو من الوزارة لتخبرها بأن الصبي أو الفتى قد جاز الامتحان فنجح أو أخفق فيه .

ولا يكاد الصبي يبلغ المدرسة ويستقر فيها أياماً حتى يشعر بأن أمامه غاية يجب أن يبلغها ؛ وهي أن يؤدي الامتحان وينجح فيه .

يشعر بهذا في المدرسة من معلمه ومن أترابه ، ويشعر بهذا في البيت من أبويه اللذين قد يجهلان من أمور التعليم كل شيء إلا أنه ينتهي إلى الامتحان .

وإذا فالصبي منذ يدخل المدرسة موجه إلى الامتحان أكثر مما هو موجه إلى العلم ، مهياً للامتحان أكثر مما هو مهياً للحياة . وإذا فليس المهم عند الصبي أن ينتفع بالدرس ، وأن يجد فيه اللذة والمتعة ، وأن يستزيد منهما ، وإنما المهم أن يستعد للامتحان وللنجح فيه ليتفوق على أترابه أو ليحتفظ بمكانته بينهم ، وإيرضى أبويه ويسرهما ويحقق ما يقدان به من أمل ، وينوطان من رجاء ، وليظهر بما يمتنيانه من مكافأة وجزاء .

والصبي ليس مبالغاً في شيء من هذا ، وإنما هو صورة لرأي الأسرة ورأي المعلمين ورأي الأتراك ورأي وزارة المعارف بنوع خاص . وإذا فقد استمالت المدرسة إلى مصنع يفيض بهيئته التلاميذ للامتحان ليس غير .



وقد يجوز أن يحصى التلاميذ من هذا الصنف شيئاً آخر غير الاستعداد  
للامتحان ، ولكنني أؤكد لك أن هذا ليس من عمل المدرسة ، وإنما هو  
نتيجة لطبيعة الأشياء ، فطبيعة العقل الإنساني والمساكن الإنسانية كلها  
أنها تتأثر بما تزاوَل من الأشياء ، وطبيعة العلم مهما يكن محسوساً جافاً  
مشوهاً أنه يفيد الملاكات الإنسانية إذا اتصل بها .

فالتلاميذ يتعلمون في المدرسة شيئاً ولكنهم يتعلمون برغبتهم و برغم  
المدرسة و برغم المعلمين .

وعلى هذا النحو تنحى حياة التلميذ منذ يدخل المدرسة الابتدائية إلى  
أن يخرج من المدرسة الثانوية . فتمت التعليم العلى فله قصة أخرى .

وأنت توافقني على أن هذا كله شيء ، وأن التعليم شيء آخر ، وأنت  
توافقني أيضاً على أن أهم الامتحان على هذا النحو قلب الأوضاع ،  
وجعل التعليم وسيلة بعد أن كان غاية ، وجعل الامتحان غاية بعد أن كان  
وسيلة ، وحسب بهذا فساداً للتعليم ، ولكن هذا لا يفسد التعليم وحده كما  
قلت ، بل هو يفسد العقل والخلق أيضاً ، وما رأيت في الصبي الذي نشأ  
على اعتبار المسائل غايات والغايات وسائل ، يفهم الأشياء فهماً مقبولاً ،  
ويحكم عليها حكماً معكوساً ؟! أنظنه يستطيع أن يفهم أمور الدراسة هذا  
المهم المقلوب ويحكم عليها هذا الحكم المعكوس ، ثم يفهم أمور الحياة فهماً  
صحيحاً ويحكم عليها حكماً مستقيماً ؟! كلا . لأن الله لم يجعل لرجل قلبين  
في جوفه ، ولا عقليين في رأسه ، وإنما جعل له قلباً واحداً وعقلاً واحداً .  
فإذا أفسدت المدرسة هذا العقل وذلك القلب فقد أفسدت التلميذ كله ،  
وقضت عليه بأن يفكر تفكيراً معوجاً وأن يشعر شعوراً مختلطاً وأن يسير

في الحياة سيرة ملائمة لهذا الاختلاط وذلك الاعوجاج .

ومن هنا لا ينبغي أن ننكر ما نراه من عناية متباينة بالشقة من الأمر ، وإكبارهم للضعيف ، وإعراضهم عن عظم الأمور ، بل يحجزهم عن الشعور بمعظم الأمور والأشياء ذات الخطر . لا ينبغي أن ننكر ذلك ، لأن هؤلاء الشباب ينشأون على العناية بالامتحان وهو تافه ، وعلى إكبار الشهادة وهي سخيفة ، وعلى الأعراض عن العلم وهو لب الحياة وخلاصتها .

ثم لا يقف الأمر عند هذا الحد ، ثم دام الامتحان غاية فالجميع فيه هو غاية الغايات . إذا قسم الامتحانات فهو من أهم المواسم الوطنية أثرًا في حياتنا وتمامًا في تحقق هذه الحياة . وهو من هذه الناحية نفس السياسة من قريب جدًا . فبين الحكومة التي لا تحسن برضاء الجمهور ولا تسلك إلى هذه الغاية كل سبيل ؛ وبين الحكومة التي لا تتجنب اسخط الجمهور ولا تنفق إلى ذلك ما وسعه من الوسائل ؛ فإذا ظهرت نتيجة الامتحان رديئة غير مرضية لكثرة التلاميذ وكثرة الأسر بالضعف ، شاع السخط وعمت الشكوى واشتد الضغط على الحكومة . واضطرت الحكومة إلى أن تفكر في الأمر وتلتمس له علاجًا ، وعلاجًا يماجوجيًا يتماق منهية الأمر في نجاح أبنائها بالحق وبغير الحق . وأنواع العلاج كثيرة ، منها القبول المحتمل ، ومنها الذي يقبل على كره وبشيء ، من القرض ، ومنها الذي لا يقبل .

أنواع العلاج كثيرة فقد يجوز أن يعاد الامتحان في أول العام الدراسي المقبل للذين رسبوا في آخر هذا العام حتى لا تضيع عليهم سنة من حياتهم وقد يجوز أن يعاد الامتحان للراسبين في بعض المواد دون بعضها الآخر :

في المواد التي رسموا فيها مثلاً أو في مواد التي يختارونها إن كانوا قد رسموا في المجموع ، ولم يرسموا في مادة بعينها . وهناك طريقة أخرى أيسر وأهون وأحب إلى التلاميذ والأسر . وهي تخفيض الدرجات التي ينجح بها الطالب في الامتحان ، وهناك طريقة أخرى أيسر وأهون من هذه وأحب إلى التلاميذ والأسر أيضاً ، وهي تخفيض درجات النجاح بعد أن يتم الامتحان بحيث ينجح الراسبون بمر من الحكومة لا بقرار من لجنة الامتحان . وكل هذه الطرق قد جربتها ولنا حنوها وجرمها ، وعرفنا نتائجها في قيمة التعليم والتربية ، وفي الأخلاق ، وفي يكمن بين المعلمين والمتعلمين من صلة ثم في السياسة والنظم آخر الأمر .

والغريب — بل لا غرابة في ذلك — أن أخذنا بحرب هذه الطرق الخطرة على التعليم والأخلاق والسياسة منذ من الله علينا بالنظام الديمقراطي وبالحيمة السياسية التي بحسب وفقدناها بالهجوم والنفوس ! وأما ما في ذلك يسير . فالسياسة في الحياة الديمقراطية بحاجة إلى الجمهور ، وهي مضطرة إلى أن ترضيه ، فإذا كانت حاجتها إلى الشعب ، وإلى الشعب الذي يختلف إلى المدارس بنوع خاص ، كان الأمر يظهر من أن يحتاج إلى بيان . وإن كان ذلك لا ينفعه أن يكون شيعاً منكراً ، مفسداً للتعليم ، مفسداً للأخلاق ، مفسداً للسياسة ، مسبباً للسمعة الوطنية في الخارج أيضاً .

وكل هذا يأتي من أننا أكبرنا الامتحان أكثر مما ينبغي ، وجعلناه غاية وحته أن يكون وسيلة ، وسيلة هيئة ضئيلة الشأن

وليس هذا كل ما في الامتحان من شر . فللامتحان آثار سيئة تصل

إلى الأخلاق من طريق قريبة يسيرة جداً ، أظهرها الغش الذي يأتي من حرص التلميذ على أن ينجح بأي حال من الأحوال .

وليس الغش هو الذي يُفتَرَف ويضبط أثناء الامتحان بحسب ، بل هناك غش آخر له أثر أشد من هذا خطراً ، غش خفي نجسه ولا نكاد ندرك عليه ، وأهل أخلاق الدراسية أن نبيحه أحياناً ، غش يشترك فيه المعلمون والمتعلمون حين يهيئ تلاميذهم تهيئة خاصة لأداء الامتحان ، وحين يقفون بهم فيطيلون الوقوف عند هذا الجزء أو ذاك من أجزاء البرنامج ، وحين يمدون معهم فيقرر فيمدحون عليهم في استدراك هذه المسألة أو تلك وحين يخضعونهم لامتحان التجربة أو الامتحان الأبيض كما يقول الفرنسيون قبل الامتحان النهائي . وحين يذنبون لهم الكتب التي تشمل على نماذج للأسئلة التي يمكن أن تعرض في الامتحان .

كل هذا غش يختلف قوة وضعف ، ولكنه مفسد للتعليم ، ومفسد للأخلاق أيضاً .

وأما أعلم أن الامتحان شر لا بد منه ، ولكن الغريب أننا لا نتخفف من هذا الشر ولا نكتفي منه بأقل قدر ممكن ، وإنما نتزايد منه ونثقل به المعلمين والمتعلمين ، فنضطرهم إلى الشر ما وسعنا ذلك .

وهناك شر آخر ليس أقل من هذا كله خطراً ، لأنه يفسد رأي المعلم في نفسه وفي تلاميذه وفي الوزارة وفي التعليم قبل كل شيء . وهذا الشر يأتي من تصور وزارة المعارف للامتحان ، ومن هذه العناية الخاطئة التي تهملها وتقف عليها . فالامتحان في وزارة المعارف عمل خطير يوشك أن يكون

مقدساً ، قوامه الخبز الذي لا يوصف ، والخرج الذي لا حد له ، والشك في كل شيء ، وفي كل إنسان . فكيف تريد من المعلم أن يشق بنفسه إذا شكت فيه الوزارة إلى الخبز الذي يعرفه كل من مارس شؤون الامتحان في مصر ؟

وقد تسألني عن هذه المشكلة بعد أن صورتها هذا التصوير البشع الخفيف : كيف السبيل إلى حلها ؟ فأجيبك بأن الامتحان شر لا بد منه ، فالتخفيف من هذا الشر ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً ، وجعله وسيلة لا غاية ، وانصنعنا بعض الجرامه ، ونعزذ إلى تعدين ما هم أهل له من الثقة ، ونقدر آراءهم في تلاميذهم كما نقدر الامتحان أو أكثر مما نقدر الامتحان . ومعنى ذلك أن نأخذ امتحان النقل في مدارس التعليم العام إلا أن نقضى به الضرورة ، ونُدْرَسُه وحده هي التي تقرر هذه الضرورة .

وأنا أعلم أن هذا الاقتراح قد يقع من وزارة معارف موفقة غريباً ، وقد يتكره بعض العقيمين فيها أشد الإنكار ، ولكني مع ذلك لا أبتكره ولا أخترعه من عند نفسي ، وإنما هو نظام شائع في كثير من البلاد التي صبغت إلى التعليم الحديث ، وهو النظام المقرر في فرنسا ، وفي المدارس الفرنسية القائمة بمصر . ومن الحق أن تكون سعداء حقاً يوم ينتج تعليمنا العام ما ينتجه التعليم العام في أوروبا وفي فرنسا خاصة .

إذا ائتمنت المعلم على التنفيذ فامتنحه ما يلائم هذه الأمانة من الثقة ، واطلب إليه أن يختبر تلاميذه في المادة التي يدرسها لهم بين حين وحين مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر ، وأن يمنحهم درجات على الاختبار ؛

فإذا كان آخر العام فليراجع هذه الدرجات ليرى أيستحق التنفيذ بحكمها أن ينتقل إلى الفرقة الأخرى أم لا يستحق . فإن كانت الأولى أقبل التنفيذ فرحاً مبهجاً على إجازته الصيفية ، ثم على عامه الدراسي الجديد . وإن كانت الثانية امتحن التنفيذ امتحان النفاذ في المواد التي لا بد من أن يتمحن فيها ، فإن يحج فذاك ، وإن راسب أعاد عامه الدراسي .

وأظن أن هذا الاقتراح إن أخذت به الوزارة يربح ويبيع المدارس ويربح المعلمين والتلاميذ والأمير من عبء قليل بفيض ، ويتيح للوزارة والمدارس أن تفرغ للتعليم الذي هو أهم من الامتحان ، ويتيح للتلاميذ أن يفرغوا للتحصيل الذي هو أهم من أداء الامتحان . وحسب الوزارة أن تمنى وحدها ، أو مشتركة مع الجامعة بالامتحانات العامة التي يظفر الناجحون بها بالإجازات . وهذه الامتحانات نفسها كما هي الآن عبء موفدة ، تحتاج وتحتاج كثير من التبسيط والتسهيل إن نظرت الوزارة إلى الامتحان على أنه وسيلة ، وسيلة يسيرة لا غاية . وإن أخذت الحكومة بالنقطة التي أخذت بها الملاد الأوربية من قبل ، والتي جعلنا تفكر فيها منذ أعوام : وهي أن الإجازات الدراسية لا تمنح أصحابها حقاً مالية ولا تؤهلهم للتأصيل ، وإنما تكون بمثابة بركات .

### ( ٢٨ )

إلغاء امتحان النقل وتبسيط امتحان الإجازات العامة ومنح المعلم ما هو أهل له من الثقة ومنح التلميذ ما هو في حاجة إليه من الراحة والفراغ ،

كأن ذلك سيعين على حل مشكلة أخرى نشكو منها ونضيق بها ولا نعرف  
كيف نجد لها حلاً . وهي مشكلة الإعراف عن القراءة الحرة السمحة التي  
لا تنفد بمناهج الدروس وبرامجها ولا تقتصر على الكتب المقررة والمذكرات  
التي يطلبها المعلمون . هذه القراءة الحرة هي نصف التعليم العام ولعلها أن  
تكون أقصر من نصفه ، ولعلها أن تعيد المتعلمين أكثر مما تفيدهم الدروس  
والكتب التي يكرهون على قراءتها إكراهاً . ذلك لأن الإنسان ينفع بما  
يقبل عليه عن رغبة وميل أكثر جداً مما ينفع بما يقبل عليه عن إكراه  
وقهر . لأن الإنسان قد خلق كذلك يؤثر الحركة الحرة على الحركة التي  
تفرض عليه فرضاً ، يقول إليه حين يعمل حراً بخدر أنه حر مختار حقاً وأنه  
يأتي من الأمر ما كان يستطيع أن يدع لو لا أن إرادته قد تعاقبت به ودعت  
إليه . ولو أنث امتحنت التلاميذ الذين يتعلمون في المدارس الأجنبية في  
مصر والتلاميذ الذين يتعلمون في المدارس الأوربية بوجه عام وأتيح لك  
أن ترد ما في نفوسهم من العلم وما في عقولهم من المعرفة وما في قلوبهم  
من الشعور والخس إلى أصوله ومصادره لتبينت من غير مشقة ولا جهد  
أنهم مدينون بهذا كله على الأقل للكتب التي يقرءونها والنظرات الحرة  
التي يلقونها على ما حولهم من الحوادث والأشياء والأحداث المختلفة  
التي يسمعونها ويشاركون فيها أكثر مما هم مدينون به لما يلقى عليهم  
المعلمون من الدروس وما يملكون عليهم من المذكرات .

والواقع أن دروس المعلمين في المدرسة التي تستحق هذا الاسم يجب  
أن تكون إرشاداً لا تلقيناً ، ودفعاً إلى استكشاف الحقائق واستنباطها



لا فرضاً لهذه الحقائق على عقول العبيد والشباب . وإن استطيع المعلم أن يرشد التلميذ ، وينمي فيه ملكة البحث والحاجة إلى الاستطلاع ويقوم ما يمرض له من الخطأ في هذا كله إذا كان مضطراً إلى أن يعد التلميذ للنجاح في الامتحان . فإني لا أستطيع أن تكلفه أمرين متناقضين . هما أن يعد لك أداة تؤدي الامتحان وتنجح فيه وأن يعد لك في الوقت نفسه إنساناً حراً مفكراً يبحث ويستكشف ويدرس ويستنبط ويكون نفسه رانياً فيما حوله من الأشياء .

ولو أن المعلم كان من القوة والبراعة والامتنان بحيث استطيع أن يحدث المعجزات ويخاق المعتقدات وينشئ لك هذا الكائن العريب الذي هو آلة قابلة من أحد وجهيه وقوة فاعلة من وجهه الآخر ، لما استطاع التلميذ أن يستجيب له ولا أن يفيل منه ولا أن يتهيا في وقت واحد للامتحان الذي يفنى القوة والاستكشاف الذي يوجدها وينمها . فلا بد إذاً من أن نختار بين أن نكون المدرسة مصنعاً تشتغل فيه آلات لتصنع آلات مثلاًها وبين أن تكون المدرسة داراً تفتح فيها عقول التلاميذ وقلوبهم لإدراك الحياة وفهم الإدراك الطبيعية وفهمها . فإن اخترت الأولى فدع المدارس كما هي الآن ولا تكلف نفسك تجديد ولا إصلاحاً ، فإنها تحقق هذا الغرض على أحسن وجه ممكن . وإن اخترت الثانية فلا أقل من أن تمكن المدارس من تحقيقها ومن أن تزيل العقبات التي تعترض دون هذه العناية الكريمة . ولست أدري أي شعر الناس وتشعر الوزارة نفسها بما أشعر به وأجد في الشعور به المآثم ، وهو أن التلاميذ لا يعرضون وحدهم عن القراءة

وإعنايش ركبهم المعلومون في هذا الإعراض . وأمل لا أخطئ . إذا قدرت  
أن أعراض القلاميذ عن القراءة ربما كان نتيجة لإعراض المعلمين عنها .  
فالعلمون في مصر لا يقرأون . هذه حقيقة قائمة من إضاعة الوقت أن تكاف  
إقامة الدين عليها . هم لا يقرأون لأنهم لا يجدون الوقت للقراءة ، فالدراسة  
تستنفد ما يتكون من الوقت المخصص في جهود لا تخلو من سخر . وهم  
لا يقرأون لأنهم لا يجدون الوقت للقراءة ، وفراة قد اضطررتهم إلى وضع  
مادى ومعتوى يصدقون فيه بكل شئ . ويصدقون به بأنفسهم قبل كل  
شئ . حياتهم المادية صعبة محدودة قوامها العسر ، وربما كان قوامها البؤس  
في كثير من الأحيان . وهم إذا فرغوا من جهودهم المدرسية فكروا في تدبير  
حياتهم هذه الصعبة العسيرة وفي النفس المخرج مما فرض عليهم من  
الحقيق والعسر .

وما رأيك في معلم لا تربحه الدولة حتى من هذه النفقات التي يحتاج  
إليها ليعلم أبناءه ، مع أنه يتفق جهده وحياته في تعليم أبناء الأمة ، ولا تستحي  
الدولة آخر الأمر مع ضالة مرتبه من أن تطالب إليه أجور ما يحتاج إليه  
أبنائه من التعليم . ولقد رأيت معلمين يشقون أشد الشقاء وأثقله لأنهم  
لا يجدون ما يتفقون على تعليم أبنائهم . فهم محبسون بين أن يعلمهم ويحرمهم  
من أجل ذلك ما هم في حاجة إليه من ضرورات الحياة وبين أن يحرمهم  
التعليم لينجحهم اللباس والغذاء . فكيف تريد من رجل يقسم وقته بين  
جهود المدرس ومحاربة البؤس أن يفرغ للقراءة والتغريد من الثقافة ؟  
وحياتهم المعنوية مظلمة قائمة قوامها الذل والرق والشعور بأنهم قد حرموا

أشد الأشياء اتصالاً بغيرهم وهو الثقة بهم والكرامة في نفوسهم وفي نفوس  
الذين يشرفون عليهم من الرؤساء ؟ كل هذا يصد النظم عن العلم ويهدد في  
القراءة ويرغبه عن الثقة ويضطره إلى هذه الحياة الخاملة التي يحياها .  
وكثيراً ما كنت أضيق باختلاف المعين إلى القهوات والأندية  
وإضاعتهم الوقت في هذه الأحاديث الفريعة عن الدرجات والمراتب وعن  
المفتشين وكبار الموظفين ، ولكنني مضطر جداً لاحتهم وبلوت أمورهم من  
قرب إلى أن أرحمهم وأعذرهم . وأوم الدولة التي تضطرهم إلى هذا الجود .  
وهما يكن المثل في ذلك ولحقق هو أن المعين في مصر لا يقرأون ،  
وهم من أجل ذلك لا يقومون عندما دخلوا في المدارس حين كانوا طلاباً  
لحسب ، بل ينسون أكثره ويقفون عند المذاهج والبرامج التي يكفون  
تعليمها في المدارس ، يرددونها إذا أصبحوا ويرددونها إذا أمسوا حتى  
يصبحوا مذاهج وبرامج تاكل الطعم وتشتي في الأسواق وتختلف إلى  
المدارس وجه النهار وإلى الأندية والقهوات آخره وأول الليل . فكيف  
تريد من هذا المعلم الذي لا يقرأ أن يدفع التميز إلى القراءة ويرغبه فيها  
ويؤيدها في قلبه ويحسبه عليه آخر الشهر أو آخر العام . مستقول : فهينا  
رفعنا على العلم والتعليم وحفظنا عنهما عب . الامتحان الثانوي وهيئنا لها  
الفرص للقراءة فماذا يقرأون ؟ فأجيبك بأن هذه قصة أخرى كما يقول  
كيبليج ولكنني سأعرض لها في موضع آخر من هذا الحديث .  
فأما الآن فحسبي أن توافقني على أن من أوجب الواجبات أن نبري  
المدرسة من الركود الذي اضطربناها إليه اضطراباً وأن نردها إلى الحياة ،

ولا سبيل إلى ذلك إلا إذا هيأنا المعلم والتلميذ لتجديد أنفسهما بهذه  
القراءة الحرة التي لا يحتجب البرنامج ولا يفرضها القانون .

( ٢٩ )

وما دمت قد وصفت إلى الحديث عن القراءة الحرة التي لا تعمل بالبرنامج  
والبرنامج فمن الخير أن نستعرض هذه الفرصة لتقف وقفة قصيرة عند مشكلة  
أخرى من مشكلات التعليم العام قد كثرت فيها كلام الناس واشتدت بها  
عناية الوزارة واتصلت منها شكوى معلمين ، ولكنها مع ذلك لا تزال قائمة  
كما هي ، معقدة كما هي ، لأن الوزارة لم تأخذها بالحزم ولم تعالجها بما ينبغي  
لها من السجاعة : وهي مشكلة الكتب التعليمية المقررة .

وأملكك شعور يمثل ما أشعر به من أن هذه المشكلة دقيقة حقاً . لأنها  
تقرب المشكلات إلى الأشخاص وأمسها بكثير من الذين يتسلطون على  
شؤون التعليم وأمسها في الوقت نفسه بالدراسات والدنانير . وكل شيء يمس  
الدراسات والدنانير في حياة كياننا المعصرية ، فهو خطير دقيق والحديث فيه  
شائك لا يؤمن معه الزلل والإسالة إلى هذا أو ذاك .

ولكنني مع ذلك سأقف عند هذه المشكلة وقفة قصيرة وسأقترح لها  
علاجاً أقل ما يوصف به أنه جري . يخالف المؤلف ولكنه قريب من الحق  
والعدل . من الذي فرض على وزارة المعارف أن توزع الكتب والأدوات  
على التلاميذ ؟ هذا هو السؤال الذي إذا أمكن أن نجيب عليه أمكن أن  
نحل هذه المشكلة حلاً حسناً . وإذا قلنعه مرة أخرى .

من الذي فرض على وزارة المعارف أن توزع الكتب والأدوات الدراسية على التلاميذ ؟ لم يفرض ذلك عليها أحد وإنما تبرعت به من عند نفسها . وأكبر الظن بل المحقق أنها رأت في القيام بذلك تبسيطاً على التلاميذ وأسرهم وضمنت الحصول التلاميذ على ما يحتاجون إليه من الكتب والأدوات ، ولكنها جعلت من نفسها بذلك تاجراً ليست أدرى أيجوز التجارة أم لا بجنتها ، ولكنني أعلم أن التجارة ليست من شؤون وزارة التعليم . وأن وضع وزارة المعارف نفسها موضع التاجر أو موضع الوسيط بين التاجر والمستهلك قد اضطرها إلى كثير من العنف والظلم وإفساد التعليم وتثبيط هم المعلمين والموافين . ذلك إلى أنه قد عقد أمورها تعقيداً شديداً وحملها أثقالاً تستطيع أن تخفف منها مشكورة موفورة . وهي إن فعلت ردت إلى التجارة حررتها واحتفظت هي بكرامتها ولا امت بين حياتها وبين النظام الديمقراطي الذي يقال إنه يسيطر أو يريد أن يسيطر على حياة مصر . أخذ الوزارة نفسها بتوزيع الكتب والأدوات على التلاميذ يضطرها إلى ( عمليات تجارية ) ليست في حاجة إليها . فهي تستطيع أن تفرض على التلاميذ أن يحصلوا على ما لا بد من أن يحصلوا عليه من الكتب والأدوات وأن تشتد عليهم في ذلك إلى أقصى غاية الشدة وأن تقف عند هذا الحد ولا تتجاوزوه .

ولست أريد أن أدخل في تفصيل هذا العناء الثقيل الذي تشكله الوزارة في شراء الدفاتر والأقلام وما يشبهها من الأدوات وما يضطرها إليه ذلك كله من المزايدات والمناقصات وإجراء الصفقات الرابحة حيناً والخاسرة

أحياناً، فقد لا يكون ذلك متصلاً أشد الاتصال بالحاجة الثقافية التي أخصص لها هذا الحديث . وإنما أقف عند الكتب وعند الكتب التعليمية وحدها . فلماذا تتكلف الوزارة شراء الكتب نسخاً من أصحابها أو شراء حق الطبع من المؤلفين ثم طبع الكتب التي اشترت حق طبعها ووزعها على التلاميذ؟ وما الذي يمنعها أن تبيع نفسها من هذا التوسط بين المنتجين والمستهلكين بعد أن تعين الكتب التي لابد من أن يحصل عليها التلاميذ في كل عام . بل استألف عند هذا الحد ، وبعد ذلك لماذا تقرر الوزارة في هذه المادة أو تلك كتاباً يعينه تشريعه نسخاً أو تشتري حق طبعه فتضع نفسها موضع الريبة وإتار هذا المؤلف أو ذلك بالموظف والبراء وما يابده بعد أن تضع مظاهر التعليم وواجهه والجهة جلية مريضة من اللبس والعموض . ما بالها لا تترك الناس أحراراً يؤمنون الكتب التي تطابق هذه المبادئ والبرامج وتكتفي هي بتأليف جوان تدرس هذه الكتب بعد أن يعينها وطبعها وتأمين أن هذا صالح المدرس وهذا غير صالح ، ثم أقف مهمتها عند هذا الحد .

ألمست ترى معنى أنها ان فعلت راحت نفسها من ثم تقبل مدى ومعنوى وحافى أيضاً . ألمست ترى معنى أنها ان فعلت ردت الى العدم والتأليف حرية لها في أشد الحاجة اليها وفتحت للمعلمين والمؤلفين باباً من أبواب النشاط الخصب قد أعلق في وجوههم الى الآن . لماذا تعرض الوزارة نفسها لأن تسهم بين حين وحين بأنها تحابي هذا الموظف أو ذاك وتؤثر هذا المنش أو ذاك ، لأنها اشترت كتابه نسخاً أو اشترت حق الطبع فأعنته وأعذقت عليه من مال الدولة ، ولعلها لم تحابه ولم تؤثره ولعلها لم تفقه ولم تفدق عليه ولعلها أن تكون قد ظلمته وشقت عليه .

حسب الوزارة أنها ستعظم دائماً إلى ثمين مكتبات المدارس ليقرأ المعلمون والتلاميذ ويتيسر لهم القراءة الحرة . فإما هذه الكتب التي تحتتمها المناهج والبرامج وتفرصها نظم التعليم ، فقد تستطيع الوزارة في غير حرج بل في أسر اليسرها وللناس أن تنفع يدها من بيعها وشرائها وتوزيها على التلاميذ .

وإذا أراحت الوزارة نفسها من هذا العمل فهي واحدة إلى نتيجة نفسية حسنة جداً إن صح هذا التعبير . ذلك أنها ستخفض النفقات الدراسية بمقدار ما ستخفف عن نفسها من العبء المالى الذى تقتضيه هذه التجارة الضخيمة ، وسيحمد الناس ما تخفيض هذه النفقات وإن كان فيما يتوزع الكتب يمسر على الناس تسيراً شديداً . ولكن الناس وطروا على هذا الخلق ، نخذعهم الظواهر ، ويكرهون أن يؤدوا أموالهم إلى الدولة مما تكن الدولة رفيعة بهم ، منعمة لهم .

وما لاشت فيه أن كثيراً من الآباء يهرضون بل يبتهجون حين يرون القسط الدراسى قد خفض شيئاً ، وأماهم لا يخفضون . فمن يدري ! ألعلم يستطيعون أن يشتروا لأبنائهم هذه الكتب بتمن يسير ، ولعل التلاميذ السنة الثانية أن يشتروا من التلاميذ السنة الثالثة كتبهم التي لم يصحبوا محتاجين إليها بعد أن انتقلوا إلى فرقة أخرى . ولعل ذلك لا يكلفهم مالا كثيراً .

والغريب أن هذا النحو قد جرب . فلم تطلع الشمس من المغرب ، ولم تقع السماء على الأرض ، ولم تفسد أمور التعليم ، ولعلها ازدادت صلاحاً .



فقد كانت الوزارة توزع الكتب على الطلاب في المدارس العالية ، فلما  
أنشأت الجامعة ألغت توزيع الكتب على الطلاب فلم يحدث ذلك اضطراباً  
ولا فساداً ، وعينت الجامعة مكتبتها فنجحت في تكوينها وتنميتها نجاحاً  
عظيماً وأغنت كثيراً من الطلاب عن شراء كثير من الكتب .

سقول : ولكن طلاب الجامعة غير تلاميذ المدارس ، فـ رأيت في أن  
المدارس الأوربية تعامل تلاميذها على هذا النحو . لا توزع عليهم الكتب  
والأدوات ، وإنما تبين لهم ما يحتاجون إليه منها وتشتد عليهم في شرائه  
فيشترونه جديداً أو قديماً ، غالياً أو رخيصاً ، ولا يفسد لذلك أمر من  
أمور التعليم .

نعم خير نصيحة تقدم إلى وزارة المعارف هي أن تدع التجارة للتجار ،  
والتأليف المؤلفين ، وأن تكتفي بامتلاك الكتب والدلالة على الصالح منها ،  
وترك المعلمين والتلاميذ أحراراً فيما يقرؤون ويدرسون ما داموا لا يتجاوزون  
المناهج والبرامج . وحسبك ما لا بد لها منه من تمويل المكتبات وإنشاء  
المعامل وإطعام التلاميذ . فلا بد مما ليس منه بد ، والخطأ كل الخطأ  
أن تثقلنا الأعباء فلا نتخفف منها بل نضيف إليها .

### ( ٣٠ )

والآن وقد درنا حول التعليم العام ، وألمنا بطائفة من المشكلات  
الخارجية التي تحيط به فتفسده وتحوله عن وجهته الطبيعية ، ووقفنا عند  
هذه المشكلات وقفات قصيرة نرجو أن نكون قد وقفنا فيها إلى الخير .

نستطيع أن نلم بالتعليم العام نفسه ، وأن نقف عند مشكلاته الخاصة التي  
تتصل بطبيعته وجوهره . وليست هذه المشكلات بأقل عسراً من المشكلات  
التي ستبهرها ، ولكن أمرها مع ذلك يسير على الفهم ، ولكن حلها مع ذلك  
يسير على تشرفين على شؤون التعليم إذا صدقت النية ، وصحت الرغبة ،  
وواجهت مشكلات في صراحة خاتمة من الزيادة والمصادات السياسية  
المختلفة أيضاً .

وأول ما نعرض له من هذه المشكلات الخاصة غاية التعليم العام والفرص  
الذي تقصد إليه الدولة من إنشائه والقيام عليه ، والفرص الذي تقصد إليه  
الأمر من إرسال أبنائه إليه ، وقد كثرت الكلام في أن التعليم العام لم تكن  
تقصد الدولة من إنشائه ونعمه إلا إلى إعداد الموظفين الذين يعملون في المكاتب  
والدواوين ، وأن الشعب لم يكن يرسل أبنائه إلى هذا التعليم إلا ليظفروا  
بالمناصب في المكاتب والدواوين إذا أتموه .

وكثر الكلام أيضاً في أن هذا الفهم الضيق الخاطئ ، السقيم ليس في  
حقيقة الأمر إلا نتيجة من نتائج السيطرة الانجليزية على شؤون مصر عامة  
وعلى شؤون التعليم بنوع خاص .

وقد يكون هذا كله حقاً ولكن من بعض الوجوه لا من كل وجه ،  
فليس من الحق أننا حين أنشأنا التعليم العام قبل الاحتلال قد قصدنا  
بإنشائه إلى شيء آخر غير تكوين الموظفين الذين يعملون في مكاتب  
الحكومة ودواوينها . وما أضرب ما أضرب في أن الذين أنشأوا التعليم العام  
في مصر قد فكروا قبل كل شيء في طرد الجهل من رهوس المصريين

و إقامة العلم مكانه لأن الجهل ظلمة والعلم نور ولكنهم رأوا الدولة في حاجة إلى الموظفين الأكفاء ورأوا أن هؤلاء الموظفين الأكفاء يجب أن يكونوا من أبناء الشعب وألا سبيل إلى إعدادهم إلا بتعليم أبناء الشعب على نحو ما يتعلم أبناء الشعوب الأوروبية التي كانوا يفتخرون بها ويتخذونها نموذجاً ومثلاً. ولولا إنشائه الخ كالأهلية مثلاً أنشأت هذه المدرسة التي كانت تسمى مدرسة الأنس أو مدرسة الإدارة أو مدرسة الحقوق. ولولا حاجة الجيش لما أنشأت مدرسة الطب. ولولا أن هاتين المدرستين وأمثلهما من المدارس العليا لم تكن تستطيع أن يقبل الطلاب إلا إذا هيئوا لها نهضة ما لم أنشأت مدارس التعليم العام.

فالخاجة العملية اليومية والضرورات العادية ماسة والمندفع القويمة الماجلة هي التي دعت إلى إنشاء التعليم الحديث المنفرد في مصر قبل الاحتلال. وما أشك في أن مصر قد استفادت من هذا التعليم الحديث للنظر فوائدهم تجاوز الحاجات اليومية والضرورات الخاصة والمندفع الماجلة وتبلغ الرقي العقلي الخاص، ولكن هذا لم يكن شيئاً قدمت إليه الحكومة أو تمولته الدولة، وإنما هي رمية من غير راء وفضل أتبع مصر عفواً وهذا شأن العلم والمعرفة حيث وجدنا. فإن نفعهما يتجاوز دائماً ما يراد منهما وما يطلب إليهما. وآية ذلك أننا حتى في أشد أوقات السيطرة الانجليزية وضغطها على التعليم وتضييقها لحدوده قد انتفعنا من هذا التعليم الضيق الحدود أكثر مما أراد الانجليز، وأى دليل على ذلك أقوى من أن الذين أخرجتهم مدارس الاحتلال هم الذين اتسمت عقولهم تفهم الحرية والوطنية واشتدت

عزائمهم لمناهضة الاحتلال بسبه ، وهم الذين أناروا مصر وقادوها في الجهاد  
وكسبوا لها النظام الديمقراطي والحياة المستقلة .

ولم يمس على مصر بأس من أنها نشأت التعليم لأنها كانت محتاجة إلى  
الموظفين ومن أنها لم تفكر في التعليم من حيث هو ولا في العلم من حيث  
هو ، فهذا طور لا تنافه الأمر إلا بعد أن تبرع من حاجتها اليومية ومنافعها  
الحاجتها . فالإنجليز إذاً قد مضوا بالتعليم في مصر إلى نفس الغاية التي كانت  
تقصد إليها مصر قبل أن يسقط بسبب الإنجليز ، ولكنهم تعموروا التعليم على  
طريقهم هم من جهة وعلى طريقهم في المستعمرات والملازم خاضعة لعمودهم  
من جهة أخرى .

وكانت مصر قبل الاحتلال تسمو التعليم على الطريقة الفرنسية وتعموره  
على أنه تعليم في بلد حر ناهض . فالخلاف بين التعليم قبل الإنجليز وأيام  
الإنجليز ليس خلافاً في الغاية وإنما هو خلاف في تسموره وفي مقداره .  
والمرء يعرف أن الإنجليز يمتدحون في التعليم المظري لأنفسهم ويشجعون  
الاقتصاد إلى التفكير بالقياس إلى أبناء المستعمرات . فهم إذاً قد فرضوا  
عليهم الاقتصاد في العلم ، بل فقروا عليه فيه تفكيراً شديداً وانتهى بنا هذا  
التفكير إلى جهود عقلية نخاض منها إلا بعد مشقة وجهد ، ولكننا على كل  
حال قد حاولنا أن نخاض منه ونجحنا في هذه المحاولة مجحداً حسناً . ومن  
الخير ألا نرضى عن شؤنا مهما تكن حسنة فإن هذا الرضى علامة الخمود ،  
ولكن من الخير أيضاً ألا نسرف في التشؤم وألا نسرف في الغضب من  
جهودنا فإن هذا الإسراف قد يشبط الحزم ويدفع إلى الفتور إن لم يدفع إلى  
اليأس والقنوط .

إنما الشيء الذي نلاحظه هو أن الذين يلومون الإنجليز لأنهم جعلوا غاية التعليم العام إعداد الموظفين لا يحققون في أنفسهم غاية أخرى للتعليم بعد أن كفت عنه يد الإنجليز . بل قل بينهم لا يحققون له غاية واضحة بدنة يمكن التحدث عنها في غير بس ولا غموض وفي غير اختلاف ولا جدال .

فقوم يقولون إن غاية التعليم الذي هو إعداد الطلاب للتعليم العالي . فإذا سألهم عن غاية التعليم الذي نفسه لم يعرفوها أو لم يحققوها . وإذا كان التعليم العالي مجهول الغاية وهو في الوقت نفسه غاية التعليم العام فقد أصبح التعليم العام نفسه مجهول الغاية أيضاً . وقوم يقولون أن غاية التعليم العام إعداد الشباب للحياة . فإذا سألهم عن إعداد الشباب للحياة ما معناه وما تعنيه الواضح الدقيق لم يحصلوا الجواب لأنهم لا يحققون هذه الحياة ولا يحققون الإعداد لها وإنما هي كلمات تقرأ في الكتب وفي نوع معين من الكتب وفي بعض كتب التربية بنوع أخص وفي الكتب التي تنقد فيها نظم التعليم هنا وهناك ، فتؤخذ على علامتها في غير بحث ولا تحقيق ولا تحقيق .

وليس أدل على ذلك من أنك حينما في التعليم العام أحراراً بعد أن كفت عنه يد الإنجليز فلم يبق الطلاب للتعليم العالي تهيئة خيراً من تلك التي كانوا يهيئونها أيام الإنجليز ، ولم تعد الشباب للحياة إعداداً خيراً من إعدادهم أيام الإنجليز .

فما زال الشباب يأتون إلى الجامعة ضعفاً فاسرين ، وما زال الشباب يستقبلون حياتهم جاهلين عاجزين عن التصرف فيها ضعفاً عن أن ينهضوا بأعبائها ، يذهبون إلى الدواوين موظفين فتشكو الدواوين من سوء إعدادهم

للعمل فيها . ويعرضون أنفسهم على أصعب الأعمال الحرة ، فلا يكادون  
يجر بونهم حتى يزهقوا فيهم ويعرضوا أشد الأعراض عن استخدام زملائهم  
لأنهم لم يعدوا الأعمال الحرة أعداداً صالحاً ، ومصدر هذا كله أننا نكتفي  
بالألفاظ العامة الغامضة المبهمة التي لا تحقق معانيها في نفوسنا ثم نتخذ هذه  
الألفاظ غايات لنا ثم نتقن هذه الغايات المهمة وسأش مهمة فننتهي إلى أن  
تختلط الأمور علينا أشد الاختلاط وإلى أن يكون الشباب ضحية بريئة  
لهذا الإيهام والغموض .

فلنجهتد قبل كل شيء . إذاً في أن نحقق غاية التعليم العام تحقيقاً وانحاً  
جلياً لا أبس فيه ولا إيهام . أما أن التعليم العام يهيء الشاب لدخول الجامعة  
أو المدرسة العالية فهذا شيء لا شئت فيه ، ولكن التعليم العام يجب أن يهيء  
الشاب لا تسجيل اسمه في الجامعة والمدرسة العالية ولا للاختلاف إلى  
ما يلقى فيهما من الدروس ، فقد يمكن أن يتاح هذا لكل إنسان إذا أراد  
الشارعون إباحة الاختلاف إلى الجامعة والمدارس العليا لكل من بلغ سنّاً  
بعضها ودفع أحراراً بعينه ، بل يختلف إلى هذه الدروس ببسيفها وينتفع  
بها ، ويجد في ذلك لذة تدفعه إلى أن يضاعف جهده ، وإلى أن يزيد  
من التحصيل ، وإلى أن يعمل مع الأستاذ عامل الشريك المعين لا عمل  
التلميذ الذي يتلقى منه العلم فيفهمه حيناً ولا يفهمه أحياناً .

فالتعليم العام إذاً يهيء الشاب تفهم نوع من التعليم أرقى منه ، يهيئه تفهم  
العلم الخاص والمشاركة فيه والقدرة بعد شيء ، من الجهد على تنميته والإضافة  
إليه . وإذا فلا بد للذين ينظمون أمور التعليم العام من أن يكونوا على



بينه من دقائق العلم الخالص وما يحتاج إليه الشاب من الوسائل لاستطاعة فهمه وإساعته والمشاركة فيه والإضافة إليه . وإذا فلا ينبغي أن تكون أمور التعليم العام إلى جملة من موظفين قد حدثت مقدراتهم العلمية ، وضائق ملكاتهم عن فهم حاجات العلم ووسائله ، وإما يجب أن تكون أمور التعليم العام إلى رجال التعليم العالي أنفسهم . فهم الذين يحسنونه ، وهم الذين يعرفون حاجاته ويعرفون الوسائل إليه .

وانضرب لذلك مثلاً بوضع و تنظيمه ، والتعليم العام في مصر بعد الطلاب لدخول الجامعة على اختلاف كلياتها ومجالاتها . وذلك منذ أنشئت الجامعة . وكان قبل هذا بعد الطلاب لدخول مدارس العالي . تستطيع أن تدرس تاريخ التعليم العام في مصر منذ أول هذا القرن . فترى أن شؤونه لم تكن قط إلى أحد من الجامعيين بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة .

واعلمك إن درست تاريخ وزارة المعارف كلها أن تنتهي إلى هذه النتيجة نفسها وأن تلاحظ أنه قد مر بها وزراء جامعيون أحياناً ، ولكن الفنيين الذين يباشرون شؤونها من قريب لم يكنوا قط من الجامعيين . وأهل الناس لم ينسوا بعد أن بين وزارة المعارف ذات التاريخ والتقاليد وبين الجامعيين الذين تخرجوا من الجامعات الأوروبية أو من الجامعة المصرية الناشئة خصومة صعبة ، ولكنها خطيرة وعنفية ، أمان عن نفسها بين حين وحين ونحدث آثاراً سيئة في شؤون التعليم وفي حياة الشباب . ومهما يكن من شيء فإن إشراف غير الجامعيين على شؤون التعليم العام قد باعد بينه وبين الأعداد للجامعة أشد المباعدة لأن هؤلاء المشرفين لا يحسنون العلم بحاجة الجامعة من ناحية ولا تطيب نفوسهم بقبول آراء الجامعة



ومشورتها من ناحية أخرى . خذ أى مادة من مواد التعليم العام ، خذ التاريخ أو الجغرافيا أو الرياضة واطلب إلى الجامعي كيف يجب أن تعلم هذه المادة في المدرسة الابتدائية والدوية الخفى فيها الطالب إذا اتصل بالجامعة ، فيعرض عليك آراء ابن تنفق مع آراء وزارة المعارف إلا قليلا . ومن طريق الأمر أن وزارة المعارف ما ضقت بنقد الجامعة لها والخاص بها في هذا النقد واستمع الجمهور لهذا النقد ، أرادت أن تبرأ من التبعة وأن تشرك الجامعة معها في احتلالها ، جمعت مؤلف المحقق من جانبهم ومن الجامعيين ، ونكحهم وضع المناهج والبرامج . ولكن هذه المحقق مع أن الجامعيين فئة فيها دائماً لا تكاد يتم عملها وتقدمه إلى الوزارة حتى يناله التغيير والتبديل وشيء من نسخ قوى أو ضعيف ، وهو مع ذلك شيء قد اشتراك فيه الجامعة ، فإذا لم يرض عنه الناس وإذا لم ينتج ما كان ينتظر منه فالوزارة ليست مسئولة وحدها وإنما الجامعة مسئولة معها .

والوزارة تسمى ما أحدثت في المناهج والبرامج من تغيير وتبديل ، وتسمى أن الجامعيين فئة دائماً في جانب . فإزاهم لا تسمع في كل وقت ، وتسمى ما هو أهم من ذلك وأجل خطراً وهو أن الجامعة إن اشتراك في وضع المناهج والبرامج فهي لا تشترك في تنفيذ والإشراف عليهما . ووضح أن المنهج والبرامج في أنفسهم ليسا شيئاً وأن تنفيذهما هو كل شيء .

يجب إذاً أن يشترك التعليم العلى اشتراكاً عملياً قوياً في تنظيم التعليم الثانوي وفي الإشراف على تنفيذ ما يوضع له من نظام إذا كان من الحق أن التعليم العام يهيئ الطلاب للجامعة . الجامعة تفهم دروس اللغات مثلاً على نحو غير الذى تفهمه عليه وزارة المعارف . ولعلها لا تقتصد في ترفية

درس اللغات على عدد المحدد في كل أسبوع ولا على رفع درجات آخر العام . ولا على رفع درجات الامتحان آخر العام ، ولا على اختيار المعلمين الانجليز والفرنسيين لأنهم انجليز وفرنسيون انعلم اللغة الانجليزية والفرنسية . ولعل لها في ترقية تعليم اللغات مذهب آخر ، ولعل لها إلى هذه الترقية وسائل أخرى . ولعلها لا تحفل بقدرة الطالب على أن يدير لسانه بالانجليزية والفرنسية كما يديره الانجليز والفرنسيون كما تحفل بقدرة الطالب على أن يذوق هاتين اللغتين وينقل عنهما ويؤدي مهمما كما يصنع النحاة . ولا سبيل إلى أن تحدث الجامعة آثار تصورها لتعليم اللغات في المدارس العامة إلا إذا اشتركت بالفعل في تنظيمه والاشراف عليه . ونتيجة هذا كله أن وزارة المعارف إن أرادت تهيئة الطلاب في التعليم العام للجامعة والمعاهد العالية هذه التهيئة الصورية الزمنية التي تنحل إلى إقامة الطالب في مدارسها عدداً من السنين وأدائه فيها ألواناً من الامتحان . فهذه التهيئة محققة بالفعل وليست في حاجة إلى جهد ولا عناء . فابتدأوا يقيمون في المدارس الابتدائية أربعة أعوام وفي المدارس الثانوية خمسة أعوام ، ويخضعون لضروب من بلاه الامتحان ثم يأتون إلى الجامعة ضعافاً قاصرين فتقبلهم كارهة راغمة . وإن أرادت تهيئة الشباب لفهم العلم الخالص وإساعته والمشاركة والإنتاج فيه فهذا عبء آخر تؤكد لها أنها لن تستطيع النهوض به وحدها في هذا الطور من حياتها على أقل تقدير .

وبعد فهل من الحق أن الغاية الوحيدة للتعليم العام هي إعداد الطلاب للتعليم العالي ، أم هل هناك غاية أم غايات أخرى لهذا التعليم ؟ أما أنا فأرى

أن إعداد الطلاب للجامعة بعض أغراض التعليم العام لا كلها . وإنما للتعليم العام غرضاً آخر أوسع وأشمل وأبقى وأرقى من إعداد الطلاب للجامعة ، وهو إعداد الشباب للنهوض بأعباء حياتهم مهما تخفيف عن بصيرة بها ، وفهم لها وقدرة على التصرف فيها مع ما ينبغي لكل ذلك من الثقافة الحسنة والإدراك الواسع ، والخلق المهدب ، والمذوق السليم . فليس من الضروري ولا من الممكن ولا من المستحسن أن يذهب كل من فطر بالشهادة الثانوية إلى كليات الجامعة . بل من الواقع ومن الخير أيضاً أن يكثف بعض الشباب بهذه الشهادة الثانوية وأن ينصرف بعد الفطر بها إلى الجهد والكد ليمش حراً معتمداً على نفسه معيناً لأسرته وموضوعاً عنهم بعض ما بذلت في تربيته وتثاقفه من الجهد والمال . وإذا كان هذا الشاب قد تعلم في المدارس العامة تعلماً حسناً حقيقياً فليس عليه أن لا يتعلم الجامعة ولا خطر على ثقافته من وقوفه عند الشهادة الثانوية لأنه لن يستطيع أن يحمد ولا أن يحمد ولا أن يزهد في الحياة العقلية ولا أن ينصرف عن ترقية نفسه وتثقيفها ما وسعه ذلك وما أن حقه له الظروف . انما يحمد الشاب ويحمد ويتردد في الثقافة وينصرف عن الاستراحة منها لأنه لم يهيأ لها تهيئة حسنة في المدارس العامة ولأن هذه المدارس لم تشمل في نفسه هذه الجذوة المقدسة جذوة المعرفة . ولو قد أشعلتها لما استطاع الدهر ولا أحداثه أن يخمدها أو يطفئها لأنها أثبت وأبقى وأذكى من أن تخمد أو تنطفئ .

فلننظر إذاً كيف يمكن أن نمد الشاب هذه الحياة التي صورناها آنفاً ولننظر بعد ذلك كيف تهيئه تهيئة خاصة للتعليم العالي إن أراد أن يكون من طلاب التعليم العالي .

(٣١)

وأول ما ينبغي لذلك أن تصدر في عقيدتنا ، التعليم العام ، بل بالتعليم كله ، عن الجدل لا عن الحب ، وعن اليقين لا عن الشك ، وعن الإيمان لا عن التردد .

وهذه خصلة لأزمة السجود في كل شيء . كبيراً كان أو صغيراً ، فالناس مدينون بالتوجه والتوحيق في أكثر ما ينجحون فيه ويوفون إليه للشقة واليقين ، والإيمان والإخلاص أكثر مما هم مدينون بذلك . يفتقون من قوة وما يحتملون من مشقة وما يبذلون من جهد ومال . ولقد أكثر وزير المعارف الفاضل منذ تولي هذه الوزارة ، بل قبل أن يتولاها ، بل قبل أن توكل إليه أمور الحكم . من ذكر الإيمان بما يسميه رسالة العلم والتعليم ، وألح في أن يؤمن العلم لا أقول برسائعه كما يقول الوزير ، وإنما أقول بمهمته لأن أثر هذا اللفظ . ألح في أن يؤمن العلم بمهمته ، وأن يؤمن مشرفون على التعليم بمهمته أيضاً . والوزير يحق في طلب الإيمان بقيمة التعليم وخطره من رجال التعليم على اختلافهم ، لأن الإيمان وحده هو الذي يخفف الجهد مهما يشغل ، ويهون التضحية مهما تعمس ، ويحبسها إلى النفوس مهما تكن بغيضة كرهية بشعة ، والإيمان كما يقال منذ أقدم العصور خليق أن يزيل الجبال من مواضعها ، وأن يرد إلى الإلف ما كان الناس يرونه غريباً عجيباً خارقاً للعادة شاذاً عن المألوف . ولكن الإيمان لا يأتي عفواً ، ولا يفرض على الناس فرضاً ، ولا يذاع في قلوبهم ونفوسهم بقرار يسدده مجلس

المؤزرا ، أو قانون يشرعه البرلمان ، وإنما يجب أن تهيا له أسبابه وتبني له وسائله ، وإنما يكون الإيمان بالتعليم وخطره وقدرته حين يكون الإيمان بالوطن ، وحين يصبح في قلوب المعلمين والمشرفين على التعليم حب الوطن وإيثاره على النفس والمنفعة ونحو ذلك ، وحين يصبح في عقول المعلمين والمشرفين على التعليم أن من حق الوطن عليهم وعلى الدولة أن يذاد عنه الجهل ويقوى فيه العلم ، وتذكرو فيه الثقافة ، وأن يحاط من جميع الطوائر والمعاديات بكل ما يمكن أن يحاط به مهم يكف ذلك من نصحية ، ومهما يرض ذلك من جهد ، ومهما يقتضى ذلك من عزم .

وحين تنظر الدولة إلى التعليم على أنه غذاء للشعب لا يستطيع أن يعيش بدونه كما أن الطعام والشراب غذاء للشعب لا يستطيع أن يعيش بدونه . مع هذا الفرق الذي يظهر واضحاً جلياً وهيناً يسيراً ، ولكن مع ذلك لا نقطن له ولا نقف عنده ، وهم أن الطعام والشراب وكل ما يتعلق بحياة الجسم من العناية بشؤون الصحة العامة ضرورة لازمة لتمكين الشعب من حياته الحيوانية التي يشارك فيها الخيل والبغال والحمير والدواجن ، على حين أن التعليم ضرورة لازمة لتمكين الشعب من أن يكون إنساناً ممتازاً من هذه الحيوانات مسيطرأ عليها وعلى غيرها من عناصر الطبيعة في البر والبحر والجو والسماء أيضاً .

أليس من الغريب في بلد متحضر أن تعنى الدولة بشؤون التجارة والزراعة والصناعة جادة غير لاعبة ومؤمنة غير مترددة ، على حين لا تعنى بشؤون التعليم إلا في شيء من التكلف والابتناء وكثير من السخرية

والاستهزاء . مع أن هذه الزراعة والتجارة والصناعة وغيرها مما يتصل بالحياة المدنية لا سبيل إلى ولا وسيلة إلى إصلاحها وتزقيتها وإعطاء الشعب أوفر حظ منها وأصلحها إلا إذا وجد التعليم ووجد صناعات ملائمة تمكنها للإنسان من أن يستغل الطبيعة إلى أبعد حد مستطاع .

إن الذين يذكرهم التعليم العام أو التعليم العالي فيرفعون أكتافهم ويهزون رؤوسهم ويقولون أعداد تلك الزراعة والتجارة والصناعة فنحن إليهم أخرجنا إلى الذين يخرجون من الجامعة ومدارس التعليم العام قصور النظر ، ضفاف العقول ، محدودوا الأفق ، يقولون عن غير علم وبصبر عن غير فهم ويتحدثون عن غير بصيرة ولا روية ، فإن نستطيع أن نخرجهم رجال الزراعة والصناعة والتجارة والأعمال بوجه عام إلا إذا أخرجت لهم قبل كل شيء ، هؤلاء المثقفين ممتازين والمتوسطين الذين يفهمون الحياة وحاجاتها ومسؤولياتها والذين تعرض لهم مشكلات هذه الحياة فيعرفون كيف يأخذونها وكيف يروضونها ، وكيف يظهرون عليها وكيف ينفذون منها .

ثم وإنا نشتع الإيمان بالتعليم وحطه في نفوس المعلمين والمشرفين على التعليم حين تمحي من قلوب المسيطرين على الأمر هذه العواطف البغيضة التي لا تلائم الديمقراطية ولا تستقر مع مساواة والحرية في نفس واحدة ، هذه العواطف التي تصور لكثير من المسيطرين على الأمر أن الشعب جزء من هذه المادة التي تستثمر وتستغل ، هي كالأرض التي تزرع وكالماء الذي تروى به الأرض والحيوان الذي تحمل عليه الأثقال وكالمادة التي تتخذ منها الأدوات . حقه على سادته وملاكه أن يدبروا له من الطعام



والشراب واللباس ما يحمله من العدييات ويمكنه من العمل ويمكنهم  
هم من استغلاله واستئثار جهده . شأنه في ذلك شأن الأرض إذا أدركها  
الضعف وتأت الآلة إذا أدركها العطش ، فكما أنت خالق أن تصالح الأرض  
وتحميها من الضعف تستثمرها وكما أنت خالق أن تصالح الأداة إذا أدركها  
الفساد أو يافى العطش تستعملها بما هيئت له من المرافق فأنت خالق أن  
تطعم الشعب وتقيه وتزود عنه الأويشة والآوت فسخره بعد ذلك في  
الزراعة والتجارة والصناعة وما يغفل عينك الثروة العزيرة آخر العلم والعملة  
المتصلة آناء الليل وأطراف النهار ، على حين يحتمل الشعب في سبيل ذلك  
أثوان اليأس وسرور الشقاء ، بل حين تنجي من نفوس السبطين على  
الأمر من الحكم والأغنياء هذه المواضع التي يرونها راقية متميزة وأراها  
مهيئة محزنة . عواطف الرحمة للشعب والرفق به ، العطف عليه والإحسان  
إليه كما ترحم عليه أن يرفق به وتعطف عليه وتحسن إليه . فالشعب ليس في  
حاجة إلى أن يرحمه فريق من أبنائه أو يرفق به أو يشمله بالعطف والإحسان ،  
وإنما الشعب صاحب الحق . ومصاحب الحق مطلق المقدس في أن تسمع  
المساواة والعدل بين أبنائه جميعاً . وإذا كانت الظروف التاريخية لحياة  
الناس قد فرقت بينهم في الفنى والمقر . وإذا كانت الظروف الطبيعية  
قد فرقت بينهم في القدرة والكفاية فبهم مشتركون في مقدار لا يختلفون فيه  
وهو أنهم ناس قد خلقوا من تراب وسيردون إلى التراب كما يقول  
الحديث الشريف .

وإذا فلا بد من أن نزول من نفوس السادة والقادة والرؤساء



والسيطرة من عواطف الاستعلاء على الشعب وعواطف الإحسان إلى الشعب لأن الإحسان على هذا النحو مظهر من مظاهر الاستعلاء ولا بد من أن تقوم مقام هذه العواطف عواطف الإيمان بالمساواة والعدل بين أبناء الشعب ومن أن تصبح هذه العواطف جزءاً من تصورنا للاثنية وحكمنا عليها وجزءاً مقوماً لتصورنا الوطني ، حينئذ نؤمن جميعاً بأن من حقنا جميعاً أن نحيا حياة صالحة كريمة ، حينئذ نؤمن جميعاً بأن التعليم على اختلاف أنواعه والثقافة على اختلاف شروطها سبيلنا جميعاً إلى هذه الحياة الصالحة الكريمة ، حينئذ نؤمن بأن للتعليم خطراً وقيمة ، خطراً الحياة وقيمتها ، ، حينئذ يشعر المعلم بأنه عامل من العوامل الأساسية في الحياة ، في الحياة الخاصة وفي الحياة العامة ، أنه ما هذه الحياة من خطر وألمه ما لهذه الحياة من قيمة ، فهو إذاً ليس أداة أسخر ولا آلة استغل وإنما هو أمين الشعب على أنباء الشعب ينقل إليهم تراثه القديم ويشيع في نفوسهم آمله المستقبل ويهيئهم لحياة هذا التراث وتحقيق هذه الآمال .

يومئذ ويومئذ نحسب ، يتحقق ما يريد هيكلاً باشا وما يريد نحن معه من إيمان لأمهين ومشرفين على التعليم بمهمهم الخطيرة .

ويومئذ ويومئذ نحسب ، يقبل رجال التعليم على التعليم عن يقين وثقة ، وعن استعداد للتضحية واحتمال للجهد . فإن نحن من هذا اليوم ؟ أظن أننا بعيدون عنه بعداً شديداً . فلننتقم مع ذلك بالرجاء ولنحمي أنفسنا من اليأس وانطالاب بأيسر ما يمكن أن نطالب به لنبلغ بالتعليم غاية قريبة من غايته بعض الشيء إن لم نستطع أن نبلغ به هذه الغاية . وأيسر ما نطلبه

الآن ألا ندرج أمور التعليم ساخرين منها هازلين بين متكافين لما نبذل فيها من جهد . أيسر ما نطفيه أن نعتي بمقول أبحاث كما نعتي بزراعة القطن .

إن أمور معسر كذا ، تضطرب حين تعرض للقطن آفة من الآفات وحين تكسد السوق وينخفض السعر . هناك تضطرب الحكومة وينضطرب البرلمان وتفتق الصحف ويتغفل الفلق في البيوت والقصور .

أفئن عرضت للتعليم آفة تفسده وتفسد الشء الذين هم أبناؤنا وخلفاؤنا على أرض الوطن وثراته ومستقبله . لا نحمل به . ولا نهتم لإصلاحها كما نحمل بدودة القطن وكما نهتم لاضطراب الأسواق .

كلا ليس كثيراً أن نطالب إلى الدولة وإلى رجال التعليم أن نكون عنايتهم بتثقيف الشباب وتنشيتهم وحمايتهم من الجهل والفساد كما نعتيهم بتسمية القطن وتذكيتهم وحمايتهم من الممار والكود .

نعم وأيسر ما نطفيه أيضاً وإن تسرف في طلبه مهم أن نطفيه ومهما كررنا القول وأعدناه أن يشعر معلم شعوراً قد يأتى بهذه العناية وأنه شريك فيها ، ومحقق لها ، يشعر بما ينبغي له من المنة والكرامة .

وقد تعود صديقي هيكى باشا وأمودت أنا أيضاً منذ كنا نعمل معاً في السياسة أن شبه التعليم بالقضاء ، والمعلمين بالقمصة وأن نطالب بالكرامة والطمانينة الذين نأمنهم على إذاعة العلم والمعرفة في أبناء الشعب كما نطالب بالكرامة والطمانينة الذين نأمنهم على تحقيق العدل بين الناس .

ويحيل إلى أن صديقي هيكلاً ما زال يشبه التعليم بالقضاء والمعلمين بالقضاة بعد أن تولى وزارة المعارف فلعله يحضى بهذا التشبيه إلى غايته

ويجعله حقيقة لا تشيهاً ولا مجازاً ، ويبلغ من الدولة حكومتها وبرلمانها ،  
أن تسوى بين رجال القضاء ورجال التعليم . حينئذ نستطيع أن نطالب  
المعلم بأن يخلص مهنته ويتصيح لتلميذه ويحتل في سبيل ذلك المشقة والجهد  
والعناء . وحينئذ تقرب من الأيتام بمهمة التعليم . وأمل ذلك يقربنا من  
إصلاح التعليم شيئاً ويقربنا من تحقيق الغاية من التعليم .

( ٣٢ )

والآن ما الذي نريد أن نعلمه في هذه المدارس العامة لنصل بها إلى  
تحقيق هذه الغاية التي صورناها منذ حين : وهي إعداد الشباب للحياة  
الصالحة الكريمة المنتجة وتمكينهم من المعنى في تثقيف أنفسهم وترقيتها  
سواء كان ذلك بالاختلاف إلى دروس التعليم العالي أم بالاعتماد على جهودهم  
الخاصة . للجواب على هذا السؤال أرجو أن يذكر القارئ ما قدمته من ألوان  
القول حين حاولت أن أحدد الغرض الذي يرمى إليه التعليم الأولي والوسائل  
التي تمكن من تحقيق هذا الغرض .

فواضح جداً أن التعليم العام يجب أن يحقق كل أغراض التعليم  
الأولى من جهة وأن يحقق أغراضاً أخرى أرقى وأرفع من هذه الأغراض  
من جهة ثانية .

وإذا فلا بد من أن يحقق التعليم العام قبل كل شيء هذه الوحدة  
الوطنية التي صورناها فيما مضى من القول ، هذه الوحدة التي لا تفهمها  
ولا تحققها إلا إذا اعتمدت على استقلالنا الخارجي وعلى حريتنا الداخلية

وقد قدمنا أن العبي يجب أن يعرف نفسه وأمنته التي هو عضو من  
أعضائها ، وقلبيته التي يعيش فيه ووطنه الذي يعيش به وله ، وقدما أن  
هذا العبي من أجل ذلك يجب أن يقرأ ويكتب ويحسب ويعرف تقويم  
الوطن وتاريخه وأمنته ، ويتمتع بعد هذا كله من بساط العلم تمكنه من أن  
يعيش ويكسب القوت . وقد ذكرنا أن التعليم الديني والاختلاف الناس  
فيه وبينهم ، وفيها تقتضيه ظروف حياتنا القصرية في أول عهدها بالحرية  
والاستقلال .

فكل هذه الأشياء التي يجب أن يتعلمها العبي في التعليم الأولي يجب  
أن يتعلمها في أول التعليم العام لأنها مقدار مشترك بين أبناء الشعب جميعاً  
لا يسمح أن يعرفه بعضهم ويجهله بعضهم الآخر . ولكن العبيبة الذين  
يرسلون إلى مدارس التعليم العام يتجهزرون هذه الأشياء إلى غيرها ،  
ويتعلمون هذه الأشياء ، بعضها على أنها مقدمة ، أو قال إنها أساس للأشياء  
أخرى تأتي بعدها ، فتقوى آثارها وتنتجها من جهة واحدة لأننا ونتائج غيرها  
من جهة أخرى .

ومن أجل هذا يشترك التعليم الأولي والتقسيم الأول من التعليم العام  
في أشياء ، ويختلفان في أشياء . يشتركان في شيء يكونان نفس العبي  
ويعملان بينه وبين بيئته فادوية والمعنوية ويبحثان في نفسه الشعور بأنه فرد  
من جماعة ، وعضو من أمة ، وجزء من وطن . ثم يختلفان بعد ذلك في أن  
التعليم الأولي يمكن أن يكون غاية يقف عندها العبي على النحو الذي  
صورناه في أول هذا الحديث ، على حين هذا الجزء من التعليم العام ليس

غاية ولا يمكن أن يكون غاية ، وإنما هو مقدمة ينتقل منها العبد ضرورية  
إلى ما بعدها فيجب أن يبدأ في يسر وتدرج ولكن في دقة وإتقان لهذا  
الذي سينتقل إليه .

ولنضرب لذلك أمثلة تبينه وتجلوه . كلا السببين في التعرّف الأول وفي  
التعليم العام يجب أن يعرف البيئة الجغرافية التي نشأ فيها والتي يهيأ للعيش  
فيها . فهذا المقدار من الجغرافيا يكفي تنفيذ المدرسة الأولية ويجب أن  
يعرّفه تنفيذ المدرسة العامة ولكن معرفته يجب أن تكون أعمق وأوسع  
من معرفة زميله بعض الشيء ، لأنّ تنفيذ المدرسة العامة هذا لا يتعلّم  
الجغرافيا يعرف مصر ، ويهيأ للعيش بها بحسب ما يلزم أمتعتها  
مع الزمن ويتتقّف فيها من حيث هي علم أوسع وأشمل وأعمق من مصر ،  
ويجب أن يتشكّف فيه الشاب الصغير إلى حد بعيد . فيجب إذاً أن يكون  
علم التنفيذ في المدرسة العامة بجغرافيا مصر أعمق وأدق من علم زميله وأن  
يتجاوز مصر بعض الشيء إلى بعض الأقطار التي تشترك بينها وبين مصر  
العامة وتطرد بينها وبين مصر العلاقات . وقال مثل ذلك في التاريخ .  
فتلخيص المدرسة العامة لا يتعلّمه يعرف وطنه معرفة مجملّة ، ويعمل حاضره  
بمناخيه بحسب ، وإنما يتعلّمه هذا ويجب أن ينعش في تعلمه هذا . ثم يتعلّمه  
بعد ذلك لأنه مادة من مواد الثقافة العامة التي لا يكون الشاب متحضراً  
ولا مستنيراً بدونها . ولأنّه يعمل بين قديم وطنه وقديم الانسانية التي  
اتصلت بوطنه فأثرت فيه وتأثرت به . وما دام وطنه متصلاً في الحاضر  
وسيتصل في المستقبل بالانسانية متأثراً بها ومؤثراً فيها فلا بد من أن توصل

حياة الحاضر والمستقبل في نفس الشاب بحياة الماضي كما هي متصلة في الواقع يستطيع الشاب أن يلائم بين نفسه وبين الحياة الواقعة حين يتصور العلة بينه وبين الناس وحين يحكم عليها ويتصرف فيها . وقل شيئاً يشبه هذا فيما ينبغي أن يتعلمه الصبيان من أوليات العدد والحساب ، أحدهما يتعلمها لأنها توسع عقله بعض الشيء ولأنها تنفعه في حياته العملية بنوع خاص ، والآخر يتعلمها لهذا ولأنها سلم يرقى فيه إلى ما هو أعزق وأدق من أصول الرياضة وإلى ما هو جزء مقوم للمعمل وأصل أساسي من أصول المعرفة وسبيل موصلة إلى هذه المعرفة .

وعلى هذا النحو يختلف هذان النوعان من التعليم من وجوده ويتفقان من وجوده وينشأ عن هذا الاختلاف والافتقار أن يعنى المشرفون على أمور التعليم بالاحتياط أشد الاحتياط فقد أظهر التجربة والاختبار أن تنفيذ المدرسة الأولية مستعد للمضي في الثقافة ، خليك أن يتحول إلى التعليم العام ويأخذ فيه إلى بعض غايته أو إلى أقصى غايته فينبغي أن تهيأ له أسباب هذا التحول والانتقال وذلك بالامانة بين هذين النوعين من التعليم إلى حد ما وبإنشاء الممرات إن صح هذا التعبير بين هذين النوعين ليستطيع العبي أن يسلكها إن اقتضت التجربة أن ينتقل من التعليم الأولي إلى التعليم العام ، وقد أظهر التجربة والاختبار أن تنفيذ المدرسة العامة محدود القوة ضعيف الاستعداد لا يستطيع أن يعطي في الثقافة الراقية إلى حد بعيد فهو قد ينصرف عنها إلى الحياة العامة ، وهو قد ينصرف عنها إلى لون من ألوان التعليم الفني فيجب أن يحتاط المشرفون على شؤون التعليم أشد

الاحتياط حتى إذا انصرف هذا التلميذ عن المدرسة لم يكن قد حصل من المعرفة أقل مما يحصله تلميذ المدرسة الأولية عادة .

وكل هذه مسائل دقيقة لا يكفي أن تشرع لها القوانين وتوضع لها القواعد والأمور وتصدر بها منشورات وإنما يجب أن تلاحظ من قريب وتراقب من كثب ، ويجب من أجل هذا ألا تقطع الصلة بين التعليم العام وبين غيره من ألوان التعليم . وهذا ما يجب أن نقف عندها بعض الوقت لأنها في حاجة إلى العناية وإن كانت في نفسها أوضح وأجلى من أن تحتاج إلى مناقشة أو جدال .

وهي مسألة اللغات الأجنبية ، متى يبدأ بدرسها في التعليم العام . أما مصر فقد جرت على البدء بتعليم هذه اللغات أو إحدى هذه اللغات على الأصح في المدارس الابتدائية التي هي أول التعليم العام . جرت على ذلك مع شيء من الاختلاف والاضطراب في الرأي وفي العمل . فهل تدرس اللغة الأجنبية منذ السنة الأولى أم هل تدرس منذ السنة الثانية أم هل تدرس منذ السنة الثالثة . أما نحن فجوابنا في ذلك قاطع سريع وهو أن اللغة الأجنبية لا ينبغي أن تدرس في هذا القسم من التعليم العام إلا في السنة الأولى ولا في الثانية ولا في الثالثة ولا في الرابعة . وإنما يجب أن يخلص هذا القسم من أقسام التعليم العام كما يخلص التعليم الأولي للثقافة الوطنية الخاصة إذا أردنا أن نخلص نفس الصبي لوطنه وأن نشد الصلة بينها وبين هذا الوطن . وهذا الصبي سيجوز الوطن في الثقافة إلى أوطان أخرى مختلفة بعد زمن قصير وسيشد اتصاله بهذه الأوطان على نحو غير مألوف



في البلاد الأخرى كما سترى فلا أقل من أن تحتفظ بهذا الطور من أطوار نشأته بالثقافة الوطنية نخسه بها ونقصه عنها .

أضف إلى ذلك أنه نشكو مختصين محققين من أن تلاميذنا لا يحسنون لغتهم العربية وتحمل ذلك على اللغة نفسها أحياناً وعلى مناهجها وكتبها أحياناً ، وعلى معلميها ومذاهبها في التعليم أحياناً ، والسكت لا تحمل ذلك على مصدر امره أن يكون من أمر معبودة ، وسبب طله أن يكون من أمر أسبابه وهو أن التلميذ لا يكاد يدخل المدرسة حتى تتلفته اللغة الأجنبية فتستغرق من وقته وجهده وثاقه ما هو خفيق أن يهتم في تعلم اللغة الوطنية وإتقان غيرها من مواد التي تتصل بالثقافة الوطنية .

وإذا كان من الحق أن اللغة العربية عسيرة لأن محورها ما زال قديماً عسيراً ولأن كتاباتها ما زالت قديمة عسيرة ولأن مناهجها ما زالت بعيدة عن ملائمة حاجة السبي وحاقته ، ولأن معلمها ما يهيأ بعد ليكون رفيقاً بها ، وبالتلميذ ودراً عليها وعلى التلميذ ، إذا كان هذا كله حتماً ، وهو حق من غير شك ، فحري أن نلجأ باللغة العربية وأن نضمن برامج التلميذ لها وانصرافه إليها وإلا شغفه عنها لغة أجنبية لا يحتاج إليها الآن ويستطيع أن يتعلمها ويتعمقها حين ينمو عقله وجسمه ومسكته ، وحين يستطيع أن يجمع بين تعلم اللغة الأجنبية والنسبي في إتقان لغته الوطنية والنسبي فيما أخذ فيه من الثقافة .

وقد كان يمكن الاعتذار من فرض اللغة الأجنبية على العربية في أول

عهدهم بالمدرسة أيام الإنجليز . لأن سيطرتهم على شئون مصر ربما كانت تقتضى ذلك ، وقد كان يمكن هذا الاعتذار أيضاً حين كانت لغة الثقافة فى المدارس هى الإنجليزية أو الفرنسية فلم يكن بد من أعداد التلاميذ لهذه الثقافة بتعليمهم لغتها .

فأما الآن وقد كفت يد الإنجليز عن أمور التعليم . فأما الآن وقد أصبحت اللغة العربية لغة الثقافة فلا يمكن الاعتذار عن المعنى فى هذا الخطأ إلا بأنه استمرار لما كان وإهمال لما ينبغى من الإصلاح . أضف إلى هذا كله أنه إذا فهم أن نفع المدارس الأوروبية بتعليم الصبية اللغات الأجنبية فى أول عهدهم بالمدارس وهى فى ذلك أدنى منا إلى الاعتدال والقدرة فقد لا يعهم إصرارنا إلى ذلك وأصرارنا عليه لأمرين خطيرين . أحدهما أن لاصبية الأوربيين من دورهم ومنافعهم وبشتاتهم خارج المدرسة مدارس يتعلمون فيها لغتهم الوطنية ويتقنون فيها بثقافتهم القومية ، وأن لهم من أمهاتهم وآبائهم ومن أخواتهم وإخوانهم معلمين ومثقفين يحبون إليهم هذه الثقافة وتلك اللغة ويزودهم منها بحضوظ قد تكون أبقى وأرق وأكثر وأوفر مما يتعلمونه فى المدرسة .

وأين نحن من هذا وبين المدرسة والبيت من الفرق ما تعلم وبين الأسرة وجماعة المعلمين من المون ما تفدر حتى أن كثيراً من الناس يقولون إن اللغة العربية التى يتعلمها الصبي فى المدرسة لغة أجنبية بالقياس إليه لأنه لا يتكلمها ولا يسمعها مع الدين يعلمونه اللغة العربية نفسها فضلاً عن الدين يعلمونه الجغرافيا والتاريخ وغيرها من العلوم . أفلا يكون من الحق والإنصاف والرفق بالصبي والنصح للغة العربية نفسها أن نحد للصبية

في هذا الوقت الذي يفرغون فيه للفتهم الوطنية قبل أن تأتي لغة أخرى أو لغات أخرى فتزاحمها على عقولهم وقلوبهم وعلى ملكاتهم وأذواقهم .

والأمر الثاني أن بين اللغات الأوروبية مهما تختلف من التوافق والتقارب حفظاً يختلف قوة وضعف باختلاف مقدار بعضها من بعض ولكنه على كل حال يدرس دروسها على العصبية الأوروبية وبين ويتمتعهم شيئاً من اللذة والمتاع وربما أعانهم على اتقان لغتهم الوطنية نفسها . ونبس بين اللغة العربية واللغات الأوروبية من هذا التوافق والتقارب في المادة والمنطق قليل ولا كثير . فإذا أخذ العصب الفرنسي يدرس الإيطالية أو الأسبانية لم يجد في ذلك من الجهد ما يجده العصب المصري حين يدرس لغة أوروبية لما بين الفرنسية والإيطالية والأسبانية من التقارب ولما بين اللغة العربية وأي لغة أوروبية من التباعد . وإذا أخذ العصب الإنجليزي يدرس الألمانية كان ذلك أيسر عليه وأدنى إليه وأفع له إذا قيس إلى العصب المصري حين يؤخذ يدرس إحدى هاتين اللغتين أو أي لغة أوروبية أخرى .

هذا التباعد بين لغتنا العربية واللغات الأوروبية التي نريد أن نتعلمها خليق أن يحمدا على الاندخال الاضطراب والاحتلاط على العصب أثناء تعلمه لغته الوطنية الصعبة بتعليمه لغة أجنبية بعيدة عنها أشد البعد فخافة لها أشد الخلاف قبل أن يتمكن من هذه اللغة الوطنية إلى حد ما . وهو في الوقت نفسه يحملنا على التسرع باقحام اللغة الأجنبية على نفس العصب وملكاته وذوقه قبل أن تتقدم نفسه وملكاته وذوقه في النضج إلى حد معقول حتى لا تفتى شخصيته اللغوية والأدبية الناشئة في هذه اللغة الأجنبية

وحتى لا يعطرب عليه الأمر اضطراراً ينتج أفتح الآثار في حياته الثقافية حين تقدم به السن وحين يحتاج إلى أن يعبر عما في نفسه ويفهم ما يعبر به غيره وحين يدعو إليه لغته العربية فلا توانيه ولا تستجيب له لأن الإلف لم يتحقق بينه وبينها أثناء النضج ، ولأنه شغل عنها وأكراه على ألا يتجهها من نفسه إلا جزئياً يسيراً .

( ٣٣ )

وما دمت قد عرضت لغات الأجنبية في التعليم العام فلا بد من أن نعرض من فصيلتها الثقافية المقدمة في عصرنا البصرة القيمة في غيرها من البلاد . فكيف لغة أجنبية يجب أن يتعلم الصبية والشباب في المدارس العامة ؟ وإلى اللغات الأجنبية يجب أن يتعلموا ؟ وعلى أي نحو يكون هذا التعليم ؟ ومن الذين يجب أن ينضموا به ويفرغوا له ؟

كل هذه مسائل أجابت عنها الأمم الأوروبية بعد كثير من الجهد والتفكير والتجربة واسكنها أجابت عنها على كل حال وانضمت بجهد ونفكيرها وتجربتها . أما نحن فاجبت عنها مقلدين ومتأثرين بالنسبة وطروفاً وفي غير جهد ولا تفكير ولا تجربة ولا انتفاع على كل حال .

كان أبناؤنا يتعلمون الفرنسية قبل الاحتلال لأننا فعلنا بفرنسا واتخذناها لأنفسنا معلاً ، إماماً ثم فرض الإنجليز لغتهم على أبناؤنا وحاربوا الفرنسية حتى طردوها من مدارس الدولة طرداً واضطروها إلى بعض المدارس الأجنبية الحرة ثم عدنا إلى الفرنسية نملأها لأبناؤنا في آخر التعليم الثانوي ، ثم في

أنهاء التعليم الشافى كله على أنها لغة إضافية نقل العناية بها . ثم فتح الله علينا فاشتنا للفتيات مدرسة أو مدرستين أو مدارس لا أدري يعلمن فيها الفرنسية على أنها اللغة الأولى . وكانت السياسة من غير شئ هي المصدر الأول لهذا التردد والاضطراب وما زلنا إلى الآن نتردد ونضطرب بين الإنجليزية والفرنسية ولكن التفوق لـ لغة الإنجليزية دائماً في مدارس الدولة وفي مدارس مصرية الطرة التي تتأثر بمدارس الدولة وتتخذها نموذجاً ومثلاً ثم لم يكن هذا جواب الوحيد على هذه المسائل فقد عهدنا بتعليم هاتين اللغتين إلى الأجانب من الإنجليز والفرنسيين ومن السويسريين والبنجاليين وكانوا كانت الطبقة المسيطرة على أمورنا مقتنعين بأن هذه أقوم الطرق لتعليم أبنائنا هاتين اللغتين وكذا لو كانت الطائفة المسيطرة على أمورنا مثلاً أقواها بأن المعلم الأجنبي أنفع من المعلم المصري لأنه أملاك للغة وأقدر على التصرف فيها وأحرى أن يعلم العربية والشبان لغة صحيحة يؤديها أمامهم أداء بريئ من العوج والالتواء . وكذا لو كانت الطائفة المسيطرة على أمورنا بين رجلين مخدوع بظواهر الأمر أو خادع نفسه ولقداس يريد أن يرضى السياسة على حساب التعليم وعلى حساب اأدلية المصرية . ثم فتح الله علينا فاستكشفنا ما لم يكن يد من استكشافه وهو أن الإنجليز والفرنسيين لا يبالغون من إتقاننا لهاتين اللغتين ما نريد نحن وإن يبالغون ما يريدون هم . وفي أثناء ذلك ومن قبله دلت التجربة على أن المصريين إذا كلفوا تعلم اللغة الإنجليزية بعد أن يبينوا له تهيئة مقاربة بلغوا بتلاميذهم من هذه اللغة منزلة ليست أدنى من التي يبلغها الإنجليز ولعلها أن تكون أرفع

منها وأرقى منها كثيراً . والواقع من الأمر أن المفروض أن تلاميذنا وطلابنا يتعلمون في المدارس العامة الإنجليزية والفرنسية كما يتعلمون اللغة العربية والحقق أنهم لا يكادون يتعلمون من هذه اللغات شيئاً . فلا بد إذن من أن يعاد المدرس لمسألة اللغات من جديد ولا بد من أن تدرس هذه المسألة من جميع الوجوه التي أشرت إليها آنفاً . ولتقدم بين يدي هذا المدرس الذي نريد ونرجو أن يكون موجزاً أن حاجتنا إلى اللغات الأجنبية أشد جداً من حاجة الأمر الأوروبية الراقية . وأن هذه الحاجة منتظلة شديدة إلى وقت بعيد لسبب يسير يعرفه الناس جميعاً ، وهو أن لغتنا العربية لا تزال بعيدة كل البعد عن أن تنهض بحاجات الثقافة الحديثة والتعليم الحديث . وهي الآن أغنى منها في أول هذا القرن ولكن فقرها لا يزال شديداً وتعلد يبلغ من الشدة أن يكون مخذراً للشعوب التي تفكاه . والتي تزعم لنفسها الحضارة والمجد وتطمح إلى ما تطمح إليه من العزة والاستقلال .

حاجتنا إلى اللغات الأجنبية شديدة جداً إذن ، ولكن اللغات الأجنبية ليست مقصورة على الإنجليزية والفرنسية كما أن العلم والفن والأدب والفلسفة وكل مواد الثقافة والمعرفة ليست مقصورة على الإنجليزي والفرنسيين بل هناك لغات أوروبية حية ليست أقل رقياً وامتيازاً من هاتين اللغتين . وهناك أم أوروبية راقية ليست أقل تفوقاً وامتيازاً في الثقافة والمعرفة من هاتين الأمتين العظيمتين . وقد كان يفهم قبل الاحتلال أن تتعلم الفرنسية وحدها وتتجه إلى فرنسا وحدها لتتصل بالحضارة الأوروبية لأن تهضمتنا كانت ناشئة ولأن المصادفة السياسية أرادت أن نتصل بفرنسا قبل أن



نتصل بغيرها من بلاد أوروبا . وكان مفهوماً بعد الاحتلال أن نتعلم اللغة الإنجليزية لا نعدوها إلى غيرها من اللغات لأن الإنجليزي كانوا يسيطرون علينا ويأخذوننا بما يحبون لا بما نحب . فاما الآن فقد يقال أن نهضتنا بلغت رشدها وقد يقال أيضاً أن سلطان الإنجليزي قد رفع عنا وأن استقلالنا قد رد إلينا . وقد تحققت صلات بيننا وبين الأمم الأوروبية الراقية على اختلافها فمن غير المفهوم إذن أن تظل حياتنا المعنوية محتكرة للإنجليز والفرنسيين أو موضوعاً للتنافس بين الإنجليزي والفرنسيين .

وما أعرف بيننا وبين هذين الشعبين الصديقين معاهدة تفرض ألا نتعلم إلا لغتهما ، وألا نستخدم العلم والثقافة إلا منهما بل الذي أعرفه أننا قد أقمنا الامتحانات وأصبحتنا أحراراً في اختيار ما نكن أحراراً فيها قبل عام واحد . وأظن أننا أحرار في أن نتعلم من اللغات الأوروبية ما نشاء وفي أن نستخدم العلم الأوروبي والثقافة الأوروبية من حيث نشاء . وقد فهم الشعب هذا منذ عهد سعيد فأرسل أبناءه إلى ألمانيا والنمسا وإيطاليا وهممت الجامعة هذا منذ أُنشئت بجملة الألمانية لغة مقررة بين اللغات التي تدرس في كلية الآداب وأرسلت بعوثها إلى ألمانيا وإيطاليا أيضاً ولكن فهم وزارة المعارف لهذه الحقيقة كان بطيئاً جداً وهو لم ينته إلى غايته ، فسارلت مدارسها محتكرة للإنجليزية والفرنسية ، وما زالت بعوثها موقوفة أو كالموقوفة على إنجلترا وفرنسا . وأنت إذا نقصت البلاد الأوروبية الراقية لم تجد بلداً مستقلاً يقدم مدارس احتكاراً لأمة أخرى مهما يكن ساطنها ومهما يكن تفوقها المادي والمعنوي . فلا بد إذاً من أن تنشط وزارة المعارف من هذا



الجود وتتحرر من هذا الرق وتنفي هذا الاحتكار إتماما وتبيح في مدارسها  
لغات أخرى غير هاتين اللغتين ، وأقل ما يجب أن يطلبه هو أن تضاف  
الألمانية والإيطالية في مدارس التجارة إلى الإنجليزية والفرنسية وأن تغير  
التلاميذ أو الأسرى بين هذه اللغات الأربع يختارون منها لغة أو لغتين على  
أن تكون إحداهما ألمانية ولأخرى ريفية . ذلك بلأنهم كرامتنا أولاً فإن  
الذين يحرمون التجارة والصناعة والحياة المادية من الامتيازات لا يبق معهم  
أن يحتفظوا بالامتيازات : بل قد هو شر من الامتيازات ، فقيس إلى الثقافة  
وإلى الحياة العقلية . وذلك بلأنهم ما أصبح إليهم من تخفيف الشخصية المعسرة  
ونقصها ، وإذا فرضنا على أجيالنا العشرة القادمة بغيرها صفاتهم على مثال  
أشعب هذه الثقافة : فبمقتضاها مريضين للماء فيها والافتقار إلى حين  
أما إذا أخذت في الثقافات الكبرى التي تنقسم العلم والتجارة والعلوم على  
تخصيصه أحوال شدة من التوازن في حياتها العقلية معها وكان هذا التوازن  
نفسه سبباً إلى أن تبرز شخصيتها قوية محترمة لا تستطيع أن تعني في هذه  
الأمة ولا في تلك ولا تستطيع أن تفقد هذا الشعب أو ذلك . وهذا أنفع  
لحياتنا العقلية نفسها . فإن العلم والمعرفة والفنون العقلية والفني كل ذلك  
ليس موقوفاً على شعب بعينه وإنما هو شائع بين الشعوب . فالحير أن نرى  
أنفسنا نعترف ما عند الشعوب كلها ، لا ما عند شعب واحد أو شعبين اثنين .  
ومن الحق أن كلا من هذه الشعوب الأربعة له إنتاجه العقلي والفني  
الممتاز . ومن الحق أيضاً أننا نتفجع بمعرفة هذا كله أكثر مما نتفجع بمعرفة  
ما عند شعب واحد أو شعبين اثنين . وذلك أنفع لحياتنا المادية نفسها آخر

الأمر . فإن معاملتنا التجدرية والسياسية ليست مقصورة على الانجليز والفرنسيين ولكنها تتجاوزهم إلى أمم أخرى . وإذا لم يكن من البصر الآن أن نتعلم لغات الأمم التي نتصل بها جميعاً فلا أقل من أن نتعلم لغات هذه الأمم الكبرى التي تعيننا على الاتصال الدافع بغيرها من الأمم .

وإذا ذهبت إلى إنجلترا أو فرنسا فمن تجد المدارس الانجليزية أو الفرنسية تكفي بلغتين أجنبيتين بل لا تكاف ثلث مشقة الذهاب إلى إنجلترا أو فرنسا والنظر إلى المدارس الأجنبية في مصر . أنظر إليها فتجدها لا تكفي بتعليم لغة أجنبية أو لغتين أجنبيتين وإنما هي تعلم لغات أجنبية محدودة يختار منها التلاميذ أو أسرهم ما يلائم ميولهم وأعمالهم فربما نحن من دون غيرنا من الأمم بمصر مدارس على هاتين اللغتين ومعمل إحداها أصابة دائماً والأخرى أساسية دائماً .

وإذا كان صحيحاً أن التعليم العام لا يهيئ التلاميذ للجامعة وللتعليم العالي على اختلاف ألوانه فإن التعليم العالي لا يكفي ولا يستطيع أن يكفي بلغة أجنبية واحدة أو بلغتين أجنبيتين . وإنما هو في حاجة إلى أعظم حظ ممكن من اللغات الأجنبية . وإذا كان التعليم العام لا يهيئ الشباب للتعليم الجامعي إذا فرض عليهم لغتين اثنتين وقد نشأت عن ذلك مشكلات خطيرة أحسها الجامعة وأحسها كلية الآداب خاصة لمكانها من الثقة العالية . من هذه المشكلات أن الطلاب إذا دخلوا كلية الآداب وبدأوا التخصّص في أقسامها شعروا وشعر أساتذتهم لا بأنهم ضعاف فيما تعلموا من الإنكليزية والفرنسية فحسب ، بل بأن هاتين اللغتين قد لا تكفيان لما يحتاج إليه الطالب حين

يريد أن يتخصص في فرع من فروع العلم . فمن أراد التخصص في اللغات السامية وفي الدراسات القديمة لا يستطيع أن يستغنى عن اللغة الألمانية . وكذلك من أراد أن يتخصص في الآثار المصرية أو الإسلامية . وقد أسست الكلية دروساً للغة الألمانية ومرضتها على هؤلاء الطلاب أو رغبت الطلاب فيها ترغيباً ولكن هذه الدروس لا تعنى عنهم شيئاً لأنهم يتعلمون هذه اللغة أثناء التخصص فلا يستطيعون أن يلتزموا بها إلا بعد زمن طويل وجهود ثمين وقد كان ينبغي ألا يقبلوا على التخصص إلا وقد تعلموها .

وقد مثل هذا ما قيس إلى اللغة الفرنسية فقد تحتاج بعض الدراسات إليها وقد يؤدي هذه الدراسات في الكلية أساتذة فرنسيون ويأتي الطلاب وحظهم من الفرنسية ضايل جداً لا يتمكنهم من الاعتماد على أنفسهم في البحث ومراجعة ولا من الاستقلال بقراءة الكتب ولا من فهم أساندهم كما ينبغي فضلاً عن مشاركتهم فيه ومعاونتهم عليه .

ومن هذه المشكلات ما يكلف الدولة أموالاً كثيرة جداً وذلك حين ترسل كلية الآداب بعوثاً إلى أوروبا . فهي ترسل هذه البعثات أحياناً إلى ألمانيا وأحياناً إلى إيطاليا حسب ما تقتضيه مصلحة التعليم وحسب ما أشرنا إليه آنفاً من أن الأمم الأوروبية قد يفتقر بعضها من بعض في بعض ألوان المعرفة . فالطلاب الذين ترسلهم إلى ألمانيا وإيطاليا مدطرون إلى أن ينتفخوا وقتاً طويلاً ليتعلموا الألمانية والإيطالية وذلك يكلف الدولة أموالاً قد كانت تستطيع أن تقتصدتها لو أن هؤلاء الطلاب تعلموا الألمانية والإيطالية في بلادهم . والذين ترسلهم إلى فرنسا ليسوا أحسن من زملائهم حظاً . فقد يخيل إليهم قبل السفر أنهم يعرفون الفرنسية ولكنهم لا يكادون

يبلغون فرنسا حتى يحتاجوا الى ما يحتاج اليه زملائهم في ألمانيا وإيطاليا من استئناف المدرس .

وبماضح أن ذلك يضع عليهم وقتاً ضوئياً ويكلفهم جهوداً لا ينبغي أن يثقلوا أنفسهم لأنها جهود الانلازم السن التي وصلوا اليها ولا الطور الثقافي الذي اتسبوا إليه . وهذه المشكلات كما أنه تكن تتوجد لو أن الألمانية والإيطالية كانت تدرسان في المدارس العامة . إذا لاستطاعت الكلية أن توجه الطلاب في دراستهم حسب دروسها في المدارس العامة من جهة وراعت ذلك أيضاً في إيفاد البعث وكانت النتيجة الطبيعية لهذا النظام العقيم الذي اتبعه أن تكلف الشباب فوق ما يطيقون وأنا تكلف الدولة والجامعة فوق ما تطيقان وأنا ككتفي باللغة الإنجليزية وبانقليس الذي يعرفه الطلاب من اللغة الفرنسية ، وأنا تقصر بحث الطلاب على ما كتب في هاتين الهمتين مهما تكن المادة التي يدرسونها وأنا تقصر البعث على إنجلترا وفرنسا مهما تكن المادة التي تريد أن تخصصهم فيها . ولكن الجامعة رفضت هذه النتيجة الطبيعية رفقاً وقاومت هذا الميل الطبيعي مقاومة تفخر بها وسيستجملها التاريخ لها مع الحمد والثناء ، لأنها لم تزد أن يكون الجيل الشفيع متواضع الثقافة ولا يحتكر الشعب بعينه من الشعوب ، وإنما أرادت أن تفتح العقل المصري الخصب الذي لكل ألوان الثقافة لمقارنة وأن تطلب هذه الثقافة حيث هي لا حيث كان يراد منها أن تطلبها .

وستظهر نتيجة ذلك بعد وقت قصير جداً . بل أهل بواذر ذلك ستظهر منذ هذا العام . ذلك حين يعود بعض الشبان الذين تعلموا في فرنسا والذين تعلموا في ألمانيا والذين تعلموا في إنجلترا والذين تعلموا في إيطاليا وحين

يتلقون شباب الطلاب و يسلكون بهم طرق التعليم العالى . هذا لك يظهر  
التناقض الشنيع بين البيئة الجامعية الحرة الطليقة التى يأتىها العلم والنور من  
جميع أطرافها وبين البيئة المدرسية مقيدة الضيقة التى تستمد العلم والثقافة  
من وجه بعينه من الوجوه . وإذا لم تتدارك هذا منذ الآن فهم منتبه بنا  
إلى أزمة ثقافية خطيرة لا شئت فيها . ويكفى أن نلاحظ هذه الأزمة  
الثقافية الخطيرة التى تشكو منها كلية الحقوق أشد الشكوى وأمرها . فقد  
نتج عن مرض اللغة الإنجليزية على المدارس العامة وأضعاف اللغة الفرنسية  
فيها أن أقبل الشباب على كلية الحقوق وهم غير مهينين لدرس هذه المادة  
لأن غناء اللغة الإنجليزية في درس الحقوق عندما يقبل ضئيل فإذا وصل  
الطلاب إلى هذه الكلية فهموا هذه اللغة كل الإهمال . كأنهم لم يتعلموها  
ولأن غناء اللغة الفرنسية في درس الحقوق عندما عظم الخطر فإذا وصل  
الطلاب إلى هذه الكلية وجدوا أنفسهم لا يعرفون من هذه اللغة شيئاً  
فأخروا بين لغة يعرفونها وهم لا يكادون يتحدثون إليها ولغة يجهلون بها  
وحاجتهم إليها شديدة ماسة . ولم يكن أساتذتهم أقل منهم حيرة ، ولم تكن  
الجامعة أقل حيرة من الأساتذة والطلاب .

يجب بعد هذا كله في نظر أن تمتنع وزارة المعارف بأن الوقت قد آن  
لتحرير المدارس من هذا الاحتكار وتخصير العربيين بين هذه اللغات  
الأربع<sup>(١)</sup> على أقل تقدير يختارون منها ما يحبون .

(١) بل قد أظهرت الظروف أن هناك لغة خامسة لا يصح إهمالها يقال من  
الأحوال وهى اللغة الروسية .

(٣٤)

وهناك مسألة ليست أقل من هذه المسألة خطراً ولكن وزارة المعارف لا تريد أن تعف عنده ولا أن تفكر فيها لأنها غريبة بالقياس إليها ، بل هي غريبة شذوذة بالقياس إلى الكثرة العظمى من المتعلمين المصريين مع أنها في نفسها من أوضح المسائل وأجلاء ، وهي مسألة اللغتين القديمتين اليونانية واللاتينية .

ويجب أن يسجل هذا مع التقدير الأسف أيضاً أن صاحب المقام الرفيع على ما هو باشا قد شعر بخطور هذه المسألة وهم يحسم ، وكاد يوفق إليه لولا أن الظروف السياسية في أظن ردت له رداً عالياً عما كان يريد . فقد بدأ ما هو باشا بإدخال اليونانية واللاتينية والألمانية أيضاً في بعض المدارس الثانوية حين كان وزيراً للمعارف ، وكان تفكيره في هذا مستقيماً كل الاستقامة ؛ فإن الذي ينشئ الجامعة يجب أن يهيئ لها الطلاب الذين ينتفعون وينفعون بالاختلاف إليها ، وكان ما هو باشا ينشئ الجامعة وكان يريد أن يهيئ لها هؤلاء الطلاب ، ولكنه أخطأ أو أخطأ المشيرون عليه في نظر ، فاختار تعليم هاتين اللغتين مهمين من اللاتينيين بلجيكيين وفرنسيين . وكان حقه أن يختارهم من الإنجليز ؛ لأن استقلال مصر لم يكن قد تم بعد ورغم تصريح ٢٨ فبراير ، ولأن الإنجليز ليسوا أقل من غيرهم قدرة على تعليم اليونانية واللاتينية ، ولأن تلاميذنا أقدر على أن يستفيدوا من الإنجليز في اللاتينية واليونانية منهم على أن يستفيدوا من الفرنسيين والبلجيكيين



وما دام الأمر منتهياً بهذا يظل الوقت إلى أن ينتقل هذا التعليم إلى المعلمين المصريين فلم يكن بأس بأن نصانع الإنجليز حين كانوا خصوماً أقوياء . وليس من بأس بأن نجاملهم ونرضيهم بعد أن أصبحوا حلفاء وأصدقاء ما دام ذلك ينفع ولا يضر . ولكن الذين أشروا على ماهر باشا بخططوا لهذا ولا شيء منه ؛ فأنهت اللاتينية واليونانية من المدارس الثانوية ، وحول بعض المعلمين إلى كلية الآداب ، وكلف بعضهم تعليم الفرنسية في القاهرة والأقاليم ورددنا إلى حيث كنا . وقد ترك ماهر باشا وزارة المعارف منذ عهد سعيد ، ولم يخطر لأحد من الذين جاءوا بعده أن يفكر في هذه المسألة . ماذا نقول ؟ لقد تعرض تعليم اللاتينية واليونانية في الجامعة نفسها لأخطر الأخطار وأشدّها ، واحتجنا وما زلنا محتاجين في إقراره وتقويته إلى جهاد متصل عنيف .

أقر هذا التعليم في الجامعة على كره من نواب كثيرة حين كان ماهر باشا وزيراً المعارف ، وأقر بالقياس إلى كليات الآداب والحقوق . ولكن أشهراً لم تنض على إنشاء الجامعة حتى كان صراع عنيف حول إقرار اللاتينية بالقياس إلى كلية الحقوق . وانتهى هذا الصراع بانتصار خدمة اللاتينية ، وأعفى طلاب الحقوق من دروسها ، واتجهنا إلى هذه النتيجة المضحكة التي تخزى مصر عند الأجانب من غير شئ وهي أن من الجائز جداً أن يوجد في الجامعة المصرية وفي أرقى كلية حديثة للحقوق في الشرق أستاذ أو أساتذة للفقه الروماني والفقه المدني وتاريخ الفقه لا يلم باللاتينية ولا يستطيع أن يقرأ نصاً من نصوصها مهما يكن يسيراً .



وكان مصدر هذا الخطأ نضجك أن الذين أشرفوا على تنظيم كلية الحقوق لم يفرقوا — ولم يخطر لهم أن يفرقوا — بين من يتعلم الحقوق ليستغل بالخدمة أو القضاء ، ومن يتعلم الحقوق ليتخصص فيها ويصبح أستاذاً في الكلية يوماً ما . فالأول يستطيع إلى حد ما أن يستغنى عن اللاتينية ولكن استغناء الثاني عنها لا يتصور إلا في بلد لا يهتم الثقافة العالية على وجهها .

وكان الأستاذ ديجي من أشد المتخصصين لتعليم اللاتينية في كلية الحقوق وإليه يرجع هذا الفضل المحجل في سجل المبرزين على إبعاد اللاتينية عن هذه الكلية . ومع ذلك فقد كان الأستاذ ديجي غميداً الكلية الحقوق في جامعة بوردو ، وكان بارعاً في اللاتينية مراعاة ظاهرة . وأذكر أننا كنا نختصم في هذه المسألة في مجلس الجامعة ، وكان الحوار بينه وبينى شديداً ، فلما ألاحظنا في هذا الحوار رد على في بعض ما رد بجملة لاتينية ، فصحك المجلس ونحدث الأستاذ ديجي نفسه من رجل يحارب اللاتينية ويريد إغائها ويحتاج لذلك ويخصص فيه بالغة اللاتينية نفسها .

واستأدري كيف أقر موقف الأستاذ ديجي ، ولكنني أعنه بإحدى علل ثلاث أو بهذه العنل الثلاث مجتمعة ، فقد كان الأستاذ ديجي من الديمقراطيين المتطرفين في فرنسا ، وانحراف هؤلاء الديمقراطيين عن اللاتينية واليونانية معروف ، ولكنهم لا ينحرفون عنها في فرنسا إلا بمقدار ، فهم لا يريدون أن تعرضا على كل الذين يحتفلون إلى المدارس العامة — كما كانت الحال في القرن الماضي — وإنما يكتفون بأن تدرسا

في هذا التعيين يختارهم من يشاء، ويعرض عنهم من يشاء، على أن يختار  
مكاتبها فختين أو ديتين إلى آخر نظامهم المقدم. وأكبر الظن أن  
الأستاذ ديجي حارب اللاتينية في مصر كما كان يحاربها في فرنسا.  
وهناك علة ثانية وهي أن زعيم الداعين إلى تعليم اللاتينية في الجامعة  
لم يكن محبوباً إلى الأستاذ ديجي ولا إلى كثرة الجامعيين المصريين.  
فلم يكن هذا الزعيم إلا لأستاذ جريجوار العميد الأول لكلية الآداب  
الحكومية. فحوربت اللاتينية في كلية الحقوق كذلك لهذا الرجل الذي لم  
يكن يحسن الدخول عن قلبه وغمراً بالاصح وحسن نيته. وهناك لا تحتاج  
إلى أن أذكر لك أن العلة الثالثة كانت سياسية صرفة، فقد رأيت إحقاق  
مذهبنا حين أراد تعليم هاتين اللغتين في المدارس الثانوية.

وهناك علة رابعة لم تكن أحب أن أسجلها، ولا أحب أن ألتفت من طرف  
ومكافئة. فقد كان بعض أساتذة الحقوق من المصريين يمانون أشد  
المانة في تعليم اللاتينية لطلابهم. لأنهم لم يعلموا اللاتينية، فكيف  
يعرف تلاميذهم ما لا يعرفون. ولم يستطع أحد في ذلك الوقت أن يفهم  
أن الواجب على كل حيل أن يهيئ الجيل الذي يأتي بعده ليكون حياً  
منه وأوسع علمه وأعمق ثقافة، واكتفى قد أخذوا منهم هذا الآن، ويخيل إلى  
أن كلية الحقوق نفسها قد أخذت تقدم على تفریطها في اللاتينية، وهي على  
كل حال قد أخذت توجه بعض المتفوقين من طلابها لا للدرس اللاتينية  
وحددها بل للدرس اليونانية والألمانية والإيطالية أيضاً.

وما يمكن من شيء فقد طردت اللاتينية من كلية الحقوق طرداً عنيفاً،

ثم حوربت في كلية الآداب نفسها ، وحوربت معها اليونانية حرباً عنيفة طويلة ملتوية لا حاجة إلى تفصيلها الآن . ولكنهما ثبتت هذه الحرب ثباتاً حاسماً . ثم أخرجت من كلية الآداب سنة ١٩٣٢ ، وما هي إلا أن ألقى صاحب ناماقي حفي عيسى باش قسم الدراسات القديمة إلغاء . وظلت اللاتينية واليونانية مع ذلك تدرسان في الكلية تحتين إضافيتين على أنهما من وسائل البحث الجامعي . فلما عدت إلى الكلية في أواخر سنة ١٩٣٤ عادت الحرب حول اللاتينية واليونانية حذقة ، وانتهت بأن أعاد نجيب الهاللي باشا ما تقدم حفي عيسى باش ، واستأنفت اللاتينية واليونانية حياتهما خصبة مباشرة بالخير في كلية الآداب .

فهذا كله على إيجازه يصور لك في وضوح ما تقدم اللاتينية واليونانية في مصر من التقدم . وأنا مع ذلك مؤمن أشد الإيمان وأعمقه وأقواه بأن مصر لن تظهر ما تعلمه الجاهل الصحيح وإن تسبح في تدبير بعض مراقبي الثقافة الهامة إلا إذا عنيت بهاتين اللغتين ، لأن الجامعة وحدها بل في التعليم العام قبل كل شيء . والأدلة على ذلك تظهر لي بسيرة هينة ، وجنية واسعة . ومن أغرب الأشياء في نفسي وأبعدها عن فهمي ألا يمتحن طاولا يهتدى إليها الذين ينهضون بشئون مصر ويقومون على تدبير أمورها والذين يشرفون على التعليم فيها بدمع خاص . وأكبر الظن أن مصدر هذا إنما هو أن الجيل الحاكم والمرئى إلى الحكم لا يتمكن العلم بالشئون الثقافية في أوروبا ولا يكاد يعرف منها إلا ظواهرها ، وظواهرها القريبة البصرة التي لا يحتاج فهمها ولا العلم بها إلى جهد ولا عناء . منهم من تعلم في المدارس المصرية

وانتهى إلى غاية التعليم العالى المصرى أيام الاحتلال ثم وقف عند ذلك ولم يتجاوزه ، فلم يعرف من حقيقة التعليم شيئاً أو لم يكدر يعرف منه شيئاً ، ثم دفع إلى شئون الحياة العامة فجاهد فيها منتصباً حيداً ومنهزماً حيفاً آخر ، وشغل بهذا الجهد السياسى عن غيره من الشئون . وانتهى به الأمر إلى أن اعتقد أن السياسة هى كل شئ ، وأن مقاومة الإنجليز وبخاصة الأحزاب هما أقصى ما ينتهى إليه جهد الرجل المصلح فى هذا الطور من أطوار الحياة المصرية . ومنهم من ائتمل بالجامعات الأوروبية قبل أن يتم التعليم العالى فى مصر أو بعد أن أنه ، فدرس فيها وظهر ببعض إجازاتها ، وانسكه درس فيها محلاً وظفر بآسر إجازاتها وهونها واستنع فى هذا كله بنظام المعادلات التى تفره الجامعات الأوروبية لتيسر على الأجانب الاختلاف إليها وترغهم فى الانمىل بها ، ونشر بهذا كله المدعوة لبلادها وتعليمها وإجازاتها فى البلاد الأجنبية . ومن هؤلاء من أرسلتهم وزارة المعارف تفسها إلى أوروبا وقد رسمت لهم مذاهج الدرس فيها وبرامجها ، وعينت لهم الجامعات والمدارس التى يتصلون بها والدرجات والإجازات التى يجب أن يحصلوا عليها . وحسبك وزارة المعارف حين ترسم المناهج والبرامج وتختار الجامعات والمدارس وتعين الدرجات والإجازات . وهى إلى الآن لا تزال تجهل من أمور التعليم العالى فى أوروبا أكثر جداً مما نعلم . وقد كانت قبل الاستقلال خاضعة لسلطان الإنجليز وكان أفض شئ ، إلى الإنجليز أن يتصل المصريون بالتعليم الأوروبى العالى ، فلما أكرهوا على أن يتخلوا بين المصريين وبين ذلك رسموا لهم المناهج والبرامج مضيقين لا موسعين ومخادعين لا ناصحين .

وبما زلنا نذكر ذلك العهد الذي كان المصريون ينتهجون فيه شدة الابتهاج حين يظفر أحدهم بأمر الدرجات الجامعة في أوروبا ، والذي كانت تمنح فيه وزارة المعارف بالديبلومات أولاً ثم بالبيكالوريوس بعد ذلك ، والذي كانت تسخط فيه وزارة معارف شدة السخط وقفه على الذين يعجبهم العلم ونخبهم الدرجات الجامعة ، فينجأون أو يحولون أن يتجاوزوا ما رسم لهم من حصة وما وضع لهم من مهاج .

وقد عاد هؤلاء جميعاً من أوروبا ووفوا الأمور العامة في مصر وهم لا يعرفون من الحياة العقلية الأوروبية إلا ظواهرها وأشكالها . ومنهم من يعرف ذلك معرفة ناقصة مبتورة واسكنهم قد عرفوا الحياة الأوربية المادية معرفة حسنة ، واستمتعوا بآدابها وطبقاتها وفاروا بينها وبين حياتنا المصرية الغايضة الممثلة التي لا تخلو من خشونة وشطط ، والتي لا تخلو مع ذلك من لذة ومتاع . فمنهم من قلد أوروبا فأسرف في التقليد ، ومنهم من رجع إلى الحياة المصرية فأسرف في الرجوع وأبقى عن نفسه الطلاء الأوربي . ومنهم من توسط بين ذلك واختار لنفسه مزاجاً من الحيانين فيه لذة ومتاع وفيه ترف واستمتاع . وقليل جداً منهم من تأثر بالحياة العقلية الأوربية ونفعها في أثناء إقامته في أوروبا ثم احتفظ بهذا التأثير والتعدي بعد أن رجع إلى مصر . والمحقق أن أولئك هؤلاء الذين تخرجوا في الجامعات الأوربية أو تعلموا في المدارس المصرية لم ينظروا إلى التعليم نظرة التعق والجدة ، وإنما أخذوه أخذاً رقيقاً لا يكلفهم جهداً ولا يحملهم مشقة .

ثم أضف إلى هذا كله أن بين الذين ذهبوا إلى أوروبا وعادوا منها وبين

الذين أقاموا في مصر وانصلوا بأوربا بعض الاتصال من ألم إلما يسيراً بل  
إلما ناقصاً مشوهاً بهذه الخصومة التي قامت في أوربا منذ أواخر القرن  
الماضي بين الديمقراطيين والمضطربين من جهة . وبين المعتدلين والمحافظين  
من جهة أخرى حول تعليم اللاتينية واليونانية .

قرأوا كتباً ترجمها لهم فتحي زغلول رحمه الله وألفها جوستاف ليبون  
أو آدمون دي مولان ، وقرأوا فصولاً ومقتطفات في الصحف والمجلات  
العربية والأجنبية ، وقرأوا في تلك الكتب وهذه الفصول والمقتطفات أن  
فلاناً وفلاناً من الرجال الممتازين في السياسة والعمد بين الأوربيين يهتمون  
اليونانية واللاتينية ويقومون بتعليمهما في المدارس ويؤثرون عليهما اللغات  
الحية من ناحية والعلوم التجريبية من ناحية أخرى . ففهموا ذلك على  
غير وجهه . واستقر في نفوسهم أن التجديد يقتضي إقصاء هذه  
الأشياء القديمة . وإشراك العلم التجريبي الذي يمكن من الاختراع والسيطرة  
على الطبيعة ، واللغات الحية التي تنفع في التجارة وفي تدبير مرافق الحياة .  
ولم يخطر لهم أن يهتموا بهذه الخصومة ولا أن يهتموا موضوعها وغايتها .  
ولم قد فعلوا لعرفوا أن موضوع هذه الخصومة لم يكن ضرورة هاتين اللغتين  
لثقافة والحضارة ، وإنما كان ضرورة فرض هاتين اللغتين على جميع التلاميذ  
الذين يختلفون إلى المدارس الثانوية ويتعلمون بالتعليم العالي على اختلاف  
فروعه وأوانه ، ولا سيما بعد أن انتشر التعليم وطمعت فيه الطبقات كلها .  
طبقات الأغنياء والفقراء وأوساط الناس .

كان موضوع الخصومة في حقيقة الأمر هذه المسألة : أي يجب أن يهيا



انفس جميعاً للعلم والتخصص ليصبحوا جميعاً قادة للرأى ومديرين للأمور العامة ، أم يجب أن ينهى بعضهم حياة العلم والتخصص ، وأن يهتفوا أكثرهم بالحياة العامة التى تيسر لهم الاضطراب فى طب الزرق وكسب القوت ؟ فإن تكن الأولى فلا بد من اللاتينية واليونانية لأنها أساس من أساس العلم والتخصص ، وإن تكن الثانية وكثرة الدس بحاجة إلى التعلم الفنى من جهة ، وإلى التعلم العام الحديث الذى يعرض عن اللاتينية واليونانية إلى اللغات الحية والعلوم التجريبية بشرط أن تاصل اللاتينية واليونانية مفروقتين على كل من يريد العلم الخاص والتخصص فيه . وواضح جداً أن وضع مسألة على هذا النحو صحيح لا غير عميه ، وأن من الخطأ وإضاعة الوقت والجهد أن تفرض اللاتينية واليونانية على كل من يختلف إلى المدارس العامة وإلى الجامعة ، فإن كثرة هؤلاء أن يحتاجوا إلى هاتين اللغتين حين يعملون فى مراقب الحياة اليومية . ولكن انصرفت ما يقفوا عند شئ من هذا ولم يذكروا فيه . وإنما أخذوا الأمور على ظهرها واطمأنوا إلى أن اللاتينية واليونانية عبث تقبل لا معنى لإرهاق الشباب به ولا لتحصيلهم إياه .

وإذا كان الأوربيون أنفسهم يريدون أن يتخصصوا منه وهم يخلصون منه بالفعل مع أن هاتين اللغتين اتصال بحياتهم ولغتهم وحضارتهم أشد الاتصال مما بالناس نحن شغل أنفسنا به ونضطر أبنائنا إليه .

بهذا الحديث وفى لهجة أشد من هذه اللهجة قوبلت حين طلبت إلى مجلس إدارة الجامعة المصرية القديمة إضافة هاتين اللغتين إلى مواد الدراسة



في كلية الآداب ، ولكنني ألححت ومضيت في الإلحاح حتى أجابني الجامعة  
القديمة إلى ما أردت تستريح من إلحاحي عليها لا تتحقق رأيا اقتضت به  
واطأ أنت إليه . ومع ذلك فقد أجابني ولم يجبني . فقررت تعليم هذين  
الفتين على هامش الدراسة الجامعية لأعلى أهم جزء من المنهاج .

وهذا الحديث قويت في الجامعة المصرية الحكومية وما أزال أقابل  
كلما طلبت المزيد من العناية بهاتين الفتين في كلية الآداب .

ومن الحق أن فرع الدراسات القديمة في كلية الآداب يحتمل احتمالاً  
ولا يقتنع بضرورته وفائدته إلا فئة من الجامعيين المصريين . والطريف  
أن وقتاً من الأوقات قد مضى على كلية الآب كان فيه بعض الأساتذة من  
الإنجليز يؤبدون مقاومة هذين الفتين تأييداً عنيفاً . وكان أشدهم غلواً  
في ذلك أستاذ من أساتذة ليمرول هو الأستاذ كم باند الذي تخصص  
في تاريخ القرون الوسطى والذي تقوم حياته العملية كلها على اللاتينية  
وأذكر أني حاولته ذات يوم في ذلك في أثناء جلسة من جلسات مجلس  
الكلية ، فلما اشتد الحوار وكادت كلمته ترجع مائتة : أنصرف جامعة  
الإنجليزية تهمل فيها اللغة اللاتينية ؟ قال : لا . قلت : فما بالك تريد أن تكون  
الجامعة المصرية ندعاً من جامعاتكم ؟ قال : لأن مصر لم تبلغ بعد أن تكون  
كإنجلترا . وكان جوابه هذا المصريح كافياً لتحويل الكثرة عنه وانضمامها إلى .  
والسؤال الذي يجب أن نلقيه وأن نجيب عنه في صراحة وإخلاص  
وفي وضوح وجلاء هو هذا السؤال : أريد أن تنشئ في مصر بيئة للعلم  
الخالص تشبه أمثالها من البيئات العلمية في أي بلد من البلاد الأوروبية

زراعية أو الموشطة أم لا تريد ؟ فإن كانت الثانية فقد خسرت القضية ،  
 ليست مصر في حاجة الى يردانية ولا إلى لا تينية ، ونست مصر في حاجة  
 إلى الجامعة وإلى كليتيها ، بل حسب أن تعود إلى عهد أيام الاحتلال ،  
 بأن تدير سيرة المستعمرات وتكتفي ببعض المدارس العالية لتخرج من  
 محتاج اليهم من الموظفين ، وإن كانت الأولى فقد ربحت القضية ، ولا بد  
 من المعالجة بينين الاثنين لا في الجامعة وحدها بل في المدارس العامة أيضاً  
 ويظهر أن مصر قد أجمعت على هذا السؤال في صراحة وإخلاص وفي  
 وضوح وجلال منذ ثلاثين عاماً حين أُنشئت برغم الاحتلال وعلى كره منه  
 جامعتها المصرية القديمة ، فهي إند أُنشئت تلك الجامعة لترتفع بالشباب  
 المصريين عن ذلك التبعية الآلى الذى فرضته عليهم الظروف وتترقى بهم  
 إلى تعليم حر مستقل بينهم أو يربى بعضهم على الأقل ليكونوا علماء  
 أحراراً مستقنين ، ومن أراد الغاية فقد أراد الوسيلة التى تؤدى إليها ،  
 والا كان عابثاً هازلأ كما قلنا ألف مرة ومرة ، وكما يقول الناس جميعاً .

والظاهر أن مصر لا تريد أن تعبت ولا أن تهزل حين تقرر أنها تريد  
 أن تكون من شبابها علماء أحراراً مستقنين ، يشبهون أمثالهم في الأمم  
 الأخرى ويشقون لهم ، ويشاركونهم في الإنتاج العلمى الحر المستقل الذى  
 لا تقوم الحصار بدونه ولا تستطيع أن تثبت ولا أن تنمو إلا إذا اتخذته  
 لها أساساً .

وإذا فقد رسمت مصر لنفسها طريق الاستقلال العلمى ، وفرضت  
 على نفسها أن تجارى غيرها من الأمم الحية في ميدان العلم كما تجارىها في  
 ميدان السياسة والاقتصاد .

وإذا كان كل هذا حقاً فبس على مصر إلا أن تنظر إلى الأمم الحية  
الراقية كيف تسلك طريقها إلى تكوين المعاد الأحرار المستقلين ، ثم  
تسلك نفس هذه الطريق التي تسلكها هذه الأمم . فإن فعلت ذلك كانت  
خليفة أن توفق إلى ما تريد . وإن لم تفعل ذلك كنت كما هي عيالا على أوروبا  
وإن خدعت نفسك بأوهام الاستقلال في العلي .

والغريب أن المثقفين جميعاً يضحكون منك ، ويهزأون بك ، إن رمت  
لهم أننا نستطيع أن ندرس الطبيعة والكيمياء وغيرهما من العلوم التجريبية  
دون أن نحتاج إلى التعامل والأدوات التي يعتمد عليها الأوروبيون حين  
يدرسون هذه العلوم . وحين يعلمونها للشباب : لأنهم يرون هذه التعامل  
والأدوات وسائل أساسية لاستيف بدونها درس العلوم التجريبية .

فإذا زعمت لم أن هناك علوماً أخرى لا تحتاج إلى التعامل والأدوات  
ولكنها تحتاج إلى وسائل ليست أقل بالقياس إليها خطراً من التعامل  
والأدوات بالقياس إلى العلوم التجريبية لم يسمعوا لك ولم يفهموا عنك  
فضلاً عن أن يجيبوك إلى ما تدعوهم إليه .

وأغرب من ذلك أن هؤلاء المثقفين لا يترددون في الإيمان بأن العلوم  
التجريبية لا تستقيم بدون يدرسونها ويعلمونها إلا إذا أخذوا بحفظ  
معقولة من الرياضة . فإذا زعمت لهم أن العلوم الأدبية لا تستقيم لأصحابها  
إلا إذا أخذوا إليها وسائل تقع منها موقع الرياضة من العلوم التجريبية  
لم يسمعوا لك ولم يفهموا عنك فضلاً عن أن يجيبوك إلى ما تدعوهم إليه .

وأشد من هذا غرابة وأكثر منه ظرفاً أن هؤلاء المثقفين لا يترددون  
 في أن يعلّموا مبادئ الرياضة والعلوم التجريبية الذين يريدون أن  
 تخصصوا في العلوم الأدبية ، بل في التهمة العربية نفسها ، لا يرون ذلك  
 خطأ ولا يجدون فيه حرجاً ، فإذا زعمت لهم أن هناك وسائل أسهل للعلوم  
 الأدبية من مبادئ الرياضة والطبيعة والكيمياء ، لا تلقى منهم إلا إعرافاً  
 بالزوراد ، ولا يحب أن يحصل كلامهم هذا على غير وجهه ونحن مؤمنون بأن  
 مبادئ الرياضة والعلوم التجريبية لازمة لكل متقف لأنها أصل من أصول  
 الثقافة الحديثة ، ولكننا مؤمنون أيضاً أن هناك وسائل إلى العلوم الأدبية هي  
 أسهل منها ، وأقوى بها صلة وأغنى ، من مبادئ الرياضة والطبيعة  
 والكيمياء ، ومصدر هذا الزوراد الذي نجد من المثقفين المصريين حين  
 تذكر لهم اللاتينية واليونانية والإغريقية الذي نجد منهم حين تذكر لهم الرياضة  
 والعلوم التجريبية والمعامل والأدوات هي العادة لا أكثر ولا أقل ، فهم قد  
 نشأوا على أن الرياضة والعلوم التجريبية من أصول الثقافة الحديثة ، وهم قد  
 نشأوا على أن المعامل والأدوات لابد منها لدرس الرياضة والعلوم التجريبية ،  
 فأمنوا بذلك إيماناً لا يعرض له الشك ، ولكنهم لم يتعلموا اللاتينية  
 ولا اليونانية ولم يسمعوا بهما في أثناء اختلافهم إلى مدارس العامة ، وقد رأوا  
 مصر تعيش عيشتها الحديثة من غير هاتين اللغتين ، فلم يترددوا فيما انتهوا  
 إليه من الاقتناع بأن تعليم هاتين اللغتين يزيد الحاجة إليه ولنحو لا خير  
 فيه ، ومع ذلك فالحق علينا هم ومصر أن نصدقهم ونصدقهم ، وأن نتصح لهم  
 ونصح لهم وأن ننبههم بهذه الحقيقة الواقعة التي يستطيعون أن يتحققوها

و يثبتوا صحتها متى شاءوا وكيف شاءوا ، وهي أن التعليم العالي الدخيل  
لا يستقيم في بلد من البلاد الراقية إلا إذا اعتمد على اللاتينية واليونانية  
على أنهما من الوسائل التي لا يمكن إهمالها ولا الاستغناء عنها ، وإنا لا نعرف  
جامعة خليفة بهذا الاسم في بلد راق خلاق بهذا الوصف لا تشترط اللاتينية  
واليونانية إحداها أو كليهما على أنهما شرط أساسي لبعض الدراسات ،  
وللدراسات الأدبية والفقهية بنوع خاص .

فإذا لم يكن لنا بد من أن نسلط إلى الرق الملحق سبيل غيرنا من الأمم  
فليس لنا بد من أن نعلم هاتين اللغتين القديمتين لبعض الشباب المصريين  
الذين يهيمون أنفسهم ببعض فروع التعليم العالي . وإذا قصر التعليم العام في  
ذات هاتين اللغتين فقد عجز عن أداء مهمته ولم يحقق الغاية التي أنشئ  
من أجلها والغرض الذي طالب إليه .

قد يقال إن هاتين اللغتين تدرسان في كلية الآداب وهذا يكفي ،  
فنقول : كلا إنهما تدرسان في كلية الآداب وهذا لا يكفي ، بل هو بعيد  
كل البعد عن الكفاية فاللغات الحية الأوربية تدرس في كلية الآداب  
واللغة العربية تدرس في كلية الآداب ، ولم يقل أحد إن هذا يعني التعليم العام  
من درس هذه اللغات وإعداد الطلاب لدرستها في التعليم العالي . والتاريخ  
والجغرافيا تدرسان في كلية الآداب ولم يقل أحد إن درسهما في هذه الكلية  
يعني من إعداد الطلاب لهما في التعليم العام . ولا بد من أن نقتل لهذه  
البدئية التي لا تنف عندها عادة وهي أن العلوم التي يتخصص فيها الطلاب  
حين يختلفون إلى الجامعة والتعليم العالي تنقسم قسمين . أحدهما ما يستأنف درسه

ستتلقا في الجامعة والمدارس العليا دون أن يسبق درسه ميسراً  
سهلاً في المدارس العامة كالحقوق وكثير من العلوم التي تدرس في  
كلية الطب ، ومنها ما تدرس أولياته ومقدماته في المدارس العامة ثم يترقى  
الطلاب للتخصص في درسه حين يختفون إلى الجامعة ولتساهد العلي كالتاريخ  
والجغرافيا واللغات . فدرس اللاتينية واليونانية في الجامعة لا يغني عن درسهما  
في المدارس العامة بل هو يستلزمه استلزاماً ، ذلك أن الجامعة ليس من شأنها  
ولا من مهمها أن تعلم أوليات هذه العلوم ومبادئ هذه اللغات ، وإنما شأنها  
بمهماشي . آخر يعرفه المثقفون حق المعرفة وهو تخصيص الطلاب في العلم  
وتسكينهم من التعمق والإنتاج فيه .

وما أشك الجامعة في أن المقدار الذي تعلمه للطلاب من اللاتينية واليونانية  
ميسر لا يكاد يغني عنهم شيئاً ، ولكنها مضطرة إلى أن تهبط عالم ينهض  
به التعليم الكاوي تحقيقاً لمنفعة الوطنية العلمية ومضطرة في الوقت نفسه إلى أن  
تطالب التعليم العام بأن يراجع ويبري الطلاب المدرس الجاهل الصحيح .  
والنتيجة لهذا كله ، النتيجة العملية التي لا بد من الانتهاء إليها هي أولاً  
أن في كلية الآداب فرع الدراسات اليونانية واللاتينية ودرجات هذه الدراسات ؛  
هي اللسان والمناجستير والدكتوراه وأستاذة يسمون هذه الدراسات فلا بد  
من إعداد الطلاب في المدارس العامة لهذا الفرع ، وثانياً أن التخصص في  
أي فرع من فروع الدراسات الأدبية ، التخصص الصحيح لا يسيل إليه إلا  
إذا أمتد الطلاب له بمعرفة اللاتينية دائماً واليونانية أحياناً ، فلا بد من أن  
يهيأ الطلاب في المدارس العامة لهذا التخصص ، وثالثاً أن هناك مرافق معسرة



أساسية يقوم عليها الأجانب منذ بدت مهنتها الحديثة وتريد وتريد كرامتنا  
واستقلالنا أن نهيىء شيئاً للقيام على هذه المرافق في يوم من الأيام .

فمصلحة الآثار المصرية يقوم عليها الأجانب إلى الآن ، ولا بد من أن  
ينفض المصريون وحدهم رعايتهم في يوم من الأيام . ولا سبيل إلى ذلك  
إلا إذا وجد مصريون الذين يحسنون هاتين اللغتين اللتين قبل أن  
يبدأوا تخصصهم في علوم الآثار . وإنه لمن مؤلم أن نضطرب الطلاب  
المصريين في معهد الآثار إلى تعلم اليونانية واللاتينية مع ما يدرسونه من  
اللغة المصرية القديمة واللغة القبطية والتاريخ المصري على اختلاف فروعها  
والآثار المصرية على اختلاف فنونها . وتاريخ مصر نفسه قد نهض بكثافته  
الأجانب إلى الآن ، ولم يشارك المصريون مشاركة خفية منتجة إلا  
في تاريخها الحديث ، فمن تاريخها القديم وتاريخها أيام اليونان والرومان  
وتاريخها في العصور الإسلامية شاركت المصريون فيه مبتدئين . والذين  
استدأوا منهم درس هذه الأقسام من تاريخنا الوطني إنما استدأوه في كلية  
الآداب وبعد أن تعلموا اللاتينية واليونانية .

وإذا فالتدين يدعون إلى إحياء التاريخ المصري والقومية المصرية يجب  
أن يدعوا إلى هذا جادين وأن يدعوا إليه عن بصيرة وفهم ، وأن يدعوا  
في الوقت نفسه إلى اتخاذ الوسائل إلى تحقيقه ومن ثم الوسائل إلى تحقيقه  
إنما هاتين اللغتين . وإنه لمن المخرج أن نضطرب إلى تقرير الأوليات وأن  
نعيد القول ونبدأ في أن العلاقة بين مصر واليونان قديمة جداً وأن اليونان  
قد صوّروا هذه العلاقة فيما كتبوا وما أشأوا . ومن أن مصر قد خضعت



تسلطان اليوناني والروماني وما نشأ عنهما من الظفر عشرة قرون لا نستطيع أن نلقيها من تاريخ الوطن . ومصادر تاريخ يونانية ولاينية . ومن أن مصر قد اتصلت في عصورها الإسلامية بالبيزنطيين من جهة وبأوروبا الغربية من جهة أخرى . ومصادر التاريخ لهذا الاتصال يونانية ولاينية . فالذين يدافعون في تعليم اليمانية واللاتينية عندنا يجب أن يرووا ويفكروا ويراجعوا أنفسهم : لأن معنى هذه المقومة ، هو التقضاء على المصريين ، بأن يجهلوا تاريخهم ولا يعرفوه إلا من ضريق الأجانب . وما أظن أن بين دعاة الوطنية المصرية والقومية المصرية من يطمئن إلى هذا الخزي المبين .

كل هذا وإن أحدث وإن أحدث عن أثر هاتين اللغتين في تكوين العقل وتقويته وتنقيفه وإعداده للتفكير المستقيم . فإن هذا الحديث إن ذهبت إليه لم يفهم عني ، لأن فهمه يقتضي معرفة هاتين اللغتين وممارستها وابتلاء آثار المعرفة والممارسة والذين يعرفون هاتين اللغتين في مصر يمكن إحداؤهم على أصابع اليد الواحدة أو على أصابع اليدين .

وقد خضعت فرنسا كما خضع غيرها من الأمم الأوروبية في هذا العصر الحديث للخصومة بين أصدقاء هاتين اللغتين وأعدائهما ، ولكن النظام المقرر في فرنسا والذي لا يفرط فيه أحد من الأصدقاء والأعداء لهاتين اللغتين ، هو أن من أراد أن يهيئ نفسه للنهوض بأعباء التعليم في المدارس العامة وفي الجامعات فلا بد له من إتقان اللاتينية مهما تكن المادة التي يريد أن يتخصص فيها ، ولا بد من إتقان اليونانية مع اللاتينية بالقياس إلى بعض المواد .

وليس في فرنسا اليوم وإن يكون فيها غداً ولا بعد غد معلم في المدارس العامة ، أو أستاذ في الجامعة لا يحسن اللاتينية وكثير منهم يحسن اليونانية أيضاً ، والمشرّفون على التعليم في فرنسا الآن وهم من الدكتراطين الذين حاربوا هاتين اللغتين يتولون أشد الميل إلى فرض اليونانية على كل من يريد إجازة التعليم في الدراسات الأدبية على اختلافها .

وما أظن الأمر يختلف في إنجلترا وألمانيا وإيطاليا عنه في فرنسا ، بل قد شهدت أكثر من هذا في مؤتمر التعليم الذي عقد في باريس في أثناء الصيف الماضي ، شهدت ناظر مدرسة الهندسة في دورنج يدعو إلى أن تفرض اللاتينية واليونانية إحداهما أو كليهما على الذين يريدون أن يتخصصوا في الهندسة . فاطربق أمام مصر واضحة ، وهي حرة في أن تسلكها إن أرادت الاستقلال العلمي ، وفي أن تمنعها إن رخصت لنفسها ما هي عليه الآن من الغوان والاستخذاء أمام الأوربيين .

### ( ٣٥ )

وتسألني — ومن حقت أن تسألني — كيف السبيل إلى تعليم هاتين اللغتين في المدارس العامة ونحن نشكو من ثقل المناهج والبرامج ونابع في الترفيع على التلاميذ ؟ وهذا صحيح . ولكني لا أريد أن أزيد المناهج ثقلاً إلى ثقل ، ولا أريد أن أنق على التلاميذ وإنما أريد أن أرفق بهم وأرفق عليهم .

ذلك بأنني لا أريد أن أفرض اللاتينية واليونانية على التلاميذ كافة ،

وإنما أريد أن أبيحهما لمن أرادهما ليس غير . وأن أشجع بعض التلاميذ على اختيارهما بما يتحلى من ألوان التشجيع . وأريد في الوقت نفسه أن أعنى الذى يختارهما من إحدى اللغتين الخيتين في أثناء اختلافه الى المدارس العامة .

ومعنى ذلك أنى أريد أن أوسع التعليم الثانوى من أوله ، وأن أمنحه شيئاً من المرونة والسهولة واليسر ، وأمتنع التلاميذ وأسرهم شيئاً من الحرية والاختيار . فإذا بدأ التلميذ دراسته الثانوية فلما أتمه بين ثلاثة أنواع من التعليم . أحدهما التعليم الذى يعتمد على اللغة الحية والذى يتجه بعد الثقافة العامة اتجاهاً رياضياً أو علمياً . والثانى التعليم الذى يعتمد على اللاتينية واليونانية ويتجه بعد الثقافة العامة الى الدراسات الأدبية على اختلافها . والثالث التعليم الذى يعتمد على اللغة العربية ويتجه بعد الثقافة العامة الى الدراسة الأدبية العربية الخاصة . وأن نمنح فى أثناء إملاى هذه الكلمات صباح السائحين وأحسن هياج المنجحين ، ونشمر يد سيثور من صخط ، ولكنى مع ذلك مقتنع بما أقول ، مؤمن بمصاب ما أدعو اليه بلح فى هذه الدعوة ، غير حافل بالرفض ولا بالسخط ، ولا معنى لاعتقاد أنه يحقق المنفعة الثقافية لمصريين .

هذا التنويع الذى أدعو إليه سيعتمد على هذا النظام السهل اليسير الذى أعرضه عليك الآن والذي سنذكره وزارة المعارف فى أكبر الظن ، ولكنها ستنتهى إليه فى وقت من الأوقات بعد أن تضيع كثيراً من الجهد والوقت والمال ، وبعد أن تضطرها إليه ظروف الحياة المصرية اضطراراً .

أنا أقسم المواد التي تدرس في المدارس العامة قسمين . أحدهما يفرض على التلاميذ جميعاً لأنه قوام الثقافة العامة لكل مثقف مستنير . من هذا القسم التاريخ والجغرافيا واللغة الوطنية والرياضة والعلوم التجريبية كالطبيعة والكيمياء وعلم الحياة . والآخر ما يجوز أن يختلف فيه التلاميذ وهو اللغات الأجنبية وآدابها . فكل من أراد أن يهيئ نفسه بعد الثقافة العامة للدراسات الرياضية أو الدراسات العلمية في المدارس الخاصة فرضت عليه مع هذا المقدار المشترك لغتين حيتين يختارهما بين الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية . وكل من أراد أن يهيئ نفسه بعد الثقافة العامة للتخصص في اللغة العربية وآدابها فرضت عليه التعمق في درس اللغة العربية والثقافة الإسلامية وإتقان لغة أوربية حية ، وخيرته بين إحدى هاتين اللغتين الشرقيتين العبرية والفارسية . وكل من أراد أن يهيئ نفسه بعد الثقافة العامة للدراسات الأدبية المختلفة كالتاريخ والجغرافيا والفلسفة والآداب الخاصة لإحدى اللغات فرضت عليه اللغة اللاتينية ولغة أجنبية حية ، وخيرته بين اللغة اليونانية ولغة أوربية أخرى . وينشأ من هذا النظام أولاً أن يتنوع التعليم العام وألا يخرج لنا شباباً يشبه بعضهم بعضاً قد صبوا في قالب واحد وصيغوا صيغة واحدة . ثانياً أن يخرج لنا التعليم العام شباباً تجمد الجامعة بينهم كل من تريد . وقد أعدوا لها إعداداً حسناً . تجمد بينهم كلية العلوم والطب والهندسة والزراعة طلاباً يحسنون لغتهم الوطنية ويحسنون معها لغتين أجنبيتين . وتجمد كلية الحقوق والآداب والتجارة طلاباً مختلفين : منهم من يتهيأ للحياة العملية التجارية والاقتصادية

فهو يحسن لغتين أجنبيتين إلى لغته الوطنية وقد هيء تهيئة ثقافية صالحة .  
ومنهم من يريد التعمق في العلوم الأدبية أو الفقهية وقد أعد هذا إعداداً  
حسناً بما تعلم من اللغات القديمة والحديثة . ومنهم من يريد التعمق في  
درس اللغة العربية وأدبها وقد أعد لذلك إعداداً حسناً بما تعلم من لغة  
أوربية وما تعلم من العبرية إن أراد الشخص في هذه اللغة ، ومن الفارسية  
إن أراد التخصص في آداب اللغة . ثالثاً أن يخرج لنا التعليم العام شيئاً قد  
مكتموا من وسائل التعليم العالي تمكيناً حسناً فلا تحتاج الكليات إلى أن  
تعلمهم هذه الوسائل ولا إلى أن تعمق ما تنفق من الجهود والمال لتعليم هذه  
اللغات التي لا يجب أن أتعنى من تعليمها إلا بساحية التخصص في فروعها وأدبها  
وأخيراً ينشأ عن هذا النظام تجديد خطير للتعليم العام يخرج من جموده  
المقيم القديم ، ويشيع فيه النشاط والقوة والحياة ، وحسبني أنه يدخل في  
التعليم الثانوي لغتين حيتين جديدين ويدخل فيه اللاتينية واليونانية ،  
ويدخل فيه لغتين شرفيتين هما الفارسية والعبرية ، وبجمله قادراً حقاً على  
أن يعد الطلاب للتعليم الجامعي .

### ( ٣٦ )

وأنا أعلم أن هذا النظام الذي أقترحه سيثير اعتراضاً شديداً من ناحيتين .  
فأما إحداهما فقد فرغت منها فيما أنشأت وهي تعليم اليونانية واللاتينية ،  
وما أرى أني في حاجة إلى أن أعيد الكلام فيها .  
وأما الثانية فإني أتعجل الوصول إليها والوقوف عندها وهي هذه التي

تتصل باللغة العربية وإعداد فريق من الطلاب للتخصص فيها ، والتي تستتبع هذا البدع الغريب وهو ادخال بعض اللغات الشرقية في مناهج التعليم العام . وانسلك إلى حل هذه مشكلة ، مشكلة اللغة العربية وتعليمها ، طريقنا التي تعودنا أن نسنكها ، فنتبين الغرض الذي تقعد إليه من تعليم اللغة العربية بوجه عام ، ومن إعداد المعلمين بوجه خاص وتبيين الاتجاه الذي ينبغي أن نتجه في هذين الأمرين جميعاً ، فإن هذا سيمنهى بنا آخر الأمر إلى أن النظام الذي نقرحه معقول لا غرامة فيه ، بل إلى أنه النظام الذي نحن منهون إليه في وقت قريب أو بعيد ، سواء أردنا ذلك أم لم نرده ؛ لأن ظروف الحياة نفسها ستدعونا إليه اضطراراً .

وأول سؤال يجب أن نطرحه وبحول الجواب عليه هو هذا السؤال : لماذا نعلم اللغة العربية في المدارس العامة وفي غيرها من المدارس ؟ وما أظن أننا نستطيع أن نجيب على هذا السؤال إلا بجواب واحد وهو أن اللغة العربية هي لغتنا الوطنية ، فنحن نفضلها ونعلمها لأنها جزء مقوم لوطنيتنا وأشخصيتنا القومية لأنها تنقل إلينا تراث آباءنا وتتاقى عنا التراث الذي سنقله إلى الأجيال المقبلة ، ثم لأنها الأداة الطبيعية التي نصطنعها في كل يوم إل في كل لحظة ليفهم بعضنا بعضاً ، وليتمكن بعضنا بعضاً على تحقيق حاجتنا العاجلة والآجلة ، وعلى تحقيق مبادئنا الخاصة والعامة ، وعلى تحقيق مهمتنا الفردية والاجتماعية في الحياة إن كانت لنا مهمة في الحياة . ونحن نصطنع هذه الأداة ليفهم بعضنا بعضاً كما قلت ولنفهم أنفسنا أيضاً . فنحن إنما نشعر بوجودنا وبحاجتنا المختلفة وعواطفنا الثمينة وميولنا المتناقضة حين

نفكر . ومعنى ذلك أننا لا نفهم أنفسنا إلا بالتفكير ، ونحن لا نفكر في الهواء . ولا نستطيع أن نعرض الأشياء على أنفسنا إلا معصورة في هذه الألفاظ التي نقدرها ، ونديرها في ردودنا ونظهر منها للباس ما نريد ، ونحتفظ منها لأنفسنا بما نريد .

فنحن إذاً نفكر بهذه اللغة ، ونحن إذاً لا ملوإن قلنا إنها ليست أداة للتعامل والتعاون الاجتماعي حسب ، وإنما هي أداة للتفكير والحس والشعور بما قدس إلى الأفراد من حيث هم أفراد أيضاً . وإذا كان هذا حقاً فنحن نتعلم اللغة العربية ونعلمها لأنها ضرورة من ضرورات حياتنا الفردية والاجتماعية ، ووسيلة أساسية إلى منافعها ، ونختلف قريباً وبعداً ويسراً وعسراً ، وسهولة وصعوبة . وإذاً فنحن لا نتعلم اللغة العربية ولا نعلمها لأنها لغة الدين حسب ، وإنما نعلمها ونعلمها لأنها أوسع من ذلك وأشمل وأعم . ونحن لا نتعلم اللغة العربية ونعلمها لأنها لغة القدماء من العرب والمستعربين ، وإنما نعلمها ونعلمها لأنها لغتنا ولأنها لغة الأجيال المقبلة أيضاً . ولأننا نريد أن نطالع لغة هذه الأجيال .

وفي الأرض أمم متديسة كما يقولون ، وليست أقل من إشرأع لدينها ولا احتفاظاً به ولا حرصاً عليه ، ونكها تقبل في غير مشقة ولا جهد أن تكون لها لغتها الطبيعية متألفة التي تفكر بها وتعطسها لتأدية أغراضها ، ولها في الوقت نفسه لغتها الدينية الخاصة التي تقرأ فيها كتبها المقدسة وتؤدي فيها صلاتها . فاللاتينية مثلاً هي اللغة الدينية لغريق من النصراني ، واليونانية هي اللغة الدينية لغريق آخر ، والقبطية هي اللغة الدينية لغريق



ثالث ، والسريانية هي اللغة الدينية لعريق رابع ، وهذه الأجيال من الناس نصرانية تؤمن بدياناتها كما تؤمن نحن بالإسلام ، لا ينعها من ذلك أنها تتكلم في حياتها العادية والعقيدة لغات أخرى غير هذه اللغات المقدسة ، وبين المسلمين أنفسهم أم لا تتكلم العربية ولا تفهمها ولا تتخذها أداة للفهم والتفهم ، وأما الدينية هي اللغة العربية . ومن الخلق أنها ليست أقول هذا إيماناً بالإسلام وإكباراً له ، وذوداً عنه وحرجاً عليه .

فالذين يزعمون لنا أننا نتعلم اللغة العربية ونعلمها لأنها لغة الدين فحسب ثم يرتبون على ذلك ما يرتبون من النتائج العظيمة والعمالية إنما يخدعون الناس ، وليس ينبغي أن تقوم حياة الأمم على الخداع .

اللغة العربية لغة الدين . هذا حق ، وهذا خير الذين يتكلمون هذه اللغة ، ولكنه يجب أن يكون خيراً خاصاً بريئاً من كل شيء ، بريئاً من كل حرج ، بريئاً من كل تقييد للحرية المعقولة ، بريئاً من كل ما يدعو إلى الجور أو يورط فيه ؛ لأن الدين نفسه بريء من هذا كله .

وإذا كان هذا كله حقاً - وهو حق لا شك فيه - فإن اللغة العربية ليست ملكاً لرجال الدين يؤمنون وخدم عليها . ويقومون وخدم من دونها ، ويتصرفون وخدم فيها . ولكنها ملك الدين يتكلمونها جميعاً من الأمم والأجيال . وكل فرد من هؤلاء الناس حر في أن يتصرف في هذه اللغة تصرف المالك متى استوفى الشروط التي تبيح له هذا التصرف . وإذا فمن السخف أن يظن أن تعليم اللغة العربية وقف على الأزهر الشريف والأزهرين ، وعلى المدارس والمعاهد التي اتصل

بينها وبين الأزهر والأزهريين أسباب طوالت أو قصارت ، هذا سخف لأن الأزهر لا يستطيع أن يفرض نفسه على الذين يتكلمون اللغة العربية جميعاً وفيهم المسلم وغير المسلم ، وهذا سخف لأن بيئات أخرى غير الأزهر قد تعلمت اللغة العربية وعمتها ، وبعض هذه البيئات إسلامي وبعضها غير إسلامي . وهذا سخف لأن علوم اللغة العربية قد نشأت ونمت نشأتها ، ونضجت ونمت نضجها وآنت ثمرها حلواً شبيهاً قبل أن يوجد الأزهر وقبل أن يفكر فيه منشئه . وما كان الذين وضعوا علوم اللغة العربية أزهريين . وما كان الخليل وسعدييه والأخفش والمبرد ، وما كان الكشي والفراء وتعلب ، وما كان الجاحظ وقدامة ، وما كان الأزهري والجهوري — أزهريين من قرب ولا من بعد ، بل ما كان الذين وضعوا هذه الكتب التي يدرس فيها الأزهر علوم اللغة العربية في كثير منهم أزهريين من قرب ولا من بعد .

فالذين يزعمون أن الأزهر وحده هو الأمين أو هو الذي يجب أن يكون أميناً على اللغة العربية إنما يرون سخفاً من الرأي ، ويقولون سخفاً من القول . لا يعتمدون في ذلك على الدين ؛ لأن الدين لا يقصر حماية اللغة العربية على فريق من الناس دون فريق ، ولأن كثرة الذين وضعوا علوم اللغة العربية وأنضجوها لم يكونوا من رجال الدين . ولا يعتمدون على التاريخ ، لأن الأزهر طرأ على علوم اللغة العربية بعد أن ازدهرت وأثمرت ولم تطرأ علوم اللغة العربية على الأزهر ، ولأن الأزهر حفظ هذه العلوم ولكنه لم ينمها ولم يصف إليها شيئاً ذا خطر . فله الشكر على ما حفظ

من هذه العلوم ، وله الحق في أن يشارك في حفظها وتنميتها والإضافة إليها ،  
ولكنه لن يتمكن من احتكاكها والاستثمار بها دون غيره من العاهد والبيث .  
وإذا فما دامت اللغة العربية لغة الحياة كلها باقيا قياس إلى امتدادها لا لغة  
الدين وحده فيجب أن يكون شأنها شأن مرافق الحياة جميعاً ، ويجب أن  
ترد إلى الدولة والأفراد الحرية التامة في أن يفتحوها من العناية ما يجب  
أن يفتحوه للمرافق العامة ولتتسبب منها حياتنا العقلية بوجه خاص .

وإذا فليس على الدولة رأس أن تتولى هي تعليم اللغة العربية والإعداد  
لهذا التعليم ، وليس عليها جناح أن تجدد هذا التعليم وتجعله ملائماً لاحتياجات  
الحياة العقلية والعملية في العصر الحديث .

ومن الواضح أننا نقول هذا نسبياً أولية يسيرة لا معنى لتفريقها ولا  
لإقامة الأدلة عليها ، ولكن الغريب أن هذه الحقائق البسيطة الأولية لم  
تتضح بعد لمشرفين على الأمور في مصر ، أو هي قد انضحت في عقولهم  
وقلوبهم وانكسبوا لا يجدون الشجاعة على مواجهتها والإقبال عليها في جد  
وقوة وحرمة فهم يخافون من الأزهري كل ذكر تعليم اللغة العربية ، وهم  
يخافون من الأزهري كل ذكر إصلاح علوم اللغة العربية ، بل هم يخافون  
من الأزهري كل ما ذكرت اللغة العربية ، وكأن الأزهري سبع من هذه السباع  
الضارية قد قام دون اللغة العربية فانزعجوا منه فلهذا لا يسمح لأحد  
أن يدنو منها أو يتسبب بالإصلاح إلا إذا رضى عن ذلك وأذن فيه .

وأعرب من ذلك وأشد منه خطراً أن المشرفين على الأمور في مصر  
والمشرفين على التعليم خاصة يؤمنون فيما بينهم وبين خاصتهم إذا خلوا إليهم

بأن احتكاك الأزهر بالإشراف على اللغة والقيام دومها يضر أكثر مما ينفع ،  
ويفسد أكثر مما يصلح : لأن الأزهر لا يتهيأ بعد للنهوض بهذه المهمة  
الخطيرة حسب ما تقتضيه الحياة الحديثة ، فلا هو كسب من حرية الرأي ،  
ولا هو حصل من العلم الحديث ، ولا هو عرف من اللغات السامية ، ولا  
هو اتقن من علوم اللغة العربية نفسها ، ولا آدابها ما يؤهل لهذا الإشراف  
فضلا عن أن يجعل إشرافه نافعا مفيدا . والأزهر لا يعرف من تطور اللغات  
الأجنبية حديثها وقديتها شيئا . بل هو لا يكاد يعرف من هذه اللغات  
نفسها شيئا ، والأزهر يحسن اللغات السامية جهلا تاما . والأزهر لا يكاد  
يتجاوز كتبه المعروفة المقيمة إلى كتب القدماء في اللغة العربية وآدابها  
وعلمها إلا قليلا ، وهو مع ذلك يريد أن يشرف على علوم اللغة العربية  
ويقوم دورها ويحول دون إصلاحها . ويعتكر لنفسه تعليمها ، ويجحد من  
المشرفين على الأمر في مصر من يظهرونه على ذلك ، لا لأنهم يؤمنون بأن  
فيه نفعاً للغة العربية ونحوها . ولا لأنهم يؤمنون بأن في الخلاف عن  
ذلك تعرضاً للدين أو مساساً به ، بل لأنهم يرهون أو يرغبون . يرهون  
أن يتهموا بالخروج على الدين ، مع أننا قد انتهينا إلى عصر يجب أن نكس  
فيه سوق التجارة باتهام الناس بالخروج على الدين ، ويطلبون في تأييد  
الأزهر لهم باسم الدين ، مع أننا قد انتهينا إلى عصر يجب ألا يصطنع الدين  
فيه أداة للترغيب والترهيب .

ليس إذاً من الضروري ولا من النافع أن يتولى الأزهر وحده أو مع  
المدارس التي تفصل به من قرب أو من بعد تعليم اللغة العربية وإعداد

المعلمين لها ، وإنما يجب أن يقول ذلك إلى الدولة ، ويجب أن تتخذ الدولة  
العدة له كما هي الحال في غير مصر من البلاد ؛ فليس رجال الدين هم الذين  
يعلمون اللاتينية واليونانية في أوروبا بحجة أن هذه أو تلك لغة الدين في  
هذا الشعب أو ذاك ، وإنما تعلم اللاتينية واليونانية في المدارس المدنية ،  
ويهيأ لها المعلمون المدنيون ، ومع ذلك فيست اللاتينية واليونانية القديمة  
لغة الحياة . فكيف باللغة العربية التي هي لغتنا العادية والعقلية ؛  
يجب إذاً أن نعرض عن هذه الأسطورة التي بعد عليها العهد وأخني عليها  
الذي أخني على لبد ، وأن ننظر إلى اللغة العربية نظرة مدنية صريحة ،  
وأن نعالج أمورها كلها على هذا النحو في غير تردد ولا اضطراب ، وفي  
غير خوف ولا إشفاق .

وإذا كان من حق الدولة ومن الحق عليها أن تعد المعلمين للغة العربية  
كما تعد المعلمين للتاريخ والجغرافيا والطبيعة والكيمياء ، فقد يجب عليها  
أن تسلك إلى هذا الإعداد سبيلها المعقولة ، وهي أن تبدأ بهذا الإعداد  
لا في الجامعة ، ولا في دار العلوم ، ولا في معهد التربية ، بل في مدارس  
التعليم العام وفي التعليم الثانوي خاصة . ومن أجل هذا اقترحنا على الدولة  
هذا النظام الذي عرضناه آنفاً ، والذي يقتضي أن تبدأ العناية باللغة العربية  
لمن يريد التخصص فيها منذ أول التعليم الثانوي ، فيكون التعمق فيها وفيما  
يتصل بها من الثقافات ، ثم يكون إعداد التلاميذ لنوعين من هذا التخصص :  
أحدهما التخصص في لغة اللغة ، وتريد به هنا العلوم اللغوية على اختلافها ،  
ويكون الاستعداد له بالبدء في درس بعض اللغات السامية منذ التعليم

الثانوى : ليمكن التوسع والتعمق في ذلك في أثناء التعليم العالى ، والآخر التخصص فى آداب اللغة ، ويكون الاستعداد له بالبدء فى درس اللغة الايرانية منذ التعليم الثانوى ليكون التوسع فى هذا الدرس والإضافة إليه فى أثناء التعليم العالى أيضاً . وقد لاحظت أنت تفويض على التخصص فى اللغة العربية لغة أوربية حية ، لا نكتفى منه بأن يلجأ بها إلماً بل نريده على أن يتقنها إتقاناً سبب يسر ، وهو أننا لا نستطيع أن نصور معاً لآى مادة من مواد الدرس فى التعليم العام مجهول الحياة الأوربية ويميز عن أن يتصل بها اتصالاً مباشراً من خريق لغة من لغاتها الكبرى .

وقد نعود إلى هذا الموضوع فى أثناء هذا الحديث فى فرصة أخرى . ولكن هناك مسألة تمس تعليم اللغة العربية ولا بد من الوقوف عندها والإلمام بها وإن كان ذلك قد يغيب فريضة من الناس .

### ( ٣٧ )

ما هذه اللغة العربية التى نريد أن نعلمها فى المدارس العامة والخاصة ، والى أطراف الدولة بأن تتولى بنفسها إعداد المعلمين لها منذ التعليم العام ؟ وعلى أى نحو نريد أن نعلمها ؟

أريد هنا أن يطمئن المحافظون عامة والأزهريون خاصة أشد الاطمئنان وأقواء . فاللغة العربية التى أريد أن تعلم فى المدارس على أحسن وجه وأكمله هى اللغة الفصحى لا غيرها هى لغة القرآن الكريم والحديث الشريف ، وهى لغة ما أورثنا القدماء من شعر ونثر ، ومن علم وأدب وفلسفة .



نعم وأحب أن يعلم المحفظون عامة والأزهريون خاصة — إن كانوا لم يعلموا بعد — أني من أشد الناس إزواراً عن الذين يفكرون في اللغة العامية على أنها تصلح أداة لفهم والتفهم ، ووسيلة إلى تحقيق الأغراض المختلفة لحياتنا العقلية . فأومت ذلك منذ الصبا ما وسعتني المقومة ، وأملئ أن أكون قد وقفت في هذه المقومة إلى حد بعيد ، وسأفهم ذلك فيما بقي لي من الحياة ما وسعتني المقومة ؛ لأنني لا أستطيع أن تصور التفريط — ولو كان يسيراً — في هذا التراث العظيم الذي حفظته لنا اللغة العربية الفصحى ، ولأنني لم أومن قط وأن أستطيع أن أومن بأن اللغة العامية من الخدائن والتميزات ما يجعلها خليفة لنا تسمى لغة ، وإنما رأيتها وسأراها دائماً طحجة من اللهبجات قد أدركها الفساد في كثير من أوضاعها وأشكالها ، وهي خليفة أن تمنى في اللغة العربية الفصحى إذا نحن منحناها ما يجب لها من العناية فارتفعنا بالشعب من طريق التعليم والثقيف ، وهبطنا بها من طريق التيسير والإصلاح إلى حيث يلتقيان في غير مشقة ولا جهد ولا فساد .

وأنا من أجل هذا أدعو إلى أن تتولى الدولة إعداد المعلمين لها على النحو الذي قدمته ، وأنا من أجل هذا أدعو إلى أن تتولى الدولة بواسطة العلماء القادرين إصلاح علومها وتيسيرها وتلأمة بينها وبين الحياة الحديثة والعقل الحديث . وأنا نذير الذين يقاومون هذا الإصلاح بمخطر منكر ما أرى أنهم يحبونه أو يطبقونه أو يسمعون إليه أو يرغبون فيه ، وهو أن اللغة العربية الفصحى إذا لم ننل علومها بالإصلاح صائرة — سواء أردنا أم لم نرد —



إلى أن تصبح لغة دينية ليس غير، يحسب أو لا يحسبها رجال الدين وحدهم  
ويمعز عن فهمها وذوقها فضلاً عن اصطلاحها واستعمالها غير هؤلاء السادة  
من الناس .

بل إن هذا التذمير إن لم يكن قد تحقق بالفعل فإن تحققه قريب أقرب  
مما يظن هؤلاء السادة . ولغة العربية في مصر لغة إن لم تكن أجنبية فهي  
قريبة من الأجنبية ، لا يتكلمها الناس في البيوت ، ولا يشكها الناس في  
الشوارع ، ولا يشكها الناس في الأندية ، ولا يتكلمها الناس في المدارس ،  
ولا يتكلمونها في الأزهر نفسه أيضاً . ولعل الأزهر أقل المعاهد والبيوت  
اصطلاحاً وسيطرة عاب . إن يتكلم الناس في هذه البيوت كلها لغة تقرب  
منها قليلاً أو كثيراً ، ولكنها ليست إياها على كل حال . وفي الشرق  
العربي جماعة من المتفهمين تحسن هذه اللغة العربية المعصية فهماً وقراءة  
وكتابة . وكثرة هذه الجماعة من غير الأزهريين ، وهي لم تعلم هذه اللغة  
في الأزهر ، ولست مدبنة لم إتقانها . وكثرة هذه الجماعة إن أحسنت  
هذه اللغة فهماً وقراءة وكتابة فهي لا تحسنها أداء وإلقاء ، ثم هي إذا  
كتبت لجمهور القارئ اضطرت إلى كثير جداً من التبسيط والتيسير ليفهم  
الناس عنها . ثم لم تظهر من فهم الناس عنها إلا بالشيء اليسير . ولقد يكون  
من الظريف والحزين معاً أن نمتحن جماعة من الطلاب والتلاميذ أزهريين  
وغير أزهريين ، وجماعة من القارئ والكتابين من أولئك هؤلاء ؛ لنقبين  
إلى أي حد فهموا هذا الفصل الذي أنشأه هذا الكاتب أو ذاك من  
الكتاب المعاصرين . وأؤكدهم ذلك أن نتيجة هذا الامتحان ستكون مؤلمة

مضحكة ، وسنقوم الكاتب الذي اتخذنا فصوله موضوعاً للامتحان على كل حال .

فالخطر الذي أنذره إذا لم تتدارك اللغة وعلومها بالإصلاح والتبشير إن لم يكن واقعاً بالفعل فهو قريب الوقوع . وتبعة هذا كله إنما تقع على الذين يمانعون في الإصلاح والتبشير ، يحتجون بالدين مرة ، ويحتجون بحق الشعوب العربية كما في أن تشارك في هذا الإصلاح والتبشير مرة أخرى ، وينسبون أو يتنسبون أن الله عز وجل قد أنزل القرآن وشرع الدين قبل أن تنشأ علوم اللغة ، وأن الذين أنشأوا هذه العلوم إنما أنشأوها لأسباب ، منها حماية هذه اللغة من أن تفسد أو تضيع كما أننا نحن نريد أن نصلحها ونبشرها لنحميها من أن تفسد أو تضيع . ويجهلون أو يتجاهلون أن الذين أنشأوا علوم اللغة العربية ودونوها والذين عووها وأنشجوها من علماء العراق لم يشاوروا في ذلك أهل مصر والشام وإفريقية والأندلس من العرب قبل أن يقوموا على إنشاء ما أنشأوا من العلم وتأليف ما ألفوا من الكتب ، لیسبح لنا هؤلاء السادة بالفضحك فإن حججهم مضحكة حقاً .

أي خلفاء الأمويين ، وأي خلفاء العباسيين ، وأي أمراء العراق في عهد أوائلكم هؤلاء دعا إلى مؤتمر عام ليفر ما يشكر الخليل من علم ، وما ألف سيبويه من كتاب ؟ وأين اجتمع هذا المؤتمر في أي مدينة من مدن الدولة الإسلامية ؟ وفي أي قطر من أقطار البلاد الإسلامية ؟ وأي خلفاء المسلمين أو أمراءهم أو شيوخهم رأس هذا المؤتمر وألقى فيه خطبة الافتتاح . ما هذا الكلام الذي يقال عن غير بصيرة ، وبذاع في غير تفكير ، ويقبله

الناس في غير حذر ولا احتياط ، ويحسب له السعة حساباً في غير روية  
ولا أناة ؟ وماذا قرر المؤتمر فيم كان بين علماء اللغة من اختلاف في أصول  
النحو وقروعه ؟ أتراه أعرب الأسماء الخمسة بالحروف أم أعربها بالحركات ؟  
أتراه أعربها بالحركات قبل الحروف أم أعربها بالحركات مقدرة  
على الحروف ؟

إن هذا الكلام الذي يقال ويعتد به الصفء من الناس خاليق أن  
يفضحك له لأن الأمر لا يحتمل تمكناً ولا عبثاً ؛ لأنه أمر اللغة العربية ،  
أنحيا أم تموت ! إذا كان الأمويون والعباسيون لم يعرضوا للمصريين ولا  
للكوفيين بالحظر ولا بالمقبوضة حين وضعوا ما وضعوا من علوم اللغة وحين  
دعا الخلاف بعضهم إلى أن يأتي بالأعاجيب ، وإذا كان الخلفاء الأمويون  
والعباسيون لم يعتقدوا مؤتمراً للثبوت في وضع النحو أو إصلاحه ، فما بال  
قوم يدعون إلى أن تعقد المؤتمرات والاجتماعات بين المصريين وغير المصريين  
لما لم تعقد له مؤتمرات ولا اجتماعات في البصرة ولا في الكوفة ولا في دمشق  
ولا في بغداد . أما أن يجتمع الناس من تلقاء أنفسهم ليجشوا ويدرسوا وليجادلوا  
ويناضلوا فهذا شيء لا ضرر منه ولا غبار عليه ، بل فيه النفع كل النفع ،  
والخير كل الخير ، ولكن هذا شيء ودعوة الحكومة إليه شيء آخر . ولكن  
هذا شيء ومنتع مصر من أن تقدم على إصلاح علوم اللغة شيء آخر . وهبني  
أقدمت على شيء رأيت إصلاحاً للغة العربية وعلومها فأنفت فيه كتاباً وأذعته  
في الناس ودعوت إلى الأخذ به . فإني القوة التي تستطيع أن تمنعني من ذلك  
أو تردني عنه أو تحاسبني عليه باسم الدين أو باسم القانون أو باسم الأثر أو

باسم أى بيعة من البيئات ؟ وهل يعرف هؤلاء السادة أن قوة الخلافة أو قوة الملك فى أى عهد من عهود الإسلام قامت دون مذهب من مذاهب النحو لتنفعه أو ترد الناس عنه أو تعاقب صاحبه عليه ؟ وإذا كان من حق الأفراد أن يحاولوا إصلاح اللغة العربية وعلومها فمن حق الدولة بل من الواجب عليها أن تحاول هذا الإصلاح حين تفس الحاجة إليه . وأؤكد المحافظين من الأزهريين وغير الأزهريين أن الحاجة ماسة إلى هذا الإصلاح حقاً . وإنما حين ندعو إليه ندعو إليه لأنه أصبح ضرورة من ضرورات الحياة بل من ضرورات الدين نفسه .

ولولا أنى أكره قائم المسلمين ولا أستحل لمسى ما يستحل قوه لأنفسهم من الحكم على المسلم بالكفر والفوق فقد كنت أستطيع أن أخدم بحجتهم وأورطهم فيما يورطون الناس فيه . وأنى شئ أسير من أن يقال لهم إن من الخلق أن الشباب يجهلون اللغة العربية ولا يفهمونها على وجهها ، وإن من الخلق أن ذلك يمنعهم من أن يفهموا الكتاب والسنة على وجهها ، وإن من الخلق أن تفسير اللغة العربية وعلومها يتكهن شباب المسلمين من أن يقرأوا كتاب الله فيفهموه ، ومن أن يقرأوا حديث النبي (ص) فيفهموه ، وإن من الخلق أن الذين يصدون عن هذا الإصلاح إنما يصدون عن نتائجهم ، فهم إذا يصدون عن فهم كتاب الله وسنة رسوله ، والذين يصدون عن كتاب الله وسنة رسوله ما حكم الله فيهم ؟ وما قضاء الأزهر فى أمرهم ؟ أمسلمون هم أم ملحدون ؟ أم ملحدون هم أم مفسدون ؟

كلا . لنضع هذا المزاج الذى لا ينفى ، ولنقدم على تدبير علوم اللغة جادين

غير لاعبين ، وانقده إلى صبيته وشبابه من اللغة وعلوم وآدابها ما يفهمون  
ويسفون ويزوقون . وأؤكد هؤلاء السادة أن الشيب لا يفهم النحو  
القديم ولا يسفه ، ولا يذوقه ولا ينفع به ، بل يمتنه أشد الممتنع ،  
ويضيق به أقبح الضيق . ويأت عن ذلك ما قرره الدكتور حفظ عفيفي  
باشا من أنه يحسن اللغة الأجنبية ويفهمها ويستمتع بها على حين لا يجد  
في لغة العربية لذة ولا متعة ، فمنح بين الاثنين : إما أن نيسر علوم اللغة  
العربية لتجيد ، وإما أن نحفظها كما هي تمت .

قد قال إن ما يقترحه هذا الفرد أو ذاك وهذه اللجنة أو تلك من وجوه  
الإصلاح لا يصح ولا يستقيم . ولست أرى في ذلك بأساً فلتناقش الاقتراحات ،  
فإن انتهت المناقشة إلى صلاحها قبلت ، وإن انتهت إلى فسادها رفضت  
والتمس غيرها من الاقتراحات .

وسواء أراد الأزهريون أم لم يريدوا ، وسواء سمعت لهم وزارة المعارف  
أم أعرضت عنهم ، وسواء سمعت وزارة المعارف في السبيل التي يهجونها أم  
الدين باشا بركات أم تكبت هذه السبيل ، فإن مسألة إصلاح علوم اللغة  
العربية وتبسيطها قد وضعت ولا بد من الجواب عليها . وإن باب هذا  
الإصلاح والتبسيط قد فتح ولا بد من ولوجه ، وأخبر كل الخير أن نقبل  
على هذا الإصلاح عن رغبة ورضا ، لا أن نعرض عنه حتى تعرضه علينا  
الظروف إن انتصر أو تموت اللغة العربية إن كتبت لها المزيمة لا قدر الله  
وقد اقترح على وزارة المعارف لون من ألوان الإصلاح لعلوم اللغة العربية ،  
ونصح أصحاب هذا الإصلاح للوزارة وللأم العربية كلها فطلبوا في صراحة

أن تحتاط الوزارة في قبول اقتراحاتهم وألا تقرها حتى تذيبها في الناس وتعرضها للدرس والمناقشة ، لا في مصر وحدها ، ولا في الشرق وحده ، بل في الشرق والغرب جميعاً ، فإن ثبت هذا الإصلاح للبحث والدرس والمناقشة لم تقره الوزارة حتى تؤلف الكتب على المنهج الذي رسمه وحتى تذاع هذه الكتب بين المثقفين والعلميين ليسبقوها ويتعودوها ويتحقق بينهم وبينها الإلف ، ويومئذ ويومئذ فحينئذ يمكن أن تقر الوزارة هذا الإصلاح وأن تلائم بينه وبين برامج التعليم ومناهجه ، وأن تكلف من يضع فيه الكتب للتلاميذ . فما الذي يطلب من هؤلاء المقترحين أكثر من هذا ، إلا أن تكون هناك أغراض خفية ، ونيات مكتومة ، وإشفاق من أن يسهل العلم فيحتاج للناس جميعاً ولا يصبح شيئاً محتكراً استأثر به فئة خاصة كما كان الكهان في مصر القديمة يستأثرون من دون الناس بضروب العلم والدين .

أظن أن مسألة إصلاح علوم اللغة العربية قد أصبحت من الواضوح والجلال بحيث لا يجادل فيها إلا الذين يحبون الجدال والمرأ .

وأعتقد أن هذا الإصلاح شرط أساسي لإصلاح التعليم كله ، فإنك حين تعلم في لغة من اللغات أن تبلغ من التعليم شيئاً إذا لم تكن لغة هذا التعليم واضحة سهلة قريبة إلى العقول والقلوب . وأنا أريد كما يريد كثير من الناس أن يشدد على المعلمين في أن يصطنعوا اللغة الفصحى فيما يلقون على تلاميذهم من الدروس مهما تكن مادتها . ولكنني أشفق أولاً من أن يعجز المعلمون عن تحقيق هذه الأمنية لأنهم لا يحسنون اللغة العربية ،



رأشفق ثانياً من أن يحاول المعلمون تحقيق هذه الأمنية فلا يبالغون شيئاً ،  
وتصرفهم هذه المحاولة عن إيقاظ التعليم نفسه فيضج على التلاميذ حفظهم  
من المادة العلمية دون أن يبالغوا باللغة العربية ما تريد لها من الإيقاظ .

وأحب قبل أن أدرج موضوع هذا الإصلاح أن ألفت أصداره  
وحمومه جميعاً إلى أنه لا يمكن في يوم من الأيام لازماً محتوماً كما هو الآن .  
فقد كان التعليم في بلادنا إلى أوائل هذا القرن ضيقاً محدوداً يتحلقه القادرين  
عليه والراغبين فيه . ولكنه منذ صدر الدستور قد أصبح واسعاً بعيد المدى  
لا يحد إلا بالحدود الجغرافية للمملكة المصرية : لأن الدستور حين أقر  
التعليم الأولى قد فرض مقداراً يسيراً من العلم والمعرفة على الناس جميعاً ،  
لم يستثن من ذلك أحداً ، ولم يعف منه إنساناً .

واللغة العربية أهم ما في هذا المقدار من العلم الذي فرض على الناس  
وكلمات الدولة أن تذييه بهم وأن تدفعهم إلى أعرضوا عنه أو زهدوا فيه .  
ومعنى ذلك أن التعليم ، وتعليم اللغة العربية بنوع خاص ، قد فرض  
على الطبقات كلها وعلى جماعات الناس كلها . فرض على الأغنياء والمثقفين ،  
وعلى القادرين والعاجزين ، وعلى الأذكى والأغبياء ، قد أصبح شيئاً  
شعبياً ، لا يتفاوت الناس فيه ولا يتبايزون .

ومعنى ذلك أن تيسيره قد أصبح فرضاً لا محيد عنه ، وضرورة لا خلاص  
منها . فليس كل الناس قادراً على أن يتعلم اللغة العربية قراءة وكتابة  
وفهماً مع ما تتنازبه قراءتها وكتابتها وعلومها من الصعوبة والتعقيد .  
وليس كل الناس منذ الآن يتفق من حياته الأعوام الطوال ليدرس



أبواب النحو والصرف كما يريد هؤلاء السادة أن يحتفظوا بها ، حتى إذا  
أنفق من وقته ما أنفق ، وبذل من جهده ما بذل ، أراد القراءة فلم يحسنها .  
وأراد الكتابة فلم يتقنها ، وأراد الفهم فلم يقدر عليه .

إن التعليم الأولي محدود قصير الأمد ، ونحن نريد أن يخرج العربي منه  
قادراً على أن يقرأ فيحسن القراءة ، ويكتب فيتقن الكتابة ، ويفهم فيصيب  
الفهم . وإلا كان التعليم الأولي لغوا ، وأضاعنا الدولة ما أنفق في سبيله  
من جهد ومال .

وأنا أسأل المحافظين عامة والأزهريين خاصة ، وأرجو منهم أن يجيبوا  
مخاضين ، أقسم عليهم في ذلك باللغة التي يؤثرونها ، والدين الذي يحبونه ،  
والوطن الذي يريدون أن ينصحوه . أتحق أننا نستطيع أن نذيع اللغة  
العربية قراءة وكتابة وفهماً في مدارس التعليم الأولي التي تشاق الناس جميعاً  
ثم نطعن إلى أن الصبية سيخرجون من هذه المدارس قارئين كاتبين فاهمين  
على خير وجه وأكمله دون أن نيسرها للكتابة والقراءة وتواعد النحو  
وأصول التصريف . أم هم يريدون أن يكون التعليم الأولي للغة العربية  
صورة من الصور وشكلاً من الأشكال يكتفى منه بأن يقدر الصبي على أن  
يرسم الحروف وتهجها وبفك الخط كما يقولون ، حتى إذا خرج من المدرسة  
وبعد بينه وبينها العهد شيئاً نسي رسم الحروف وتهجها ، وعاد الخط مستغلقاً  
عليه أسد الاستغلاق .

فأنت ترى أنني لا أكتفي بإصلاح النحو والصرف والبلاغة كما اقترحت  
اللجنة التي ألفتها وزارة المعارف ، وإنما أريد كما أراد بهي الدين باشا

يركات أن نعود إلى إصلاح أعرق من هذا الإصلاح يتناول الكتابة والقراءة ، يعصم الناس إلى حد بعيد من الخطأ حين يكتبون ويقرأون ، أريد كما نقول بهي الدين باشا بركات في هذه الأيام ، وكما قال غيره من قبله ، أن نقرأ الناس أيهمموا لأن يفهموا ليقرأوا ، وأريد أن يكون الغرض من الكتابة الإبانة والتجلية لا الإنكار والتعمية ، أريد أن تكون الكتابة تصويراً صادقاً دقيقاً لا مطلق ، لأن تصور بعينه وتلفي بعينه ، لأن تصور نصف اللفظ وتلفي نصف الآخر ، أريد أن تصور الكتابة ما سميه الحروف وما سميه الحركات تصويراً لا إهمال فيه من جهة ، وتصويراً قوامه اليسر والسهولة والسرعة والاقتصاد في الوقت والجهد ومثل من جهة أخرى .

ولست أقترح في هذا شيئاً بل أنا قد أصبحت لهي الدين باشا بركات أن يتأني بذلك ولا يتعجل الأمر فيه ، وألا يلكه إلى لجنة يؤلفها . أو جماعة يندبها ، وإنما يذيع الدعوة إليه في الشرق والغرب ، ويجعله موضع متابعة عالمية بين الذين يحسنون القول فيه ، ثم يؤلف بعد ذلك ما أحب من اللجان الفنية ليمدرس ويحكم ويتخار . وأنا قد نشرت عليه بذلك إشاراً للعافية ، وتوخياً للمصلحة ، واتقاء لثورة الثائرين وغضب القاضيين . ولكن هذا كله لم ينعني ولن ينعني من أن أقرر أن إصلاح الكتابة حاجة ماسة وضرورة ملحة ، وشرط أساسي لنشر التعليم الأولي على وجه نافع مفيد .

هذا النحو من الإصلاح إذا تم أغنى كثيراً ، وأراح من عناء ثقيل . فهو يغني عامة الناس عن تعمق النحو وإضاعة الوقت في درسه ، وما حاجة

العامه إلى النحو إذا ضمت لهم الإصاغة ، وعصموا من الخطأ حين يقرأون  
ويكتبون . وهذا النحو من الإصلاح إذا تم - ولا بد من أن يتم -  
حال بيننا وبين الانشجاع إلى ما التفتنا إليه الترك ، وما يدعو إليه كثير من  
الناس من إلغاء الصعوبة إلقاء ، والإعراض عن كتبنا العربية إلى الكتابة  
اللاتينية . وهنا أحب أن يعلم المحفظون أنى قاومت وسأقاوم أشد المقاومة  
دعوة الداعين إلى اصطناع الحروف اللاتينية ، لأسباب لا أطيل بتفصيلها  
الآن . ولكن هذه المقاومة لن أبقى سبباً ، ولن يشاركنى فيها الناس  
جميعاً إذا نحن لم نسرع إلى إصلاح الكتابة ، لنبطل هذه الدعوة من  
أساسها ، ونفنى حجة الذين يجرون بها والمجون بها . أرايتك لو حظرت  
على المصريين أن يسطعوا السيوف والمقاصرات والفرام وسفن البحار .  
وأخذتهم بأن ينقلوا في البر على الإبل والخيول ، وعلى البغال والخيول ،  
وفي البحار والأمهر على السفن الشراعية ، تراهم يسمعون لك ويحفظون بك  
وهم يرون غيرهم يسطع هذه الأدوات لتفتنة الآمنة المرسمة ؟ أم تراهم  
يعرضون عنك ويزددون حظرك ازدراء . انظر إلى أهل القرى إلى أى  
حد بلغوا من اصطناع هذه الأدوات الحديثة ، وإلى أى حد أعرضوا  
عما كانوا يالفون من وسائل الانتقال والمواصلات .

سيكون هذا شأنهم بالقياس إلى القراءة والكتابة . فإما أن تيسرها  
لهم ، وإما أن يعرضوا عنك وعن قراءتك وكتابتك إلى قراءة وكتابة  
أصح وأدنى إلى الصواب ، وهم لن يؤثروا الجهل على العلم ، ولن يخلوا  
بينك وبين احتكار القراءة والكتابة كما كانوا يفعلون من قبل . فقد تغيرت

لدينا ودار الفلك ، وأصبحت الشعوب لا تقنع بما كانت تقنع به في  
سابق الأزمان .

فالخير كل الخير إذا في ألا تخدع أنفسنا بالأضاليل ، ولا نغيبها الأمانى ،  
أن نقدم على ما لا بد من الإقدام عليه ، فلا نصلح النحو والصرف  
والبلاغة بحسب ، بل نصلح قبلها القراءة والكتابة أيضاً .

### ( ٣٨ )

وإصلاح علوم اللغة العربية ليس كل شئ . نيكون تعليمها مثمراً مفيداً ،  
بل لا بد من العناية بالمادة التي تعلم فيها هذه اللغة . ومعنى أحب النحو  
أشد الحب وأكلف به أعظم الكلف ، لا أقول ذلك عائشاً ولا مازحاً ،  
وإنما هو حق يعرفه عنى كثير من الأصدقاء . مع أنى أحب النحو أشد  
الحب ، وأريد أن يتعمقه الذين يتخصصون في اللغة وآدابها . فإنى لا أحب  
أن أشق به على كثرة المتعلمين في المدارس العامة . ولو استطعت لأعفيتهم منه  
إعفاءً ، ولكن السبيل إلى ذلك غير ميسرة الآن ، فلا بد مما ليس منه  
بد . ولنجهد في أن نخفف عبء النحو على متعلمين ما وسعنا ذلك ،  
وإذا فرض عليهم منه إلا البير الهين الذى لا يمكن الاستغناء عنه .  
وأن نقدم اليهم ذلك لا في صورة عضية يسيرة بحسب ، بل في صورة أدبية  
رائقة محببة إلى النفس . ومن أقبح الخطأ وأشنع أن نظن أن إتقان النحو  
يمكن من إتقان اللغة ، أو أن تعمق مسائله يمكن من فهم أسرارها ، إنما  
النحو فلسفة والكثير منه ترف للمثقفين ليس غير . وهو من حيث هو

علم مستحق شيء . مقصود على أصحابه المشغوفين به المتخصصين فيه . وقد رأيت الأزهر في أيام العيا والشباب يؤمن بأن النحو والصرف وهذا السخف اللفظي الذي يسمونه البلاغة هي لب اللغة وجوهرها وأن غيره أعراض وفشور . وكان الأدب يطلع من الأعراض والفشور ، وكنت من الذين يختلفون إلى دروس الأستاذ سيد المرصفي رحمه الله ، وكنا جميعاً موضع المقد والحرية والاستهزاء : لأننا كنا نهمل اللب والجوهر ونحفل بالأعراض والفشور . ومن الحق أن شيوخنا كانوا يمتقنون دواء الحماسة ، وكامل المبرد ويحفظون الأستاذ الذي كان يدرسه . والطلاب الذين كانوا يستمعون له ، ويمتدحونه شيئاً من العطف والإشفاق يتدبره الغرض والخوف والازدراء : لأنهم يؤثرون آثاراً في نفسه ويمررون على آثار النقاد والصفبان . ولما غضب الشيخ حسونة رحمه الله على أستاذ الأدب وطلابه لأنهم اتهموا عنده بالابتداع أنقضى درس المكمل المبرد وكف الأستاذ أن يقرأ لطلابه كتاب نفق لاين هشم . والأزهر يومئذ يذكرون أن لأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده لقي كثيراً من الجهد ، واحتمل كثيراً من مشقة وأذى في نفسه ودنسه لأنه أدخل العلوم الحديثة في الأزهر . وكان الأدب العربي من هذه العلوم الحديثة في ذلك الوقت . فأنجب قوم كانوا يرون درس الأدب بدعة في الدين ، ويتمنون الذين يدرسون به بالمسوق والإلحاد ، ولم يكن ذلك بعيد العهد ، وإنما كان في أول هذا القرن أدركناه واصطلمينا ناره ، وهم الآن يريدون أن يكونوا قوامين على اللغة العربية ، حماة لها يردون عنها كيد المصلحين .

وكان الذين يشاركون في درس الأدب يتحدثون ويتفكرون بأن  
شيئاً من كبار الشيوخ كتب إلى محافظة القاهرة في بعض الأمور فلم تفهم  
الحافظة من كتابه شيئاً ، وردته إلى مشيخة الأزهر لتوضحه وتجليه ، ودعت  
لمشيخة ذلك الأستاذ رحمه الله وسأته عما أراد إليه في كتابه ، فوضحه  
الشيخ باللغة العامية وكتبه مطربش إلى المحافظة بلغة الدواوين ، وخرج  
الشيخ يتمدح في درسه بأنه يكتب ما لا يفهمه المطربشون ، وبأن إنشاءه  
صعب معقد كأنشاء الخواشي والتقارير . ويوشك أن أسرفنا في أخذ  
التلاميذ بتعمق النحو والإفعال فيه أن نجملوه كله كذلك الشيخ الأزهرى  
المعظم يكتبون فلا يفهمون ولا يفهم منهم أحد .

وقد أتيت لي هذا العام أن أقرأ بعض إجازات التلاميذ في امتحان القسم  
الخاص من الشهادة الثانوية رأيت عجباً ولكنه عجب بطل القلوب حتماً  
ونغيظاً . رأيت الفساد الذي يدخله درس النحو والبلاغة على أذواق  
الشباب في التعبير والتدبير وفي صوغ اللفظ والملازمة بينه وبين المعنى ،  
وفي إرسال الكلام عن غير وجه ، وإرسال الجمل التي حذفت عن العلم  
والتي لم يعمها العلم حين الفهم ، ولم يفهمها التلميذ حين الفهم ، ولم يفهمها  
نحن حين سمعناها .

ولمقتصد إذن في درس النحو والصرف والبلاغة . ونجس هذه العلوم  
حين ندرسها فصولاً من الأدب أو شيئاً قريباً من ذلك ، وليس هذا كل  
شيء . فلا بد من التفكير في درس الأدب نفسه وفي هذه الكتب التي  
يقروها التلاميذ ، والتي نسميها كتب المطالعة . وقد كان النظام التعليمي



القديم يقضى بأن يبدأ العبية في المدارس الثانوية دروس الأدب بالأدب  
الجاهلي ، وأن يطالعوا كتباً قديمة يذكرون منها مع العيظ والحق إذ  
خرجوا من المدارس كتاب كيلة ودمنة وكتاب أدب الدنيا والدين . وأنت  
تعلم أن الأدب الجاهلي بعيد كل البعد عن أن يتصل بنفوس الرجال من  
المعاصرين فكيف بنفوس العبية الناشئين ؟ وليس كل الناس يستحب  
كيلة ودمنة وليس كل الناس يستعذب أدب الدي والدين .

وقد وفقت وزارة المعارف بعض التوفيق حين كان الأستاذ نجيب الهلالي  
باشا مشرفاً على أموره فبدأت درس الأدب من آخره أي من هذا العصر  
الحديث ، وأزالت عن التلاميذ هذا الجهد العنيف الذي كانوا يضطرون  
إليه حين يتحدث إليهم معهم عن النبعة وزهير والأعشى وأمرى . النفس .  
كما أن وزارة المعارف وفقت إلى تنويع لطاعة بعض الشيء ، وكلفت  
لجنة أن تواف للتلاميذ كتباً تلائم هذا العصر الحديث ولكنها رغم هذا  
كله ما زالت بعيدة عن أشد البعد من تحقيق الغرض الذي تدرس من أجله  
اللغة وآدابها في مدارس التعليم العام : فدرس اللغة وآدابها من أهم مصادر  
الثقافة العامة ، وإلا أن يكون أهمها وأعظمها خطراً ، فهو بحكم مادته  
ومعانيه يتصل بالعقول والقلوب والأذواق جميعاً . وهو من أجل هذا متقف  
للعقول مذك للقلوب ، مهذب للأذواق ، على حين تكاد المواد الأخرى من  
مواد التعليم العام تتصل بالعقول وتسلكتها ليس غير .

فلا بد إذاً من أن نطالب إلى درس اللغة وآدابها تثقيف العقل بما يقدم  
إلى التلاميذ من علم ، وتذكية القلب بما يقدم إليهم من تصورات رائعة للثقل



لعلها ، وتقويم الطبع وتعافية الذوق بما يقدم إليهم من صور رائعة للبيان .  
ومن المحقق أن في الأدب العربي القديم ما يعين على تحقيق هذه  
الأغراض ، ولكن من المحقق أيضاً أنه وحده على جهله ودروعه وعلى عمقه  
وتنوعه ، لا يكفي لتحقيق هذه الأغراض ، ففي حياة الإنسان أشياء كثيرة  
متنوعة لم يعرفها الأدب العربي ولم يتصل بها . وفي الحياة الحديثة نفسها  
أشياء كثيرة لم يلمسها الأدب القديم بالطمع ، ولم يبلغها الأدب العربي  
الحديث بعد . ولا بد من أن يتصل به التلاميذ ومن أن تتقف بها عقولهم  
ونذكي بها قلوبهم ، وتصفى بها أخلاقهم . ومن أن يكون ذلك من طريق  
اللغة العربية نفسها لا من طريق لغة أجنبية . لأن اللغة العربية أقرب  
ويجب أن تكون أقرب إلى نفوس التلاميذ ، ولأنها تبلغ أثرها ، ويجب أن  
تكون أبغى أثراً في نفوس التلاميذ . ولأن من الحق علينا أن نجهد  
ما استطعنا في حمل التلاميذ على أن يحب لغته ويقدرها ويكرها في نفسه ،  
ولا يراها أثراً خطراً وأحمر متاعاً وأصيحى نقمة من اللغات الأجنبية .

وقد قدرت الأمم الراقية هذا كله ، واحتضنت له وعينت له جماعات من  
مواد الدرس الأدبي في مدارس العامة مادة الآداب الأجنبية على أن  
تدرس للتلاميذ في لغتهم الوطنية . فلا ينبغي أن ينتظر التقليد الفرنسي  
خروجه من المدرسة العامة ليعرف شيئاً عن أدب اليونان والرومان والإنجليز  
والألمان والإيطاليين والأسبانيين . بل يجب أن يعرف هذا كله في أثناء  
الدرس ، وأن يستقبل الحياة بعد أن يفرغ من الدرس وقد أخذ من هذا  
كله بطرف كما يقال . ولا ينبغي أن يعرض على التلميذ تعلم اللغات

الأجنبية ليلا بأدابها : فإن ذلك شيء لا سبيل إليه ، وإنه يجب أن تقدم  
إليه لغته الوطنية هذه الآداب سهلة سائفة قريبة المثال . ومن أجل هذا  
تجد الفرق عظيمًا شنيعًا بين الطالب الأجنبي حين يتقدم إلى الجامعة  
والطالب المصري حين يتقدم . ذلك واسع العلم ، بعيد الأفق .  
عميق المعرفة ، يتحدث عن كل شيء . حديث الأليف له إليه . وهذا  
ضيق العلم ، ومحدود الأفق ، مضى المعرفة ، لا يكاد يتحدث إليك إلا  
عناصير في المدرسة - وما دونه - وهو إذا تحدث إليك فيه كان إلى الخطأ  
أقرب منه إلى الصواب . لا تسأل حامل الشهادة الثانوية المصرية عن  
هوميروس ، ولا عن بنسار ، ولا عن هوراس ، ولا عن فيرجيل ، ولا عن  
دانتي ، ولا عن سرفنيس ، ولا عن جوت ، ولا عن مكثور هوجو ، ولم  
أذكر شكسبير لأن التلاميذ يسمعون عنه شيئًا في مدارسهم .

لا تسأل حامل الشهادة الثانوية المصرية عن واحد من هؤلاء ؛ لأنك  
إن تجد عنده شيئًا . ومع ذلك لم أذكر إلا جماعة من أعلام الشعر  
لم أذكر الخطيب والكتب والفلاسفة والتأريخين ؛ لأنني لا أريد أن أطيل  
ولأنني يأنس من أن تجد عند شباب مدارسنا شيئًا إن سألتهم عن واحد من  
هؤلاء . وسأل حامل الشهادة الثانوية في أي بلد من بلاد أوروبا الزافية عن  
شنت من هؤلاء ، ومن غيرهم ، فستجد عنده ما يرضيك . ومهما أنس فلن  
أنسى أني حين ذهبت إلى فرنسا لإتمام الدرس كما كان يقال ، وكنت  
قد ظهرت بالديكتوراه من الجامعة المصرية القديمة ؛ أجد بدءًا من أن أستاذي  
الدرس الثوري فيما بيني وبين نفسي ، وإن أقرأ الكتب التي يقرؤها العبدية

والشباب المبتدئون . ولولا ذلك لما انتفعت بالاختلاف إلى السوربون ،  
ولا أفدت من أساتذتها شيئا . فإذا كان من الخير ومن الواجب أن يدرس  
التلاميذ أدبنا العربي القديم والحديث فمن الخير ومن الواجب أيضا أن  
يدرس التلاميذ أطرافاً صالحة من الآداب الأجنبية المختلفة قديماً وحديثاً ،  
وأن يدرسوا ذلك في لغتهم العربية لا في غيرها من اللغات ، وأن يقدم إليهم  
ذلك في نظم رائع رائق ، وفي أسلوب مختار جميل . سقتاني وكيف السبيل  
إلى ذلك وقد ترجمت هذه الآداب إلى اللغات الأوروبية وما يكدر يترجم منها  
شيء . إلى لغتنا العربية ، والجواب سهل يسير وهو أن وزارة المعارف لم  
تلقأ عبثاً ، وإنما أشتت لتحقيق هذا وأمثاله من الأغراض . وهذا موضوع  
سأعود إلى الحديث فيه بعد حين .

### ( ٣٩ )

وكانى بك ، وقد قرأت هذا العمود الذى تحدثت فيه عن التعليم العام  
وما ينبغي أن يدرس للتلاميذ فيه فاشتقت من كثرة وهذلك هذه الكثرة ،  
ورجحت التلاميذ واتهمنى بالإسراف واعتقدت فى نفسك وبين نفسك  
أن هذا المنهاج الذى أعرضه للتعليم خيال ليس إلى تحقيقه من سبيل .  
ولكننى ألاحظ أولاً أن هذا الذى تراه خيالا يتحقق بالفعل فى جميع البلاد  
الأوربية الراقية .

وأن عقل القى المصرى ليس أضيق ولا أضعف ولا أقل استعداداً من  
عقل القى الأوربى . والناس جميعاً يعترفون بأن التعليم العام قد أصبح

شاقاً عسيراً وهو صائر إلى الإيمان في المشقة والعسر ، لأن المعرفة الإنسانية لم تبلغ قط من الكثرة والتنوع ومن التشعب والتفرع والاختلاف ما بلغته الآن ، ولأنها ستبلغ من هذا كله غداً وبعد عدد أكثر مما بلغته اليوم . لكن الناس كلهم يمتنعون بأن لا بد مما ليس منه بد ، وبأن مهمة التعليم العام إنما هي إعداد التلميذ لمستقبل هذه الحياة الحديثة ، المعقدة المتنوعة المختلفة استقبال القادر على احتمال أعبائها ، والتفوق من مشكلاتها وهو من أجل ذلك كاف أن يعود التلميذ ممارسة تقدمت هذه المعرفة المختلفة التي لا نحصى . والمشكلة التي تعرض لندين يدبرون أمور التعليم هي هذه ، معرفة مسرقة في التنوع والتشعب والاشتراك ، وتلميذ محدود الطاقة مهما يكن حظه من القوة والذكاء . فكيف نكون ثلاثاً بينهما ؟ وكيف يهيا ثانيهما لاستقبال أولاهما قوياً جليلاً قادراً على التصرف والاحتمال ؟

وليس حل هذه المشكلة مستحيلاً ، وإنما أن يكون أبسر مما نظن ، بشرط أن نتخذ له عدته ، والآثار بطرؤف غير بطرؤف التعليم وحاجاته وضروراته . وأما أرى أن هناك شرطين أساسيين ، يجب أن نعتد بهما لتحل هذه المشكلة حلاً مقارباً . الأول : ألا تسرف في إضمار البرامج بهذا العلم الفصل ، الذي يثقل على المعلم والتلميذ جميعاً ، فيضطر الأول إلى كتابة المذكرات ويضطر الثاني إلى الحفظ والاستظهار . وإذا كان من الواجب أن يتوقف التلميذ أثناء التعليم الثانوي في التاريخ العام ، وليس من الضروري أن يؤخذ بمعرفة الحوادث الكثيرة المفصلة ، وإنما يتكفى فيها أظن ، بل يجب فيما اعتقد ، أن يبصر بالتاريخ وتطوره في غير إسراف ولا غلو في

عرض الحوادث ، وتفصيلها وأنا مطمئن إلى أن تحقيق ذلك يسير إذا لم يحرص المؤرخون حين يضعون برنامج التاريخ على أن يستثمروا بالتعليم لملهم الذي يحبونه ويؤثرونه ويقدمونه على غيره من العلوم وإذا اقتصد أصحاب كل فن وعلم في برنامج فهم وعلمهم ، فقد ينشأ من هذا الاقتصاد المشترك توارث معقول في البرامج والمناهج يسير الأمر على التنفيذ وعلى المعلم ويمكن التعليم العام من أن يهيئ الشباب لاستقبال الحياة في غير جهل بها ولا مستقبل الدرس العالي في استعداد حسن له .

والشرط الثاني أن يمنح التعليم العام ما ينبغي له من الوقت . وأنا أعتقد أننا نبخل على التعليم العام بعض الشيء . خمسة أعوام للتعليم الثانوي لا تكفي ، إذا لاحظنا مقدار ما نريد أن نهيئ له الطالب من العلم ونحن متفقون من إجابة التعليم الثانوي نخاف أن يغضب الآباء والأبناء جميعاً ، وما أشد خوفهم من غضب الآباء والأبناء . نؤلمت قد يخذلونا في الاختبارات وهؤلاء قد يضيقوسا بالانصراب والمظاهرات ولكن مصالحة التعليم يجب أن تكون فوق هذا كله .

وإذا لاحظنا أن مدة التعليم الثانوي في بلد كفرنسا سبع سنين وأن الفتى إذا حضر بالشهادة الثانوية فقد لا يتسع له أن يتصل ببعض المعاهد العليا الخاصة حتى يستعد لها استعداداً خاصاً ، قد يحتاج إلى العام أو العامين لم نستكثر على التعليم الثانوي في مصر ست سنين . فإذا أضفنا إليها أعوام التعليم الابتدائي الذي سيكون معه التعليم العام ، كانت مدة هذا التعليم عشر سنين . وأنا واثق كل الثقة بأننا إذا عالجنا المناهج والبرامج في أناة ورفق وفي نصح للعلم والمعلمين والمتعلمين جميعاً لم

معجز عن تحقيق هذا التوازن الذي يتكسنا من تثقيف الشباب تثقيفاً ملائماً .  
وليس عندي بأس إذا تم هذا الإصلاح من أن تقصر مدة الاستعداد  
« للابناس والبيكالوريوس » في بعض الكليات . في كلية الآداب  
والحقوق والتجربة والزراعة والهندسة والعلوم . ومن هذه الكليات جميعاً  
تنفق العام الأول من أعوام الدراسة في تكميل التعليم الثانوي الذي لم نكمله  
وزارة المعارف . وهذا المنح من التخفيف لصالح التعليم نفسه ونتقي ما  
نخافه من غضب الآباء والأبناء .

وواضح جداً أنني لا أريد أن أشق عليك ولا على نفسي تفصيلاً ما  
يلتزم من توزيع البرامج كما تصورناها على أعوام الدراسة كما اقترحتها ،  
وإن ذلك لا يحصل في الكتب وإنما يحصل في اللجان .

( ٤٠ )

وقد نلوموني تشدد اللوم لأنني عيبت بالمهنية العناية الخاصة من شئون  
التعليم العام ، ولم أنف إلى الآن عند ما يهتم له رجال التربية والتعليم  
في هذا العصر الحديث أشد الاهتمام ، وهو ما يشمل بالتربية البدنية من  
أنواع الرياضة على اختلافها ومن العناية الدقيقة بتحصين الصحة التلاميذ  
والمعلمين . فأحب أن أعلم أنني لم أعرض عن ذلك تفریطاً فيه أو تقصيراً  
في ذاته ، ولأنني أشك في قيمته وبعد نموه في تكاثر الشباب وإعدادهم  
النافع للمهنية ، وإنما أعرضت عنه لأنني لا أحسن العلم به ولا القول به .  
وقد كتب فيه من هو أعلم به وأقدر عليه مني وهو الدكتور



ظ عفيفي باشا ، وحسبي أن أسجل هنا أني أشاركه فيما يرى كل  
ساركة وأدعو كما يدعو إلى أن تعنى الوزارة عناية جد وصدق بأبدان  
الشباب كما تعنى ، أو كما تريد أن تعنى بمقولهم . ونسكني أنعمى في الوقت  
نفسه ألا تتخذ العناية بالرياضة وسيلة إلى إهمال التعليم أو إلى إغراء  
السلاميد باللعب الفارغ وإضاعة الوقت فيما لا ينفعى ، وأنظن أني لست في  
حاجة إلى تفصيل هذا فقد فهمت عنى وزارة المعارف كما فهم عنى نظار  
المدارس ومراقبو الألعاب الرياضية ما أريد أن أقول .

إنما المسألة المطيرة التي أستطيع أن أقف عندها ، والتي يجب أن أقف  
عندها ، والتي لا يتم هذا البحث إلا بحلها هي هذه : كيف السبيل إلى  
تحقيق هذا التعليم العام الذي نقترحه إذا لم نهى . له المعلمين القادرين على  
النهوض بأعبائه في غير تفسير ولا قصور ؟ والجواب على هذه المسألة ألا  
سبيل إلى تحقيق هذا التعليم قبل أن نهى المعلم الصالح تهينة صالحة وأن  
التعليم سيظل عندنا مدطرا بافسدا شدا الاضطراب وأقبح الفساد حتى  
نظم إعداد المعلمين تنظيم حسنا . وثنا أعلم أن هذا مؤلم ولكن الشجاعة  
في أن نحتمل الألم عاين به ، وفي ألا نسير سيرة النعمة التي نحظى رأسها حتى  
لا نرى الشر الذي يقبل عليها به الصائد . فالحقيقة المرة المؤلمة ، هي أن  
تعليمنا السيء سيظل ميتا أعواما تطول أو تقصر بتقدار ما نبذل من جهد  
في سبيل إعداد المعلمين الصالحين . فكيف السبيل إلى إعداد هؤلاء المعلمين  
الصالحين ؟ هذه هي المسألة التي يجب أن نفرغ لها ونطيل الوقوف عندها  
شيثا والتي نبتدى بها البحث عن شؤون التعليم العالي .



( ٤١ )

وأمرنا بالقياس إلى هذه المسألة كما مرنا بالقياس إلى غيرها من مسائل  
التعليم ، مضطرب أشد الاضطراب ، قد قام على الاختلاط من جهة وعلى  
التذبذب بين المذاهب والآراء المتناقضة من جهة أخرى ، وأقل ما يمكن  
أن يوصف به أنه قد مضى كما استطاع أن يمشى ، لا كما يجب أن يمشى .  
فنحن قد أنشأنا مدرسة المعلمين على النظام الفرنسي ثم أغنيناها وعشت  
أعواماً بدونها ، وجمعت نأخذ المعلمين من الذين يخرجون من المدارس  
الابتدائية أو من المدارس الثانوية على أن تنقى إليهم وقتاً ما ، أثناء  
نهوضهم بالتعليم دروس بسيرة في علوم القرية . ثم شعرنا بالحاجة إلى مدرسة  
المعلمين فلم ننشئ مدرسة واحدة ، وإنما أنشأنا مدرستين ، سميتهما إحداها  
مدرسة المعلمين الثانوية ، وسميئة الأخرى مدرسة المعلمين العليا . ثم أغنيت  
المدرسة الأولى واكتفيتم بالمدرسة الثانية ، ثم فتحنا باب الانتساب إلى  
هذه المدرسة أو أنشأنا فيها قسماً إيلياً لا أدرى ولكننا أبحنا على كل حال  
لجماعة من المثقفين الموهوبين أن يتقدموا لأداء امتحان النقل في هذه المدرسة  
ثم لأداء الامتحان الأخير والظفر بالأجازة التي تبيح لهم النهوض بأعباء  
التعليم ، سواء أنهبوا بهذه الأعباء بعد الظفر بالإجازة أم لم ينهبوا .

ولم يقف اضطرابنا في هذه المسألة عند هذا الحد ، بل فتح لنا باب  
جديد من أبواب الاضطراب ، فلم يتردد في ولوجه ، وفي ولوجه مضطربين

كدأبنا في كل شيء . . . ففتح لنا باب البعثات إلى أوروبا فأسرعنا إليه في حماسة وصفقت لنا الجماهير تشجيعاً وابتهاجاً .

ولكننا اضطررنا في أمر البعثات كما قلت ، فجعلنا نرسل الشبان بعد خروجهم من مدرسة المعلمين ، وجعلنا نرسلهم أثناء دروسهم في مدرسة المعلمين ، وجعلنا نرسلهم قبل دخول مدرسة المعلمين متى ظفروا بالشهادة الثانوية . وجعل هؤلاء الشبان يذهبون إلى إنجلترا ويعودون منها ومعهم الإجازات الهيئية والإجازات القيمة والإجازات التي تتوسط بين ذلك ، وجعلنا نحن ، بل جعلت وزارة المعارف تخلق هؤلاء الشبان لقاء حسناً أحياناً وإلقاء سيئاً أحياناً أخرى وتكلف أكثرهم النفوس بأمور التعليم على كل حال . ونشأ عن هذا الاضطراب أن احتلقت أمور التعليم أشد الاختلاط . اختلطت في المدارس واختلطت في الوزارة واختلطت في رؤوس المعلمين والمعلمين أنفسهم . وما بالها لا تختلط وقد اختلفت أنواع المعلمين الذين يعملون في المدارس ، والمفتشين الذين يشيرون على الوزارة فمنهم من ظفر بالإجازة من مدرسة المعلمين الثانوية ، ومنهم من ظفر بالإجازة من مدرسة المعلمين العليا ، ولم يذهب إلى إنجلترا ، ومنهم من ذهب إلى إنجلترا ولم يظفر بهذه الإجازة ، ولكنه اختلف إلى المدرسة عاماً أو عامين ومنهم من ذهب إلى إنجلترا ولم يظفر بالإجازة ولا اختلف إلى المدرسة قليلاً ولا كثيراً . بل منهم من ظفر بالإجازة دون اختلاف المدرسة ، ثم أقام في مصر ولم يذهب إلى إنجلترا أو ذهب إلى إنجلترا وعاد منها بهذه الإجازة أو تلك .

أفهمت هذا التوزيع كله ؟ ألم يدركك الدور المحرود قراءته في هذا الأسطر القليلة ؟ فكيف لا يبلغ الدور على وزارة المعارف ومدارس حين تخضع له وتضمن فيه ؟ ومن الحق أن الشباب المثقفين الذين لم يدركوا ذلك العصر ولم يدرسوا شؤونهم سيدهشون حين يقرءون هذا الكلام وسيقدرون أني أعيت وأمرح كما تعودت أن أفعل بين حين وحين . ولكنني أؤكد لهم أني لم أعيت ولم آمرح ولم أتجاوز الحق الذي وقع بالفعل والذي ما تزال نخضع لآثاره إلى الآن .

على أن هذه القصة لم تنته بعد ، فقد أنشئت الجامعة المصرية الحكومية ولم تكذب بلغ من عمرها عامين حتى طمعت في النهوض بشؤون التعليم وجعلت تزعم - وكنت أنا أستاذها في ذلك - أن كلية العلوم وكلية الآداب يجب أن تنهضا وحدهما بأعداد الشباب الذين يتهيأون للتعليم ، وتزويدهم بكل ما يحتاجون إليه من المواد العلمية على أن يتلقوا بعد تخرجهم ما يجب أن يتلقوه من علوم التربية في معهد ينشأ لذلك ويكون جزءا من الجامعة . وكانت حجتي فيها كما ندعو إليه ، الاقتصاد في المال من جهة ، فقد كان من السخف أن توجد كلية الآداب وكلية العلوم وأن تنفق الدولة عليهما ما تنفق من المال ، وأن توجد معهما مدرسة المعلمين ، وفيها القسم الأدبي والقسم العلمي ، والعناية بأعداد المعلمين وتشقيفهم وتخصيصهم في المواد التي يتهيأون لتعليمها من جهة أخرى ، وكنا نؤكد أن من الخطأ أن يتلقى الطالب مواد العلم ومواد التربية في طور واحد من أطوار حياته وفي مدرسة واحدة فلا يتقن هذه ولا تلك .

ومن الحق أن نسجل أن وزارة المعارف أعرضت عن دعوتنا تلك ،  
وبوضعت أصابعها في آذانها ، إن كانت لها أصابع وآذان ، ولكنها لم تستطع  
أن تمضي في هذا الإعراض . فقد أراد صاحب السعادة على الشسمى باشا  
أن يبين جنية الأمر في هذا الموضوع فأف لجنة مشتركة من الجامعة  
والوزارة ، ثم لم تقنعهم آراء هذه اللجنة فدعا خيرين في شؤون التعليم ،  
أحدهما عمدة السويسى تشار فى أمور التربية وهو الأستاذ كلانريد ،  
والآخر عمدة الإنجليزي خيرين بشؤون التعليم فى بلده وهو الأستاذ مان . وقد  
جاء هذان الخيران قد رسا وحفظوا واستقصوا وانتهيا من هذا كله إلى تأييد  
رأى الجامعة .

ثم كان أن أنشئ معهد التربية وفنيت مدرسة المعلمين العليا قليلاً  
قليلاً فى كمية الآداب وكمية العلوم . ونشأ عن هذا كسب للتعليم من غير  
شأن وكسب للجامعة من غير شأن أيضاً . تظهر نتيجة هذا ولكنها واسعة  
للباحث المستقصى منذ الآن ، ومنظهر جنية للناس جميعاً بعد قليل من  
الزمان . انتفع التعليم بهذا الإصلاح لأن المعلمين الذين يهيئون الآن  
يخفصون إلى حد بعيد فى المواد التى يدرسونها ، فهم يدرسونها فى الجامعة  
أربعة أعوام ، وهم يدرسونها دراسة شخص وتعمق ، وهم إذا خرجوا من  
الكليتين لا يحملون الإجازة فى العلوم ، وإنما يحملونها فى هذا القسم أو  
ذلك من العلوم ، ولا يحملون الإجازة فى الآداب ، وإنما يحملونها فى هذا  
القسم أو ذلك من أقسام الآداب .

ولكن مدرسة المعلمين كانت قد أخرجت عدداً ضخماً من الذين ظفروا

بإجازاتها ، على ذلك الاختلاف الذي فصلته لك آنفاً وكان هذا العدد الضخم ينتظر المناصب في المدارس . وكانت الجامعة لا تخرج في أعوامها الأولى إلا أعداداً ضئيلاً من الذين يظفرون بدرجاتها ، ومع ذلك فقد قاومت وزارة المعارف هذا العدد الضائل من الجامعيين ما وجدت إلى مقومته سبيلاً لسبعين مسيرين أشد البسر ويحجب أن تسجلها هنا في صراحة وإخلاص . أولها أن مسيطرين على أمور التعليم في الوزارة قد خرجوا من مدرسة المعلمين فهم يؤثرون زملائهم وأنشاء مدرستهم بانطباع .

والثاني أن وزارة المعارف لما تكن تسبق الجامعة أو تعرف لها طمعا . وما أظن أنها قد عودت لها وحلقها ومعدتها إلى الآن ذوق الجامعيين وإساعتهم وهضمهم . فقد كانت وزارة المعارف تنظر ، وما زالت تنظر ، فيما أظن إلى الجامعيين وإلى الذين يخرجون من كلية الآداب خاصة نظرات فيها كثير من الخوف والإشفق ومن الشك والريبة أيضاً . وقد ضاق الجامعيون بهذا أشد الضيق ، وكانت بينهم وبين الوزارة فيه خصومات متصلة وكانت أقف من هذه الخصومات موقفين متناقضين . أظن أن من حق أن أسجلها هنا بعد أن أصبح تسجيلها في صراحة لا يضر ولا يؤذي وإنما هو حق للتاريخ .

كنت إذا خلوت إلى الجامعيين الساخطين هدأتهم أحياناً ولومتهم أحياناً أخرى . بينت لهم أن الذين يحملون إجازة مدرسة المعلمين مصريون مثلهم وقد سبقهم إلى التخرج فمن الحق أن يسبقهم إلى شغل المناصب . وكنت إذا لافيت المشرفين على الأمر في وزارة المعارف خاصتهم أشد

الخصام وجادتهم أعنف الجدل وربما انتهى الأمر بينهم وبينى إلى شيء من الشر .

وعلى هذا النحو مضت هذه الأعوام وشغلت وزارة المعارف من كان متبطلا من خريجي مدرسة المعلمين وخلا الجو للجامعيين منذ الآن ، وأصبحت الوزارة مضطرة إلى أن تختار منهم . كما احتاجت إلى المعلمين . ولكن معهد التربية الذى أنشئ . فى عام ١٩٢٩ لم يجد الطريق أمامه سهلة ولا ميسرة ولم يبرأ من الاضطراب الذى تورطت فيه مدرسة المعلمين . ومصدر هذا الاضطراب ما قلته فى فصل معنى وهو أنك لا تنجى من الشوك العنب . والشوك هنا هو وزارة المعارف بالطبع .

فقد أتت وزارة المعارف أن تكف يدها عن معهد التربية وتترك أموره للجامعة وأمرت على أن تحتفظ به لنفسها بحجة أنه يخرج لها المعلمين الذين تحتاج إليهم فى مدارسها فلا بد من أن يكون لها الاشراف التام عليه . ولو أن وزارة المعارف آثرت المنطق والعواب فى التفكير ، لفرضت إشرافها التام على كلية الآداب وكلية العلوم لأنها تعمدان لها المعلمين أيضاً . تعدادهم فى العلم كما يعدم معهد التربية من الناحية الفنية . ولكن وزارة المعارف لم تؤثر منطقاً ولا صواباً وإنما فكرت على هذا النحو وهذا يكفى . والغريب أنها ما زالت تفكر على هذا النحو إلى الآن .

وقد نشأت عن استئثار وزارة المعارف بشئون معهد التربية ألوان من الشر ، منها أنها جعلت هذا المعهد قسمين ، الأول يعد الطلاب للتعليم فى المدارس الابتدائية ولا يجب أن يكون طلابه جامعيين ، وإنما يكفي أن

يظفروا بالشهادة الثانوية . وعلى هذا النحو احتفظت وزارة المعارف  
بمدرسة المعلمين القديمة بعد أن مسختها وشوحتها ونقصت أمد الدراسة  
فيها ونقصت ما كان يدرس فيها من العلم .

والثاني يهيئ الطلاب للتعليم في المدارس الثانوية ، وهو القسم العالي  
الذي يجب أن يكون طلابه من الجامعيين . وقد جعلت وزارة المعارف أمد  
الدراسة في القسم الأول ثلاثة أعوام وفي القسم الثاني عامين . والظريف  
أنها أسخطت طلاب القسمين جميعاً وأسخطت نفسها على القسمين جميعاً .  
فأما طلاب القسم الابتدائي فقد سخطوا لأن المستقبل أغلق في وجوههم  
وقضى عليهم أن يسبقوا حياتهم في التعليم الابتدائي ، وأما طلاب القسم  
العالي فقد سخطوا لأنهم وجدوا أنفسهم في بيئة أقل ما توصف به أن الفرق  
بعيد جداً بينها وبين البيئة الجامعية التي خرجوا منها . ووجدوا أنهم  
يضيعون وقتهم في جهوداً كثيرة سخيصة عقيم وأقلها لا يحتاج إلى هذا الوقت  
الطويل الذي يتفقوه في المعهد ويسمعونه من أعمارهم . ووجدوا أنهم بعد  
هذا كله لا يجدون العمل في مدارس الثانوية ، فمنهم من يعمل في المدارس  
الابتدائية بعد أن أعد للعمل في التعليم الثانوي ومنهم من يعمل في المدارس  
الحرة ومنهم من يعمل في الدواوين وقد كانوا جميعاً يأملون غير هذا . وقد  
نشأ عن هذا السخط أن أقبل الشبان على أعمالهم كارهين لها ضيقين بها ،  
فلم يرضوا أنفسهم ولم يرضوا وزارة المعارف نفسها . فهذا لون من ألوان  
الشر الذي نشأ عن إبعاد المعهد عن الجامعة .

وهناك لون آخر لا يخلو من فكاهة فقد شعرت وزارة المعارف بأنها



محتاجة إلى المنعطات كما هي محتاجة إلى المعلمين ، وكان الطليعى أن يقبل  
الفتيات الجامعيات مع زملائهن في المعهد أثناء الدرس على أن تكون هن  
دارهن الخاصة التى يأوين إليها بالطبع .

ولكن صاحب المعالي حلى عيسى باش رأى أن من الخطر على  
الأخلاق ، فيه يظهر ، أن يختلف الفتيات والفتيان معاً إلى الدروس في  
المعهد فأشادت الوزارة هن معهداً خاصاً ونسيت الوزارة . أوجهات ،  
أن هؤلاء الفتيات والفتيان قد احتلموا معاً إلى الدروس في الجامعة أربعة  
أعوام كاملة على الأقل قبل أن يدخلوا المعهد . وقد ترك حلى باشا عيسى  
وزارة المعارف وضمف بهذه سلطان التقايد ، ولكن هذا المعهد الخاص  
بالفتيات مازال قائماً وسيظل قائماً ، فيه يظهر حتى يسمى الله أمراً كان مفعولاً .  
ولون آخر من ألوان الشر الذى أشاع عن استئثار الوزارة بأمر المعهد وهو  
أشد خطراً من كل ما قدمنا وهو أن وزارة المعارف التى قبلت أن يكون  
طلاب القسم العالى من حملة « الليسانس » في الآداب و « البكالوريوس »  
في العلوم لم تفكر في أن هؤلاء الطلاب محتاجون إلى أساندة من نفس  
الطبقة الجامعية التى كانوا يختفون إلى دروسهم في الجامعة وإنما فرضت  
عليهم معلمين أقل ما توصف به كثرتهم أهمها لم تنبأ بعد للنهوض بأعباء التعليم  
العالى ، وأنها لا تستطيع أن تشيع في نفوس الطلاب ما ينبغي الأساندة  
من الثقة والخب والاحترام . وقد نشأ عن هذا أن أصبح المعهد سجنًا للذين  
يقبلون عليه من الطلاب . والطلاب مع ذلك يقبلون عليه كارهين ، لأنه وسيلة  
من الوسائل إلى كسب القوت . وبعض هذا الذى عرضته عليك الآن يكفي

لإقامة الحجة القاطعة على أن التجربة قد أخفقت أشد الاخفاق ، وعلى أن  
أيسر التفكير بقضى بأن يحول معهد التربية عن الوزارة إلى الجامعة وقد  
رغب البرلمان في ذلك ، ولكن وزارة المعارف ما زالت حريصة على أن  
تحتفظ بالمعهد خاضعاً لسلطانها .

وقد شعرت وزارة المعارف أثناء هذه التجربة المؤلمة بأن المعهد في حاجة  
إلى الإصلاح ، ففكرت في هذا الإصلاح وفكرت واستشارت فيه كلية  
الآداب وكلية العلوم وأتمت له لجنة مشتركة منها ومن الجامعة وقد عملت  
هذه اللجنة وانتهت إلى نتائج رفعتها إلى وزارة المعارف في صيف سنة ١٩٣٧  
وكان المنتظر أن تنفذ الوزارة ما تم الاتفاق عليه بينها وبين الجامعة ،  
ولكنها في ذات يوم عدلت بخطة ولأسباب لا أعرفها عن هذا كله  
وأتمت لجنة جديدة ، وعرضت على هذه اللجنة طائفة من الاقتراحات  
الجديدة التي لم تكلد تعلن في الصحف حتى نأراها طلاب كلية الآداب ثورة  
عنيفة في وقت كانوا محتاجين فيه إلى الهدوء والفراغ للدرس .

هنالك رفعت إلى وزير المعارف صاحب السعادة بهي الدين باشا بركات  
هذا التقرير الذي أثبت له هنا أنه بصور رأيت فيها ينبغي أن يكون لمعهد  
التربية من نظام ، ولكنني أحب أن أقول أني آثرت المرونة في هذا التقرير  
وعرضت على الوزير ألواناً من النظم بعضها يلائم المصلحة حقاً وبعضها فيه  
شيء من التسامح إن صح هذا التعبير ولكنها كلها على كل حال تصلح  
من أمر المعهد ونهون من الشر الذي انتهى إليه .

وهذا هو نص التقرير :

« الفكرة التي دعت إلى إنشاء معهد التربية . وهي وجوب الفصل بين الدراسة العلمية والفنية من جهة والاقتصاد في المال والجهد من جهة أخرى . فقد كانت مدرسة المصممين العليا تجمع بين هاتين الدراستين فتحويل بين الطالب وبين انقل كل منهما . وكانت منذ أنشئت الجامعة تكرر لا حاجة إليه فيما يتعلق بدراسة العلوم والآداب . فكانت تكاف الدولة أموالا لا حاجة إلى إنفاقها وتعميم على الأساتذة والطلاب جهوداً لو أنفقت في كليتي الآداب والعلوم لكانت أنفع وأجدى .

ولكن فكرة إنشاء المعهد لم تخلص من بعض الشوائب التي حالت بينها وبين الإنتاج الصحيح ووضعت في سبيل المعهد نفسه عقبات لا بد من تذليلها بل لا بد من إزالتها لأن المنفعة العامة يجب أن تكون فوق الاعتبارات الخاصة التي تحيط بحياة الأفراد والبيئات منها تكن .

والواقع أن فكرة إنشاء المعهد لم تصادف استعداداً حسناً من جميع الجهات التي كان عليها مثل هذا الأمر . فقد كانت وزارة المعارف سبباً للظن بالجامعة إلى حد ما قليلة الثقة بنجاحها فم رسمت لنفسها من خطة وما احتملت من نبعة . وكانت وزارة المعارف معذورة في موقفها هذا لأن نظام الدراسة الجامعية كان يخوف كل ما ألمته من النظر الدراسية فكان يقع منها موقع الغرابة وربما وقع منها موقع الإنكار . وكانت تتردد في أن تعهد إلى الجامعة بتخريج المعلمين على هذا النظام الجديد ، مع أن عندها مدرسة لها نظم مألوفة وقد قامت بإجها قديماً حسناً . على أن الصواب انتصر آخر الأمر وقبلت وزارة المعارف في عهد حضرة صاحب المقام الرفيع

محمد محمود باشا وحين كان حاضرة صاحب المعلى الأستاذ أحمد نظى السيد باشا وزيراً لها نحو بل مدرسة المعلمين إلى مدرسة قبية صرمة ، والاعتماد على الجامعة في الدرس العلى الخاص . ولكن نشأت فكرة أخرى جمعت قبول وزارة المعارف هذا الإصلاح عقي . وكالمقيم ، وهذه الفكرة هي أن التعليم العلى الذى يخرج المعلمين يجب أن يكون لوزارة المعارف نفسها وأن يخضع لما هو مأوف في الوزارة من النظم والفتايد ومع أن مدارس المعلمين في أوروبا قد أصبحت منذ أواخر القرن الماضى أحراراً من الخدمات ومع أن الخبيرين اللذين استشارتهما وزارة المعارف في العلاقة بين مدرسة المعلمين والجامعة قد أشارا بأن يكون المعهد جزءاً من الجامعة فقد أبت وزارة المعارف عند إنشاء المعهد إلا أن تحتفظ به ولا تجعل بيده وبين الجامعة إلا أضعف الصلات وأقلها عملاً .

فإن المعهد بعيداً عن الجامعة ولا يكفى يقضى العام الأول من حياته حتى ظهر ظهوراً جلياً أنه لا يستطيع البقاء على هذه الحال التى أنشأته عليها الوزارة . فطلاب هذا المعهد الذين يستعدون للتعليم في المدارس الثانوية قد تخرجوا في الجامعة وتمودوا فيها نوعاً من النظام الدراسى الخاص لم يجدوه في المعهد . ثم هم أخذوا يحفظ من العلم مما يمكن حسناً فهو قابل لا يصح الاكتفاء به لتكوين المعلم الصالح في المدارس الثانوية . فلا بد من أن يستمروا في الدرس العلى إلى حد ما ليقيموا حفظهم من العلم ويستطيع كل منهم أن يتخصص في الفرع الذى يريد أن يفرغ له . وهذه الدراسة العلمية لا يمكن أن تكون في غير الجامعة . والنظم التى فرضت على المعهد لا يمكن

هؤلاء الطلاب من أن يتصلوا بالجامعة ويخضعوا إلى دروسها . وظهر ظهوراً واضحاً جداً أن المعهد يسير في طريق مدرسة أنشئت لتخرج علماء في التربية وفروعها وما يتصل بها من العلوم . مع أنه إنما أنشئ لتعلم الطلاب مهنة التعليم قبل كل شيء . وواضح أن الطالب إذا أتفق من حياته سنتين كاملتين في درس التربية وما يتصل بها ، بعد العهد بينه وبين ما درس في الجامعة من العلم . حتى إذا أراد أن يعلم في المدارس الثانوية وجد نفسه مستعداً للتعليم مزوداً بمسائله الفنية . ولكنه قليل الخطة من المادة التي يجب أن يعلمها ، كالرجل الذي يحسن السباحة ويتقن ولكنه لا يجد الماء الذي يسمح فيه ، أو لا يجد منه إلا قليلاً لا يسمح بالسباحة . ذلك أن المعهد نفسه أحسن طائفة من السموات حالت بينه وبين تحقيق أغراضه على الوجه الأكمل . فهو مفيد بالنظر الإدارية الدقيقة المتبعة التي تشمل بين وزارة المعارف والمدارس التي تتبعها والتي تحول بين هذه المدارس وبين النمو ، والتي تشكو منها هذه المدارس ، وتلج في الشكوى . وقد أظهرت التجربة أن مجالس الإدارة المدارس العليا ضيقة السلطة إلى حد لا يسمح لها بالإشراف المنتج على هذه المدارس ، وقد رأينا مدرسة الهندسة ومدرسة الزراعة ومدرسة التجارة تشكو من هذا النظام وتلج في التخلص منه وتظهر رغبة شديدة في الاتصال بالجامعة أوفى أن يكون لها نظام يشبه النظام الجامعي . وقد تحقق لها ما كانت تمنى فوضت إلى الجامعة سنة ١٩٣٥ فلا بد إذاً من السعي لإخراج معهد التربية من هذا المأزق الذي لا يسمح للطلبة بالاستفادة ولا يسمح للأساتذة بالإفادة وتحقيق ما يطمحون إلى تحقيقه من

الآمال . وإنما سبيل ذلك أن تسير مصر كما تسير البلاد الأخرى فتجعل معهد التربية جزءاً من الجامعة كما أن مدرسة المعلمين العليا الفرنسية جزء من الجامعة وهذه المدرسة هي فيظهر النموذج الصالح للمدارس المعلمين العليا . وقد طالب المعهد نفسه بذلك غير مرة ورغب فيه البرلمان السابق إلى الحكومة في دورته الأولى ، وألحت فيه الجامعة نفسها وما زالت تلح .

هناك اعتراض على هذه الفكرة وهو أن مدرسة المعلمين أو معهد التربية يخرجان المعلمين المدارس الثانوية فلا بد من أن يخضعوا خضوعاً تاماً لسلطان الحكومة التي يتقوا لها ويجب عليها أن تشرف على التعليم العام . وهذا الاعتراض لا يثبت أمام التفكير اليسير . فاتصال معهد التربية عندنا بالجامعة لا يخرجها عن سلطان الحكومة . وذلك لأن الجامعة في مصر حكومية ، أسست بقانون وتنظمها قوانين وهي خاضعة للرقابة البرلمانية خضوع غيرها من مصالح الحكومة . فتوانينها تعرض على البرلمان ومناهج الدراسة في كليتها تعرض على البرلمان وميزانيتها تعرض على البرلمان ووزير المعارف مسئول عنها أمام البرلمان كما هو مسئول عن المصالح الأخرى التي تتألف منها وزارته فرقابة الحكومة على الجامعة متوفرة بأكمل معانيها وأوسعها وكل ما في الأمر أن الجامعة تخضع لرقابة وزير المعارف الذي هو رئيسها الأعلى وتقلت من رقابة مكاتب هذه الوزارة فليس هناك خوف إذن من أن يفلت معهد التربية من رقابة الحكومة إذا انضم إلى الجامعة . على أننا نفهم أن تكون هناك صلة قوية بين المعهد



وبين وزارة المعارف من حيث أنه يخرج المعلمين الذين يعملون في مدارسها .  
ولذلك لا يريد أن يكون نظام معهد التربية مطابقاً كل المطابقة لنظام  
الكليات الجامعية الأخرى . وإنما يرى أن تمثل وزارة المعارف في مجله  
تمثيلاً قوياً يشبه تمثيلها الآن فإذا تعضتم قبول هذه الفكرة فاني  
اقترح ما يأتي :

١ — يضم معهد التربية إلى الجامعة المصرية على أن يكون وحدة من  
وحداتها المستقلة شأنه في الاستقلال شأن كلياتها السبع .

٢ — يكون المعهد مجلس يتألف من أستاذته وأساتذته المساعدين  
وتمثل فيه وزارة المعارف تمثيلاً قوياً كما تمثل فيه كلية الآداب وكلية العلوم  
أما تمثيل الوزارة في هذا المجلس فلما سبقت الإشارة إليه . وأما تمثيل  
الكليتين فلتتحقيق الصلة بين المعهد وبين المدرستين اللتين تمدانه بالطلاب  
وقد تمدانه بالأساتذة أحياناً .

٣ — يعين وزير المعارف لهذا المعهد ناظرًا لمدة خمس سنوات يجوز  
أن تتجدد . ويعين له وكيلًا على أن يكونا جامعيين وأن يكون أحدهما  
علمياً والآخر أدبياً .

فإذا قبلت هذه الاقتراحات، ضمن لمعهد التربية النظام الجامعي وما يستتبعه  
من سعة الأفق والحرية التعليمية وحرية التصرف في ميزانيته في حدود  
القوانين الجامعية وضمن للطلاب الاتصال المتين بكلياتهم وأساتذتهم ،  
والقدرة على المضي في الاستعداد لتبيل الدرجات الجامعية ، مع الأخذ بمحظهم



من الدراسة الفنية وضمن لوزارة المعارف الإشراف المفعول على هذا المعهد ما دامت ممثلة في مجلسه وما دام وزير المعارف يعين ناظره ووكيله على خلاف ما هو متبع في الكليات فعبيد الكلية يعينه الوزير بعد انتخاب الكلية له ويتجدد انتخابه كل ثلاث سنين ووكيل الكلية ينتخبه زملاؤه ولا يعينه الوزير .

وواضح جداً أن المعهد سيمثل في مجلس الجامعة كما تمثل الكليات وسيعمل لنفسه اللوائح التي لا بد له منها ويعرضها على مجلس الجامعة لإقرارها قبل رفعها إلى الحكومة .

وبعبارة موجزة سيمصيح كلية من الكليات لوزارة المعارف به صلة أقوى من صلتها بالكليات الأخرى . ويومئذ يكون الخير في أن يضع المعهد نفسه لأئحته الأساسية ولأئحته الداخلية على نحو ما تفعل الكليات . وفي هاتين اللأئحتين تنظم خطط الدراسة وينسب مناهجها وبرامجها وتعرض هاتان اللأئحتان بالطبع على مجلس فني هو مجلس الجامعة . فإذا أقرها رفعتها إلى معالي الوزير فعرض الأولى على مجلس الوزراء ثم على البرلمان ليصدر بها القانون وعرض الثانية على مجلس الوزراء ليصدر بها المرسوم .

وهذه الخطة تسمح بالأمانة والروية والتثبت في تنظيم المعهد ووضع ما يلزم حاجة التعليم في مصر من النظام .

وقد لانفع هذه الاقتراحات من نفس معاليكم موقع القبول وقد تؤثرون إبقاء المعهد منفصلاً عن الجامعة وفي هذه الحال أقترح أن يستمتع المعهد

باستقلال يشبه استقلال الجامعة لأن هذا الاستقلال شرط أساسي لكل تعليم حر منتج وأن ينشأ له مجلسان أحدهما مجلس الأساتذة وهو يتألف من أساتذة المعهد وأساتذة المساعدين وتكون له اختصاصات مجالس الكليات والآخر مجلسه الأعلى وتكون له اختصاصات مجالس الجامعة ويكون متصلاً بالوزير وخاضعاً لرقابته غير متفرع برقابة المكاتب في وزارة المعارف لأن هذه الرقابة إن تنفعه وقد تضره ولا سيما بعد أن ما سبق في وزارة المعارف إدارة للتعليم العالي .

ولا بد من أن تمثل في هذا المجلس الأعلى جهات ثلاث . الأولى للمعهد نفسه ، والثانية وزارة المعارف التي تستمد من المعهد من تحتاج إليهم من المعلمين ، والثالثة الجامعة ولا سيما كلية العلوم وكلية الآداب لأنها تمدانه بالطلاب . ولا بد من تحقيق التعاون الدقيق بينهما وبين المعهد ، والخير حينئذ في أن يضع المعهد أبعده لائحته الأساسية ولائحته الداخلية على نحو ما اقترحت لو ضم المعهد إلى الجامعة .

وقد لا يصادف هذا الاقتراح الثاني من معاليكم قبولاً حسناً وقد تفضلون أن يظل المعهد كما هو تابعاً لوزارة المعارف لا للوزير وخاضعاً كغيره من المدارس لسلطان الوزارة لا حفظه من الاستقلال . ومع أنني أستبعد كل الاستبعاد أن تؤثر هذا الرأي أو تتجهوا هذا الاتجاه لما أعرفه من آرائكم الخاصة في حرية التعليم ، ولما يتفق للمؤسسات التعليمية العليا من الاستقلال فأني أعرض على معاليكم أموراً أرجو أن تفضلوا بالنظر فيها والعناية بها .

الأول — أن وزارة المعارف ، إلى الآن ، لم تفرق بين فكرتين لا بد من التفريق بينهما .

الأولى تخريج أساتذة إخصائين في التربية وما يتصل بها من العلوم .  
والثانية تخريج أساتذة يدرسون في المدارس الثانوية فروع العلم المختلفة وقد نشأ عن اختلاط هاتين الفكرتين أن فرض التعمق في التربية وعلومها وفنونها على قوم سيعلمون التاريخ أو الجغرافيا أو اللغات الأجنبية مع أنهم لا يحتاجون إلى هذا التعمق ، وإنما يحتاجون إلى ما يعطهم مهنة التدريس ، ولعلمهم أشد حاجة إلى أن يتعمقوا في الفروع التي سيعلمونها في المدارس ونحن نشكم الآن من أن الممدنين في المدارس الثانوية ضاعف الحفظ من التخصص في المواد التي يدرسونها ، فلا بد من تقوية حفظهم من هذا التخصص ولا بد من إلهامهم بما لا يحتاجون إليه ليفرغوا لما يحتاجون إليه .

وإذا فُرض سنين على الطلاب بعد تخرجهم من الجامعة دون تفريق بين من يتخصص في التربية ومن يتخصص في أي فرع آخر من فروع العلم اسراف لا بد من إصلاحه . وأنا أعتقد أن الطريقة التي اقترحتها اللجنة المشتركة بين الوزارة والجامعة لتخريج المعلمين هي الطريقة المثلى فهي تقتضي أن يختار الطلاب المعهد من كليتي العلوم والآداب بعد أن يتفقوا فيهما سنين ، وأن يكون اختيارهم بنحو من المسابقة . ثم يقبل هؤلاء الطلاب على النظام الداخلي في المعهد فيخضعون فيه للرقابة الدقيقة التي يحتاج إليها المعلم ليتعود النظام والدقة في التفكير وفي القول وفي السيرة أيضاً .

ويسمون في المعهد بعض المحاضرات والدروس التي تتعلق بالتربية وفنونها، على أن تكون قليلة ولكن متقنة ويكفون أثناء ذلك الاختلاف إلى دروس الجامعة حتى يظفروا بدرجة « الليسانس » أو « البكالوريوس » . ويجوز بعد ذلك أن يكفوا التعليم في المدارس على سبيل التمرين وأن يستمر استماعهم لبعض المحاضرات والدروس في المعهد على أن يمنحوا مرتبات متواضعة في السنة الأولى فإذا أتموها وظفروا بإجازة المعهد لبثوا في مناصبهم ومنحوا مرتباتهم كاملة .

أما الذين يراد تخصيصهم في علوم التربية فهؤلاء يبقون في المعهد سنتين كاملتين بعد التخرج من الجامعة وقد يحسن أن يكفوا الحصول على درجة جامعية في علوم التربية . ومن هؤلاء يكون نظار مدارس المعلمين وأساتذة التربية فيها وبعض المفتشين في الوزارة . والذين يمكن أن تعتمد الوزارة عليهم في كل ما يتعلق بشئون الطمونة وشئون التعليم الأولى بوجه عام .

الأمر الثاني أنه لا يكفي أن يظفر الشاب بدرجة جامعية وإجازة من معهد التربية ليكون معلماً مرضياً من جميع الوجوه بل لا بد من أن يتاح لهؤلاء الشبان الاتصال الوثيق بالجامعة والظفر بدرجاتها العلمية العليا . ذلك يمكنهم من إتقان علومهم وقد يكون من بعضهم الإخصائيون الأفذاذ الذين ينتجون في العلم إنتاجاً حسناً ويرتقون إلى التمام في الجامعة نفسها . ومن أجل هذا يجب ألا تقطع الصلة بينهم وبين الجامعة وألا يكتفى من هذه الصلة بأيسرها وأهونها وإتباعهم الطلاب من الاختلاف إلى دروس الجامعة ويجعل حصولهم على درجة « الماجستير » شرطاً لتكليفهم

التعليم الثانوي كما أن الحصول على درجة الدكتوراه شرط للتعليم في الجامعة .

الأمر الثالث أن الشاب الذي يتهيأ للتعليم يحتاج إلى شيتين يظهران متناقضين ولكنهما في حقيقة الأمر بكل كل منهما صاحبه ، يحتاج إلى هذه المراقبة الدقيقة الشديدة التي تعودته ما نشرت إليه من النظام في التفكير والقول والعمل ، ويحتاج في الوقت نفسه إلى هذه الحرية العلمية الواسعة التي لا تكاد نجد ، والتي هي المشرط الأول والأخير لحضب العقل والإنتاج العلمي الصحيح .

وما أظن أن تحقيق هذين الأمرين ممكن إلا بأن يعيش طلاب معهد التربية في الجو الجامعي الحر ، وأن يعيش طلاب الجامعة في جو معهد التربية المنظم الدقيق .

وأرى أنني آخر الأمر قد رجعت إلى اقتراحي الأول : وهو أن يدمج معهد التربية جزءاً من الجامعة ، ولست أدري ما الذي يمنعنا من ذلك ومصر هي البلد الوحيد الذي يفصل بين معهد التربية وبين الجامعة .

لذلك أرجو أن يكون الله عز وجل قد أتاح لهذه الفكرة الإصلاحية الكبرى فرصة النفاذ فتمتنع بها معاليكم وبجعل تحقيقها على يديكم فذلك خير ما نتمنى لمصلحة التعليم والمتعلمين » .

ولكن معي الدين بأشأ بركات لم يطل إشرافه على وزارة المعارف ، ولم يتح له أن يقضى في أمر معهد التربية . على أنني أسجل له مع الشكر والثناء أنه لم يكذب بتحدثي إلى في أمر المعهد ويسمع مني ويتلقى هذا التقرير

حتى وقف كل إجراء كان قد اتخذ ، ووعد بأن يدرس الأمر على مهل ،  
وألا يتغنى فيه حتى تكون بينه وبين الجامعة مذقة شقيقة تنهى إلى  
الاقتناع بما يحقق مصلحة التعليم .

ثم أجال الرجل عن ذلك فترك الوزارة . وعرضت قضية معهد مرة  
أخرى على صاحب المعالي هيكل بات . وقد عني هيكل باشا بهذه القضية  
عناية خاصة ، فألف لها وأغيرها من شؤون إعداد المعلمين لجنة تولى رياستها  
ومثلت فيها الجامعة والوزارة . ودرست اللجنة هذا الموضوع درساً عميقاً ،  
وانتهت من هذا الدرس إلى نتائج إن لم تحقق أمل الجامعة كما فقدت  
منه مقداراً لا بأس به ، حققت جوهره وهو أن يُتخير الطالب للمعهد  
التربية بين زملائهم من طلاب كليات الآداب والعلوم إذا بلغوا السنة  
الثالثة ، وأن أشرف عليهم لجنة من المعهد والجامعة إشرافاً متملاً دقيقاً  
يمس دروسهم ويمس حياتهم اليومية ، ويهيئهم للحياة المنظمة والبحث  
المنظم . فإذا ظفروا بالدرجة الجامعية أقاموا في معهد سنة يحسنون في أنسابها  
ما يحتاجون إليه من مواد التربية وفق التعليم .

ولست أدري وأنا أُملى هذا الحديث بالأم صارت هذه النتائج التي  
انتهت إليها اللجنة ، ولكني أعلم أنها أقل مما يمكن لإعداد المعلم الصالح .  
وقد كدت أنسى نتيجة عظيمة الخطر انتهت إليها اللجنة : وهي إلغاء  
القسم الابتدائي من معهد التربية ، والرجوع إلى رأى الجامعة الذي يريد  
ألا ينهض بشئون التعليم العام إلا الجامعيون ، لأن التعليم الابتدائي في  
حقيقة الأمر ليس إلا أول التعليم الثانوي .

وبعد فأننا واثق كل الثقة بأن إصلاح معهد التربية رهين بضمه إلى الجامعة لأسباب سأعرض لها في غير هذا النوضع ، ونسكن ما انتهى إليه المعهد من هذا الاستقلال الذي أرجو أن يكون صحيحاً مجدداً خير من لا شيء .

( ٢٢ )

ولون آخر من ألوان الاضطراب اضطربنا إليه ظروف حياتنا العقلية في القرن الماضي ، وانكسنا ما نستطيع أن نخلص منه إلى الآن ، ويظهر أننا قد محتاج إلى زمن طويل لنخلص منه لأنه معقد في نفسه بعض الشيء . ولأن السياسة وشهواتها تزيد في كل يوم تعقيداً إلى تعقيد ، وهو هذا الذي يتعلل بإعداد المعلمين للغة العربية .

فقد أحس المشرفون على شؤون التعليم منذ أكثر من نصف قرن أن تعليم اللغة العربية محتاج إلى كثير من العناية ليصبح ملائماً للتقدم الذي ظفرنا به في التعليم المدني . وأحسوا أن الأزهر لا يستطيع أن ينهض بهذه المهمة لمكانه حينئذ من الإشراف في المحافظة ، والامتناع على التجديد ، والمعجز عن أن يسيغ العلم الحديث ، بل عن أن يقبل التفكير فيه . وأحسوا أن تكوين المعلم للغة العربية يجب أن يجارى إلى حد بعيد تكوين المعلم لأي مادة من مواد العلم . ولكنهم نظروا قرأوا من جهة أن الذين يتعلمون في المدارس المدنية لم يهيأوا تهيئة صالحة للنهوض بهذه المهمة لأنهم لم يأخذوا بحظ معقول من الثقافة العربية الإسلامية التي هي الأصل لكل تخصص في اللغة وآدابها . ورأوا من جهة أخرى أن بين اللغة



العربية وبين الدين صلة قوية لا تجحد وأن انزعاجها في عنف من الأزهر قد يشير الخواطر كما يقال وقد يحدث من الاضطراب ما لا حاجة إليه ففكروا في إنشاء مدرسة خاصة تكون شيداً وسطاً بين التعليم القديم والتعليم الحديث وتكون صلة بين الأزهر وبين الخبة يؤخذ فيها طلاب أزهريون قد تثقفوا إلى حد حسن بالثقافة العربية الإسلامية ثم يتقنون من أصول العلوم المدنية وفروعها بمقدار معقول ثم يكملون تعليم اللغة العربية في المدارس العامة . ومن أجل هذا كله أنشأوا مدرسة دار العلوم .

وما من شك في إنشاء دار العلوم قد كان في أواخر القرن الماضي خطوة موفقة تدل على شعور صادق بحاجة التعليم الحديث وتدل على تقدير حسن لظروف الحياة السياسية والاجتماعية وتدل على الرغبة في أن يكون التطور في عصر معتدلاً يرث من الفلوسوف والمنف .

وما من شك أيضاً في أن دار العلوم قد حققت ما كان ينتظر منها فأنشأت أجيالاً من المعلمين إدفى إلى التجديد من أجيال الأزهر وأحرص على المحافظة من أجيال التعليم المدني . وقد نهضت هذه الأجيال بتعليم اللغة العربية على وجه اعلم لاء ما كانت تريد وزارة المعارف ، وما كانت تريد بيئات المدارس المدنية . ولكن مخلص كل الإخلاص ، صادق كل الصدق ، حين أقرر أن هذه الأجيال من خريجي دار العلوم لم تحقق من إحياء اللغة العربية وآدابها ما كان حليقاً أن يظن بها ، وحريراً أن ينتظر منها .

ودار العلوم قد أخرجت من غير شك أساتذة نابهن لم فعل كثير على

هذه الأجيال التي تعاقبت على مصر من المتعدين في الحسين سنة الأخيرة .  
ولكنني است مقتنعاً ، وقد لا يكون من السهل أن أقنع ، بأنهم قد أحدثوا  
في حياة اللغة العربية شيئاً ذا خطر ، أو أضافوا إلى تراثها شيئاً خليقاً بالبقاء .  
وقد تطور الأدب العربي في موضوعه ومادته ، كما تطور في أشكاله  
وصوره أثناء هذا العصر الحديث ، فنشأت فيه فنون لم تكن معروفة كما  
ارتقت أساليبه ارتقاءً يشك أن يكون طفرة . ولكن من المحقق أن دار  
العلوم لم تكن تشرك في شيء من هذا إلا بقدر ضئيل جداً لا يلائم  
ما كانت خليقة أن تحدث من النتائج والآثار .

فكبار الشعراء الذين امتاز بهم أدب المصري في هذا العصر لم يخرجوا  
من دار العلوم ، ولم يتلقوا العلم عن أساتذتها . وما أعرف أن حافظاً أو  
شوقي أو صبري أو البارودي أو غيرهم من شعرائنا الأفاضل قد اختلفوا إلى  
دروس العلم في هذه المدرسة الموقرة . وكثير الكتاب الذين قادوا الرأي  
المصري منذ أواخر القرن الماضي لم يخرج أكثرهم من هذه المدرسة ، ولم  
تلق فيها العلم . وما أعرف أن لطفي السيد وهيكلاً ومعتطي عبد الرزاق  
وعباس العقاد وإبراهيم المازني وأمثالهم من الكتاب الذين نشأوا العقل المصري  
في هذه الأجيال الحديثة قد كانوا من تلاميذ دار العلوم . وكبار المصلحين  
والمفكرين في الدين والسياسة وشئون الاجتماع لم يخرجوا من هذه المدرسة  
أيضاً . وما أعرف أن محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين قد خرجوا من  
هذه المدرسة أو اختلفوا إليها .

فالإنجاز الأدبي الذي تعتمد عليه نهضتنا المصرية الحديثة قليل التأثير

جداً بهذه المدرسة ، وليس من شك في أن من يؤرخ الآداب المصرية في هذا العصر مضطر إلى أن يرد هذا الإتجاه إلى مصدرين عظيمين : أحدهما الأزهر نفسه ، والآخر التعليم المدني الحديث .

فأما الأزهر فقد كون جماعة من المفكرين والكتاب تكويناً أزهرياً خالصاً ، ثم أتبع لهذه الجماعة أن تتصل بالحياة العامة ، وأن تقتطف بالثقافة المدنية ، فنسفت نبوغاً ظاهراً ، وتركت في حية مصر آثاراً باقية . وحسبك بما تركه محمد عبده وسعد زغلول .

وأما التعليم الحديث فقد صادف عقولاً متدرة ، وقلوباً ذكية قاومت ضعف التعليم المصري وهوانه واضطراب أموره . فخرجت منه مبرزة متفوقة ، وأثبتت ما كان ينقصها ، وسيطرت على الحياة العقلية وعملت في تكوين الأجيال الحديثة ، وما زالت تعمل في قوة وخصب ونشاط . فقد خرج المدني من مدرسة المعلمين العليا ، ولم يتم العقاد درسه في المدارس العامة ، وخرج هيكل من مدرسة الخفوق . وفي مثل هذا في أمثالهم ، وأعجب اقربق منهم لم يذهب إلى أوروبا ولم يختلف إلى جامعاتها ، ولكنه على ذلك قد أبلى في إصلاح الحياة العقلية المصرية بلاءً مجيداً لم يبلغه بعضه كثير من الذين ذهبوا إلى أوروبا ، وعادوا منها بالإجازات والدرجات . فإذا أردنا أن نذكر بعض الذين أخرجتهم دار العلوم لم نستطع أن نجد بينهم من نقيسه إلى هؤلاء . وأمثال هؤلاء من الذين أخرجهم الأزهر والتعليم المدني الحديث .

بل إن إخفاق دار العلوم قد كان أبعد مدى مما ذكرنا . وعزيز على

أن أقول هذا وأن أكرره ولكنه حق ليس إلى إخفائه من سبيل . فإن دار العلوم لم تنجح فيما كان ينبغي أن تنجح فيه من تجديد علوم اللغة العربية وإصلاحها والملازمة بينها وبين حاجات الحياة الحديثة ، وإنه نجحت في الاختصار والاختزال فما زال النحو والصرف وعلوم البلاغة كما كانت قبل أن تنشأ دار العلوم ، ولكن الذين خرجوا من دار العلوم قد اختصروا واختزلوا وألقوا أطلال المدارس متونة كتون الأزهر عليها مسحة من الجدة والسكها في جوهرها متون لا أكثر ولا أقل . بل لم توفق دار العلوم إلى ما كان ينبغي أن توفق إليه من تحبيب اللغة العربية إلى نفوس التلاميذ وتزيينها في قلوبهم . فضلاً عن تقويتهم فيها ، وتنقيتهم الصحيح بها ، وتمكينهم من أن ينتجوا ما كان ينبغي من الآثار الأدبية القيمة .

ومن المحقق أن العقاد والمازني وهيكلا وأمثالهم قد أنتجوا من هذه الناحية أكثر جداً مما أنتجت دار العلوم . فهم قد كبروا لأنفسهم آراء في الأدب ، وهم قد ألقوا هذه الآراء في نفوس الشباب ، وهم قد جمعوا حولهم من هؤلاء الشباب تلاميذ تأثروهم وساروا سيرتهم . ولم تستطع دار العلوم أن تبلغ من هذا شيئاً . ومصدر هذا الإخفاق الذي اضطرت إليه دار العلوم اضطراباً أنها لم تكن طبيعية ، وأن التعليم فيها لم يكن ملائماً لمنطق الأشياء . فهي قد أعرضت عن تعمق العلوم الإسلامية كما يفعل الأزهريون وهي لم تستطع أن تعمق العلوم المدنية كما تفعل المدارس العامة وهي إذن تخرج أجيالاً من المعلمين المغطرين بين القديم والجديد لا يستقرون في ناحية ولا في أخرى لأنهم لم يهيأوا للاستقرار في هذه الناحية أو تلك .

ولست أخفى عليك ولا على نفسى أنى أرحم الذين أخرجتهم دار العلوم  
وأشفق عليهم أشد الإشفاق فهم خدائيا هذا التطور الحديث . إذا تحدثوا إلى  
الأزهريين في علومهم الأزهرية لم يستطيعوا أن يشبثوا لهم لأنهم لم يدرسوا  
ما درسوا وإذا تحدثوا إلى المدنيين في علومهم المدنية لم يستطيعوا أن يشبثوا  
لهم لأنهم لم يأخذوا بمثل حظوظهم من الثقافة فهم ضائعون بين أولئك  
وهؤلاء . وأغرب الأمر أنهم أمسوا ضائعين بالتقياس إلى الحياة الثقافية  
وحدها بل هم ضائعون بالتقياس إلى الحياة المادية أيضا . فقد أصاحت  
الشئون المادية للأزهر حتى ظهر كثير من عذالة بحياة راضية لأنهم ما ينبغي  
لهم من الكرامة وراحة البال . وأصاحت شئون المعلمين المدنيين وفتحت  
لهم أبواب من الرقي وحسنت حالهم بعض الشيء وإن كانوا يسيرون كل  
البعد عن أن يبالغوا ما ينبغي لهم من الأمن والراحة والاطمئنان . ولكن  
الذين خرجوا من دار العلوم ما يزالون يلقون من الجهد والعناء والضيق  
ما لا يلقاه أولئك ولا هؤلاء . ولست أتردد في أن أؤوئهم الدوة إذا لم  
تتصف<sup>(١)</sup> هؤلاء الناس الذين ينهضون بواجباتهم كما ينهض غيرهم بواجباتهم  
ولعلمهم أن ينهضوا بها خيرا مما ينهض بها بعض الناس وما ينبغي أن يلاموا  
ولا أن تحمل عليهم التبعات إذا لم يحققوا آمال الناس فيهم وأنى المعلمين  
يحقق آمال الناس فيه ! وما ذنب المعلم إذا لم تعدده أعدادا حسنة ولم تهيشه  
تهيشة صالحة ثم حملته الأعباء الثقيلة فلم يحتملها وطلبت منه القمر فلم يستطع

(١) خطأ صاحب المعنى هكلا في هذه السيل خطوات ليس بها بأس وكانت خطوة  
صاحب المعنى نجيب الغلال باشا في العام الماضي أوسع وأبعد مدى

أن يبلغك إياه لا لأنك لم تعدده لذلك كما ينبغي فحسب ، بل لأنك تفص  
 جناحه وتضطره إلى حياة بغيضة تقتل في نفسه الطموح وتفق في وجهه  
 أبواب الأمل وتضطرة إلى الخمول والحمود وإلى اليأس والفنوط . ولكن  
 هذه قصة أخرى است الآن بإزاء الحديث عنها . ولست بحاجة إلى أن أقف  
 عند ما كان من وزارة المعارف في أمر دار العلوم وما حاولت أن تمسها به  
 من ألوان الإصلاح . وليس في شيء من هذا كله خير ما دامت النتيجة  
 المحزنة التي لا يبارى فيها أحدهم أنه لشكر من تعليم اللغة العربية في هذه  
 الأيام ، كما كان يشكرونه مشرفون على التعليم حين أنشأوا دار العلوم .  
 على أن اضطرابات في أمر تعليم اللغة العربية لم يقف عند هذا الحد ، وإنما  
 أضيف إليه ما زاده تعقيداً إلى تعقيد . فقد أنشئت الجامعة المصرية ،  
 وأنشئت فيها كلية الآداب ، وأنشئ في هذه الكلية قسم اللغة العربية  
 واللغات الشرقية . وجمعت كلية الآداب قطع في أن تراجم دار العلوم على  
 تعليم اللغة العربية في المدارس العامة ، وتنافسها فيه ، وتزعم أنها أملاك  
 لهذا التعليم ، وأقدر على الهوض به ، لأن طلابها يدرسون من العلم  
 ما لا يدرس في دار العلوم ، ويحصلون من الثقافة ما لا يحصل في دار العلوم .  
 وفي أثناء هذا تطور الأزهر ، وشرعت له قوانين جديدة ، وأراد أن  
 تكون له كليات كما أن للجامعة كليات ، ففقر بما أراد ، وأنشئت  
 فيه كلية اللغة العربية . وكان الأزهر أمهر من الجامعة ومن دار العلوم حين  
 هيأ قانونه الجديد ، فلم يفتح بما كان ينبغي أن يفتح به من تكليف كلية اللغة  
 العربية فيه تخريج المعلمين للغة العربية في كلياته ومعاهده ، ولكنه أراد ،



وقبلت منه الدولة وأثبتت له في القانون ، أن يكون من حقه تخرج المعلمين  
للغة العربية في مدارس الدولة على اختلافها .

ونشأ عن هذا الاضطراب العظيم اختلاط عظيم مثله . ففي مصر الآن  
معاهد ثلاثة تخرج المعلمين للغة العربية : هي دار العلوم ، وكلية الآداب في  
الجامعة ، وكلية اللغة العربية في الأزهر . والدولة حائرة بين هذه المعاهد  
الثلاثة ، لا تدري كيف تصنع . ولا تعرف كيف تفعل . لا تستطيع أن  
ترد دار العلوم عن تعليم اللغة العربية . وهي قد أنشأتها لهذا الغرض ؛  
ولا تستطيع أن ترد كلية الآداب عن تعليم اللغة العربية ، وهي قد أنشأتها  
بقانون ، وهي تنفق عليها الأموال الطائلة ، وهي تأخذ منها معلمين المواد  
الأخرى ، وهي تجرب أبناءها في تعليم اللغة العربية ، فتجد التجربة  
ويشهد بذلك المفتشون من أبناء دار العلوم أنفسهم ؛ ولا تستطيع أن ترد  
الأزهر عن تعليم اللغة العربية . لأنها قد اعترفت له بهذا الحق في قانون  
أقره البرلمان . ومع ذلك فلا ينبغي أن تلوم الدولة إلا نفسها ، فقد رفعت  
إليها المشورة ، وأهدت إليها البصيرة ، ونكها لم تسمع لها صرح ، ولم تحفل  
بمشير نصيح لها بالأقبل من الأزهر ما طمع فيه . لأن الأزهر معهد للتعليم  
الديني الخاص لا لتخرج معلمين في المدارس المدنية ، ولأن التعليم في  
المدارس المدنية يقتضى أن تشرف وزارة المعارف على تكوين المعلم بإشرافها ،  
وأن تمنحه هي إجازة التعليم ، ولأن المعلم الذي سيخرجه الأزهر سيكون  
خاصةً أسطانبين ؛ أحدهما مدني في الوزارة ، والآخر ديني في الأزهر ، فلم  
تحفل بذلك لأنها كانت خائفة من الأزهر ، ولأن ظروف السياسة كانت  
تفرض عليها هذا الخوف .



ونصح لها بأن تضم دار العلوم إلى الجامعة على أن تكون فيها مدرسة اللغة العربية واللغات الشرقية ، وعلى أن يذهب الذين يريدون من طلابها التخصص في تعليم اللغة العربية إلى معهد القربية كغيرهم من طلاب الآداب والعلوم ، فلم تحفل بذلك ، ولم تسمع له لأنها كانت خائفة من دار العلوم ، ولأن ظروف السياسة كانت تفرض عليها هذا الخوف .

والمصحة المولى من أمر وزارة المعارف أنها تشكو دائماً من إخفاق دار العلوم ، وأن حمى هذه الشكوى نمت بها في كل عام حين تظهر نتائج الامتحانات ، وأنها مع ذلك لا تستطيع أن تواجه الإصلاح ، ولا أن تقدم عليه . وقد أذكر أنني رفعت إلى مدير الجامعة حين كان الأستاذ نجيب الهلالي باشا وزيراً للمعارف سنة ١٩٣٥ تقريراً أطلب فيه ضم دار العلوم إلى الجامعة بعد أن ضمت إليها مدارس التجارة ، والزراعة ، والهندسة ، والطب البيطري ، وأبين فيه رأيي فيما ينبغي لإعداد معلم اللغة العربية ، وطلبت إليه أن يرفع هذا التقرير إلى وزير المعارف من جهة ، وإلى مجلس الجامعة من جهة أخرى . وقد رفع مدير الجامعة هذا التقرير إلى وزير المعارف ، ثم حاولت أن أتكلم فيه مع الوزير ، فطلب إلي باسمي ألا أعيد الحديث في هذا الموضوع . ذلك لأنه استشار واستخار ، وجس النبض هنا وهناك كما يقال ، فأحس مقاومة تريد أن تكون عنيفة من دار العلوم والأزهر جميعاً . وعرض مدير الجامعة هذا التقرير على مجلس الجامعة ، قال المجلس لدرسه لجنة جامعية اشترك فيها — إن صدقتني الذاكرة — صاحب العمادة مصطفى عبد الرزاق باشا ، وصاحب العمادة بدوي باشا ،

وصاحب العزة عثمانى بك وكيل وزارة المعارف ، وصاحب العزة الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم بك أستاذ الشريعة في كلية الحقوق ، وكنت أنا من أعضائها ، وكانت رياستها إلى مدير الجامعة . وقد درست اللجنة هذا التقرير ، ودرست منهج التعليم في هذه المعاهد الثلاثة ، واقترحت على مجلس الجامعة قبول هذا التقرير ، والتحدث فيه إلى وزارة المعارف بشرط أن يوسع منهج الدراسة العربية في كلية الآداب بعض الشيء .

وأقر المجلس اقتراح اللجنة ، وطلب إلى المدير أن يتصل في شأنه بوزارة المعارف ، وأكبر الظن أنه فعل ، وأن وزير المعارف طلب إليه باسم أن يوجع الحديث في هذا الموضوع .

وأنا أثبت هنا نص ذلك التقرير ، لأنه يعبر رأى الذى لا يتغير في النظام الذى ينبغي أن يتخذ لإعداد المعلم لغة العربية . ولست مكلفاً أن ينفذ ما أطلب من الإصلاح ، ولكنى مكلف إذا رأيت الرأى أن أعلمه وأناضل عنه ، وعلى غير أن يحمل ما قد يتعرض له من تبعات الإعراض عن الخير حين يدعى إليه .

وهذا هو نص التقرير :

حضرة صاحب المعالي الأستاذ الجليل مدير الجامعة المصرية .

أشرف بأن أرفع إلى معاليكم طائفة من الملاحظات دعا إليها التفكير في تعليم اللغة العربية وآدابها ، لا في كلية الآداب وحدها ، بل في غيرها من المعاهد والمدارس أيضاً .

وقد حملنى على هذا التفكير ما وقفتم إليه من إقناع الحكومة بضم

للمدارس العليا إلى الجامعة المصرية . وقد كنت ، وما زلت ، أعتقد أن مدرسة دار العلوم يجب أن تكون أسرع المدارس العليا إلى الدخول في الأسرة الجامعية . وليس من شك عندي ولا عند أحد فيما أظن أن مدرسة دار العلوم أحق من مدرسة الزراعة والطب البيطري بالانضمام إلى الجامعة . ولكني لم أسمع لهذه المدرسة ذكراً في هذه الحركة الجامعية الجديدة . وقد يكون من الخير إذاً أن أرفع إلى معاليكم هذه الملاحظات لعلها تظفر من الجامعة ووزارة المعارف بما أظن أنها تستحقه من العناية .

( ١ ) الناس مجمعون على أن تعليم اللغة العربية وآدابها في حاجة شديدة إلى الإصلاح ، وعلى أن تلاميذنا وطلابنا لا يستفيدون من الجهود الضئيلة التي تبذل لتعليمهم لغتهم كما كان ينبغي أن يستفيدوا . إنهم يشعرون بشيء غير قليل من الوحشة إذا أخذوا في درس اللغة العربية وآدابها لا يشعرون بمثله حين يأخذون في درس اللغات والآداب الأوروبية وليس لهذا كله في حقيقة الأمر إلا سببان أساسيان .

الأول : أن تعليم اللغة العربية وما يتصل بها من العلوم والفنون ما زال قديماً في جوهره بأدق معاني هذه الكلمة . فالتحوي والصرف والأدب تعلم الآن كما كانت تعلم منذ ألف سنة ، مهما تكن المظاهر المادية التي يتكلمها المعلمون والطلاب من اختلاف إلى المدارس المدنية لا إلى المساجد ، ومن جلوس على المقاعد لا على الحصير ، ومن استخدام هذه الأدوات المادية التي لم يكن يستخدمها المتقدمون .

فكل هذه المظاهر لا تدل على شيء . ولا تنتهي إلى شيء . جوهرى ،

ما دام المذهب في تعليم الإعراب والتصريف وغيرهما من أنواع العلم هو  
 بسببه المذهب الذي كان يسلكه البصريون والكوفيون وأهل بغداد في  
 العصر القديم . وإن ينتج تعليم اللغة العربية وآدابها نتيجة المقولة في هذا  
 العصر الحديث إلا إذا تطورت علوم اللغة العربية ، وصيغت في صيغة  
 حديثة لا تمس جوهرها وإتقانها بل تقوم ، وتلائم بينا وبين  
 مقتضيات الحياة في هذا العصر . ولأن في الأمة والآداب كالأمر في الطبيعة  
 والرياضة . فإذا نكون الحال لو مضت في تعليم الطبيعة والرياضة الآن على  
 نحو ما كان يحكى عليه القدماء ، ونحنين لأقول تنمية العلم بل تغيير صيغته  
 وأشكاله التي يأتي فيها إلى الطلاب . فلا جرم يعرض الطلاب عن الطبيعة  
 والرياضة إعرافاً ، لأن العقل الإنساني يرقى ويتطور ، فلا بد من أن يقدم له  
 الغذاء الذي يلائم رقيه وتطوره .

ولست أزعج أن الأمر يقضى بإحداث ثورة عنيفة على القديم وتغيير  
 العلوم اللغوية والأدبية فجأة وفي شيء يشبه الطفرة ، وإنما أزعج أن قد آن  
 الوقت الذي يجب فيه أن تؤمن بأن العلوم الإنسانية ، كغيرها من العلوم ،  
 يجب أن تتطور وتنمو وتلائم عقول المعلمين والمتعلمين وبينهم التي يعيشون  
 فيها ، وحاجاتهم التي يدفعون إليها . ومتى آتت بذلك فإن هذا التطور سيأتي  
 من غير شك وسيحقق شيئاً فشيئاً . ولكن لابد من أن تمهد له الطريق .  
 وهنا يظهر السبب الثاني الذي نشرته إليه آنفاً : وهو أن معلم اللغة العربية  
 الذي يستطيع أن ينهض بتعليمها كما ينبغي لم يوجد بعد . فإن القديم  
 لا ينتج إلا قديماً مثله ما دام التطور لم يقسه . وقد أنشئت دار العلوم

منذ أكثر من نصف قرن ، فكان إنشؤها في نفسه نهضة حسنة ،  
وفتحاً لباب التطور . وأنشأت هذه المدرسة آثاراً ملائمة للعصر الذي أنشأت  
فيه ، ولكن أساليب الرقي لم تقم لها فلم تخط إلا خطوات ثم وقفت  
عند حد لم تتجاوزه ، ومضى كل شيء من خوف قداماً حتى أصبحت  
هي الآن معهداً قديماً بين المعاهد القديمة .

ولابد من ملاحظة أمرين :

أولهما : أن معمل اللغة العربية يحتاج شدة الحاجة إلى أن يكون قادراً على  
أن يفهم الصلة بين مادة اللغة العربية وأصناف السامية الأولى .

الثاني : أن هذا المعمل يحتاج إلى أن يكون واسع العقل ، مهيباً الفهم  
الصلوات الكثيرة المتعددة بين الأدب العربي القديم وحديثه وبين الآداب  
الأجنبية قديمها وحديثها أيضاً . وهو هذا كله في حاجة إلى أن يتغير  
تكوينه عما هو عليه الآن تغييراً تاماً . فيجب أن يدرس اللغات السامية  
دراسة حسنة ، ويجب أن يتفنن بعض اللغات الشرقية الإسلامية الحية ،  
في شيء من التنويع والتغيير بين هذه المواد . بحيث يكون بين المعلمين  
من يحسن اللغات السامية ومن يحسن اللغات الشرقية ، ومن يحسن هذه  
اللغة العربية أو تلك . وبحيث يوجد هذا الجيل المتكف ثقافة راقية ،  
والذي يتكون من جماعة يتقسمون فيما بينهم أنواع العلم والأدب ،  
ويتبحرون في أواحيها المختلفة ، فتدريجاً يظهر أثره في تكوين العقلية الجديدة  
للمعلمين ثم للتعليمين .

( ٢ ) هذا الجيل الجديد من المعلمين وحده قادر على أن يفهم حاجات

اللغة العربية وآدابها ، وعلى أن يلائم بين عقول الشباب في هذا العصر الحديث ، وعلى أن يقيها إليهم بقدر قريب سهلاً يتكلمون من إبداعها ومن إمدادها بما يلائمهم من حياة . وهذه أيضاً تدوئة من جهد ، ومنها تنفق من مال فمن أتبع من صلاح نفسه القوي ولأدبي تيسر حتى تغفر بانتهاء هذا الجيل من معين .

( ٣ ) والوسيلة إلى إنشاء هذا الجيل مهمة . فوجب أن تهض الجامعة بشيئة مع اللغة العربية كما تهض شيئة مع الجغرافيا والتاريخ والطبيعة والكيمياء ، وعلى النحو الذي تراه هذه الجامعة ، أي على النحو الحديث الذي يهيئ به الشباب لدراسة العلوم الحية المعاصرة .

والجامعة ومدها في اعتقاد ددية على الهوض بهذه المهمة الحاضرة لأنها أولاً : تمثل العقل العلمي ومناهج البحث الحديثة ، و تمثل اتصالاً مستمراً مع شرا الحياة العلمية الأوروبية ، وتدعى إلى قرار مناهج التفكير الحديث شدة فشيئة في هذا الدبر .

ثانياً : لأنها تملك من الوسائل المنوعة ومادية مما لا يملك غيرها من معاهد العلم في مصر .

ثالثاً : لأنها حديثة العهد بأوجود ، فهي وليدة الجامعة الحديثة لا تتقلها ولا توهقها هذه التقاليد العتيقة التي تثقل غيرها من المعاهد في مصر .

فهي حرة بطبيعتها وهي تعمل عن إرادة وتفكير واختيار للأصلح ، لا عن مراعاة في العلم والتعليم هذه الظروف أو تلك ، وهذه البيئات أو تلك .

وسنة الجامعة فيما أعلم هي المحافظة على تراثنا القديم دون الوقوف عنده أو اضطاراره إلى الجود بل مع تفتيته من الجديد المستحدث بما يمكنه من الحياة والنمو والتشاط .

هذا العقل الجامعي أو هذا الروح الجامعي وحده قادر على أن يفهم حاجات اللغة العربية والأدب العربي ويحققها كما فهم حاجات العلم وجدته في تحقيقها . وإذا كان ضم مدارس العليا إلى الجامعة يصنع من أمرها ويزيد حظها من النمو والحدب ، ويمنحها الحرية العلمية والفنية التي لا بد منها لكل إنتاج نافع . فإن ضم دار العلوم إلى الجامعة يمنحها الحياة ويعصمها من الموت .

فدار العلوم إن تركت كما هي منتهية إلى إحدى اثنتين : إما أن تبقى متعالة بالوزارة ، متأثرة بقيود البيروقراطية فنشقي ويشقى بها المصريون جميعاً ، لأنها تخرج معطين مهملين قديهم ، فنن يستطيعوا الملازمة بينه وبين حاجات العصر الحديث . وإما أن نفنى في الأزهر الشريف ، وحسبك هذا القضاء مثيراً للحزن والألمى .

فالأزهر الشريف مستقبل ، قد يكون مرهراً سعيداً حميداً ، ولكنه على كل حال مشكوك فيه ، لأن الطريق أمام الأزهر ما زالت غامضة مبهمه ، شديدة الغموض والإيهام ، ولأن الظروف الخاصة والعامة التي تحيط بالأزهر ما زالت غامضة مبهمه شديدة الغموض والإيهام أيضاً . ونحن نرجو أن يوفق الأزهر إلى النهوض بمهمته الدينية الخطيرة ، وأن يتردد مسلم بل لن يتردد مصري يحب مصر في إعانة الأزهر على النهوض بهذه



المهمة . ولكن هذه المهمة تكفيه ولعلها أن تتجاوز طاقته فليس من حسن الرأي ولا من النصح للغة العربية وآدابها ، ولا من الإخلاص للشباب المتعلمين أن ثقل الأزهر الثقيل فكلفه مهمة جديدة هي تخريج المعلمين لمدارس الدولة في الوقت الذي لا يستطيع فيه أن ينهض بمهمته الأولى .

( ٥ ) واتصال التعليم الأزهرى والشهادات الأزهرية بوزارة المعارف غير واضح بل غير موجود . والأصل في بلاد الأرض كلها أن الذين يعلمون في مدارس الدولة يجب أن يسيطر وزير المعارف بوعدهما على تربيتهما وعلى ثباتهما في التعليم . ويجب أن ينفخوا إجازاتهم المملية والتعاميمية من وزير المعارف ، ويجب ألا يخضعوا حين ينهضون بالتعليم لغير السلطات التعاميمية المدنية سواء أكانت هذه السلطات ، سلطات الجامعة ورؤسها الأعلى ، أم سلطات وزارة المعارف ووزيها .

وواضح جداً أن هذه الأصول المفترضة في جميع البلاد المتحضرة من غير استثناء لا تلائم مطلقاً ما ينتهي إليه الأمر إذا ترك للأزهر تخريج معلم اللغة العربية وآدابها لمدارس الدولة .

وقد أشيرت غير مرة إلى أن نظام هيئة كبار العلماء يحد أو يقيد على أقل تقدير سلطان الدولة تقييداً خطيراً إذا تخرج المعلمون من الأزهر ، فيكفى أن تخرج الهيئة أحد هؤلاء المعلمين من زمرة العلماء الدينيين ليكون وزير المعارف ملزماً بفصله من منصبه . وفي هذا محور هذه الحرية العقلية التي هي أول ما يجب للمعلم من الحق ، وفيه كما يظهر إغراق لمدارس الدولة كلها ولوزير المعارف معها بسلطان الأزهر الشريف .

فهو هذا النظام غير ، وهب هذا الخرج قد أزيل ، فسيبقى شيء آخر  
خطر ، وهو أن مدارس الدولة ستكون تابعة لجمعية عرقية للأزهر ، والأزهر  
كما تعلم مضطرب إلى المحافظة ورعاية التقاليد ، ولا ينبغي له أن يحدد إلا في  
شيء كثير من القصد والاحتياط .

( ٥ ) ومن أجل هذا كله أقترح على معاليكم أن تتصلوا فتعرفوا هذا  
الأمر على مجلس الجامعة ، وتتطوعوا منه من العتبة ، وتسعوا في سائر  
العلوم إلى الجامعة على أن تعتمد باسمها التاريخي الخلود ، وعلى أن تكون  
في الجامعة المصرية مدرسة اللغة العربية واللغات الشرقية ، يمكن إنشاء  
مكان مدرسة اللغات الشرقية من جامعة القاهرة ، وعلى أن تجمع  
للتعليم الخدمي شيء فني ، حتى لا يضر هذا التطور أحدًا من طلابها  
وأستاذاتها الخاليين .

فإذا لم توافق الجامعة إلى تحقيق هذه الفكرة فإن هناك شيئًا لابد منه ،  
وهو تقوية قسم اللغة العربية في كلية الآداب ، ومنحه ما ينبغي له من  
المعونة الإدارية والمعنوية ليسهل واجبه ، وإبراجه من هذا التعليم الأخرى .  
فلست أشك في أن معاليكم والجامعة عموماً ترون أنه لا ينبغي للجامعة  
المصرية أن تسبق في تعليم اللغة العربية ، أو أن يستثمر معهد آخر مهما يكن  
بهذا التعليم من دولها .

( ٦ ) واضح جداً أن ضم دار العلوم إلى الجامعة أو تقوية قسم اللغة  
العربية يستلزم إنشاء مدرسة ثانوية خاصة ، تهيب الطلاب للدراسة العليا  
للغات الشرقية واللغة العربية خاصة على نحو تجهيزية دار العلوم التي أقيمت

بشرط أن تستند العناية في هذه المدرسة باللغة الأجنبية . ونستأيد أن  
أن أدخل في تفصيل المنهج الدراسي هذه المدرسة قبل أن يستقر الرأي  
في الجامعة والوزارة على شيء .

وأنا أتمنى بخاصة أن توافق الجامعة ووزارة المعارف إلى تحقيق هذه  
المكرة التي هي وحدها السبيل إلى إصلاح التعليم القومي الأدبي في مصر  
وفي الشرق العربي كله .

وأنا أرجو أن تنفذوا فتقنوا بحيثى الجامعة واحترامى العظيم . »

على أن الحديث قد استأنف في هذا الموضوع بين الجامعة ووزارة  
المعارف في أول العام الدراسي سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ حين كان صاحب  
السعادة على ركني العمري باشا وزيراً للمعارف . وتم الاتفاق بينهما على  
ألا يكون تعليم اللغة العربية وفقاً على معهد من هذه المعاهد الثلاثة من  
جهة وعلى ألا ينهض تعليم اللغة العربية إلا من خفر بإجازة التعليم من  
معهد التربية من جهة أخرى . وكان قوام هذا الاتفاق أن التدفد بين المعاهد  
في إعداد طلاب اللغة العربية فيه خير كثير وأن الواجب أن تمنح الدولة  
نفسها لكل من يعلم فيها إجازة التعليم . وكانت السبيل إلى تنفيذ هذا  
الاتفاق أن يسابق طلاب المعاهد الثلاثة إذا بلغوا طوراً معيناً من أحوار  
الدرس - كان هو السنة الثالثة في كلية الآداب - لدخول المعهد ، فمن  
نجح في هذه المسابقة قبل في معهد التربية على أن يقيم فيه عامين يتم أثناءهما  
درسه في معهده الخاص يبقى بعد ذلك سنة في معهد التربية ليظفر بإجازة  
التعليم . وقيل لي إن الأزهر لا يرى بنساً بهذا الاتفاق ولا يتردد في قبوله

والمشاركة فيه ولكنه مع ذلك لم ينفذ لأسباب لا أعرفها ونعلها ترجع إلى  
كثرة تغيير الوزارات في هذا العهد الأخير . ثم رأيت لجنة أوافق في  
وزارة المعارف لإصلاح دار العلوم . معرضة عن اللجنة والأمر جميعاً .  
وقد انتهت هذه اللجنة إلى اقتراحات عرفت الناس . على أن صاحب المعالي  
الدكتور هيكل باشا لما تولى وزارة المعارف أراد أن يدرس أمر إعداد  
المدرسين جميعاً وأنشأت اللجنة التي أنشئت إليها في الفصل الثاني والتي  
درست تشون معهد التربية وعرض عليها أمر دار العلوم . وقد كان درس  
مفصل ومناقشة مطولة أدارها هيكل باشا على حسن وجه وأكملها ، وكان  
الانتهاء إلى أن يستيق طلاب دار العلوم فيما بينهم كما يستيق طلاب كليتي  
العلوم والآداب فيما بينهم أيضاً لدخول معهد التربية حين يماضون السنة  
الثالثة ، وأن تشرف عليهم لجنة مشتركة هي التي أنشئت إليها في الفصل  
الماسي حتى يتموا دروسهم في المدرسة . ثم يتمكنون بعد ذلك سنة في معهد  
التربية للظفر بإجازة التعليم . وقررت اللجنة أن تلتقى دروس التربية في  
دار العلوم وأن يطال أحد الدرس فيها ، وأن تفرض على طالبها لغة أجنبية  
وأن يزداد حفظهم من الثقافة الحديثة العامة .

وسافرت إلى أوروبا وأنا مطمئن إلى أن هذا النظام المؤقت سيجرب  
حتى يوثق نموه ثم ترى وزارة المعارف بعد ذلك رأيها في الاحتفاظ به أو  
تناوله بالتغيير والتبديل . ولكنني أقرأ فيما يصل إلي من الصحف أن وزارة  
المعارف قد عدلت عن بعض هذا النظام واضطرت إلى الاحتفاظ بدروس  
التربية في دار العلوم ، وإلى الفصل بينها وبين معهد التربية على أي

محو من الأبحر . وبهذا ذهب ما كنت قد وصفت إليه من توحيد النظام  
لإعداد معلم اللغة العربية على نحو ما ، وظال نظام إعداد معلم هذه اللغة  
العربية كما كان ثباتاً أو لائياً لا أدري . والظريف أن وزارة المعارف  
تبغض أشد البغض أن يقرن الإعداد التقني والإعداد الفني لمعلم في  
مدرسة واحدة ، تعان ذلك ولا تعلمه ، وقد أخذت به إعداد المعلمين لجميع  
المواد ، ولكنها لم تستطع أن تأخذ به في ثان دار العلوم ، ولأنها مشغولة من  
دار العلوم ، ولأن ظروف السياسة تفرض عليها هذا الإشغاف . وواضح  
جداً أن أمور التعليم إذا تأثرت بالسياسة وظروفها إلى هذا الحد لم يرج منها  
ولا من المشرفين عليها خير .

( ٤٣ )

والحمد لله على أن السياسة وظروفها لا تخيفني ولا ترهبني وعلى أنها لم  
تستطع قط أن تمنعني من قول الحق حين يجب أن يقال . وفي ذلك الخير  
دائماً ، وقد يكون فيه الشر أحياناً . ونسكن الله عز وجل بحمد على الخير  
والشر جميعاً .

فانقل الحق إذاً في أمر إعداد المعلمين للغة العربية وغيرها من المواد  
كما قلناه في كثير من الأشياء سواء وضعت السياسة أم سقطت ، فإن هناك  
طائفة من الحقائق يجب أن نقال في هذا البلد وألا يحجبها المؤمنون بها عن  
إعلانها والدود عنها والدعوة إليها بهم بكفهم ذلك من الجهد ومهما يحملهم  
ذلك من المكروه .

والحق الذي يجب أن يقال في هذا الموضوع هو أن اضطراب وزارة المعارف في سياسة إعداد المعلمين قد بلغ أقصاه وانتهى إلى غاية وأصبح المضي فيه والاستمرار عليه إثماً في ذات التعليم لا ينبغي أن تقر وزارة المعارف عليه .

وقد آن الوقت الذي يجب أن ترتفع فيه وزارة المعارف عن ظروف الحياة المعاصرة وما يكون فيها من مذ السياسة وجزرها والمحرفها يوماً ذات الميكن ويوماً ذات الشمل . آن الوقت الذي يجب فيه أن ترتفع وزارة المعارف عن هذا كله ، وأن تأخذ أمور التعليم بأخذ ، وأن تنظر إليها على أنها فوق الأهواء السياسية وفوق الخصومات الأحزاب وشبهات الساسة . شأنها في ذلك شأن أمور الدفاع التي لا تخضع للتأثر بالخصومات السياسية والشبهات الحزبية ، وإنما ينبغي أن تتخذ طريقها تقية بريئة من هذا كله ، لأن أثرها به يمسده ولأن مسادها يمرض الوطن لأشنع الأخطار . وإذا كانت استقامة أمور الدفاع الوطني موقوفة على استقامة أمور التعليم لأن الشعب الجاهل لا يحسن الدفاع عن نفسه كما قلنا ذلك ألف مرة ومرة ، فكل تقصير في أمور التعليم ككل تقصير في أمور الدفاع إثم في ذات الوطن لا ينبغي أن يقبل من أي إنسان .

وبذا فيجب أن توفق وزارة المعارف بين ما تؤمن به إذا خلت إلى نفسها وبين ما تقول وتفعل عشهد من الناس . ووزارة المعارف مؤمنة فيما بينها وبين نفسها بأن الأزهر لا يستطيع أن ينهض بتعليم اللغة العربية في مدارس الدولة ، ولا ينبغي أن ينهض بهذا التعليم ، لأن ظروفه الحاضرة

لا يتيح له ذلك ولأنه يحتاج إلى وقت طويل وجهود متعبلة عنيف قبل أن يصبح له التفكير في إعداد المعلمين لمدارس الدولة .

وزارة المعارف مؤمنة بهذا فيما بينها وبين نفسها ، يتحدث به رجالها إذا خلوا إلى أنفسهم وإلى أصدقائهم . فليخبر في أن يعرف الناس عنها ذلك وفي أن يعرفه الأزهر نفسه حتى لا يقطع طلابه والمديرون لأمره فيها لا مطمع فيه ، وحتى لا يتعرضوا لخطبة الأمل وكذب الرجاء ، وليس يكفى أن تغفل الناس بأن الأزهر لا يقدم إليها بعد معلمين للغة العربية في مدارسها ، فهي تستطيع أن تهمل هذا الموضوع حتى يقدم هذا الأزهر هؤلاء المعلمين <sup>(١)</sup> . فالأزهر بعد طلائه هذه المهمة ، وسيتأتى اليوم الذى يطالب فيه بتماصب التعليم في المدارس والقانون يؤيده ويدعمه ، فتعطر وزارة المعارف إما إلى الإذعان كارهة فتصيح بالصراحة ، وإما إلى التقوية والامتداع فيعطى القانون ويخيب ويكذب الرجاء . وكل هذا الشر يمكن اتقوه إذا شرعت وزارة المعارف من القوانين ما يقرر أن المعلمين في مدارس الدولة يجب أن يتخرجوا من مدارس الدولة ومباهداً المدنية ، وأن يظفروا بإجازة التعليم من وزارة المعارف هم . تكون المادة التى يمتدنون لتعليمها .

والحق الذى يجب أن يقال أيضاً أن وزارة المعارف مؤمنة فيما بينها وبين نفسها بأن دار العلوم كما هى الآن لا تلبس حاجة التعليم الحديث . يتحدث به رجالها إذا خلوا إلى أنفسهم وإلى أصدقائهم ، وهي تعلم حق العلم أن ما اقترح من الإصلاح لدار العلوم لا يمكن إلا أن ينتج نفعاً مؤقتاً ، فليكن



أمد الدراسة في المدرسة خمسة أعوام أو ستة ، فوزارة المعارف تعلم حق العلم أن هذا الأمد لا يكفي بحول من الأحوال لإتقان لغة أجنبية ، ولأخذ بما ينبغي تعلم من الثقافة العامة وتخصّص المعلم في مادته التي يتهيأ لتعليمها ، ثم لأخذه بما ينبغي من علوم التربية وفق التعليم .

وزارة المعارف بين اثنين : فهي إن كانت مؤمنة بأن هذا الأمد لا يكفي لتحقيق هذه الأغراض كانت مقصرة في ذات التعليم إذا لم تتخذ لإعداد المعلمين للغة العربية وسيلة أخرى أوسع وأشمل وأحرى أن تحقق أغراضه على وجهها . وإن كانت مؤمنة بأن هذا الأمد يكفي لتحقيق هذه الأغراض ، وإن الطالب الذي يؤخذ من الأزهر ليقضى في دار العلوم خمسة أعوام أو ستة يستطيع أن يتقن لغة أجنبية ، وتخصّص في اللغة العربية وعلومها وآدابها ، ويتعلّم بعض اللغات السامية أو الشرقية ، والثقافة العامة ، ويتسلّح بما ينبغي له من علوم التربية وفق التعليم ، إن كانت مؤمنة بهذا فهي غير خالفة بأن تشرف على شؤون التعليم أو تؤمّن عليها .

والواقع الذي لا شك فيه أنها غير مؤمنة بهذا ، وأنها تقبل على هذا الإصلاح لأنه خير من لا شيء ، ولأنها لا تستطيع أن تقبل على غيره من وجوه الإصلاح ، لأن ظروف السياسة تحول بينها وبين ما تريد . وهذا هو الخطأ الشنيع والشر المستطير . فإن ظروف السياسة لا ينبغي أن تكف وزارة المعارف عما هي مؤمنة به من الإصلاح ، ولا أن تقنعها بما لا يمكن أن تقنع به ، ولا أن تكرهها على أن ترى حسناً ما ليس بالحسن .

ومن الحق أن دار العلوم حتى بعد هذا الإصلاح لن تؤدي ما يجب أن تؤديه من تخريج المعلمين للغة العربية على وجه ملائم للحاجة والمنفعة ، وأن السبيل الصحيحة إنما هي التي أشرنا بها في معنى من القول ، فيجب أن يعد الطلاب في المدارس الثانوية لتخصص في اللغة العربية وعلومها وآدابها على النحو الذي قدمناه ، فإذا خفروا بالشهادة الثانوية تخصصوا في مادتها ثم التحقوا بمعهد التربية كغيرهم من المعلمين .

ولست أرى بأساً من أن يختصوا في دار العلوم ، ولكن بشرط أن تصبح دار العلوم معهداً لتخصص في اللغة العربية وعلومها وآدابها ، وأن تصبح معهداً عالياً بمعنى الصحيح الدقيق لهذا اللفظ ، وهي أن تمنح هذه الدرجة وأن تنتهي إلى هذه المرحلة إلا إذا ضمت إلى الجامعة وأصبحت وحدة من وحداتها ، فقد أثبتت التجربة أن وزارة المعارف لا تستطيع أن تنهض بأمور التعليم العالي الصحيح ، لأنها مع الأسف الشديد لا تسيغه ولا تنمونه على وجهه ، ولا تحتل ما يقتضيه من الحرية والاستقلال .

والحق الذي يجب أن يقرر أيضاً دون أن نسأم تقريره أو نشق من تكراره هو أن أمور معهد التربية نفسه لن تستقيم إلا إذا ضم إلى الجامعة وأصبح وحدة من وحداتها نفس الأسباب التي قدمناها ، ولا ينبغي أن نخدع أنفسنا ولا أن نخدع الناس بما يقال من أن دار العلوم ومعهد التربية سيظفران بالاستقلال الجامعي وإن لم يتعللا بالجامعة .

فأنا أعرف مقدماً إن صبح هذا التعبير أن هذا الاستقلال الذي سيظفران به سيكون استقلالاً في الشكل والصورة واللفظ ، ولكنه لن يكون استقلالاً

صحيحاً ، وإذا كانت الجامعة على قوتها وشدة تكيئتها وحرصها العظيم على أن يكون استقلالها حقيقة لا خيالاً ، تصل بعد إلى أن تحقق من هذا الاستقلال ما ينبغي لها فكيف بمعهد التربية ودار العلوم ، والشئ الذي لا أنهمه ولا أستطيع أن أسبغه هو أن تنزل وزارة المعارف للجامعة عن مدارس الزراعة والتجارة والهندسة والطب البيطري وتلقى إدارة التعليم العالي ثم تستلمت بعد هذا بهاتين المدرستين ، كما أنى لا أستطيع أن أفهم ولا أن أسبغ أن تنزل وزارة المعارف هاتين المدرستين فيما تقول عن استقلال يشبه الاستقلال الجامعي ، ثم تحتفظ بهما ولا تضيها إلى الجامعة . هذا غريب إلا أن يكون وراء الأكمة ما وراءها ، وأن يكون هذا الاستقلال الذي تلوح به وزارة المعارف هاتين المدرستين خيالاً لا حقيقة ولا حقيقة ، وأنا أرى وزارة المعارف عن أن تخضع نفسها أو تخضع الناس ، فلتعتمد وزارة المعارف على الله إذاً ، وتتمر سيرة الوزارات الأخرى في أنظار الأرض ، وانضم هاتين المدرستين إلى الجامعة فإن إعداد المعلمين قد أصبح من خصائص الجامعات إلا على صنف النبل .

( ٤٤ )

وليس هذا كل شئ . يجب أن يقال في إعداد المعلمين ، بل هناك شئ آخر قد آن لنا أن نفكر فيه ، وأن نفكر فيه تفكيراً قوامه الجد والعزم الصادق . وهو أننا نتحدث كثيراً عن نخوص المعلم في المادة التي يريد

أن يتبها لتعليمها ، ولكن لا تحقق معنى هذا التخصص ولا تبين مده .  
والذى نفهمه عادة إذا ذكر التخصص في مادة من مواد العلم هو أن يظهر  
الطالب بالدرجة الجامعية العادية أو الممتازة .

وقد يكون هذا حسناً ولكن هناك ما هو أحسن منه وأوفى : وهو أن  
تفشا درجة جامعية معينة للتخصص الذى يراد من المعلم ومن المعلم في التعليم  
العام بوجه خاص . فليس بكفى أن يظهر الطالب بدرجة الليسانس في  
الآداب أو البكالوريوس في العلوم ثم المعلوم من معهد التربية ليكون  
معلماً متخصصاً في مادته متقناً لها . ذلك أن الليسانس والبكالوريوس  
لا تخصصان الطالب وإنما تبدآن به التخصص ، وأشيء من فيه المذوق الذى  
يجبب إليه تعمق العلم والفراسة . ومن زعم لك أن حامل الليسانس في  
التاريخ أو في الكيمياء قد تخصص في هذه المادة أو تلك فاعلم أنه يتخذك  
أو يتخذ نفسه . وأمل أصدق تعريف ليسانس والبكالوريوس أن كل  
واحدة منهما في حقيقة الأمر ، هي شهادة ثانوية راقية لا أكثر . ذلك  
أن دراسة الليسانس والبكالوريوس عامة في حقيقة الأمر . هي أخص من  
دراسة الشهادة الثانوية ولكنها أعم جداً مما يحتاج إليه التخصص الصحيح .  
وقد خطر لى ونكثير من الجامعيين ومن رجال التعليم في وزارة المعارف  
أن نجعل درجة الماجستير الجامعية شرطاً للتعليم في المدارس الثانوية ،  
كما جعلت درجة الدكتوراه شرطاً للتعليم في الجامعة . وقد أشرت إلى  
هذا فيما مضى ، ولكن التفكير العميق في محتاج إليه المعلم في إتقان مادته  
قد صرفنى عن هذا النحو من النظام ، لأن دراسة الطالب حين يتبها

لدرجة الماجستير لا تكفي لما ينبغي أن يفهمه من تخصص المعلم . فطالب  
الماجستير يختار موضوعاً بعينه ويجرب نفسه في درس هذا الموضوع وبعد  
فيه بإشراف أستاذه رسالة يجب أن تثبت جده واجتهاده ، ثم يتحضر  
امتحاناً يسيراً فيما يتعلق بموضوع الرسالة من العلم ، وهذا شيء يختلف كل  
اختلافه ما ينبغي من تخصص المعلم . فتخصص المعلم يقتضي أن يتعمق المادة  
التي تخصص فيها إلى أبعد حدود التعمق الممكنة . وهذا يقتضي أن يفرغ  
الطالب نفسه وقتاً طويلاً ، لعله كله لامتلاكه من مسائله ولاموضوع  
من موضوعاته .

ودرجة الماجستير عندنا تشبه شهادة الدراسة العليا في فرنسا ، وهي شهادة  
يظهر بها الطالب بعد درجة الليسانس ، ولما كان لا يكفي مطلقاً لينهض  
صاحبها بأعباء التعليم ، مع أنه يقدم إلى الجامعة رسالة يجب أن تثبت قدرته  
على البحث ، وبوإدى مع هذه الرسالة امتحاناً فيما يتعلق بها من العلم .

وإذا كانت درجة الليسانس والبكالوريوس أعظم مما ينبغي المعلم من  
تعمق مادته فإن درجة الماجستير أخص ما ينبغي له من هذا التعمق . ومن  
أجل هذا اعتقد أن الخير كل الخير إنما هم في أن يظهر الطالب بدرجة  
الليسانس أو البكالوريوس ثم بديبلوم معهد التربية ، ثم يعين في منصب  
من مناصب التعليم الابتدائي ، ثم لا يقبل للتعليم الثانوي إلا إذا نجح  
في مسابقة تقام في كل عام على نحو مسابقة الأجر بحاسيون في فرنسا .

ويجب أن ننظر في الجامعة دروس متعددة يختلف إليها الطلاب الذين  
يريدون التقدم لهذه المسابقة على أن تكون هذه الدروس مسابقة أول  
الأمر حتى يستطيع المعلمون أن يختلفوا إليها .

ونقول قول الأمر لأننى أرجو أن أصل مع الزمى إلى أن تصبح هذه  
المسألة شرطا للتعليم فى المدارس العامة سواء أكانت ابتدائية أم ثانوية ،  
ولكن هذا شئ ، ما يأت وقته بعد . وقد فكرت فى إثاء هذه الإجازة  
ونظيم دروسها ومبايعة بقائها بآلئى إلى كلية الآداب لئلا هذا العام الجامعى  
وتحدثت فى ذلك إلى الزملاء من أساتذة الكلية وإلى بعض المشرفين على  
شئون التعليم فى وزارة المعارف ففهموه وفهموا الرشد عنه والفرح به  
ولكن ظروف الحياة المصرية المضطربة قد أبجنت عن المضى فى هذا  
التفكير حتى انتهى به إلى غايته ، وأرجو أن يذبح لنا ذلك فى العام  
الجامعى المقبل ، وأرجو بنوع خاص ألا نجد من وزارة المعارف مقاومة  
ولا اعتراضا .

### ( ٤٥ )

كل هذه الاقتراحات نافع فيما نعتقد ، ولكن الأخذ به لن يؤتى  
ثمره إلا بعد وقت طويل ، ولا بد مع ذلك من أن ن فكر فى التعليم القائم  
الآن ، ومن أن ن فكر فى المعلمين الذين يهضون بأعبائه ، ومن أن نصلح  
ما يمكن إصلاحه من شئونه وشئونهم . وقد حاولت الجامعة هذا الإصلاح  
وقبلت منها وزارة المعارف ما حاولت ، ولكنهما لم تنهيا إلى ما كانا  
نتظران . اقترحت الجامعة وقيمت وزارة المعارف أن يختلف فريق من  
المعلمين إلى دروس خاصة تنظم لهم فى كليات العلوم والآداب ليتصلوا بالحياة  
العلمية ، ولتعمقوا علومهم التى يملكونها ، ولتتحقق الصلة بين التعليم  
( ٢٠ )

الثانوى والتعليم الجامعى على وجه ما . وقد نظمت هذه الدروس بالفعل واختلاف إليها المعلمون ، ولكم اختلّفوا إليها كارهين . لأن أعمالهم فى المدارس أكثر وثقل من أن تتيح لهم الوقت وفراغ البال لشهود هذه الدروس والاستعداد لها . ولأن كثيراً منهم كانوا يحذون غفظة ومضطاً فى أن يكونوا ممتنعين وجه النهار ومنعدين فى آخره ، وفى أن يعودوا طلاباً على نحو ما ، بعد أن فرغوا من الطلاب . ثم لأن اختلافهم إلى هذه الدروس ، واحتمل المشقة المادية والمعنوية فى سبيلها ، وتضيق ، يحتاجون إليه من الراحة ، بعد جهدهم الدراسى الثقيل . كل ذلك لم يكن من شأنه أن يفتح لهم نعماً مادية ما . ومن الإسراف والظلم أن تطالب إلى رجال لهم أسرم وعليهم ما عندهم من الواجبات هذه الأسر أن يضيفوا إلى جهدهم الرسمى الثقيل جهداً آخر ثقيلاً لا شئ ، إلا ليتشفوا ويتعمقوا العلم . فهم أحرار فى أن يثقوا كما يشاؤون ، وهم قادرون على أن يتزيدوا من الثقافة إن أرادوا ، وهم كانوا من أجل هذا يقلعون على هذه الدروس كارهين لها زاهدين فيها ، ولولا إشفهم من غصب الوزارة ما قبلوا عليها ولا احتلّفوا إليها .

ومع ذلك فالمعركة فى نفسها قيمة والحير كل الحير أن نستمر التجربة وأن تصان عليها الجامعة والوزارة ولكن بشرطين : الأول أن تنتهى هذه الدراسة إلى امتحان أو مسابقة يظهر الناجحون فيها بإجازة علمية خاصة وأن تكون هذه الإجازة قيمة مادية بحيث تكفل لأضافر بها أن يرقى من درجة إلى درجة أو أن يقال علاوة مالية قيمة فى مرتبه . والثانى أن تخفف الوزارة



عن المختارين إلى هذه الدروس أعباء العمل تدرسى أو أن تعفيهم منه كله أثناء هذه الدراسة . وإنه والحق بأن هذه التجربة إذا لم تنته إلى إصلاح عميق لشؤون التعليم فيها سترقع به عن منزلته التي هو فيها ارتقاء حسناً . وقد فرغت الآن من شؤون التعليم العام وما يتصل به من المسائل والمشكلات ، ومن مشكلة إعداد المعلمين خاصة ، وإن لي أن أقف وقفات قصيراً عند مسائل تمس التعليم العالي من جهة ثم الثقافة العامة من جهة أخرى .

### ( ٤٦ )

وأحق هذه المسائل بالعبء هي مسألة التعليم العالي نفسه ما هو ؟ وما الأغراض التي ترحى منه وتطالب إليه ؟ فقد يخيل إلى أن في رؤوسنا من هذا كله صوراً قد تختلف فيما بينها ولكنها بعيدة عن أن تكون مطابقة للحق أو ملائمة لما ينبغي أن يكون في نفسه . من المثل العليا هذا النوع من التعليم . وأبصر هذه الصور وأهوسها ما هو واقع في نفس رجل الشارع حين يرسل ابنه إلى الجامعة أو إلى أي معهد من معاهد التعليم العالي ، فهو لا يرى إلا أن هذا التعليم أرقى من التعليم الذي كان يخاف إليه الفتي في المدرسة الثانوية بدليل أنه لم يصل إليه إلا بعد أن فرغ من التعليم الثانوي ، كما أن التعليم الثانوي نفسه أرقى من التعليم الابتدائي لأن الذي لا يدخل المدرسة الثانوية إلا بعد أن يتم المدرس ويظهر بالشهادة الابتدائية . وواضح أنك لا تستطيع أن تخطي رجل الشارع حين يتصور التعليم العالي على

هذا النوع لأن تصوره صحيح لا غبار عليه ، وهو قد استنبط هذا التصور من الحقيقة الواقعة التي بلاها ومارسها واحتمل أنها حين أرسل ابنه إلى تلك المدرسة ثم إلى هذه ثم هو يرسله الآن إلى هذه الكلية من كليات الجامعة ، أو هذا المعهد من معاهد التعليم الفني الخاص . ولولا أن التعليم العالي أرقى من التعليم الدنى لما اضطر إلى أن ينفق ما أنفق من المال وينتظر ما ينتظر من الزمن قبل أن يرسل ابنه إلى هذا التعليم . فهو بتصور طبقات البيت لا يستطيع أن يبلغ الطبقة الثالثة منها حتى يتجاوز الطبقة الأولى ثم الطبقة الثانية . ولا تسله عن مصدر هذا التفاوت بين طبقات التعليم علواً وانخفاضاً فقد أمجزه ونقل عليه . فإذا سلمته عن الغرض الذي يرجوه من هذا التعليم ويطلبه إليه فكبر الظن أنه سيحييت بأنه ينتظر من هذا التعليم غرضين : أحدهما وهو إيسرها عليه وأهونها عنده أن التعليم فيه تهذيب للسفل وإزالة للجهل وهم يريد أن يكون ابنه مثقفاً ممتازاً لأن المثقفين المستر بن أجدر بالنجاح في الحياة من الخاملين الجاهلين . والثاني وهو آثرهم عنده وأوقعهما في نفسه أن التعليم العالي يؤهل طلابه إذا نجحوا فيه لشغل المناصب العامة المتأخرة وهو أجدر أن يتمكن من حياة خير من التي يحياها الخاملون وأصحاب التعليم المتوسط والثقافة المتواضعة . ومن الواضح أيضاً أنك لا تستطيع أن تنكر عليه تصوره هذا للقاية التي ترجى من التعليم العالي ، فهو قد استمدّه من الحقيقة الواقعة التي لا جدال فيها . وآية ذلك أن الناس جميعاً يرون أن صاحب الإيمانس أو البكالوريوس أرقى من صاحب الشهادة الثانوية . وآية ذلك أيضاً أن

الدولة نفسها تشترط اشغال بعض المناصب في وزارتها ودواوينها أن يكون الشباب الذين يرشحون أنفسهم لهذه المناصب قد ظفروا بدرجات الليسانس أو البكالوريوس . ولا تسلمه عما وراء ذلك فقد أشق عليه وقد تعجزه عن الجواب .

ولست أدري المحض : لماذا معيب ؟ ولكني أرى أن هذه الصورة التي تقع في نفس رجل الشرع من التعليم العالي وتغرضه أصبح وأصدق من صور أخرى تمثل بها رؤوس جماعة من المثقفين وتطلق بها ألسنتهم في الأحاديث والمحاضرات وتجري بها أقلامهم في الكتب والمفالات ، فإذا حققناها لم نجد فيها غداً .

فإن المثقفين عندنا ، بل من المثقفين المتقدمين كل الامتياز ، من يعتقدون محاصرين ، ويريدون قنص الناس بما يعتقدون ، أن التعليم العالي شيء مقدس قد أصبحت عليه صفات هائلة ممتازة لأنه البحث عن العلم لا اله ، وإعداد الشباب لهذا البحث الخاص الطاهر المقدس الذي لا تعرض له ضرورات الحياة العملية ، ولا نفسه الرغبة في تحقيق المنافع المادية عاجلة كانت أو آجلة ، بل لا يفصده حتى العلوم إلى حسن الذكر ونباهة الشأن وبعد الصوت ، إنما هم يقبل على العلم بمجرد من كل الشهوات ومن كل الحاجات ، ومن كل الضرورات ، ومن كل المنافع . هو شيء يشبه الحب الأملاني ولكن موضوعه العلم والمعرفة .

والمثقفون الذين يتصورون التعليم العالي على هذا النحو يعرضون أنفسهم ويعرضون الذين يقيمونهم ويصدقونهم لكثير من الألم المعض الذي ينشأ

عن خيبة الأمل وكذب الرجاء . ميسر من الحق أن هذه الألواف التي  
تطلب التعليم العالي في مصر وتتكلف عليه مجتمعة له مفتونة به إنما تقبل  
عليه هذا الغرض الأفلاطوني الممتاز . وكبير الظن ، بل الحق الذي لا شك  
فيه ، أنك إذا سألت هذه الألواف لماذا تطلب هذا النحو من التعليم  
فستجيبك كما أجابك رجل الشارع لأنها ترى فيه درجة راقية في الثقافة  
ترفع بها إلى منزلة راقية في الحياة ، وبأنها تراه ضرورة من ضرورات  
كسب القوت والوصول إلى منصب من مناصب الدولة أو محل من  
الأعمال الحرة .

وهذه الألواف تمنح إيت ذلك في كل يوم حين تظهر بالدرجات الجامعية  
فتطالب المناصب ، وحين تنهي هذه الدرجات الجامعية فلا تشطر الظفر  
بها لتعرف قيمتها المادية في رأي الدولة ، وإنما تشغل ذلك وتلج فيه ،  
وحين تضيق بعسر الامتحانات لأن هذا العسر قد يضطرها إلى الرسوب  
وقد يؤخر وصولها إلى المناصب عامة أو عامين ، وحين تلج على الحكومة  
والبرلمان في تغيير نتائج الامتحان واستنقاذ الراسمين بنص من نصوص  
القانون ليتكرر ابتكاراً ويرتجل ارتجالاتاً . وحين تعمد إلى هذه الوسائل التي  
يعمد إليها الشباب عادة حين يريد ما لا تسهل إيجابته إليه ، وسائل  
الإضراب والمظاهرات والكثافة في الصحف والاجتماع في الأندية واقتحام  
الدواوين .

كل هذا يقع بمشهد من هؤلاء السادة المثقفين ثقافة ممتازة فيشكون  
منه ويتبرمون به ويظنون بالشباب الظنون وينعون عليهم هذه المادية

المنكرة ، وربما انتهى بهم هذا كله إلى الشكوى من فساد الزمن أو من انحطاط الحياة العقلية في مصر .

ولكن الغريب أن الشباب في البلاد الأخرى الراقية التي نفاثرها وانعجب بها لا ينظرون إلى العلم العلى نظرة خيراً من نظرة شبابنا إليه ، وإنما هو عندهم في جهلهم وسيلة لا غاية ، ووسيلة إلى الحياة العملية لا إلى هذه السعادة الأفلاطونية العليا . ومن الحق أن الشباب الأوروبيين قد لا يسلكون بعض السبل التي يسلكها شبابنا المصريون ، فهم لا يطالبون بتغيير نتائج الامتحان ، وهم يستحسنون إذا رتبوا من أن يلجأوا إلى أن تستنفذهم الحكومة والبرلمان بنص من نصوم القانون ، لأن أخلاقهم لا تسمح لهم بذلك ولأن حكومتهم يريدون أن لا يستطيع أن تسع لهم ولا أن تستجيب لدعائهم إن حاولوا شئ من ذلك أو طمسوه ، ولكنهم على كل حال لا ينظرون إلى التعليم العلى إلا على أنه وسيلة من وسائل الحياة .

وهناك فريق آخر من المثقفين المتأثرين عندنا يسيقون بالتعليم النظري الخالص ويخلفون لأنفسهم صوراً غريبة غامضة ولكنها متناقضة كل المناقضة للصورة التي عرضناها آنفاً ، فهم يريدون من التعليم العلى أن يكون وسيلة مريعة مضمونة الإنتاج الملموس في الحياة العملية . وهم من أجل ذلك يضيقون بالتعليم العلى في الآداب والفلسفة والتاريخ والحقوق ، ويعجبون إلى غير حد بالكيمياء والعلوم الزراعية والاقتصادية وما يشبهها من هذه العلوم التي تتصل بالحياة المادية القريبة اتصالاً ظاهراً . وقد يختلط الأمر على بعضهم فينتهي بهم إلى الأعاجيب . ولقد أذكر أني رأيت رجلاً مثقفاً

ممتازاً في مركزه ونقابه وثروته وعلمه أيضاً وكان عضواً في مجلس إدارة الجامعة المصرية القديمة ، ولم يكن يخفى ضيقه بتعبير الآداب في تلك الجامعة ، ولم يكن يتردد في أن يعين إلى من تحدث إليه أنه يرى الخير في أن تعدل الجامعة عن هذه الأنواع من العلم إلى أنواع من الصناعة المنتجة التي لم تأخذ مصر منها بحفظ ، وكان يود أن يتبع خاص لو صرف شباب الجامعة القديمة عن دراسة الآداب إلى صناعة الساعات . ورأيت له زميلاً لم يكن أقل منه امتيازاً للقب والثروة والمنازلة والعلم أيضاً ، وكان يرى رأيه ولكنه كان يؤثر صناعة النسيج على صناعة الساعات . كان أحدهما ينظر إلى سويسرا وكان الآخر ينظر إلى إنجلترا .

وهناك مثقفون آخرون ربما ارتقوا عن هؤلاء الذين ذكرتهم فلم يروا في العلم وسيلة مادية خالصة ، وربما ارتقوا عن أولئك المثقفين الذين ذكرتهم في أول هذا الفصل فلم يروا في العلم غاية تطالب لنفسها وتحب حباً عذرياً أفلاطونياً ، وإنما توسطوا بين أولئك وهؤلاء . فآثروا العلوم التي تتصل من قرب بالحياة المادية ورأوها ضرورة من ضرورات الحياة ، ولم ينفصوا مع ذلك العلوم الأدبية وإنما يرونها لونها من ألوان الترف والزينة ويسمحون لها بالحياة في البيئة المصرية لأن الترف شيء . أباحه الله للناس بشرط ألا يصرفهم عما ليس منه بد . وهم من أجل ذلك إذا تحدثوا عن العلوم التجريبية تحدثوا عنها في شيء . من الإكبار والإجلال . فإذا تحدثوا عن العلوم الأدبية سبقت حديثهم إلى شفاهم انقساماً حلوة فيها شيء . من العطف وفيها شيء . كثير من التسامح والإشفاق . ومن المحقق أن كل هذه الصور التي تمثلها رؤوس جماعات من المثقفين عندنا بعيدة كل البعد

عن ملائمة الحق وإن الصورة التي تقع في رأس رجل الشارع تصبح منها  
وأنفق وأقرب إلى المثل الأعلى الذي يجب أن لتصوره لتعليم العالي ، فليس  
من الحق ولا من الخير في شيء أن يكون العرض الأول والأخير في التعليم  
العالي هو البحث العلمي الخاص المعنى من كل منفعة قريبة أو بعيدة .

ليس هذا حق ولا خيراً لأن لأم لا بد من أن تحيا حياتها وأتت  
حياة الأم والأفراد عقلاً خاصة ولا معرفة خاصة وإنما هذه حياة الملائكة  
والقديسين والصلقين والذين يتأثرونهم من الفلاسفة . إقام حياة الأم  
والأفراد علم ينتج العمل ومعرفة تمكن من الإضطراب في الأرض والسيطرة  
على عناصر الطبيعة والتغلب على ما يعترضنا من العقبات . وليس من الحق  
ولا من الخير أن يكون التعليم العالي مادة كله أو وسيلة إلى المادة . لأن  
العقل المادي الخاص خليق أن ينحط إلى أيسر مظاهر الحياة ، وهو على  
كل حال لا يستطيع أن يرقى بالإنسان لا إلى أمور مثل أعلى في أي  
ناحية من أنحاء الحياة ولا إلى هذا الاستكثار الحسب الذي ينتج الحضارة  
ويستط ساطان الإنسان على عناصر الطبيعة كلها . وإنما الحق والخير أن  
يكون التعليم العالي مزاجاً من هذين الأمرين جميعاً فيه البحث الخاص عن  
العلم الخاص ، وفيه البحث العملي عن العموم التطبيقية التي تستلزم من  
هذا العلم انطوائه نفسه والتي لا يمكن أن توجد ولا أن تنشج ولا أن تعيش  
ولا أن تفيح للناس ما ينعمون به من الحضارة وما يتقنون فيه من الترف  
يدون هذا العلم انطوائه نفسه .

وإذن فلا ينبغي أن نقف عند ما يراه هؤلاء المثقفون الذين أشرت  
إليهم منذ حين ، ولا أن نحمد عند ما يراه رجل الشارع في التعليم العالي ،



وإنما يجب أن تكون أبعد من هؤلاء جميعاً غاية ، وأصدق منهم تصوراً ،  
وأقرب منهم إلى الحياة الواقعة التي نشهدها في كل يوم . فنحن نفسد التعليم  
العالي ومعه هذه إن زعمنا قصره على البحث الخاص البشري من كل منفعة  
عملية ، ونحن نفسد التعليم العالي ومعه هذه إن زعمنا قصره على البحث  
العلمي الذي يحقق المنافع المادية والآجلة .

وبناء العلم العالي مزاج من هذين الأمرين جميعاً فيه البحث الخاص  
المرتفع عن المنفعة وفيه البحث العلمي المتأسس بالمنفعة . والناس ميسرون  
لهذا النحو من البحث وذلك حسب استعدادهم وميولهم وطموحهم وما  
ركب فيهم من الملوك وما أشربوا في قلوبهم من حب النجود من المنفعة  
أو حب الأقل عيباً . والمواجب على الذين يشرفون على أمور التعليم  
العالي أن يشعروا أنفسهم هذه الحقيقة دائماً وأن يسموها أمامهم كما فكروا  
في أمر من أمور هذا التعليم أو قبلوا عليه . ويجب أن نشحو من نفوسنا  
هذه الفكرة الخاطئة وهي أن من كليات الخدمة ما هو مخصوص أو يجب  
أن يكون مخصوصاً للتعليم العلي الخاص . وليس من كليات الخدمة على  
احتلامها إلا ما هو صالح ويجب أن يكون صالحاً لذين الفاعلين من التعليم .  
ولست أعرف خطاً أشنع من خطأ الذين يطمشون إلى مثل هذا التقسيم  
فيتحدثون بأن كلية الآداب وكلية العلوم تعينان أو يجب أن تعيناً بالمعرفة  
الخاصة التي تقصد لنفسها وتنفى ما تحقق للعقل من لذة عليا .

فهاتان الكليتان تعينان بهذا اللون من ألوان المعرفة الخاصة ويجب أن  
تبدلاً فيه أعظم ما استطاعان من جهد ، ويجب أن تعينهما عليه الدولة

والقادرون على المعونة من أفراد الناس ، ولكنهم تعين بالمعرفة الخاصة  
التي تمكن أصحابها من أن ينفعوا وينتفعوا ومن أن يضطربوا في الأرض  
ليعيشوا ويهيئوا غيرهم للعيش ، ويتمكنوا غيرهم من العيش ويسروا غيرهم  
سهل العيش .

هما تهيئان المعامين ، وما نطق أحدك بثبت في أن التعليم فن من الفنون  
التطبيقاتية ووسيلة من وسائل الحياة الحديثة يستعين بها الأمم على أن يعيش  
وتزدهر ، بل علم غير العيش أبداً . وهم تهيئان جماعات من الشباب الذين  
يعملون في مرافق الحياة الخدمية ، سواء في ذلك منهم من يعمل في التدويرين  
ومن يتدرب للأعمال الحرة ومن يشتغل في مرافق الفنية على اختلافها ، فمن  
غير المعمول إذن أن يفرض بين التلاميذ منهم مضمون قائم على المعرفة  
الخاصة وأنهما التجهيزان خدمهما إذا فكرنا في المهمة الإدارية المعقدة أو  
الآجال الطويلة وأساتستهما جميعاً .

بل هناك ما هو أبعد من هذا وهو أن ليس هناك علم مهم يمكن موضوعه  
إلا وله هاتان التهيئتان : ناحية المعرفة الخاصة التي توجد جزاءها في نفسها ،  
وناحية المنفعة العامة التي تنتج عن كل بحث يفرض العقل وينمي ويثريه  
من استكشاف الحق على أي نحو من الأنحاء . فكل شيء يضاف إلى  
المعرفة الإنسانية يزيد في ثروة العقل ، وكل زيادة في ثروة العقل تقويه  
وتشد أزره وتفتح له أبواباً من أبواب التفكير وتخلق له فنوناً من فنون  
النشاط وكل ذلك يعينه على استقبال الحياة في قوة ، والانتصار على  
ما يعترض فيها من العقبات .

ولست أعرف خطأ أشنع من خطأ الذين يعلثون أفواههم إذا تحدثوا إلى الناس بأن كلية الحقوق وكلية الطب وكلية الزراعة والهندسة والتجارة كليات عملية لأنها تخرج المحامين ورجال القضاء وتخرج الأطباء والمهندسين والذين يشرفون على أعمال الزراعة والتجارة . فهذا كله حق ولكنه حق ناقص لم يثنأ عن تفكير ناضج ولا عن تعمق للأشياء .

ذلك أن هذه الكليات إذا كانت تهين الشباب هذه الألوان المختلفة من الحياة العملية فهي تهين بعض الشباب أيضاً للشخص فيما يدرس فيها من العلم . بعضهم يتخصص فيه ليهض بتعليمه في هذه الكليات نفسها وبعضهم يتخصص فيه لأنه يجد في هذا لذة خاصة مثارة لا يدل بها لذة أخرى ولا يصرفه عنها صارف مهما يكن .

فكليات الجامعة ومعاهد التعليم العالي إذن تقصر أشنع التقصير في ذات نفسها وفي ذات الأمة إن هي لم تخرج من الشباب إلا رهباناً بمكفون في مكانهم ومعاملهم على البحث الخاص كما أنها تقصر في ذات أنفسهم وفي ذات العلم والمعرفة وفي ذات الأمة إن هي لم تخرج من الشباب إلا طلاب المنافع والمضطربين في كسب القوت والعاملين في ألوان النشاط العملي على اختلافه . وهي لا تؤدي واجبها على وجه إلا إذا أخرجت للأمة من تحتاج إليهم من أولئك وهؤلاء . ولا ينبغي أن يطلب إليها أن تخرج العلماء فحسب والعاملين فحسب وإنما ينبغي أن تطلب إليها أن تخرج العلماء على أن يكونوا علماء حقاً يفقهون العلم ويحبونه ويقدرّون على تعمقه والإنتاج فيه والإضافة إليه ، وأن يخرج العاملين على أن يكونوا قادرين

على العمل حقاً ، وقد هبنت عقولهم للأقبال عليه والتعريف فيه والقدرة على النهوض بأعبائه واحتمل ثقله مع ثقة بالنفس وارتفاع عن اليأس والقنوط .

وينتج من هذا كله أن من الخطأ أن تعاب الجامعة إذا فكرت في مستقبل طلابها أو جاهدت في أن يكون المستقبل باسمها هؤلاء الطلاب . من الخطأ أن تعاب الجامعة بذلك وأن يقال إنها تفكر في أعراض الدنيا ، فالجامعة جزء من الدنيا لا جزء من الآخرة ، وهي حريصة كل الحرص لا على أن تتصل بالحياة بل على أن تكون ضرورة من ضروراتها ومقوماً من مقوماتها الأولى والأساسية .

وينتج عن هذا أيضاً أن من الخطأ أن تقصر الدولة أو يقصر الأفراد في تشجيع الجامعة على البحث العلمي الخالص ومنحها كل ما تحتاج إليه من المونة على هذا البحث والاستزادة منه ، لأن حياة الأمم المتحضرة لا تستقيم كما رأيت إلا إذا استفادوا هذان النوعان من أنواع النشاط في معاهد التعليم العالي .

وأذكر أن الأستاذ مجيب الخلالى بشا حين تولى وزارة المعارف للمرة الثانية ورغب في أن ينقص آماذ الدراسة في كليات الجامعة ، تحدث إلى في هذا الأمر بالقياس إلى كلية الآداب فلم أجد ميلاً إلى مجراته في هذا الاتجاه وإنما انتهزت هذه الفرصة ورفعت إليه تقريراً عرضت فيه ما رأينا أن كلية الآداب تحتاج إليه من الإصلاح والمونة . وأنا أثبت هنا نص هذا التقرير دون أن أغير منه شيئاً لأنه يصور رأيي فيما ينبغي أن تسلك كلية

الآداب من سبيل وبين في وضوح أن كل معهد من معاهد الجامعة  
يجب أن يتجه هذين النوعين من الاتجاه وهما الاتجاه إلى تهيئة الشباب  
للحياة العملية الناجحة والاتجاه إلى تهيئة الشباب للحياة العلمية الناجحة .  
وما أشك في أن أساتذة الكليات الأخرى أو أساتذة من رتبهم ومكانهم من  
أن يعرضوا هذا الرأي في معنى تكلفتهم من اتجاه سيذهبون هذا المذهب  
الذي ذهبته أو مذهب قريب منه أشد القرب .

وهذا هو معنى التفريق :

الأغراض الأساسية التي نشأت كلية الآداب لتحقيقها هي فيما نعتقد  
أولاً : تهيئة فريق من الشباب للانتقال فروع من العلم بحيث يستطيعون  
أن ينهضوا بتعليم هذه الفروع في المدارس الثانوية .

ثانياً : تهيئة فريق آخر من الشباب في فروع من العلم على وجه  
يمكنهم بعد التخرج بالدرجات الجامعية من أن ينهضوا ببعض التبعات في أنحاء  
مختلفة من الحياة . يهتم الرجل مسبقاً بالمذهب الذي يحسن فهم الأمور  
وتقديرها ويحسن التعبير عما فهمه والتصور ما قدره وتصرف به هذا  
كله في معرض له من الأمر تصرف الرجل ماضي العقل باول البصيرة عالم  
بما يأتي وما يدع

وأنحاء الحياة هذه التي يهيئ لها هذا الفريق من الشباب كثيرة مختلفة  
فمنها ما يكون في دواوين الحكومة ومصالحها ومنها ما يكون في الصحف  
السيارة على اختلاف أغراضها ومذاهبها ومنها ما يكون في الأعمال  
الحرة المختلفة

ثالثاً : تهينة فريق من الشباب لإنقاذ فروع من العلم والتخصص فيها والقراءة ، والانقطاع لما تحتاج إليه من بحث متصل ودرس واسع عميق معاً . وهو لا يتم شباب النعماء الذين اعتمد عليهم الأمة في حرية العلم الخالص وحياطته وفي السهول ما ينبغي أن تهبط الأمة به من مشاركة في تنمية الحضارة وترقية المعرفة

وهذه الأغراض كلها جنبه الخطر عظيمة الشأن خليفة أن تمنعها الدولة أشد العناية وتدفع وأقواها . ولا تقتصر الدولة في أمرها إلا عن روية وثقة وتفكير دقيق طويل ، فالشباب الذي يهبط لتعليم الشئ إنما يهبط للتمهيد بحمل مهمة ثقيلة هي نقل تراث الأجيال الماضية إلى الأجيال المقبلة ، وبذلك الشئ ، من أن يستقبل الحياة فادراً على التصرف فيها واحتمال ثقافتها من شجاعة وحده ومرونة وثقة بالنفس واعتماد عليها وفهمها محيط به من الظروف . ومن يصب إليه النهوض بهذا العبء الثقيل خالق أن تمنحه الدولة أدق ما تستطيع من العناية وأعظم ما تملك من المعونة ، فتتيح له أصابع ما يمكن من الحياة مادية والفقيه جميعاً

والذين يربأون لعمل في الصحافة والدواوين والصحافة والأعمال الحرة محتاجون إلى العناية التي تمكنهم من النهوض بهذا كله على أحسن وجه وإكمله . فالشباب الذي يعمل في ديوان من الدواوين أو مصلحة من المصالح يصراً أكثر مما ينفع ويسمى أكثر مما يحسن إذا ما يزود بما يجعله أهلاً للنهوض بالعمل الذي وكل إليه أهلاً له من الذخيرة الخلقية وأهلاً له من الناحية الثقافية . وحاجة الشباب الصحفي إلى الخلق المتين والثقافة

العميقة الراقية أظهر من أن تحتاج إلى دليل . والذين يهيئون لأهل الخاص والافتقار له موقف الحية وجهود عليه أشد الناس حاجة إلى العناية والرعاية وإلى التشجيع والتأييد . فهم يحكمون أفرعهم للدرس ونجدتهم إلى ترقية المعرفة وتنمية الثروة العلمية مصروفون عن تدبير أمورهم المادية وكسب ما يحتاجون إليه ليعيشوا عيشة راضية يسرهم غمهم الشق وتخفف عليهم جهدهم المنيب . هذا يريد التفكير في التيسير على طلائع كلية الآداب وتشجيعهم على العمل لتحقيق ما يطلب إليهم من هذه الأغراض الجسام ، وتمكينهم من أن يفتخروا على الدرس باسمين له راغبين فيه فليس ينبغي أن تخفف عنهم عبء الدرس ولا أن تقصر لهم آمادته .

فإن الأغراض التي اشأت كليتهم من أجلها لا تسمح بالافلال من الدرس ولا بإدراك الدرجات الجامعية في الآمد القصار ، بل هي تحتاج إلى الجهد المتصل الثقيل . وهم في حاجة قبل كل شيء إلى أن يعودوا الصبر والأناة واحتمال المشقة ومصارعة المعاصب والتغلب عليها .

وأساتذتهم يعرفون منهم حسن استعدادهم لذلك كله وينتظرون منهم أن يكونوا رجالاً أولى عزم ، لا يعرفون السأم ولا يشفقون من الجهد ، ولا يستطيعون أوقات الدرس . وإنما يكون التيسير عليهم والإحسان إليهم بتمكينهم من الفراغ لما يطلبون من العلم وتهيئة المستقبل الصالح الذي يكافئ ما يبذلون من الجهد وتشجيعهم على الاستزادة من الجهد والتحصيل

فطلاب كلية الآداب لا يطلبون ولا تطلب لهم كليتهم أن تسهل عليهم



الدراسة لأنهم لا يشفقون من صعوبة الدراسة . ولا يطلبون ولا تطلب لهم كلياتهم أن تقصر لهم آمان الدرس لأنهم لا يفتقون بكلياتهم ولا يشعجلون فراقها وفراق أصدقائهم الأستاذة ، وهم لا يحبون المعجلة ، بل يؤثرون الريث والافاة ، وإذا يطلبون إذا نعموا أن يتمكنوا من خدمة أمهم ووطنهم بهذا الجهد الذي يشفقون .

يطلبون وتطلب لهم كلياتهم أن يكونوا بعد الانتهاء من الدرس قادرين على النشاط الذي هيئوا له لا منسطين إلى البطالة ولا مكرهين على إضاعة الوقت ولا منسطين إلى العمل في غير ما هيئوا له ليكسبوا القوت ، ولا معرضين لأواع الحرمان وأنوان البؤس التي تثبط الهمة وتبطل العزيمة وتخيب الأمل وتسكس من حدة الشغف .

وهم يطلبون وتطلب لهم كلياتهم ألا تصيح أودتهم ولا تهدر جهودهم ولا تعرض كرامتهم لما يؤذيها أو يشبهها .

منهم فريق يتهيأ للتعليم فلا يفتق أن يصيح من عمره عامين أو عاماً في معهد التربية بحجة التفرغ لعلوم التربية ، لأن حاجتهم من هذه العلوم أيسر من أن يصيح فيها العام والعامان ، ولأنهم يأنسون من أنفسهم وتأنس منهم كلياتهم القدرة على تحصيل حاجتهم من علوم التربية أثناء دروسهم لما يتخصصون فيه من فروع العلم ، فلا بد إذن من أن تكون دراستهم لعلوم التربية مقارنة لدراساتهم الجامعية . فإذا قضوا في الكلية سنتين يفرغون فيها للعالم كان من اليسير أن يجمعوا في السنتين الآخرين بين

المتخصص في العلم والأخذ بما يحتاجون إليه من علوم التربية (١) ثم هم يريدون وتربيد هم كليتهم إذا أتموا دراستهم وظفروا بدرجة الليسانس وإجازة التعليم ألا ينتظروا ولا يضطروا إلى البطالة ، بل تفتح لهم أبواب العلم الكريم الذي يؤجرون عليه أجراً يلائم حاجتهم وجهودهم وتبيح لهم أن يعيشوا كراماً ، وأن يلبسوا الكرامة في نفس النفس الذي يتولونه بالتربية والتعليم . وعلى هذا فإن هناك أصلاً من الأصول قد حرصت عليه كلية الآداب منذ عهد بعيد ، وما أظن إلا أن كلية العلوم قد تفرص عليه أيضاً ، وهو أن تكون العلة بين معهد التربية وبين هاتين الكليتين قوية منظمة بحيث يستطيع الطلاب منذ السنة الثالثة أن يذهبوا إلى دروس المعهد دون أن يؤثر هذا في دراستهم العلمية وبحيث لا يضيعون وقتاً بحاجة المتخصص في التربية . فليس من الضروري أن يكون المعلم مختصاً في علوم التربية ، وإنما الضروري أن يكون محسناً بهذه العلوم منفصلاً عنها .

والطلاب الذين يتجهون للعمل في المصالح والدواوين والجامعات الخ

(١) لا ينبغي أن يغرس على هذا الرأي أن وزارة المعارف قد أنشأت مدرسة المعلمين اجتهاداً ، فجميع من درس في هذه المدرسة ومدة من هذا الجمع قد يكون خطراً إذا أفسرنا في تعامد دون تربية كما هي عادة في مصر مع أن هذه المعلمين في حقيقة الأمر معدلة جداً . والجامعات الأوربية تذهب إلى هذا المذهب الذي تذهبنا إليه وزارة المعارف ، على أن لا يرى رأساً ، هذه تخرج معهد تربية . وهو كما رأيت لا يمنع الجمع بين المدرستين لأن خروج جامعة لا يفسد عن مدرسة الجامعة حين يحصل المعهد تربية بعد ذلك ليسانس أو بكالوريوس إنما هو ينضم في هذه المدرسة مثل المدرجات الأخرى .

محتاجون إلى أن يزودوا بما يحتاج إليه هذا العمل من الثقافة الخاصة  
والتمرين العملي بشرط ألا يضيع عليهم ذلك وقت ولا يعطل في درسه .  
وقد فكرت الكمية في أن تنشئ طر مدرسة عممية للترجمة والتحرير  
والصحافة يخضعون إليها متى بلغوا السنة الثالثة ويدرسون فيها سائين بحيث  
إذا ظفروا بإجازتها مع التيسر كانوا أهلاً للتبويض لأعمال الترجمة  
والتحرير والمشاركة في أعمال الصحافة . وستكون هذه مدرسة منظمة  
تنظماً يسمح للطلاب بأن يخضعوا إليها دون أن يجدوا في ذلك مشقة تصرفهم  
عن الدرس العلمي ويستأنف من ثلاثة أقسام .

القسم الأول يهتم الطلاب فيه على التحرير العربي الذي يحتاج إليه  
في المصاحح والمؤرخين . وفيه يدرسون اللغة العربية درساً عملياً ويدرسون  
اللغتين الإنجليزية والفرنسية درساً عملياً أيضاً يتكلمون من الخطاطب والقراءة  
والإنشاء . ويدرسون ما لا بد من درسه من نظم الإدارة وإجراءاتها المختلفة  
ثم يتفهمون ثقافة حسنة في تاريخ النظر الإدارية والدستورية وفي تاريخ  
العلاقات السياسية الخارجية .

والقسم الثاني يهتم الطلاب فيه على الترجمة من الإنجليزية والفرنسية  
إلى العربية ومن العربية إلى هاتين اللغتين ويتفهمون فيه الثقافة التي أشرنا  
إليها في القسم الأول .

وأما القسم الثالث فيهتم الطلاب فيه على أعمال الصحافة المختلفة  
من تحرير وإدارة واستخبار وتوزيع . وذلك إلى تتفهم في المواد التي  
أشرنا إليها آنفاً وتمرينهم على اللغتين الأجنبيةتين إحداهما أو كليهما .

وواضح جداً أن الطلاب سيكونون أحراراً في أن يختاروا أحد هذين الوجهين من وجوه التمرين العملي . فمن أراد منهم التعليم ذهب إلى معهد التربية ومن أراد منهم التحرير أو الترجمة أو الصحافة ذهب إلى المدرسة التي نفضاً لذلك ، وسيجدون عند أساتذتهم ما يحتاجون إليه من التوجيه والإرشاد .

وواضح كذلك أن الطلاب سيكونون أحراراً في أن يجمعوا بين الدراسة العملية والدراسة العقلية وفي أن يؤجلوا<sup>(١)</sup> الدراسة العملية إن شاءوا إلى أن يتم تخرجهم من الكلية . لا يراد بهذا التفسير كله إلا أن يشعر الطلاب بأنهم أحرار في تدبير أمورهم من جهة وبأنهم رجال يجب أن يعتمدوا على أنفسهم في تدبير هذه الأمور من جهة أخرى .

أما الطلاب المتفوقون الذين يؤثرون العلم الخاص والفرع له فسينتفعون للدرس العملي في الكلية حتى يظهروا بدرجةتهم الجامعية المختلفة . وعلى هؤلاء الطلاب تعتمد الكلية ويجب أن تعتمد معصر في تكوين الاختصاصيين من العلماء الذين يحملون اللواء العلمي مُصر وينهضون بنهضها في تنمية المعرفة الإنسانية وترقية الحضارة . وبين هؤلاء الطلاب ستختار الكلية

(١) والخير عندنا ألا يكون الاتصال بهذه المدرسة إلا بعد التخرج من الكلية ولكننا اقترحنا سير الطلاب في ذلك لأن منهم من ينبغي أن يعمل ويستغل أمد التعلم . ومع ذلك فإن مثل هذا الجمع بين ثقافة وتمرين قد أخذت به فرنسا بالقياس إلى مدرسة العلوم السياسية .

الجيل الذي ينهض بالتعليم فيه ويخاف استذنب القاتنين الآن شيئاً فشيئاً .  
ومهمة هؤلاء الطلاب من أجل المهمات خطيراً وأعظماً شأناً وهم من أجل  
ذلك أحق الناس بعناية الجامعة ورعايتها وحماية الدولة ومعاونتها . فلا بد من  
أن يشجعوا على البحث وليسر لهم طرق الدرس وتخفف عنهم أثقال الحياة .  
فتخصص لهم المكافآت الدراسية في مصر وتنظم لهم البعثات العلمية للخارج  
وتحفظهم الجامعة والدولة بكل ما من شأنه أن يشعروهم بالكرامة ويؤازر في  
قلوبهم حب العلم ويعصمهم من اليأس ومن كل ما من شأنه أن يصدحهم  
عن هذا المثال الأعلى الذي وقفوا حياته ووجهودهم على السعي إليه .

وإذن فلكية الآداب لا تطلب إلا أن يتاح لطلابها العمل على تحقيق  
آمالهم في الحياة دون أن تبت أمامهم العقبة ، أو تقدم لهم العاصب ، أو  
تخلق لهم المشكلات . لا تطلب إلا أن يهيئ العمل في التعميم إلا لمن أراد منهم  
التعليم ، والعمل في المصالح والدوامين والمصحف لمن أراد منهم هذا العمل  
والفراغ للعلم الخاص لمن أراد منهم هذا الفراغ . وهي لا تريد الآن أن  
تمس نظامها بتغيير أو تبديل لأنها لا تجد معالجة في ذلك ، بل تجد فيه ضرراً  
وخطراً على التعليم .

وهي ترى أنه لا يجوز التعرض لنظامها قبل أن تستقر أمور التعليم الثانوي  
ويتم إصلاحه ، وينبت للجامعة أنه أصبح قادراً على أن يهيئ لها طلاباً  
قادرين على استقبال الدراسات الجامعية العليا . وليس معنى ذلك أن الكلية  
قائمة بنظامها راضية عنه كل الرضى ، بل معناه أنها تؤثر الأمانة والقرينة ،  
وتسكرها المصلحة وكثرة الاضطراب في التجارب ، وتريد أن تترك لنظامها

القائم فرصة كافية لير فيها اختصاره ، وتبين ما قد تحتاج إليه من الإصلاح  
حين ترى الوقت ملائماً والظروف مواتية .

- ٢ -

وهناك قسم من أفساء الكلية لا نشر إليه إلى الآن لأنه يحتاج إلى  
عناية خاصة ، وإلى أفراد بالذکر ، وهو معهد الآثار . وهذا المعهد ينقسم  
إلى قسمين : أحدهما تدرس فيه الآثار المصرية القديمة وما يتعلق بها من  
العلوم ، والثاني تدرس فيه الآثار الإسلامية وما يتعلق بها من العلوم . ولا  
يستطيع الطلاب أن يلتحقوا بهذا المعهد إلا بعد حصولهم على درجة  
البكالوريوس المتوسطة أو ما يرى مجلس الكلية أنه معادل هذه الدرجة . وذلك  
أن الدراسة في هذا المعهد أرق وأعرق وأدق من أن يستطيع الطلاب أن  
يجمعوا بينها وبين دراستهم العلمية الأخرى . وقد فست الكلية الدراسة  
في هذا المعهد بقسميه إلى نوعين : أحدهما في حاض يفرغ له الطلاب حتى  
إذا تخرجوا كان منهم الأمناء والعقيدون الذين يعملون في مصلحة الآثار  
المصرية والعربية . والثاني ثقافي مبدئي يقصده إلى تنمية حظ الطلاب من  
هذه الثقافة الخاصة إما مجرد الاستذرة والنقح ، أو الاستعدادة لما يعلمون  
من ذلك على إنقان العلم بالتاريخ وإنقان درسه للطلاب في مدارس الثانويات  
والكلية حريصة أشد الحرص على أن تطلب عناية خاصة المتخرجين من  
هذا المعهد ، فيجب أن تكون المراتبات التي تخصص لهم بعد التخرج بمثابة  
تلائم ما بذلوا من الجهد ، وما أنفقوا من الوقت في الدرس . فهم ينفقون

ثلاثة أعوام في التختص بعد اللبّاس ، ولا بد من تشجيعهم على الإقبال على المعهد بمنحهم المكافآت الدراسية التي تمنحهم على الفراغ للعلم في الوقت الذي يشغل فيه زملائهم في المدارس والمصالح والدواوين .

— ٥ —

ونوع آخر من العناية بالطلاب تحتاج إليه كلية الآداب أشد الحاجة وتحرص عابه أشد الحرص وترى أنه ليس أقل خطراً ولا أهدون شأنًا من العناية بالتعليم والتثقيف وتهيئة المستقبل وهو الذي يشمل بحياة الطلاب الصحية والاجتماعية .

فما يؤذي حقاً أن يرى الطلاب كما هو الآن قد خلى بينهم وبين الحياة المادية يشفون بالآلام ويتعرضون لما فيها من أخطار لا تحصى على الصحة والعقل والخلق جميعاً .

فكثير جداً من طلاب الكلية فقراء لا يجدون ما يقيم أودهم على الوجه الذي يحتاج إليه الشاب الذي يجد في المدرس والتعليم . غذائهم ردي . ومسكنهم ردي ، والبيئة التي يعيشون فيها بعيدة عن أن تلائم صحتهم وحاجتهم إلى الهواء النقي وإلى النظافة التي لا أمل في الصحة بدونها . والطلاب جميعاً مهملون في ما يكون بينهم من العلاقات وفيما ما يكون بينهم وبين غيرهم من العلاقات أيضاً . تجري أمورهم كما تستطاع لا كما ينبغي . فيعرضهم ذلك لألوان من الخطر على حياة العقل والخلق والجسم ، ولا بد من العناية بتنظيم حياتهم الاجتماعية وأخذهم بما يحميهم من



هذه الأخطار ويدفعهم إلى الشطط بآتين آتين لا عاشرين ولا يائسين .  
ويرقى أدواقهم ويرقى أخلاقهم وطباعهم ويهيئهم ليكونوا رجالاً صالحين  
للمستقبل صالح .

وكان المأمول أن ينفذ اتحاد الجامعة ببعض هذا ولكنه بذل كثيراً من  
الجهد وأتفق كثيراً من المال ولم ينعفع في هذا السبيل شيئاً فلا بد من تمكينه  
من ذلك وإعانتة عليه . ولا بد من الجهد في أن يهيأ لطلاب طعم صالح  
لا يكلفهم ثمناً غالياً ولو مرة واحدة في اليوم . ولا بد من تشجيعهم على  
الرياضة وأخذهم بها إن لم يكن التشجيع . ولا بد من تنشيطهم للرحلة  
والأسفار في أوقات الراحة والفراغ . ولا بد من أن تقدم لهم الاجتماعات التي  
يتناولون فيها بالبحث والمناقشة مسائل مختصة تهم حياتهم العلمية والعملية  
والأخلاقية وتهم بعض المشكلات الاجتماعية التي لا ينبغي أن يجهلها الشاب .

فاذا وجدت الكلية من الجامعة والدولة معونة صادقة على تحقيق هذه  
الأغراض كلها كانت خليفة أن تنهض بها عنها من الواجبات على أحسن  
وجه وأكملها ، وأن تؤدي أمورها للأمة على خير ما تنتظر منها الأمة ، وأن  
تتلام إن قصرت في ذلك أو نكلت عنه .

وأما إذا لم تظهر بها أهل له من المعونة الصادقة فهي باذلة على كل  
حال مماثل لك من الجهد لتحقيق أغراضها وإرضاء آمال الأمة ، والله يشولها  
بمعونته ورعايته وهو خير الحافظين .

(٤٧)

والقسم الأخير من هذا التقرير خفيق أن نطيل التكبير فيه والعناية به أكثر مما تعودنا أن نفعل إلى الآن . فقد تعودنا أن ننظر إلى الجامعة وإلى معهد التعليم عامة ، على أنها مدارس يدرس فيها العلم ، ويصاغ فيها العقل صيغة حسنة أو سيئة على هذا النحو أو ذاك ، ولكم على كل حال مدارس يعنى فيها بالعقل ومنكاته قبل كل شيء .

فما الأشياء الأخرى التي تمس الخلق والجسم والسيرة الشخصية والعقلية والالسانية . فمور لا تعنى بها معهد إلا عناية إضافية عارضة ومع ذلك فقد فرغ الناس من اثبات أن المعرفة وحدها ليست كل شيء ، وأن الذكاء الممتاز خطر إذا لم يقو به خلق كريم وسيرة فردية واجتماعية صالحة وجسم سليم مبرء من الملل والأدواء وقد آن لنا أن نعتقد بأننا نستطيع أن معاهد العلم ليست مدارس تحسب ولكم قبل كل شيء ، وبعد كل شيء ، يثبت للثقافة بأوسع معانيها وللحضارة بأوسع معانيها أيضاً ، والطالب الذي يتصل بالجامعة لا ينبغي أن يهمه ولا أن تفهم أسرته ولا أن تفهم الأمة أو الدولة أنه إنما يتصل بها ليحصل مقداراً من العلم ويضع عقله طويلاً من الرقي ، ثم ينصرف عنها ليستغل ما حصل من العلم وما بلغ من الرقي فيضطرب فيه من فروع الحياة . شأنه شأن الرجل يله بالنظم ليقم أوده إن كان مقلاً وليستمتع بلذات الطعام والشراب إن كان غنياً موسراً . فإذا أُرغى حاجته من ذلك انصرف عن الطعام ليقفى في أنوار النشاط المختلفة ما تزود به من طعام وشراب ولذة .

كلا ، لا ينبغي أن نفهم هذا أو ما يقرب منه حين نتصل بالجامعة أو نرسل أبناءنا إليها وإنما ينبغي أن نفهم أنها تتصل بأمة جديدة ونرسل أبناءنا إلى أسرة جديدة ليست نقل تأثيراً في حياتنا وحياتهم ولا أقل سيطرة عليهم من أسرنا القديمة التي نشأنا فيها . وهذه الأسرة الجديدة هي البيئة الجمعية التي تقوم على الحب ونودة وعلى التعاون والتضامن بين أعضائها جميعاً سواء منهم الطلاب والأستاذة الذين يعملون فيها بالعمل والذين يمدت عنها أعضاؤهم في الزمان أو في المكان لأن عروة هذه الأسرة أمتن وأبقى من أن يفصمها بعد الزمان والمكان .

وقد قلت إن قوام هذه الأسرة إنما هو الحب والمودة والتعاون والتضامن ، فاحب أن يفهم الأستاذة والطلاب أن هذه الأسرة يجب أن تكون صورة مصغرة محقة للنشأ الأعلى الذي ينبغي أن يطمح إليه الأفراد في الجماعة الواحدة ، وأن تسمو إليه الجماعات في الوطن الواحد ، وأن تتعاون على بلوغه الأوطان المختلفة في أقطار الأرض كلها .

ومن هنا قلت إن الجامعة بيئة لا يتكون فيها العالم وحده ، وإنما يتكون فيها الرجل المثقف المتحضر الذي لا يكفيه أن يكون مثقفاً بل يعنيه أن يكون مصدراً للمثاقفة ، ولا يكفيه أن يكون متحضراً بل يعنيه أن يكون منبياً للحضارة . فإذا قصرت الجامعة في تحقيق خصلة من هاتين الخصلتين فليست خليفة أن تكون جامعة ، وإنما هي مدرسة متواضعة من المدارس المتواضعة وما أكثرها . وليست خليفة أن تكون مشرق النور للوطن الذي تقوم فيه والإنسانية التي تعمل لها ، وإنما هي مصنع من المصانع

بعد الانسانية طائفة من العلماء ومن رجال العمل ، محدودة آملهم محدودة قدرتهم على الخير والإصلاح .

وينتج عن هذا أمران خطيران : أحدهما أن الجامعة يجب أن تكون مستقر الثقافة العميقة العامة لا بالقىس إلى قسم لحسب ، بل القياس إلى غيرها من البعثات أيضاً . ولست أدنى عليك أن أعترف في صراحة ولم بأن جامعتنا بعدة كل البعد عن نوع هذه الحضرة فهي ليست مستقر الثقافة العميقة العامة بالقياس إلى مصر أولاً وآية ذلك أن استطاع أن يتحدث إلى من شئت من شباب الجامعيين فتقرى ثقافته سطحية ضيقة أشد الضيق تحدث إلى المخرج في كلية الآداب أو الحقوق فتراهم حسن الحديث إلى حد متواضع في فيه الذي تخصص فيه فإذا تجاوزت به هذا الفن فتراهم كغيره من رجال الشارع . وتحدث إلى المخرج في كلية الطب أو الهندسة على شيء من الشئ في ذلك وكنت إذا تجاوزت به فنه الخاص فتراهم رجلاً من عامة الناس .

وما ينبغي أن تكون هذه حال الرجل الجامعي وإنما أحسن ما يمتاز به الرجل الجامعي سعة العقل والتفكير في جوانب المعرفة . ومصدر هذا الجهل الذي نجله محزونين على الشباب الجامعيين أمران : الأول فساد التعليم الثانوى . والثانى أن الحياة الجامعية نفسها ضيقة محدودة مقسمة أقساماً متمايزة فكل فرع من فروع الجامعة منحاز إلى نفسه متقطع عن غيره متوفر على جهوده الخاصة ولو قد نظمت الحياة الاجتماعية للشباب الجامعيين تنظيماً حسناً لأمكن أن يلتقى طلاب الطب والحقوق والعلوم والآداب

واخذت من وقت إلى وقت بل لا يمكن أن يعايش بعضهم بعضاً وأن تتصل  
بينهم المودة واللائف فيتحدث بعضهم إلى بعض ويتتفق بعضهم على بعض  
ويعرف أولئك أطرافاً مما عند هؤلاء. وتحقق هذه الثقافة الواسعة الممنوعة  
في غير جهد ولا مشقة ولا عناء.

الأمر الثاني أن الجامعة يجب أن تكون مستقر الحضرة الراقية المثارة  
التي لا تظهر آثارها في الإنتاج المادي والمالي وحدهما وإنما تظهر قبل كل  
شيء في هذه السيرة النقية الصافية التي تقوم فيها الصلات بين الناس على  
المودة الشائقة والاحترام المشترك والإيمان بالواجب قبل الإيمان بالحق وتقدیر  
ما فورك علينا قبل أن تقدر ممالك على غيرك. ثم في إكبار النفس  
والإرتفاع بها عن المذمومة وتغريمها عن المذمومات، ثم في هذا الدوق المذهب  
المتقى الذي يحس الجلال ويسمو إليه ويحس القبح فيدأ عنه. وكل هذا  
لا يتحقق إلا حين ننظر الحياة الاجتماعية لشباب الجامعات أنظمتها حسناً  
يتمكنون من أن يعايش بعضهم بعضاً ويصلح بعضهم من شأن بعض ومن أن  
يشتركوا في الاستمتاع معاً بآثار العلم والفن مرة بالاستماع لمحاضرات  
وأخرى بالاستماع للموسيقى ومرة ثانية بشهود التمثيل ثم بالاشتراك في  
الأنساب الرياضية قبل كل شيء. وبعد كل شيء.

وليس يكفي أن ينشأ للجامعة اتحاد وأن توكل إليه هذه الشؤون فالاتحاد  
الجامعة مؤلف من طلابها أو هم أكثره وعلم الطلاب بهذا كله محدود أو قليل  
أنه لا وجود له والطاقة المالية لهذا الاتحاد لا تكاد تذكر فلا بد من أن  
تقوم الجامعة نفسها على هذا كله قياماً حسناً ومن أن تعنى به عنايتها بالتعليم  
نفسه. فإن لم تفعل فقد قصرت في مهمتها الجامعية تقصيراً قبيحاً.

( ٤٨ )

ولكن الجامعة لا تستطيع أن تهوض بهذا العبء ولا أن تهوض بععب  
التعليم نفسه إلا إذا ظهرت بشيئين . أحدهما تستطيع أن تباهه الآن وقد  
كان يجب أن تباهه منذ أنشأت وهو الاستقلال الصحيح . والثاني تستطيع  
أن تباهه شيئاً فشيئاً وتصل إليه قليلاً قليلاً وهو الثروة وسعة ذات اليد  
فأما استقلال الجامعة فقد قررته قوانينها وتبجته الحكومات المختلفة في  
فرض مختلفة وظروف متمايزة . ولكن الحياة الواقعة للجامعة تدل على أن  
هذا الاستقلال لا يزال متواضعاً أو أكثر من المتواضع . ونحن حين نذكر  
استقلال الجامعة نفهم منه أمرين أساسيين . أحدهما أن تستقل الجامعة  
أشؤونها المالية في حدود القوانين العامة بعد أن يقر البرلمان ميزانيتها في كل  
عام . والثاني وهو أهمها وأعمها أن تستقل الجامعة بشؤون العلم والتعليم  
استقلالاً تاماً لا تخضع إلا سيادة الدولة هذه التي نجعل من حق البرلمان  
اقرار القوانين التي تنظم كل ما يجري في أرض الوطن متصلاً بحياة الناس  
وأعمالهم . ومعنى هذا أن تكون الجامعة مستقلة بشؤون العلم والتعليم بعد أن  
تصدر القوانين التي تنظم هذه الشؤون .

فأما الاستقلال المالي فليس للجامعة منه حظ قليل أو كثير . ومن الحق  
أن ميزانية الجامعة منفصلة تصدر بها قانون خاص ولكن هذا شكل من  
أشكال الاستقلال لا حقيقة من حقائقه . ويكفي أن تعلم أن الجامعة التي  
يعترف لها القانون بتدبير أمورها المالية لا تستطيع أن تتصرف في أيسر

الأمر إلا إذا أذنت لها وزارة مالية . ووزارة المالية هنا ليست الوزير ولا الوكيل وإنما هي المكاتب التي يشرف عليها في أكثر الأحيان موظفون لا يعرفون من أمر العلم والتعليم شيئاً ، فبخدمة مقيدة بأسخف القيود وأثقالها حين تريد أن تشتري الكتب أو تباع ما تطبع منها وحين تريد أن تشتري حتى أهون الأدوات . وحين تريد أن تعين كبار الموظفين وصغارهم في هيئة التدريس وفي مكاتب الإدارة والكليات وواضح جداً أن هذا التطبيق الشنيع لا يمكن أن تستقيم معه أمور التعليم الابتدائي فضلاً عن التعليم الجامعي وأما النوع الثاني من الاستقلال الذي هو قوام الحياة الجامعية والذي لا وجود للجامعة بدونه لحظ الجامعة المصرية منه شيئاً جداً وأمله إلى الشكل والصورة أدنى منه إلى الحقيقة الواقعة . فمجلس الناس بعد تلك اللجنة الجامعية التي أنشئت منذ أعوام حين أرادت إحدى الحكومات أن تكرر الجامعة على أن تمنح أنقاب الشرف للجامعة من السمة فظنت الجامعة أو ظن بعض الجامعيين أنها مستقلة . وسمت الجامعة أو هم بعض الجامعيين بمقاومة ما كان يراد من إخمادها في السياسة فكانت النتيجة ما يعرفه الناس . ومن الحق أن الشباب الجامعيين قد غضبوا لعدوان السلطان حينئذ على الجامعة غضبة شريفة تحدث الناس عنها في أقطار الأرض كلها . ومن الحق كذلك أن الرأي العام في مصر قد قاوم السلطان يومئذ مقاومة شديدة كريهة . ونسكن من الحق أيضاً أن هذا الدرس لم يؤت ثمرة ولم ينتج للجامعة ما كان ينبغي أن ينتج لها من حماية استقلالها من كل عدوان . فليس الاعتداء على استقلال الجامعة مقصوداً على ظلم السلطان هذا العميد



أو ذاك أو محل الجامعة بالهدف على ما لا تحب فهذا العدوان يسير أمره لأن  
الناس جميعاً يحسونه ويشعرون به وينكرونه دائماً وبقومونه أحياناً . إنما  
العدوان الخطر على استقلال الجامعة هو هذا الذي يظهر للناس على أنه شيء  
مشروع قد صدر من صاحب الحق فيه . هذا العدوان لا حيلة لأحد فيه  
ولا قدرة لأحد عليه وهو مع ذلك مصدر مسد عظيم وشر مستطير . هذا  
التغيير الذي تستبيحه سلطة الدولة نفسها في نتائج الامتحان وهذا التغيير  
الذي تستبيحه سلطة الدولة نفسها في إلغاء الأحكام التي تصدرها مجالس  
التأديب الجامعية هو الشر كل الشر وهو الذي يعنى استقلال الجامعة إلغاء  
وما أظن سلطة الدولة تستطيع أن تنكر أنها اتخذت التشريع الذي لا غبار  
عليه من الوجهة القانونية ولأمن وجهة سيادة الدولة وسيلة إلى إلغاء استقلال  
الجامعة وإضاعة حقها المقدس في الإشراف وحدها على شؤون العلم والتعليم .  
ولو أن سلطة الدولة اكتفت بتغيير بعض النظم التي تمس التعليم والامتحان  
لهان الأمر ولا يمكن احتمال الشر ولكن سلطة الدولة تجاوزت هذا فأنت  
نتائج الامتحان الجامعي وأبجحت بالقانون من لم تر الجامعة لهم حقاً في النجاح  
ووضعت الدرجات الجامعية بالقانون لمن لم تر الجامعة لهم حقاً في الدرجات .  
ولو أن سلطة الدولة شملت بالعموم من عاقبتهم مجالس التأديب الجامعية في  
ظروف سياسية يمينها هان الأمر وأمكن احتمال الشر وتقبل إن للاضطرابات  
السياسية نتائج السيئة التي لا بد منها أحياناً والتي يجب أن نحتمل . ولكن  
سلطة الدولة ألغت الأحكام التأديبية على بعض الطلاب الذين عيشوا  
بالامتحان وغشوا فيه وهذا هو الفساد الذي ليس بعده فساد .

وما أحب أن أظيل في هذا الحديث البغيض ولا أن أتعق الآثار  
المنكرة التي ينتجها هذا العدوان على استقلال الجامعة في حياة العلم والتعليم  
وفي أخلاق الطلاب وفي الصلة بينهم وبين أساتذتهم ، وفيما ينبغي للسلطان  
الجامعي من الكرامة في نفوس الجامعيين أساتذة وطلابا ، وفيما ينبغي للسلطان  
الدولة نفسه من الكرامة التي يجب أن ترتفع به عن مثل هذا الضعف  
والتهاون وتشجيع الشباب على الكسل والخود وعلى العبث بالامتحان  
أحيانا وفيما ينبغي لسمعة التعليم لمصرى في البلاد الأجنبية من احترام  
الجامعات وتقديرها ، لا أريد أن أظيل في هذا كله ولا أن أتعق ، لأنى  
أجد في نفسى اشتغارا من هذا الحديث ولأنى أكره الإطالة في شيء أقل  
ما يوصف به أنه وصلة التعليم الجامعي في وقت يجب أن يبرأ تعاليمنا  
الجامعي من الوصمة .

وإنما أسجل هنا أن حياة الجامعة مستعيج عبثا كلها إذا لم تعرف الدولة  
للجامعة استقلالها العلمى الصحيح وإذا لم تحترم هذا الاستقلال كما تحترم  
استقلال القضاء بالقبض . ولست أدري متى يفهم مشرفون على الأمر  
في مصر أن سيادة الدولة حق وخير ولكن بشرط ألا تتجاوز حدودها  
ولا تخرج عن أطوارها . إن الدولة لا تستطيع أن تغير أحكام القضاء باسم  
هذه السيادة ثم تزعم لنفسها أنها متحضرة فهي كذلك لا تملك أن تغير  
أحكام الامتحان باسم هذه السيادة ثم تزعم أنها حفيظة على التعليم .

وليس يصحنى ولا يقع من نفسى أى موقع ما أقراء وأسمعه بين حين  
وحين من تصريح الوزراء ورؤساء الوزارات على اختلافهم أمام البرلمان

وفي الصحف بأنهم يحترمون استقلال الجامعة ويؤيدونه . . فهذا كلام قد يكون له أثر في نفوس العامة من الناس . فاما الجامعيون فانهم يؤثرون أن تحترم الدولة استقلال الجامعة بالفعل لا بالأقوال . وأهون عليهم أن أحب إليهم أن تلتصق الدولة باستقلال الجامعة إذا تحدثت ولا تعرض له بخير ولا بشر . ذلك أخشى أن يعين للجامعة حياة خائفة لها وخائفة من شوائب السياسة أيضا . وأما منح الجامعة ما تحتاج إليه من مال لتمكين من تحقيق أغراضها العلمية الخطيرة فواجب لا معنى لإطالة القول فيه . ومن الحق أن نرجل هذه أن الدولة المصرية ليست شديدة البخل على الجامعة وأنها تمنحها ما تستطيع أن تمنحها من المعونة . وما نزل بها تبخل إلا حين تضطرها الظروف إلى الاقتصاد أو حين تخطيء في تقدير ما يحسن وما لا يحسن الاقتصاد فيه .

وإنما اللوم كل اللوم على الأفراد القادرين الذين يكبرون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الوطن والذين لا يكبرون الذهب والفضة ، وإنما ينفقونها فيما لا خطر له بل فيه بخير من تحقيق المراتب والشهوات . إن مما يخزي أصحاب الثروة والغنى في مصر أن أول هبة قدمت للجامعة المصرية بعد أن تواتت الدولة أمورها إنما قدمها كريم يوناني لتشجيع درس الحضارة اليونانية في كلية الآداب وهو السيد أرسطوفرون .

وما زلنا إلى الآن نتنظر التفتي المصري الذي ينشئ في الجامعة الجوائز لتشجيع الطلاب على الجد والتموق والذي ينشئ في الجامعة الكرامى لتمكينها من درس هذا العلم أو ذاك . ولكن أغنيانا في شغل عن هذه

الصفائر بما يملأ حيتهم من جلائل الأعمال هذه التي تجلب الفقر إلى الفقراء  
لأنه بعضهم من أمثاء إلى هذه التي تملأ قلوب الفقراء بغضباً وغيظاً وتدنسهم  
إلى التفكير في توزيع الثروة وفيما يقوم عليه النظام الاجتماعي في مصر من  
العدل والانصاف .

وأخرف ما في أمر أغنيائنا أنهم يقرأون ما تنشره الصحف أحياناً من  
أبناء الأغنياء الأوربيين الذين ينزلون عن تقدير الضخمة من أموالهم  
لتحقيق المسافع العامة فيعجبون وتطلق أنفسهم بالإعجاب والثناء . ولكنهم  
لا يفكرون في أنفسهم ولا في ثروتهم ولا في أن لوطن حقاً في هذه الثروة  
أكثر من هذه العرائب البسيرة التي يؤدونها إلى الدولة في كل عام .  
وأخرف من هذا كله أن ألسنتهم ربما أطلقت بالتقديرات اللاذع للدولة  
لأنها لا تنفق على التعليم كما ينبغي ، ولا يعكرون في أن الدولة لا تستطيع  
أن تنفق على كل شيء وفي أن الجامعة قد تحسن الصاية بالتعليم إن  
أمدوها . ببعض ما يكتزون أو يبددون من المال . وأشد من هذا  
كله إيذاء للنفس وإثارة للسخط في القلوب ما يبذله الأغنياء من  
الجهود العنيفة ليحملوا الجامعة والمدارس بفضل ما لهم من جاه على  
أن يقبلوا أبناء الفقراء وأبنائهم هم أحياناً بغير أجر . وكان أسوأ من ذلك  
أن ينزلوا للجامعة أو للمدارس عن بعض أموالهم لتستطيع إباحة التعليم  
لأبناء الفقراء . ولكن هذه مسألة تتعلق بأخلاقنا الاجتماعية وما أظنها  
تصلح حتى تصلح الثقافة وتوسع ويكثر فيها الأغنياء المتفوقون ثقيفاً صحيحاً .

( ٤٩ )

ومشكلات التعليم العالي في مصر سواء كثرت أم قلت يسيرة جداً  
لسبب يسير أيضاً وهو أن التعليم العالي قد تحرر من سلطان وزارة المعارف  
منذ أنشئت الجامعة وأصبح كلية سمحة لا تقوم أمام هذه العقبات التي  
تقيمها هذه العقليات الخاصة في وزارة المعارف راضية أو كارهة أمام ألوان  
التعليم المختلفة . ويشرفون على أمور التعليم العالي في الجامعة فتيون يعرفون  
صناعتهم حق المعرفة فيقدمون عن علم ويسيرة إذا أقدموا ويحجمون عن  
روية وثبات إذا أحجموا وقد يخلصون في بعض الأمور ولكن نظمهم وقوانينهم  
الجامعية مرنة سمحة وعقولهم أيضاً مرنة سمحة . ويسر شئ عليهم وأحب شئ  
إليهم أن يرجعوا عن الخطأ إذا تبين لهم ويعودوا إلى الصواب إن ظهر لهم  
أنهم قد جاروا عنه أو أنكروا طريقه .

وأكبر الظن أنك إذا وقفت عند مشكلة من مشكلات التعليم الجامعي  
ثم حللتها ورددتها إلى أصولها ومبداها فستشعري دائماً إلى أن أصل هذه  
المشكلة ومصدرها إنما هي الدولة في أي مظهر من مظاهر سلطانها .  
فحينئذ يكون أصل مشكلة ومصدرها في وزارة المعارف لأنها لا تهيء  
الطلاب في التعليم الثانوي تهية تلائم حاجة التعليم الجامعي أو لأنها أشارت  
على وزير المعارف أن يحجم حين تطلب إليه الجامعة أن يقدم وأن يقدم  
حين تطلب إليه الجامعة أن يحجم . وحينئذ يكون أصل المشكلة ومصدرها  
وزارة المالية لأنها لم تمنح الجامعة ما هي في حاجة إليه من المال سواء أكان  
ذلك عن عطاء وبخل أم كان ذلك عن عجز واضطرار . أو لأنها منعت

الجامعة ما تطالب من المال ولكنها قامت دون ما للجامعة من حق في إتفاق  
هذا المال كما ترى في أمور التعليم الجامعي الذي لا تفهمه وزارة المالية  
ولا تسيغه في كثير من الأحيان . ومرة أخرى يكون البرلمان نفسه أصل  
المشكلة ومصدرها . وذلك حين يدخل في لا ينبغي أن يدخل فيه من شئون  
الامتحن مثلاً كما قدمنا . ولو قد استتممت الجامعة باستقلالها الصحيح  
المعقول بالقياس إلى السطتين التشريعية والتنفيذية لاستطاعت أن تحل  
أكثر مشكلاتها في غير جهد ولا مشقة . ذلك أن في الجامعة أصلاً من  
الأصول الفنية الخاصة التي تمكن من معالجة مشكلات في لين ورفق  
والتنقب عليها في أناة وبهل . وهو أن أمور التعليم موكولة إلى مجلس  
الكليات التي تتألف من رجال التعليم أنفسهم ثم إلى مجلس الجامعة الذي  
يتألف من رجال التعليم الجامعي ومن ممثلي سلطات الدولة . وإن أمور المال  
موكولة إلى مجلس إدارة الجامعة الذي يتألف من رجال التعليم الجامعي ومن  
ممثلي سلطات الدولة والذين يمثلون سلطات الدولة أنفسهم يشترط بهم أن  
يكونوا قد مارسوا التعليم العالي مراساً فعلياً في بعض معاهده .

فالمشكلات التي تعرض للتعليم الجامعي سواء أكانت مشكلات فنية  
أو مالية أو إدارية لا نكاد نظهر حتى نجد أعضائها رجالاً خبيرين بها وبأمثلها  
يستطيعون أن يفرغوا لها ويتوفروا على حلها ويأخذوا ذلك بالحزم إن  
احتاج إلى الحزم وبالأنابة واللين إن احتاج إلى الأنابة واللين . وما يزيد  
في قيمة هذا الأصل وفي تيسير المشكلات الجامعية أن مجالسها لا تتألف  
من الجامعيين المصريين وحدهم وإنما تتألف منهم ومن أساتذة أجنبية

ممتازين قد أحسن اختيارهم ، وهم لا يقتلون بالآب عينه وثقافة بعينها ، وإنما  
يقتلون بلاداً مختلفة وثقافات مختلفة ونظم مختلفة للتعليم . فإذا عرضت مشكلة  
من المشكلات عرفت الجامعة كيف تعالجها الأمر الأجنبية إن عرضت لها  
ثم اختارت مما يعرض من ألوان الخلل . بالإشتم البيئة المصرية ومعالجتها .  
وما أحب أن يظن في العلو في تهوين أمر مشكلات الجامعة تعصباً  
للجامعة وإيتراً لها بالحد والشد . وإذا أريد أن تسرب الأمثال لطائفة  
من مشكلات التعليم الجامعي كانت الجامعة تستطيع أن تحنها لو خلى بينها  
وبين ذلك وأتيح لها ما ينبغي من الاستقلال والمال . وأظهر هذه  
المشكلات هذه التي تنشأ عن إهمال الشباب على كليات الجامعة وما اضطر  
إليه الكليات من رد بعضها كرهة وقبول بعضها كرهة أيقظ . فليست  
الجامعة هي التي تنشئ هذه المشكلة وإنما تنشئ الدولة نفسها . وقد تحاول  
الجامعة حلها وقد تظهر بهذا الخلل ولكنها لا توفق إلى تحقيقه لأن الدولة  
تحاول حلها . وبين ذلك .

الدولة هي التي أنشأت مشكلة لأنها فتحت أبواب التعليم أمام الناس  
بغير حساب ولم تفكر في التلأمة بين هذا التعليم وطاقة المعاهد المالية القائمة  
في مصر . وأنت تعرف أي من تمد الناس بقضاء لتطبيق التعليم العام أو  
التعليم العالي ، ولكن هذا شيء . والمطالبة بالألا يضيع الشباب بين التعليم  
العام الواسع والتعليم العالي الضيق شيء آخر . وإذا أكثر المتبولون على  
الجامعة كثرة لا طاقة للجامعة بها فهناك أمران لا ثالث لهما . فيما أن تمنح  
الجامعة من المال والاستقلال ما يمكنها من إنشاء فروع لها في الاسكندرية



والأقاليم لتبني العلم للراغبين فيه . وإما أن نترك لها الحرية الطبيعية في أن تختار من هؤلاء السبب أحقهم بالتعليم العالي وأحسنهم له استعداداً وأن ترد غير هؤلاء من الطلاب . ونسكن الدولة قد أتت إلى الآن أن تأخذ بأحد هذين الخطين . لم تسمح لها مالتها أو لم يسمح لها أصولها (١) لشؤون المال بإنشاء الفروع الجامعية ولم تجد الشجاعة التي تمكنها من رد الشباب عن التعليم الجامعي . فإذا كان أول العام الدراسي تشتد ضغط الطلاب على وزارة المعارف واشتد ضغط وزارة المعارف برئاسة الوزراء نفسها على الجامعة، واشتد ضغط الشعب أيضاً على الجامعة واضطرت الجامعة إلى أن تفرد من الطلاب فوق ما نطبق . وينشأ عن هذا ازدحام السكليات بالطلاب مع قلة في الأستاذة والدرسين وضيق في الأمكنة . ونكون النتيجة الطبيعية فساد التعليم الجامعي أو فساد عن تحقيق ما ينتظر منه . ثم نكون النتيجة أيضاً أن الطلاب لا يلتحقون بهذا التعليم كما ينبغي . فإذا كان الامتحان أكثر الراسخين وعاد الطلاب إلى الحكومة والبرلمان يستظهرون ويستنهضون ، فيجدون في أكثر الأحيان ما يطلبون من المناصرة والمظاهرة فلا يفسد التعليم وحده ولكن تفسد معه الأخلاق والنظام أيضاً . ومع ذلك فليس مما يجب على الجامعة أن تكون أمينة مخافة على التعليم العالي تؤديه إلى الطلاب على أحسن وجه ممكن وتتحقق من انتفاع الطلاب به على أحسن وجه ممكن أيضاً . تعلم تعليماً حسناً صحيحاً ، وتمتحن امتحاناً

(١) يجب أن سجل الدولة بإنشاء الفروع الجامعية هذا العام ولكنه ثم بعد إتمام هذا الكتاب . وقد أصبحت هذه الفروع منذ عامين جامعة كاملة هي جامعة قزوين الأولى وانضمت أزمة التعليم العالي إلى سجن .

حسناً دقيقة. فإذا قصرت في هذين الأمرين أحدهما أو كليهما كان وجودها مصدراً للأضرار والفساد. وواضح أن ازدحام الطلاب يحول دون حسن التعليم وأن تدخل الدولة في الامتحان يلغى قيمته بالتمام.

ولا يمكن أن اتهم الجامعة - لتفسير في النسخ لهدوء الشعب جميعاً فهي تلج في تمكينها من إنشاء فروع لها إن سمحت بذلك ظروف المال وفي تمكينها من ألا تقل من الطلاب فوق ما تطيق إذا ما نشأ هذه الفروع. وهي تنكر التدخل في شؤون الامتحان أشد الإنكار وتضع إنكارها هذا الدولة وانكسر لا تظفر بشيء. وأطرف من هذا كله ألا يجد رجل الساحة التشريعية والتنفيذية حرجاً في نومه الجامعة لأب لا تنهض بأموالها كمنافس. وما عسى أن يكون رأيهم لو أن الجامعة رفضت قبول الشك والآنوف من الطلاب واضطرتهم إلى البطالة؟ وما عسى أن يكون رأيهم لو أن الجامعة رفضت تنفيذ القوانين التي يصدرها البرلمان بالحجج الراسخين؟ أما أنا فأعرف هذا الرأي فهم سيقومون الجامعة بالثورة على الساطن والمخرج على الظلم.

أدريت أن الجامعة ليست هي المسؤولة عن هذه المشكلة وأن الدولة هي المسؤولة عنها في أول الأمر وآخره؟ وهناك مشكلة أخرى قريبة من هذه وهي أن قبول الطلاب يستشع بطبيعة الحال تعيين من يحتاجون إليه من الأساتذة والمدرسين. ولكن الدولة التي تلج في قبول الطلاب تبخل بالمال أو تعجز عن المال الذي يستتبعه قبول هؤلاء الطلاب كما أنها تبخل بالأما كن أو تعجز عن الأما كن التي يستتبعها قبول هؤلاء الطلاب،

وينشأ عن ذلك أن تزدحم المدرجات في كلية الحقوق خاصة بمئات الطلاب وأن يخرج هؤلاء الطلاب بعد ساعة من الدرس وقد يسمعون منه شيئاً ولم يكتفوا منه بشيء .

ومن المشكلات التي تثار عن الدولة ولا تثار عن الجامعة أن هناك الوفاق من الثقافة العليا يجب أن تعنى بها مصر عناية خاصة لأن طبيعة الحياة المصرية تقتضى هذه العناية . وتعتبر الكليات المختلفة بوجوب هذه العناية فتؤدى واجباتها وتضع النظم ومشروعات الراسم ويقرها مجلس الجامعة على ذلك ، ولكن الدولة تقوى دون ما أفترته الجامعة إما لأنها لا تجد المال أو لا تريد أن تمنحه وإما لأن السياسة تعطرها إلى ما نلتمه فيما تريد الجامعة ، وليس هذا مقصوداً على كلية معينة وإنما هو شأن بين الكليات جميعاً . والذين يعرفون أمور الجامعة من قريب لا يجهلون ما تنقصه الجامعة من الجهد والمشقة حين تريد إنشاء كرسي من الكراسي هذه المادة أو تلك من مواد التعليم .

وأما ما ضرب لهذا مثيلين في كلية الآداب نفسها ، فما من شك في أن طبيعة الحياة المصرية تقتضى أن تعنى مصر عناية خاصة بتدريس اللغات السامية بحيث تصبح القاهرة مركزاً من أهم المراكز إن لم تكن أهم المراكز لتدريس هذه اللغات . وقد شعرت كلية الآداب بهذا منذ نشأتها وجدت فيه وكادت تقتر بشيء منه ، ولكن صاحب العالي حلمى عيسى باشا حين مسح النظم الجامعية لكلية الآداب لم يعف اللغات السامية من هذا المسح فردها إلى شيء من الضعف القبيح . ونحن نحاول أن نصلح هذا الشر

والكنا لا نبلغ مما نريد شيئاً لأننا لا نجد من الناس ما يتكنا من هذا  
الإصلاح . وقد كان في حدث من تنكر أُناس لبعض المتأخرين في اللغات  
السامية فرصة سانحة لنا ، لو عرفنا كيف نلتزم الفرص ، لنجعل مصر  
مليحة لهذه الدراسات السامية المظهدة . ولكننا لم نفعل لأن الدولة لم  
تفهم خطر هذه الفرصة أو لم نرد أن تفهمها .

وليس من شك في أن طبيعة الحياة المصرية تقتضي أن نعي كلية  
الآداب عناية خاصة بالدراسات الإسلامية على نحو علمي صحيح لأن كلية  
الآداب متصلة بالحياة العلمية الأوروبية وهي تعرف جهود المشرقين في  
الدراسات الإسلامية ومن الحق عجبها أن تأخذ بذمها من هذه الدراسات  
لتلائم بين جهود مصر التي ترى نفسها زعامة الملة الإسلامية وبين  
جهود الأمم الأوروبية الأخرى . وإنما تستطيع أن تبدل من الجهد في  
هذه الدراسات ما يسير الأجانب عن يده وأن توفق إلى نتائج لا يستطيع  
الأجانب أن يوفقوا إليها وأعلمنا تستطيع أن نرد كثيراً من الأمر إلى نصابه  
وأن تصالح كثيراً من هذا الأجانب في ذات الإسلام وإنما تستطيع أن  
تثمين وتبين للناس ما كان للحضارة الإسلامية من صلة بالحضارة الأوروبية  
الحديثة ومن تأثير فيها وأعلمنا تستطيع آخر الأمر أن تحيي من الآثار الإسلامية  
في العلوم والآداب ما لا يزال في حاجة إلى الحياة . وقد شمرت الكلية  
بوجوب هذه العناية فأدت واجبها واقترحت إنشاء معهد للدراسات  
الإسلامية يفرغ فيه حملة اللسان في اللغة العربية واللغات الشرقية وفي  
الفلسفة الإسلامية وفي التاريخ الإسلامي للبحث العلمي الخالص عن الحياة

الإسلامية وما يتعلق بها من العلوم . وأقر مجلس الجامعة هذا الاقتراح ورفع  
إلى وزير المعارف منذ عام ونصف عام . ولكن مشروع هذا المرسوم نأثم  
في مكتب الوزير منذ ذلك العهد لأن رجال الوزارة أشاروا على الوزراء  
المختلفين بالألا يوقفوه إشفقة من أن يغضب الأزهر . كثر درس الإسلام  
والبحث عن علومه أمران مقصوران على الأزهر وعلى الأزهر وحده .

والغريب أن الأزهر نفسه يطالب أئمة المطائفة بإحياء الثقافة الدينية  
في الشباب الجامعيين ، فإذا همت الجامعة بإحياء هذه الثقافة غضب الأزهر  
وأشفقت وزارة المعارف من غضبه وكانت النتيجة أن نصت الجامعة صداً  
عن إحياء الثقافة الدينية الإسلامية . وحسبنا بهذا شراً .

ومثل آخر لما تقرر من أن الدولة هي المسؤلة عما يكون من مشكلات  
للتعليم الجامعي ، وهو هذا الذي كان منذ أعوام حين اقترحت كلية الآداب  
إنشاء معهد الأنصريات وكانت كلية الآداب مقتنعة بأن هذا المعهد عظيم  
الخطر من جهتين : الأولى أن الحاجة إليه شديدة جداً في تعليم اللغات  
الأجنبية على اختلافها . والثانية أن إنشاء ضرورة من الضرورات إذا أردنا  
درس التهجيات العربية قديمها وحديثها . وقد جاهدت كلية الآداب في  
إنشاء هذا المعهد ثلاثة أعوام كاملة ولكن لم تنظر به لأن أحمد عبد الوهاب  
باشا رحمه الله لم يستطع أن يفهم قيمة هذا المعهد وحاجة التعليم إليه . وكان  
وكيلاً المالية وممثلاً للدولة في مجلس الجامعة . وتستطيع أن تسأل أي كلية  
من الكليات فسأرى أن أمرها كأمركلية الآداب وستنتفع بأن ما يقرض  
التعليم العالي في مصر من المتعصب سواء أكثر أم أقل هيئ جداً إذا  
ظلمت الجامعة بالاستقلال والاعمال .

وربما كان من أشد الأشياء تأثيراً في تحقيق استقلال الجامعة أن تقوم  
الدولة في حزم وعزم ، وفي غير تردد ، ولا إبطاء على تحقيق أمر أكثر التفكير  
فيه منذ أعوام ، وأخذت به البلاد الرافية منذ زمن طويل جداً حتى أصبح  
أساساً من أسس الحياة فيها ، وهم أن تكون درجات الجامعة ، وإجراءات  
المدارس العليا شرطاً أساسياً للتقدم لشغل مناصب الدولة لا للظفر بها ،  
ومعنى ذلك ألا تكون هذه الدرجات الجامعية ، والإجراءات العلمية كافية  
ليشغلي أصحابها لمناصب على اختلافها ، وإنما أنال مناصب مناصبات الجامعة  
التي تقع لها في كل عام ، أو تلك المناصب الدولة إلى موظفين في فرع  
من فروعها ، ذلك أنفع للدولة نفسها ، لأنه يتكهن من اختيار موظفين ومن  
التعدد في هذا الاختيار ، وذلك أنفع للشباب أنفسهم ، لأنه يدفعهم إلى  
الشاطئ والجهد ويشعرهم بأن الحياة ليست من السهولة والبسر بحيث  
يفترون ، وإنما هي جهاد متصل ومصرع مستمر ، ثم هو بعد هذا كله مصالح  
الأخلاق مقوم لأنفسهم ، ويريد الأخلاق المسيطرين على الأمر وموهمهم ،  
كما تريد الأخلاق الشباب ونفوسهم أيضاً ، لأنه يدعو الحياة بحول فيعصم  
الوزارات والمصالح من التورط فيها ، ويعصمها من أن تهتم بها ، ويعصم  
الشباب أنفسهم من أن يعتمدوا على غيرهم ، ويتخذوا جاء السادة والقادة  
والأغنياء وسيلة إلى مناصب ، ثم هو يعصم الشباب مما يستقيمه هذا من  
ضعف الخلق ، والشعور بالذلة ، والتورط في الإلحاح ، وبذل ماء الوجه لهذا  
الغنى أو ذاك القوي ، وهو آخر الأمر يحقق في نفوس الناس جميعاً صورة  
كريمة نقية للدولة ومناصبها والوسائل التي تنتهي إليها ، وهو فوق هذا كله

بربح الجامعة من غناء ثقيل ، لأنه يرد الامتحانات فيها إلى الطور الذي لا ينبغي أن تعدوه ، وهو أنها مقياس لانتفاع الطالب بتأدرس من العلم واستحقاقه للدرجة الجامعية .

والفرق عظيم جداً بين الامتحان الجامعي إذا كان سبيلاً إلى المنصب وكسب القوت ، الذي لا يكاد الشاب يفرغ منه حتى يطالب الدولة بالعمل في دواوينها ، ملحقاً في ذلك متوسلاً إليه بالوسائل المعروفة الخيرية ، والامتحان الذي هو سبيل إلى الدرجة الجامعية ليس غير ، والذي لا يكاد الطالب يفرغ منه ويبتغي فيه ، حتى ينهي مسابقة أشد منه خطراً ، وأبعد منه أثراً في حياته ، لأنها هي التي ستقر به من المنصب وتوصله إليه .

إذا أخذت الدولة بهذا الرأي ، وإذا أصلح التعليم العام على النحو الذي قدمناه أو على نحو قريب منه ، أمكن أن تفكر الجامعة في إصلاح نظم الامتحان فيها . وما أشد حاجة هذه النظم إلى التيسير والتخفيف ، لأنها معقدة حقاً ، ولأنها ترهق الأساتذة والطلاب من أمرهم عسراً ، ولأنها تفسد التعليم الجامعي نفسه وتجعله وسيلة إلى القور في الامتحان ، وتشغل الطالب عن لذة المدرس ومتعة البحث . ولكن ماذا تصنع الجامعة وهي مؤمنة بفساد التعليم العام من جهة ، وبوجوب النصح للدولة والاحتياط في منح الدرجات الجامعية من جهة أخرى .

أضف إلى هذا كله أن الأحذ بهذا الرأي سيفتح للجامعة أبواباً من النشاط جديدة ، وسيهيئ للثقافة نفسها ألواناً من الرقي والامتياز . فالجامعة هي التي ستعد الشبان لهذه المسابقات بإثاء المعاهد المختلفة التي تلتزم بين



العلم والعمل ، وبين البحث النظري والتدوين الفنى . وقد أشرت إلى بعض هذه المعاهد آنفاً حين ذكرت مدرسة التحرير والترجمة التى تطمح كلية الآداب فى إنشائها ، وبعض هذه المعاهد موجود بالفعل كمعهد الآثار فى كلية الآداب ، ومعاهد الدراسات الجذائية والذاتية والإدارية فى كلية الحقوق . وواضح جداً أن الكليات جميعاً ستجد الوسائل فى إنشاء هذه المعاهد المختلفة التى يفرغ بعضها للتدوين العملى ، ويغنى بعضها الآخر للبحث العلمى الخاص . ولكن كيف السبيل إلى ذلك والمندوب تشغل بغير حساب ، والدولة تكفى مرة بترتيب الناجحين فتأخذ لمندوب الأول فالأول ، وتهمل مرة أخرى هذا القريب فتؤخر الآخر على المتقدم . ولست أنسى أنى انفتحت مرة مع مصلحة الآثار الإسلامية على أن تشيخيراً لنا يخلو من المندوب فيها بين الذين يخرجون من معهد الآثار فى الجامعة ، وأن يكون تغييرها بطريق المسابقة ، ولكن وزارة المعارف رفضت الأخذ بهذا الاتفاق ، وزعمت أن امتحان المعهد يفتى عن المسابقة ، فكانت ملكية أكثر من الملك كما يقال . فاعلة الصحيحة لكل مشكلة من مشكلات التعليم العالى راجعة دائماً إلى الحكومة ، والحل الصحيح لكل هذه المشكلات يدور دائماً مع ظهر الجامعة بما تحتاج إليه من الاستقلال والعدل . فقد ذلك وكرناه ولن نسأم من قوله وتكراره ، حتى تظهر الجامعة بما تستمتع به الجامعات الأخرى من هذه الحياة الكريمة المستقرة التى قد يشوبها العسر أحياناً ، ولكنها بريئة دائماً من الذلة ، ومعصومة دائماً من أن يتعرض لها السلطان بما ينافى حقها المقدس فى الاستقلال .

( ٥٠ )

وفي مصر ثلث من ألوان التعليم العالي لا بد من أن تنفق عنده وقته  
قديرة لتكون دورته حول الثقافة في مصر محيطة بها من جميع أقطارها .  
وهو التعليم الديني في الأزهر الشريف . وقد عرّضت للأزهر أثناء هذا  
الحديث غير مرة وأطالنا الوقوف عنده حياةً ونكتةً نحب أن نسجل هنا  
أننا مؤمنون بأن مهمة الأزهر في تكوين الثقافة أعظم خطراً وأبعد أثراً في  
حياة مصر خاصة وفي حياة العالم الإسلامي عامة مما يقطن الأزهريون أنفسهم  
لأسباب مختلفة . منها أن الأزهر أكثر معهد التعليم في مصر وفي الشرق  
الإسلامي حظاً من الطلاب فيجب أن تظهر فيه هذه الكثرة الصالحة من  
الشباب المصريين والمسلمين بثقافة ليست أقل من الثقافة التي يظهر بها  
الشباب في الجامعة وفي مدارس التعليم العام لا من جهة الكم ولا من جهة  
الكيف كما يقال . ومنها أن الأزهر معهد الدراسات الدينية الإسلامية  
وهو من هذه الجهة شديد الاتصال ويجب أن يكون شديد الاتصال  
بطبقات الشعب على اختلافها وتباينها . فهو إذاً من أهم المصادر للثقافة  
في مصر والشرق ويجب أن تكون الثقافة التي تصدر عنه وتنتقل في  
طبقات الشعب كلها ثقافة راقية ممتازة ملائمة لحياة الشعب حاجاته لا مناقضة  
لهذه الحاجات وتلك الحياة . ومنها أن الأزهر مظهر من مظاهر الحضارة المصرية  
القديمة حمل لواء المعرفة في مصر وفي الشرق الإسلامي قروناً متصلة فيجب  
أن يكون حاضره ومستقبله ملائمين لماضيه الجيد ويجب أن يكون عنواناً

للعهد المصري الحديث كما كان عنواناً لمجد المصري القديم . وسبيل ذلك  
أن تكون الثقافة التي تصدر عنه والمعرفة التي تطلب فيه ملائمتين أشد  
الملائمة لحاجات الناس وأماهم في هذا العصر الحديث

ومنها أن الأزهر مصدر الحياة الروحية للمسلمين وهو من هذه الجهة  
مطالب بما لا تطلب به المعاهد الأخرى . مطالب بأن يشبع في نفوس  
الناس الأمن والرضى والأمن والرجاء ويعصمهم من الخوف والخطر ومن  
اليأس والفنوط وهو أن يبلغ منهم ذلك إلا إذا لام بين الثقافة التي تصدر  
عنه فتمتشر في أقطار الأرض الإسلامية وبين نفوس المسلمين وقلوبهم كما  
يكونها العصر الحديث وكما يصوغها التعميم المذني الحديث .

وإس من الخير أن يكون الأزهر حراً على الحياة الحديثة فإن هذه  
الحرب لا تجدي ولا تفيد وإنما الخير والتوجب أن يكون الأزهر مطلقاً  
للحياة الحديثة محمداً لا تنفذ ملائمتها بينها وبين ما يأمرك الله به من الخير  
والمعروف مباحداً بينا وبين ما ينهى الله عنه من الشر والمنكر . وذلك  
لا يكون إلا إذا عرف رجال الدين حياة الناس كما يحيونها وأنقذوا العلم  
بأسرارها ومشكلاتها وما نحر على الناس من شر وما تدفعهم إليه من إثم .  
وسبيل ذلك أن يتألف الأزهر بالثقافة الحديثة كما يتألف بها غيره من  
المعاهد وأن يتدر بعد هذا إلى الاختيار به المعاهد الأخرى من هذه الثقافة  
الدينية الخاصة بحيث إذا اتصل رجلاً بصفتها الناس لم ينقضوهم ولم  
يباينوهم ولم يجدوا مشقة في الوصول إلى قلوبهم والانتباه إلى نفوسهم  
والتأثير في هذه النفوس وتلك القلوب .

والشر كل الشر أن يتحدث رجل الدين إلى الناس فلا يفهمون عنه لأنه قديم وهم محدثون وأن يتحدث الناس إلى رجل الدين فلا يفهم عنهم لأنهم محدثون وهو قديم . ولا ينبغي أن يفتر الأزهر لأن الناس يسمعون له الآن ويفهمون عنه بعض الشيء . وكثرة نصرته لا تزال متزايدة في القرون الوسطى . ولكن طبيعة الحياة ستخرجها غداً وبعد غد عن هذا هذا التطور وستصوغ الأجيال الناشئة والأجيال الناضجة الحديثة تربية . فلا بد من أن يحدو الأزهر هذا التطور ليكون اتصاله بالأجيال الناشئة والأجيال الناضجة أجدى وقوى من اتصاله بالأجيال الناضجة الحاضرة ومنها خيراً أن الأزهر مشرق النور الديني للبلاد الإسلامية كلها . وأخص ما يمتاز به الإسلام أنه دين الحرية والعلم والمعرفة . وأنه دين الحرية والعلم والمعرفة كما تفهم الأجيال على اختلافها . لا كما فهمها جيل بعينه . وكما تحفظها المصور على اختلافها . لا كما حفظها عصر بعينه .

فالإسلام دين التطور والطموح إلى المثال العالي في الحياة الروحية والمادية جميعاً . ويجب أن يكون رجائه الناشرون له الداعون عنه الداعون إليه ملائمين كل الملائمة لطبيعته هذه السمحة التي تشجع التطور ولا تمنعه وتؤيد الطموح ولا تأباه . وسبيل ذلك ألا تكون محافظة الأزهر على القديم مانعة له من الأخذ بأسباب الحديث .

كل هذه الأسباب يحقق ما قدمناه من أن مهمة الأزهر أخطر جداً مما يظن الأزهريون . وإذا فلا بد من أن تكون سيرة الأزهر ونظم التعليم فيه ملائمة لهذه المهمة الخطيرة . وهذا يقتضي أولاً أن يعدل

الأزهر عدولاً تماماً عما دأب عليه من الانحياز إلى نفسه والمكوف عليها  
والانقطاع عن الحياة العامة . وقد يقال إن الأزهر قد أخذ بترك هذه  
السيرة ويتصل بالحياة العامة ويأخذ بحفظ حسنة من الثقافات الحديثة  
على اختلافها . وهذا صحيح في ظاهره ولكنه في حقيقة الأمر غير صحيح .  
فالأزهر ما زال منحزراً إلى نفسه متمسكاً بهذا الانحياز حريصاً عليه .  
وهو من أجل هذا الانحياز نفسه يريد أن يتصل بالحياة العامة على النحو  
الذي نراه الآن . يريد أن تكون له نظم الخاصة وإجازاته الخاصة وطرقه  
الخاصة في الحياة والتعلم ويريد مع ذلك أن يفرض نفسه على الحياة العامة  
فرضاً وأن يفرض نفسه باسم الدين وما هكذا يكون الاتصال الصحيح  
بالحياة العامة والاشتراك فيها . إن الأزهر حين يسلك طريقه التي  
يسلكها في هذه الأيام لا يشارك في الحياة العلمية والعملية وإنما ينافس  
فيها ويريد الاستئثار بها أو ببعض فروعها دون غيره من المعاهد . تنشئ  
الدولة معاهد التعليم فينشئ الأزهر معاهد على نحو ما تنشئ الدولة .  
وتنشئ الم درجات العلمية فينشئ الأزهر لدرجات العلمية ثم يقول  
للدولة هذه معاهدي أشبه بمعاهدك ، وهذه درجاتي وإجازاتي أشبه  
بدرجاتك وإجازاتك فيتمنى إذاً أن يكون الشبان الذين يخرجون من  
معاهدي ويفتخرون بإجازاتي ودرجاتي كالشباب الذين تخرجينهم وتفتحينهم  
الإجازات والدرجات ويجب أن يشغلوا من المناصب ما يشغله هؤلاء وأن  
ينهضوا من أعباء الحياة العامة بما ينهض به هؤلاء . فإن لم تفعل فانت  
ظالمة لرجال الدين وظالمة للدين نفسه فيهم .

وينتج عن هذا نظام لثنائي غريب في التعليم أولاً وفي إجازاته ودرجاته  
ثانياً وفي شغل مناصب الدولة إن تم للأزهر ما يريد ثانياً . وهذا شيء  
لا يرى في غير مصر ولا يلائم عقلاً ولا نظاماً . إننا طبعاً الاصلاح أن يمتاز  
الأزهر أولاً بتعليمه الدينى وأن يمتاز بهذا التعليم الدينى من الناحيتين  
العملية والعلمية فهبى . شيا به للتعرض بالأعباء الدراسية التى تحتاج إليها الحياة  
العامة من جهة وللتنوع والبحث العلمى الخاص فى شئون الدين من جهة  
أخرى . هذا النحو من الامتياز بالتعليم الدينى والاستثناء بالمناصب الدينية  
فى الحياة العامة لا غبار عليه ولا جدال فيه . ومن طبيعته أن يمتاز الأزهر  
بإجازاته ودرجاته الدينية التى تؤهل لا تقبل اشغال المناصب الدينية العامة ،  
بل للاستغناء إلى هذه المناصب كما قدمنا فى شأن الجامعة . فأما إذا أراد  
الأزهر أن يشترك شيا به فى غير هذه المناصب الدينية من الحياة العامة  
فحقه فى ذلك واضح لا جدال فيه وثابت لا يمكن إنكاره لأن شيا به  
مصريون عليهم من الواجبات ولهم من الحقوق مثل ما على غيرهم وما لهم  
من الحقوق والواجبات . ولكن ينبغى أن يسلكوا إلى هذه الأعباء  
طريقها الطبيعية وأن يدخلوها من أبوابها المألوفة أى ينبغى أن يعملوا فى  
معاهد الدولة المدنية ويظهروا بإجازاتهم ودرجاتها المدنية ويسبقوا غيرهم من  
إخوانهم المدنيين إلى المناصب العامة . ذلك آخرى أن يلقى هذا النظام  
الثنائى الغريب وأن يحقق الوحدة العقلية فى مصر وأن يحتفظ لسلطان  
الدولة بما ينبغى له من السيطرة على الشئون العامة جميعاً وعلى مناصب  
الدولة بنوع خاص . وهو آخرى أن يعمل الأزهر والأزهريين بالحياة  
المصرية اليومية ويمزج الأزهر والأزهريين بهذه الحياة مزجاً .



ولنعرب لذلك أمثالا توضحه . فالأزهر يريد أن يخرج المعلمين في  
مدارس الدولة وهذا حق له لا ينسئ أن ينكره عليه أحد . ولكن بشرط  
أن يتعلم طلابه كما يتعلم غيرهم في معهد الدولة وأن يظفروا بما يظفرونه غيرهم  
من الإجازات والدرجات . فإذا أرادوا أن يعموا اللغة العربية مثلاً فطريقهم  
إلى ذلك الآن دار العلوم وكلية الآداب ومعهد التربية ، لا كلية اللغة  
العربية الأزهرية . وإن أرادوا أن يعموا التاريخ أو الجغرافيا أو الطبيعة  
أو الكيمياء فطريقهم إلى ذلك كلية الآداب وكلية العلوم ومعهد التربية .  
وإن أرادوا أن يعموا ما عدا الفقه أو الطب أو الهندسة فطريقهم  
إلى ذلك كلية الحقوق والطب والهندسة . فلما أن نشأ في الأزهر كليات  
وأن تمنح هذه الكليات درجات لا علم للدولة بها ولا سلطان للدولة عليها  
ثم يفرض المتخرجون في هذه الكليات على الحياة العامة فرضاً فهذا هو الذي  
لا يفهم ولا يمكن أن يساغ في المد متحضر .

وقد يقال أن هذا النحو من النظام لا ينتج إلا الفصل بين الأزهر  
وبين الحياة العامة لأن الأزهريين لا يستطيعون أن يتخرجوا في الأزهر  
وفي الكليات وفي المعاهد الأخرى . وهذا هو الذي نعارض فيه أشد  
المعارضة وننكره أشد الإنكار . فرجال الدين في البلاد الأوربية يتخرجون  
في معهدهم الديني بعد درس عميق وامتحان دقيق وحياة أشد ألف مرة وعرة  
من حياة الأزهريين ، ولا يمنهم هذا من أن يتخرجوا في الجامعات والمعاهد  
المدنية ويظفروا بإجازات ودرجاتها ويسبقوا زملاءهم المدنيين إلى المناصب  
ويظفروا بهذه المناصب أيضاً .



وقد كثرت غير مرة في نشاط رجال الدين الأوربيين ونوهت ببراعتهم  
وتفوقهم في العلوم المدنية بل في الفنون التطبيقية على اختلافها .  
ولا تكاد ترى علماً من العلوم أوفقاً من الفنون إلا وقد نبغت فيه طائفة  
تمتازة من القسيسين والرهبان . فما بال الأمور تسهل بالتقياس إلى رجال  
الدين في أوربا ؟ تعسر بالتقياس إلى رجال الدين في مصر ؟ وفي مصر نفسها  
أفراد تخرجوا في الأزهر وتخرجوا في بعض المعاهد والكليات لم تمنعهم  
أزهريتهم من التخرج في الجامعة ولم تمنعهم جامعييتهم من التخرج في  
الأزهر . وأنا مؤمن بأن من أبصر الأشياء أن يلائم الأزهر بين  
حياته الخاصة وبين حاجات الحياة العامة ، فيمكن خلاله من الاتصال  
بكليات الجامعة على اختلافها كما يمكن طلاب الجامعة أنفسهم من  
الاتصال بالأزهر لا يراحموا أهلها على المناصب الدينية بل ليتزودوا  
بمخطوطات من علوم الدين . وقد قدمت أن إشراف الدولة واجب على التعليم  
الأولى والثانوى في الأزهر للأسباب التي بسطتها . وأضيف الآن أن هذا  
الإشراف نفسه قد يقارب بل سيقارب بين التعليم العام الأزهرى والتعليم  
العام المدنى وسيجعل الشهادة الثانوية للأزهر معادلة للشهادة الثانوية  
المدنية ، ويومئذ تفتح أبواب الجامعة والمعاهد العالية للأزهريين كما تفتح  
أبواب الأزهر للجامعيين ويومئذ تخرج الثقافة الدينية بالثقافة المدنية امتزاجاً  
حسناً مفيداً ويومئذ تفتح أبواب الأزهر ونوافذه للهواء الطلق والنور  
المشرق ويلتقى العلم والدين لقاء حسناً لا يفتق لمصر والمسلمين إلا خيراً .  
وإذا صدق ما انتهى إلى من الأخبار فقد فكر وزير المعارف هيكلاً باشا

في شئ . كهذا وكشب إلى الأزهر يطلب إليه البحث في توحيد التعليم الديني والمدني في المرحلة الأولى والثانية . فلا يرد الأزهر أن يسمع له ولا أن يستجيب لدعائه . وقد كان مع ذلك دعه إلى الحق والخير ومصلحة مصر في الدين والدنيا جميعاً .

وإذا هدى الله الأزهر إلى هذا الصراط المستقيم وتمت المقاربة بين التعليم العام المدني والديني كانت أمور التعليم العالي في الأزهر هيئة بسيرة كأمور التعليم العالي في الجامعة فللأزهر استقلاله المالي والإداري . وربما كان حظه من هذا الاستقلال أعظم من حظ الجامعة كثيراً . وقد يجد الأزهر من المشقة أكثر مما نجد الجامعة فيما تواجه من المشكلات لأنه ما يزال في حاجة إلى الفنيين في شؤون التعليم العالي . ولكن الفنيين المدنيين الذين يعينونه الآن على سلوك الطريق التي يسلكها في هذه الأيام سيجدون لذة وممتعة في إبعائهم على سلوك الطريق المثلى وستكون معونتهم منفعحة مجدية على حين أنها الآن لا تنتج شيئاً ولا تجدي نفعاً .

### ( ٥١ )

وإعداد رجال الدين المسيحي لإخواننا الأقباط محتاج إلى عناية خاصة من الدولة ، ومن الأقباط أنفسهم ، لأسباب طبيعية بسيرة أيضاً . فإن الأقباط مصريون يؤدون الواجبات الوطنية كاملة كما يؤديها المسلمون ، ويستمتعون بالحقوق الوطنية كاملة كما يستمتع بها المسلمون . ولهم على الدولة التي يؤدون إليها الضرائب وعلى الوطن الذي يؤدون عنه ، ويشاركون في العناية بمراقبه مالمسلمين

من الحق في العناية بتعليمهم وتقويتهم وتنقيتهم على أحسن وجه وأكمله .  
وما نظن أن أحداً يستطيع أن ينكر ذلك أو يجادل فيه بل ما نظن أن  
أحداً أنكر ذلك أو جادل فيه . وقد قرر الدستور المصري الذي تؤمن به  
جميعاً أن المصريين سواء في الحقوق والواجبات ، لا يفرق في هذه المساواة  
بين المسلمين وغير المسلمين ، وإذا كنا قد لاحظنا في معنى من هذا الحديث  
أن الظروف المصرية الخاصة لا تسمح في هذه الأيام ولا ينتظر أن تسمح في  
المستقبل القريب بإعفاء الدولة من العناية بالتعليم الديني في بعض مراحل  
التعليم ، فإننا لم نلاحظ ذلك بالقياس إلى المسلمين وحدهم وإنما لاحظناه  
بالقياس إليهم وإلى غيرهم من أبناء مصر وما دام القيام بالواجبات الوطنية  
هو مدار الاستمتاع بالحقوق الوطنية وجوداً وعدماً كما يقول الفقهاء . وما  
دام الأقباط يستوون مع غيرهم في أداء الواجبات الوطنية بغير استثناء ،  
فلا بد من أن يساووهم في الاستمتاع بالحقوق الوطنية بغير استثناء أيضاً .  
والتعليم من هذه الحقوق . فلا بد إذاً من أن يشترك المصريون جميعاً فيما  
يمكن أن يشتركوا فيه من مقومات الوحدة الوطنية . ولا بد إذاً من أن  
تتفرد هوائهم الدينية بما لا بد من أن تنفرد به من التعليم الديني الخاص .  
ولست أرى بأساً بهذا النوع من الانفراد والافتراق . فهو لا يمس  
الوحدة الوطنية ولا يعرضها لخطر ما ، وأمله يعين على تقويتها  
وتذكية جذوتها .

ولعل الاختلاف بين المسلمين والأقباط في الدين أن يكون أشبه بهذا  
الاختلاف الذي يكون بين الأنغام الموسيقية فهو لا يفسد وحدة اللحن .

وإنما يقويها ويدعيمها ، ويمنحها بهجة وجلال . وما أريد أن أدخل  
في تفصيل التعليم الديني للأقباط في بعض مراحل التعليم كيف يكون وعلى  
أى نحو ينظم ، فهذا شئ . تستطيع الدولة أن تنتهى به إلى غاية مستشيرة  
في ذلك القادرين على أن يشرحوا عليها فيه من المثقفين المدنيين والدينيين  
بين الأقباط أنفسهم .

وإنما أريد أن أصل إلى تقرير ما بدت به هذا الفصل من وجوب  
المنابة بالإعداد الصالح لرجال الدين المسيحيين . مهم سيتصلون بالنسبة  
والشباب من الأقباط يعلمونهم دينهم ويعقّبونهم فيه . فلا بد من أن تتحقق  
الملازمة بينهم وبين المعلمين المدنيين لتحقيق الملازمة بين الثقافة الدينية التي  
يحملونها إلى هؤلاء النسبة والثقافة المدنية التي يحملها إليهم المعلمون المدنيون .  
وحتى يعصم النسبة من التناقض الشائع الذي يكون بين ما يلقيه إليهم المعلم  
وما يلقيه إليهم القسيس إن وكل هذا التعليم إلى القسيسين . والقسيسون بعد  
هذا سيتصلون بطبقات الطائفة القبطية على اختلاف مراكزها الاجتماعية وعلى  
اختلاف حقلونها من الثقافة . واتصال القسيسين بالمؤمنين من الأقباط  
أشد من اتصال رجال الدين بطبقات المسلمين كما هو معروف .

فلا بد إذاً من أن يتقف هؤلاء القسيسون تثقيفًا ملائمًا للحياة الحديثة  
والعصر الحديث ، حتى لا يعملوا إلى الدمار باسم الدين ثقافة تضطرب إلى  
الحيرة والاضطراب والعجز عن احتمال أعين الحياة المدنية .

والكنيسة القبطية بمجد مصرى قديم ، ومقوم من مفومات الوطن  
المصرى . فلا بد من أن يكون مجدها الحديث ملائمًا لمجدها القديم ، ولا

ينبغي أن نخلى بين رجالها وبين هذه المحافظة الحاطة التي قد تفض من هذا الجهد وتضع من قدره . وما ينبغي أن تقارن بين رجال الكنيسة القبطية ورجال الكنائس الأخرى فترى هذه العروق التي أقل ما توصف به أنها لا تلائم الكرامة المصرية ولا ينبغي أن يرضى عنها المصريون .

وكما أن الأزهر مصدر الثقافة للعالم الإسلامي فينبغي أن تصدر عنه لهذا العالم ثقافة تلائم حاجاته الحديثة ، والكنيسة القبطية مصدر الثقافة الدينية لأوطان أخرى غير مصر فيجب أن تصدر لهذه الأوطان ثقافة دينية تلائم حاجاتها الحديثة أيضا .

ونتيجة هذا كله أن الدولة المصرية والكنيسة القبطية يجب أن تتعاونوا على إصلاح التعليم الديني المسيحي وتنظيم المعاهد التي تخرج القسيسين والرهبان ، والملازمة بين هذه المعاهد الدينية الخاصة ومعاهد التعليم المدني بحيث تفتح لطلاب المعاهد الدينية المسيحية أبواب الحياة المدنية إن أرادوا أن ينهضوا بأعبائها كما طئنا ذلك بالقياس إلى الأزهر والأزهريين .

ولا بد من أن أصارع المتقنين من الأقباط بأنهم مفسرون أشد التفسير في ذات تعليمهم الديني وبأن كل شيء يمكن أن يفهم إلا هذا الفرق الشنيع بينهم وبين قسيسهم ورهبانهم في الثقافة . واند دعني الظروف الحسنة والسيئة كما تدعو غيري من مصريين إلى مشاركة بعض الأصدقاء من الأقباط فيما يلزمهم من الخير والشر وشهود بعض حفلاتهم الدينية في الكنائس وفي القنادق وفي الدور . فلست أدري كيف أصف هذا الألم الذي يثيره في نفسي الاستماع لصلواتهم يتلوها في لغة عربية محطمة أقل

ما توصف به أنها لا تلائم كرامة الدين مهما يكن ولا تلائم ما ينبغي  
للمصريين جميعاً من الثقافة المصرية . ولقد عجزت أحياناً عن مقاومة هذا  
الضيق فصارحت به بعض كبار الأقباط ونحنت عليهم في وجوب العناية  
بالترجمة الصحيحة النقية لكتبتهم مقدسة إلى اللغة العربية وفي تمديد  
القيسيتين النطق الصحيح النقي بهذه اللغة .

فليست اللغة العربية لغة المسلمين وحدهم ولكن لغة الذين يتكلمونها  
مهما اختلف أديانهم . وما دام الأقباط مصريين وما دامت اللغة العربية  
مقوماً من مقومات الوحدة المصرية والوطن المصري فلا بد من أن يتشرف  
بها رجال الدين من الأقباط كما يتشرف بها رجال الدين من المسلمين . وأنا  
أعلم أن اللغة العربية ليست هي اللغة الأولى للتوراة والإنجيل ولكني أعلم  
أن الانجليزية والفرنسية والألمانية ليست هي اللغات الأولى للتوراة والإنجيل  
ومع ذلك فالتوراة والإنجيل قد ترجما إلى هذه اللغات نراجم لا أقول إنها  
صحيحة فحسب بل أقول إنها رائعة أيضاً . بل أنا أعلم أن النص الأول للتوراة  
والإنجيل لا يمكن لانيانيا ولا يوحنا . ومع ذلك فترجمته إلى هاتين اللغتين  
لا غبار عليهما . وجملة القول أن هناك أمرين لا بد من أن يستقرا في نفوس  
المصريين جميعاً : أحدهما أن الأقباط مصريون فيجب أن يتقنوا في أمر  
دينهم ودينهم كما يتقن المصريون . والثاني أن اللغة العربية هي اللغة  
الوطنية لمصر فيجب أن يكون حظ الأقباط من إجادتها وإتقان العلم بها  
والقدرة على استعمالها كحظ غيرهم من المصريين .



( ٥٢ )

وإذا نظمت مصر شؤون التعليم المدني والديني على هذه الأنحاء التي  
يضاها في كل ما قدمنا من المصالح فلا ينبغي أن نرضى ولا أن نطيش ولا  
أن نخدع نفسها ولا أن نظن أنها أدت كل ما يجب عليها للثقافة . فإمها  
إن تهضت بكل ما طامعنا إليه أن تهض به لا نتجاوز أن تؤدي ما عليها  
من الواجب لنوع بعينه من أنواع الثقافة الرسمية المنظمة . وهناك واجبات  
أخرى يجب أن تؤديها مصر دولة وشعباً لأنواع أخرى من الثقافة ليست  
محصورة في المدارس ولا مقصورة على معاهد التعليم .

وليس يكفي أن تتعاون الدولة والشعب على تعليم أبناء الشعب وتثقيفهم  
وتخرجهم في المعاهد والمدارس ومنحهم الدرجات والإجازات وتهيئهم  
لاستقبال الحياة واحتمال أخطائها بل لابد من أن تتعاون الدولة والشعب  
على أشياء أخرى ليست أهل خطراً ولا أهون شأناً من أمور التعليم . لابد  
من أن تتعاون الدولة والشعب على تمكين مثقفين من أن ينشجوا فوسيعوا  
إلى الثقافة ويجددوها ويشاركوا في تنمية الثروة الإنسانية من العلم والفلسفة  
ومن الأدب والفن . وفي تمكين الإنسانية من الانتفاع بما نتججه المعرفة في  
الحياة العملية اليومية . ولابد من أن يتعاون الشعب والدولة على نشر أعظم  
حظ تمكن من الثقافة في طبقات الشعب ، على أن تكون هذه الثقافة التي  
تشر في طبقات الشعب واسعة عميقة متنوعة بحيث نتحقق الحالة العقلية  
والقلبية بين صفوف الشعب الممتازين وبين غيرهم من الطبقات التي تصرفها



الحياة اليومية عن العراق المعرفة . ولا بد من أن يتعاون الشعب والدولة على أن تتجاوز الثقافة الوطنية حدود الوطن فتعطي أمماً أخرى قد تحتاج إلى هذا الغذاء المصري وتتصل بأمم أخرى راقية قد لا تكون محتاجة إلى ثقافتنا المصرية ولكن نحن محتجون إلى أن نعترف لنا هذه الأمم بأننا لسنا خاملين ولا خامدين ولا قاعدين ولا عبيداً عليها . ولا بد من أن يتعاون الشعب والدولة على تحقيق الصلة المنظمة الحصرية المنتجة بين مصر وبين الثقافات الأجنبية على اختلافها وتبين لعلها ومنهجها . فإذا كان الاستقلال السياسي لا يقتضي العزلة المطلقة ولا يشترط إلا إذا قام على تبادل المنافع بين الدول ، وإذا كان الاستقلال الاقتصادي لا يهبط إليه إلا إذا تحقق التعاون وتبادل المنافع بين الدول والشعوب في شؤون المال والاقتصاد . فالاستقلال الثقافي لا معنى له إلا إذا كان أخذاً وإعطاء ، أخذاً لما تنتجه الأمم الأخرى من أنواع المعرفة ، وإعطاء لما تنتجه نحن من أنواع المعرفة . ومن الحق أننا قد نستطيع منذ الآن أن نشارك في ترقية الحضارة وثبتت السلم بما نشج في عالم السياسة والاقتصاد . فأراؤنا في السياسة قد تسمع في بعض البلاد وقد يأخذ بها بعض الشعوب . ونحن عنصر ذو خطر في التوازن السياسي في البحر الأبيض المتوسط . وسنكون غداً أو بعد غد أمناء على طريق المواصلات بين الشرق والغرب . ونحن تصدر ونستورد من الغلات ما يحمل مركزنا الاقتصادي في الحياة المالية ذا خطر لا بأس به .

أقول إن من الحق أننا نستطيع منذ الآن أن نشارك مشاركة قيمة في الحياة السياسية والاقتصادية وأن حفظنا من هذه المشاركة سيفوى من يوم

إلى يوم ولكن مشاركتنا في الحياة الثقافية لا تكاد يذكر . لأن حفظنا من الثقافة لا يكاد يذكر . وستظل مشاركتنا في الحياة الثقافية ضئيلة وقتاً يختلف قصراً وطولاً باختلاف ما نبذل من جهد وما نأخذ به أمور الثقافة من جد . بل أما أخشى أشد الخشية أن يكون تقصيرنا في ذات الثقافة شديد الخطر على مكانة السياسة والاقتصادية ، لأن الفوز في السياسة والاقتصاد لا يثنى للأمم الجاهلة ولا للشعوب الثقافية ولا الدول التي لا تمنح الثقافة من عنايتها إلا حظاً يسيراً . لا بد إذاً من أن يتمتعون الشعب والدولة على هذه الأشياء التي أشرنا إليها آنفاً . وهذا التعاون يستتبع بعض المسائل ويشير بعض المشكلات . فتعاون الشعب والدولة على تمكين المثقفين من الانتاج كيف يكون وعلى أي نحو يكون . أما في مصر فلا بد من الاعتراف أن هذا التعاون أمنية قد نحقق يوماً ما ولكن نحققها الآن ليس يسيراً . لأن الشعب لا يقدر شؤون الثقافة كما ينبغي ولأن الأغنياء لم يشعروا بعد بما يجب للوطن في أموره كما ينبغي أيضاً . فيفضل العبء واقعاً على الدولة ولا بد للدولة من أن تهض به ولا أقصرت في ذات الوطن وفي ذات الثقافة تقصيراً شنيعاً .

وأيسر نظرة فيما تبذل الدولة الراقية من الجهد والمال لتشجيع المثقفين على الانتاج في العلم والفلسفة وفي الأدب والفن نكتفي لإقناعنا بأن أمامنا طريقاً طويلة جداً لا بد من أن نسلكها قبل أن نبلغ ما بلغته الأمم الراقية . وأقل ما يجب أن تهض به الدولة في مصر لمعونة البحث العلمي وتمكين المثقفين من الانتاج هو أن تنظم الهيئات العلمية والأدبية والفنية تنظيماً حسناً وأن

تتمتعها معونة مالية صالحة وأن ترسم لها خطة العمل وأن تتحقق من حين إلى حين أنها تاهضة بما كلفت أدائه من الواجبات .

وفي مصر هيئات علمية مختلفة ولكنها مشتتة لا تستطيع التعاون وهي في الوقت نفسه فقيرة لا تجد ما تنفقه . فقد نشئ . مجمع فؤاد الأول للغة العربية منذ أعوام . ونشئ . المجمع العلمي المصري منذ قرن ونصف قرن . وأنشئت الجمعية الجغرافية في القرن الماضي وأنشئت جمعية فؤاد الأول للتشريع والاقتصاد وجمعية فؤاد الأول للبحوثات ومعهد فؤاد الأول للأحياء المدنية وجمعية الأطباء وجمعية المهندسين والمجمع المصري للثقافة العلمية ولجنة التأليف والترجمة والنشر وجماعات أخرى لا تحضر في الآن . والدولة تنفق على بعض هذه الهيئات ولكن في غير مع وتهيئ بعضها الآخر ولكن بإعانة يسيرة لا تفنى شيئاً أو لا تكاد تفنى شيئاً . وأنا واثق بأن الدولة تستطيع أن تنظم هذه الهيئات تنظيمًا حسنًا وتمنعها من الممونة ما يمكنها من الانتاج الصحيح . وبأنها إن فعلت فلن تغطي أعوام قليلة حتى تشعر مصر بأنها ليست أقل قدرة على الانتاج العلمي والفني من كثير من الأمم الحية الراقية . وأي شيء أيسر من أن تنشئ مصر مجدها المصري على نحو المجمع الفرانكي مثلاً . على أن يتألف هذا المجمع من هيئات خاصة لكل طائفة من العلم أو الفن هيئتها المقصودة عليها . فهئية للغة والأدب ، وثانية للعلوم ، وثالثة للطب ، ورابعة للعلوم السياسية والفقهية والاقتصادية ، وخامسة للفنون الجميلة إذا أنشأت مصر هذا المجمع فلن تجد في إنشائه مشقة لأن لكل هيئة من هيئاته نواة قائمة عاملة في مصر . فلما نطلب إلا أن تنظم هذه الهيئات

وأن تكون منها الهيئة الثقافية العليا لا أقول في مصر وحدها بل في الشرق العربي أيضاً .

هنالك تفريق كل هيئة من هيئات هذا المجموع لعلومها وفنونها الخاصة باحتة مستقصية ومنتجة بعد البحث والاستقصاء ، ثم متصلة بأمثلها من الهيئات الأخرى في قطار الأرض ، فمحققة بهذا الاتصال ما ينبغي أن يكون بيننا وبين غيرنا من الأخذ والعطاء في الإنتاج العقلي ومن تنمية الثروة الإنسانية من المعرفة والعلم . ولا بد من أن تمنح الدولة والشعب هذا المجموع من المعونة المالية ما يمكنه من الهوض بهذه الأعباء ذات الخطر ، بحيث تجد كل هيئة ما تحتاج إليه إذا أرادت أن تبحث أو تستقصي أو تنشر أو تدبج . وبحيث تجد كل هيئة ما تحتاج إليه لتشجيع الباحثين من غير اعتنائها على البحث والإنتاج بالمسكافات والجوائز ، وبشر ما يصحون من كتب ، وإذاعة ما يكتبون من قصود تستحق الإذاعة فيما يكون لها من المحلات . والخير أن نؤلف من هذه الهيئات كلها هيئة صغيرة تمثل فيها وزارة المعارف والجامعة ووزارة التجارة والصناعة وأهم الشركات التي تستعمل المرافق العامة ، لتكون هذه الهيئة صلة بين البحث العلمي الخالص وبين الحياة العملية الخالصة ، ولتحقق ما لا بد من تحقيقه من التعاون بين البحث العلمي والفن التطبيقي . ومن حق الدولة حينئذ أن تنتظر من الشركات وأصحاب الأعمال بل أن تكلفهم المشاركة فيما يحتاج إليه المجموع وهيئته هذه من الإنفاق على البحث سواء كان علمياً أم فنياً . ذلك بأن الدولة لن تستفيد وحدها من نتائج هذا البحث في العلوم الخالصة

والفنون التطبيقية . وإنما تنفع معها بل تنفع أكثر منها هذه الشركات  
وما يشبهها من إدارات الأعمال الحرة . كما تنفع الإنسانية كلها ما يكون  
من تقدم في العلم النظري أو الفن التطبيقي . ولا بد من أن يستقر في  
نفوسنا أن للعلم والفن والحضارة والإنسانية حقوقاً معلومة في أموال الأغنياء  
ورجال الأعمال ، فإن أدوا هذه الحقوق من تلقاء أنفسهم فذاك وإلا  
أخذتهم الدولة بأدائها أخذاً وحماتهم عليه حملاً .

وإست أدري أيقدر القارىء ما يكون هذا النشاط من أثر في الحياة  
العلمية والعملية والحضارية أيضاً ، ولكنني مقتنع بأن هذا الأثر سيكون  
عظيماً بعيداً جداً . سيكون مشبهاً لأثره من آثار النشاط العلمي والعملي  
في البلاد الأوروبية الرافضة ، فبني لا ابتكر هذا النحو من المضاء الذي  
أفترجه ابتكاراً ولا اخترعه من عند نفسي ، وإنما أتقاه من الحياة الأوروبية  
فقالاً وأوحي فيه ملامحة المبدئية المصرية الخاصة وما يمكن فيها وما لا يمكن .  
وما أدري أي مشقة نجدها في تحقيق هذا المضاء ونحن ننفق أموالاً مهما  
تكن قليلة فإن فيها شيئاً من غناء ، ولكننا ننفقها متفرقة موزعة فيضيع كل  
جزء منها في غير مع . ولو قد أصبحت ما تبذله الدولة من الإعانة لهذه  
الهيئات وشبابها لاجتمع لنا من هذا الإحصاء مقدار ضخم من المال ، ولو  
قد بحثنا بعد ذلك عما ينتج هذا المال من النفع للحياة العقلية أو العملية لما  
وجدنا شيئاً .

كما أنفقت مصر على الجمع اللغوي منذ إنشائه ؟ وكيف أنفقت مصر على  
هيئة كبار العلماء منذ إنشائها ؟ وأنى نخرت عطية أو أدبية أو دينية جنتها

مصر من هاتين الهيئتين منذ إنشائهما ؟ أما نال فكثير وأما النفع فلا أقول  
إنه قليل ولكني أقول في غير تردد إنه غير موجود .

وأكبر الظن أننا سرنا في إنشاء هذه الهيئات وتشجيع أمشاطها سيرة  
الذين يكلمون بالمظاهر ويشفقون بالرياء . ويريدون أن تكون لهم هيئات  
وجاعات كما أن الغير هم هيئات وجاعات . وأظن أن قد آن الوقت لنضع  
هذا الكف بالمظاهر الكاذبة ونصرف عن هذا الشغف بالتقليد الذي  
لا يفنى ، ونأخذ أموراً كلها بالجد فلا تقدم على شيء منها إلا ونحن  
نعرف ما نريد ولا تقدم على شيء منها إلا ونحن نريد تحقيق الغرض الذي  
من أجله يكون الإقدام .

( ٥٣ )

وفي حياتنا العقلية تقصير مميب يصيب منه كثير من الخرى كما يصيبنا  
كثير من الجهل وما يستتبعه الجهل من الشر . ولا بد من إصلاحه إن  
كنا نريد أن ننصح لأنفسنا ونعيش عبثة الأمم الراقية ، وإن كنا نريد  
أن ننصح للعالم نفسه ونشارك في ترفيته ونميتها . وإن كنا نريد أن  
ننصح للشعب فنخرجه من الجهل إلى المعرفة ، ومن الخمود والجود إلى  
النشاط والإنتاج . ومظهر هذا التقصير الخرى إهمالنا الشنيع للترجمة والنقل  
عن اللغات الأوربية الحية . فما أكثر الآثار العلمية والفنية والأدبية التي  
نعم بها الإنسانية الراقية ، وما أشد جهلنا لهذه الآثار وغفلتنا عنها ! وما  
أقل حفظنا من الاستمتاع بلذاتها النقية المتارة . وما أكثر حديثنا عن



مجد العرب الأولين حين أقبلوا في شره رافع على آثار الأمم المنحضرة  
فقلوبها إلى لغتهم ، ومزجوها بقرائهم ، وغذوا بها عقولهم وقلوبهم ،  
وكونوا منها حضارتهم .  
نحدث بهذا كله قنبلاً به أفواههم ونفخ به أوداجهم ونظال بعد ذلك  
خامدين جامدين لا نسير سيرتهم ولا سنكت طريقهم والآثار العلمية والفنية  
تزيد وتزيد والعقول الأوروبية والقلوب الأوروبية تستمتع بها وتستمتع .  
والحضارة الأوروبية ترقى وتزدهر ونحن مستمعون بما نحن فيه من المعجز  
والقصود : عجيب بقديتنا وإن لم تكن له أهلاً ، ونرضى عن حديثنا وإن  
لم يكن خليفاً بالرسمي . وما أكثر ما نحدث عن افتد العربية التي نعجبها  
ونكبرها . ونقدسها ونريد أن نجعلها لغة حية مرنة خصبية تبع كل ما في  
الأرض من علم ومن فلسفة وأدب ، ونعبر عن كل ما يعرض من الخواطر  
والآراء وما ينشأ من الظواهر وما يستكشف في العلم والعمل . نحدث  
بذلك في أديتنا ومحاسننا ونديمه في صحفنا ومجلاتنا ، وأنكنا لا تفعل شيئاً  
لنلائم بين سيرتنا وبين هذا الحديث . ونحن من غير شك نحل الأمم خطأ  
من الترجمة . وأقلها علماً لا أقول بدقائق الحجة العقلية الأوروبية بل أقول  
بأسر مظاهرها . ومصدر ذلك أننا نجعل كثيراً من اللغات الأوروبية ، وأن  
الذين يعرفون قليلاً من هذه اللغات لا يكادون يعرفونها معرفة حسنة وأن  
الذين يحسنون هذه اللغات لا يكادون يقرأون ما يذاع فيها من علم وأدب :  
إما لأنهم مصروفون إلى أعمالهم اليومية الشاقة ، وإما لأنهم لم يتقنوا الثقافة  
التي تجب إليهم القراءة وتدفعهم إلى الاطلاع . وينشأ عن هذا أننا لا نترجم



وكيف نترجم إذا كنا لا نقرأ؟ وكيف نقرأ إذا كنا لم نشقف هذه الثقافة التي تجعل القراءة جزءاً مقوماً لحياتنا اليومية؟ وينشأ عن هذا كله خطر عظيم جداً وهو أن القارئين السكتيين منا على قوتهم يجهلون الحضارة الحديثة جهلاً تاماً، لأن كثرة هؤلاء القارئين السكتيين تجعل اللغات الأجنبية جهلاً تاماً ولأننا لا نترجم هذا إلى اللغة العربية ما لا نستطيع أن نقرأه في اللغات الأجنبية.

ومن هنا كان المثقفون في مصر فريقين: فئة ضئيلة تعرف بعض اللغات الأوروبية ولا تقرأ فيها وهي مع ذلك تتمدد وتستطيل وترى نفسها متميزة، وكثرة تجهل اللغات الأوروبية جهلاً تاماً ولا تجد من التراجع ما يصع عنها بإصرار هذا الجهل، فتزدري أوروبا وتزدري حضارتها وتزدري من يعجبون بأوروبا وحضارتها.

وقد قلت غير مرة في غير هذا الحديث إن من غير المعقول أن تكاف كثرة القارئين السكتيين في أمة من الأمم إتقان اللغات الأجنبية. فلا بد من أن تنقل لها خلاصة هذه اللغات إلى لغتها العربية. ذلك حق لها على الدولة وهو حق لها على المثقفين القادرين على الترجمة. وقد ذكرت في هذا الحديث نفسه أن التلاميذ والطلاب عندنا لا يقرأون، لأنهم لا يجدون ما يقرأ ولأننا لا نقدم إليهم ما يقرأ. ونحن لا نستطيع أن نقدم إليهم ما يقرأ إلا إذا ترجمنا وألفنا. ومن الحق أننا لن نؤلف التأليف الذي يرضى حاجتنا إلى العلم والأدب إلا إذا ترجمنا وأكثرت الترجمة. ذلك حري أن نمدحنا ما نقرأ أولاً وأن يدفع كثيراً من الشباب إلى التقليد والمحاكاة.

وقد فرغ الناس من إثبات أن الثقيل عنصر من أرق عناصر الحياة العقلية وأقواها . فلنترجم إذاً وانكسر من الترجمة ، ولنبدل في ذلك أقصى ما نملك من الجهد وأكثر ما نستطيع من المال . وعلى الدولة المسكينة يقع هذا العبء . كما يقع عليها كثير من الألعاب . وفقاً لظرونها ، لأن ظروف الحياة المصرية تقتضى ذلك وتفرضه فرضاً . وإذا كانت وزارة المعارف تمنح الإعانات لكثير من الجامعات والهيئات التي يشتك في نفقاتها ، فلا أقل من أن تنشئ مكتبة للترجمة على أن يكون عندهم منوعاً بعض الشيء .

فإنه من نقل الآثار الأدبية والعلمية والعلمية الخالدة التي أصبحت تراثاً للإنسانية كلها والتي لا يجوز للغة حية أن تخلو منها . يترجم هذه الآثار لإغناء اللغة نفسها ومنحها ما تحتاج إليه من مرونة ، ولإرضاء الكرامة القومية . ولا ينبغي أن نشعق من قوة القارئ ، فإن القارئ سيكثر وهم يكثر من يوم إلى يوم . ثم يترجم هذا المكتب الآثار الثقافية الوسطى التي تنحصر إلى عامة المثقفين على اختلافهم ونسبهم ونسبهم حفظهم من الثقافة . وواضح جداً أن هذا المكتب لن يستطيع وحده أن ينهض بهذه الأعباء الثقيلة . فلا بد من تشجيع المترجمين وإغرائهم بالمال . ومما تبدل وزارة المعارف في ذلك قلن نندم عليه لأنه سيفنى اللغة ويحجبها ، وسيفقد العقل المصري وينميه ، وسينشر الثقافة ويذيعها ، وسيقرب بين الطبقات المختلفة في الشعب ، وسيحقق الكرامة القومية التي تريد أن ترتفع عن الجهالة والغبلة ، وألا تكون صفوتنا دون غيرها من صفوة

المتفنين في الأمم الأخرى ، وألا نكون عامتة دون غيرها من عامة الناس  
في الأمم الأخرى أيضاً .

( ٥٤ )

وليس يكفي أن تشكو من أن الإنتاج العقلي في مصر قليل ، قليل في  
الكم ، وقليل في الكيف أيضاً . فقد كان ينبغي لحياة العقلية الحديثة التي  
لم تنشأ اليوم ولا أمس ، أن تنتج أكثر جداً مما أنتجت وأن توفعنا إلى  
منزلة أرق من المنزلة التي نحن فيها من الثقافة الصليبية . وفي الأرض أمم  
اتصلت بالحياة الحديثة في الوقت الذي انفصلت بها عنه ، أو بعد هذا الوقت  
بزمن طويل أو قصير ، ولكنها كانت أسرع منا إلى الانزعاج بهذا الاتصال  
وأقدر منا على أن تفرض نفسها على الحياة الحديثة ، وتضطر الأمم الراقية  
إلى أن يجتهد في معرفتها ، ثم إلى أن تجد في هذه المعرفة متاعاً ولذة ، ثم  
إلى أن ترجع عنها إلى لغاتها المختلفة . وما أظن أن هذه الأمم قد خلقت  
من جوهر أرق من جوهرنا ، أو امتزجت بملكات لم تظهر منها بنصيب ،  
وإنما أتيجت لها ظروف لم تنتج لنا . وبعض هذه الظروف خارجي لا نسأل  
عنه إلا بمقدار ، وبعضها داخلي نلام عليه أشد اللوم ، وليس هذا الكتاب إلا  
صورة لما نستعقه من اللوم ، على ما ورجعنا فيه أنفسنا من تقصير .

وقد فهمت أنني أتي إلى بعض الأمم التي خضعت مثلنا لسلطان الترك  
ثم تخلصت من هذا السلطان شيئاً فشيئاً أثناء القرن الحاضر — كما تخلصنا  
نحن منه — حتى تم لها استقلالها السياسي الذي لم يكذبتم لنا إلى الآن .

فهذه الأُم قد أُسرعت إلى الحياة الأوربية الحديثة فأتصلت بها اتصالاً  
 مُردد فيه، وما أُسرِع ما انتظمت بهذا الاتصال وانتهت إلى غيبته، فأصبحت  
 مشاركة بالفعل في الحياة العقلية الأوربية، تختلف حظوظها من هذه  
 المشاركة ولكنها أرقى منا على كل حال. وأنا أعلم أن هذه الأُم لم تخلص  
 من الترك المتعم في يد الانجليز وأن استماتتها بالاستقلال السياسي قد أتاح  
 لها من الحرية في تنظيم أمورها ما لم يتبع لنا إلا منذ وقت قصير جداً. بل  
 أنا أعلم أنها وقد وجدت من أوربا حيفاً، وعطفاً عليها، ومعوونة متنوعة  
 على تحقيق أغراضها. وكان مصدر هذا كله السياسة أحياناً والدين أحياناً  
 أخرى. وأما نحن لم نقتصر من أوربا بشيء مثل هذا، وأما نحن إنما  
 يناقض هذا كل المناقضة فكنا موضوع الضمع الأوربي ومُدفة الأوربية،  
 والظلم الأوربي. وأخيراً هذا كله مما كان ينبغي أن يبلغ من الرقي منذ  
 اتصالنا بالحياة الحديثة ولكن هذا كله لا يعفينا من اللوم، لأننا لم نحسن  
 مقاومة أوربا، ولم نحسن انتهاز الفرص التي سبغت لنا، ولم نأخذ  
 أمورها بالجد والحزم. وإنما نواكنا وتلكأتنا واكتفينا بالظواهر،  
 وأرجأنا العمل من يوم إلى يوم. وهذا نحن أولاً قد ظفروا بحريقت، وكان  
 الحق علينا أن يدفننا هذا الظفر دفنة قوية إلى أمام. ولكننا ما تزال  
 بعد الاستقلال كما كنا قبل الاستقلال نسمع العامة جميعاً ولا نريه طعناً.  
 فليس يكفي أن نشكو من هذا وإنما يجب أن نطب له. وليس يكفي  
 أن نعيب المثقفين المصريين من العفاء والأدباء بقلة الإنتاج وإنما يجب  
 أن نلمس الأسباب التي اضطرتهم إلى قلة الإنتاج وأن نطب لهذه  
 الأسباب إن كان إلى الطب لها سبيل.

والواقع أنى معجب هؤلاء المثقفين من المصريين ، فهم قد بذلوا من  
 الجهد ، واحتملوا من العناء ، ما لا يشعر به المصريون لهم وما سيقدره لهم  
 التاريخ حق قدره . نشأوا في بيئة معادية للثقافة أشد العدا ، مماثلة لما  
 أشنع لمناخ ، وقد بذلوا بأنفسهم فخرهم من كثير من التقليد الثقيلة  
 الفادحة حتى عدتهم بينهم شذائهم وقاومتهم ألوان من المقاومة فلم يهتوا ولم  
 يضمفوا وإنما مضوا أمامهم لا يلجون على شيء حتى كتب لهم النصر .

قاومهم الشعب لأنه لم يهجم عليهم ، وقاومهم السلطان الظاهر لأنه أشفق  
 منهم ، وقاومهم السلطان الخفي لأنه رأى فيهم قادة الحرية والمداة إلى  
 الاستقلال . فشتوا لهذا كله ، وانتصروا على هذا كله ، وخرجوا من  
 المعركة ظافرين . وقد أدركنا هذا العهد الذى لم يكدر ينتهى بعد ، والذى  
 ما تزال في أعقابها وما تزال تشهد بعض آثاره ، والذى التقى فيه جيلان  
 من المثقفين . أحدهما الجيل القديم الذى كان يتخذ الأدب وسيلة إلى  
 العيش وكسب القوت ، ثم إلى كسب الثروة والحظوة عند الكبراء ، وأنحاب  
 السلطان وعند الأغنياء والموسرين ، مهدراً في سبيل هذا كله بل في سبيل  
 ما هو أيسر من هذا كله كرامته وحرية ورأيه وشعوره أيضاً والجيل الحديث  
 الذى آثر الحرية والكرامة على كل شيء ، فلم يتخذ الأدب سبيلاً إلى  
 لذته العقلية ، ومتعته الفنية ، وإلى إيفاء الشهور ، ونبيه الشعب إلى حقه  
 وواجبه ، وترقية الذوق ، وإذاعة هذه الحياة العقلية الجديدة في مصر  
 بوجه عام . أدركنا هذا العهد الذى التقى فيه جيلان من المثقفين الأدباء ،  
 نزل أحدهما حتى عن رجولته ، فأصبح ظلالاً للنعم عليه بالقليل أو الكثير .

ونزل أحدهما الآخر عن كل شيء في سبيل هذه الرجولة ، فاضطر السادة  
والقادة والأغنياء والمتقنين لا إلى أن يكبروه ويقدروه ، بل إلى أن يتسلطوا  
ويترضوه ، ويصبحوا له ظلالاً في بعض الأحيان . وكان سبيل الجيل  
الحديث إلى ذلك أنه لم ير الأدب عرضاً من الأعراض أو سلعة من السلع  
يمكن أن تعرض للبيع . وإنما يفتقر بها أكثر الناس بذلاً وأعظمهم سخاءً .  
وإنما رأى الأدب صورة النفس وفيض العقل وخلاصة القلب ، فأثروا كما  
يؤثر نفسه وعقله وقلبه . وأتمس الحياة المادية بوسائلها ، وسلك إليها طرقها  
المألوفة : فمن هؤلاء المثقفين من اتمس الحياة من العمل في الدواوين ، ومنهم من  
التمسها من العمل في الصحافة ، ومنهم من التمسها في تشييد الله من الصناعات الحرة  
والأعمال الكريمة ، التي لا تنقص من مصداقها ولا تعرضه للهوان فهذا هو  
الفتح الأول الذي ظفربه الجيل الحديث من مثقفين . وهذا فتح آخر ليس  
أقل منه خطراً ، ولا أهون منه شأناً . وهو الذي انتهى إليه أدبؤنا المحدثون  
حين ثبتوا لمقاومة الشعب وتفكر السلطان ، وكيد السياسة . حتى كتب لهم  
النصر على هذا كله وانتصرت آراؤهم ومقالاتهم على رغم ما احتملوا من العنف  
وما اضطروا إليه من الضيق ، وما خضعوا له من القنعة في أنفسهم وفي  
أخلاقهم وفي حريتهم وفي صحفهم : فمنهم من اضطرت إلى الجوع ومنهم من  
عرف القنعة ، ومنهم من ذاق حياة السجن ، ومنهم من تعرض لألوان من  
الخطر قد تكون أشد من هذا كله وأسوأ عاقبى .

كل هذا قد احتمله الجيل الحديث من الأدباء والمثقفين فثبتوا له وظهروا  
عليه . فإذا سألت بعد ذلك عما لقي هؤلاء الأدباء المحدثون من معونة الدولة



وتأييد الشعب ، لم نجد شيئاً ، ولم نكد نجد شيئاً . ومع ذلك فقد آن الدولة  
والشعب أن يعرفا للأدباء المحدثين حقهم عليهما ، لا إشاراً لهم بالخير ، ولا  
ضماً بهم على المكروه ، ولكن تمكيناً لهم من العرائح للانتاج الأدبي والفني  
الذي ذاق الشعب لذته وأصبح لا يطيق استغناء عنه . فإن هؤلاء الأدباء مهما  
يبدلوا من جهد ، ومهما يكفوا أنفسهم من عناء ، فلن يستطيعوا أن يفرغوا  
لانتاج القيم الذي يذكي الثقافة ويرفها . ويهدب الآذواق ويمسحها . وأن  
يعملوا مع ذلك وأن يجاهدوا لكسب حيويتهم اليومية . فإن الله لم يجعل لرجل  
من قلوبين في جوفه . وما ينبغي أن يتكف الأدباء في مصر ما يتكلمه أمثالهم  
في البلاد الراقية الحية . لأن ظروف الحياة هنا مختلفة نظراً للحياة هناك .  
ويجب أن نقدر أن عدد القارئين الكاثين في مصر لم يكد يتجاوز  
العشرة في مائة من السكان ، وأن كثرة هؤلاء القارئين الكاثين مصروفة  
عن القراءة إلى الكسل ، لأن التعليم لم يربى في قلبها حب القراءة ، أو إلى  
العمل لكسب القوت ، فإذا قرأت فهي إنما تقرأ الصحف وهذه الجلات  
الهيئة اليسيرة ، وهي تجد في هذه الجلات وتلك الصحف غذاءً هيناً يسيراً ،  
يلأم ثقافتها وحاجتها إلى السرعة ، ويجزها عن التأمل والتفكير ، وتعمق  
الخواطر والآراء . فالأدباء إذا ألفوا أو ترجموا فإنما يملفون عدداً قليلاً جداً  
من القراء ، ومن القراء الذين يحنون عليهم بقراءة آثارهم . وأكثري لا يشتري  
هذه الآثار وإنما يستعيرها من هذا وذلك ، ويتلقطها من هنا أو هناك .  
ومن المحقق أن الانتاج الأدبي صناعة لا تقوت صاحبها ، ولا تقيم  
أوده في مصر — كما يقول الفرنسيون — فإذا طلبت إلى الأدباء أن  
يفرغوا لهذا الانتاج فقد طلبت إليهم أن يفرغوا لللبؤس والجوع .



وإذا فصح بين الاثنين : فإما أن تريد تشجيع الانتاج الأدبي وتمكين  
الأدباء من الفراغ له ، وإذا فلا بد من أن تهني لهم الظروف التي تسير  
ذلك وترغب فيه . وإما أن تريد ترك الأمور تجري على ما تجري عليه  
الآن ، وإذا فلتدخل بين الأدباء وبين حياتهم بحيوتها كما يستطيعون ،  
يفتجعون حين يجدون من الفراغ والقوة وحسن الاستعداد ما ينكمش من  
الانتاج . فمن يكون الانتاج الأدبي في هذه الحال إلا نافذة وشيخ إضافة  
قد يحى ، وقد لا يحى .

وفي القراء مكر خطر ، وفيهم دهاء ضائع ، وفيهم استغلال أقل  
ما يوصف به أنه شديد القسوة ، فهم يعلمون أن الأدب الذي يستحق  
هذا الوصف لا يستطيع أن يعيش إلا إذا أنتج ، لأنه لا يستطيع أن يشاق  
الحياة وأحداثها حتى يسيغها ويضمها ثم يخرجها بعد ذلك أدباً في كتاب  
يقرا . وهم من أجل ذلك يفسون على الأديب ولا يحفلون بآلامه لأنهم  
واقفون بأنه سيقدم إليهم غذاءهم الروحي سواء سعد أم شقى ، وسواء أشبع  
أم جاع . ولكن لا يأخذ القراء حذرهم من شيء أعلمهم به يفتنونوا إليه ،  
لأنهم مشغولون بأنفسهم ، معسرون إلى لذتهم ومنافعهم ، وهو أن الحياة  
الحديثة لا تسمح باستغلال الأديب كما يستغل الحيوان ، وكما تستغل  
الأدوات . ذلك أن الأديب الحق في أن يعيش كما يعيش معاصروه ،  
وأما له الحق في أن يعيش خيراً مما يعيش معاصروه .

وما دام يستطيع أن يحتمل الألم ، ويلذوق ألوان العذاب ليخذو عقول  
معاصريه وقلوبهم ، فلا أقل من أن يضمن له هؤلاء المعاصرون حياة

لا أقول واضحة ناعمة وإنما قول هادئة تمكنه من الفراغ لإعداد هذه المائدة  
التي يستمتع المعاصرون بما عليها من ألوان ، فإن لم يفعلوا فلا على الأديب  
من أن يسير سيرة غيره من الناس ، ومن أن يعيش كما يعيشون ، ويضطرب  
في طلب الرزق كما يضطربون . وإني أؤكد طؤلاً القراء والدولة معهم ،  
أن في مصر أدباء قد يكونون قليلين ولكنهم موجودون يعرفهم جميعاً ، ولو  
قد مكنوا من الفراغ لصنائعهم ، وانجحت لهم الراحة من هذا الجهد  
السخيف الذي يبذلونه في كل يوم لبعثوا لكان شأن الأدب العربي  
الحديث في مصر الآن أرق وأعظم خطراً وبعد أثراً مما نرى .

واقصد شهدت في العام الماضي مؤتمراً يعقده الأدباء العالميون بين حين وحين ،  
وكان موضوع بحث المؤتمر في هذه المرة مستقبل الأدب . فرأيت كثرة  
المؤتمرين والفرنسيين منهم خاصة يشكون أشد الشكوى وأمرها ما يتعرض  
له الأدباء من اليأس ، ويلجئون على الدولة في أن تشرع من القوانين ،  
وتتخذ من الإجراءات ، ما يحميهم من هذا اليأس . ولا أستطيع أن أنصو  
ما كان يملأ نفسى من العزة والفخر بأحداث المحدثين ، حين تحدثت إلى  
هؤلاء المؤتمرين بالعراق أمثال بين فرائنا وقرائهم في العدد أولاً وفي الإقبال  
على القراءة والنشاط ثانياً . ثم بهذه الأنفة الكريمة التي صرفت أدباءنا  
للمعاصرين إلى الآن عن أن يطالبوا الدولة أو الشعب بالتأييد والتشجيع ،  
أو أن ينتظروا من الدولة والشعب شيئاً . ومع ذلك فقد كان أدباؤنا إلى  
وقت قريب جداً يسرون سيرة أسلافهم ولا يعيشون إلا في ظلال الأغنياء  
والموسرين . نعم ولا أستطيع أن أنصو ما كان يملأ نفسى من العزة والفخر

بأدياننا المعاصرين حين فتمصت على هؤلاء المؤثرين ما كان من إقدام  
صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا على تشجيع الإنتاج الأدبي حين كان  
رئيساً للوزارة ، ومن عرضه أنعين من الجنبات على أن تكون جوائز  
للذين يفوزون في مسابقات أدبية أعلنت موضوعاتها ، ومن إعراض أدياننا  
كلهم أو أكثرهم عن هذه المسابقات وتركها لطلاب والشباب الناشئين .  
فلم كنت عريزاً خجولاً حين كنت أتحدث بهذا المؤثرين ولكنني الآن  
وأنا أتحدث إلى المواطنين أشعر بشيء آخر هو الألم والخوف . الألم لهذه  
الجهود الفاتمة والخوف على مستقبل حياتنا الأدبية من هذا الإهمال .  
وما أظن أن أحداً من أدياننا المعاصرين يخافني إذا زعمت أن كل  
أديب في مصر إذا خلا إلى نفسه ، واستقصى أمره ، ووازن بين حياته  
وحياة أترابه من الموظفين وأشباه الموظفين ، ومن المترفين وأشباه المترفين ،  
تمثل - وكان صادف - قول العرجي .

أضاعوني وإنى فتى أضاعوا      يوم كريمة وسداد نمر

فلتسهر الدولة بواجبها وتنظم الأدياء من الجوائز وألوان التشجيع ما هم  
في حاجة إليه . ويمكن أن تلاحظ الدولة وأن يلاحظ الشعب معها أن  
أخل الأدياء في بلد كفرنسا أو إنجلترا واثق إذا قبل الناشرون كتابه أنه  
سيجد قراء يحصون بالآلاف الكثيرة ، وأن أنه الأدياء في مصر واثق بأنه  
حين ينشر كتاباً فإن يظفر إلا بالآلاف لا تبلغ أصابع اليد الواحدة ، وهذه  
الآلاف لن تقرأ كتابه في الأشهر ولا في العام ولكن في العامين  
أو في الأعوام المتعاقبة . وما أكثر الكتب القيمة التي لا تطبع عندنا  
إلا مرة واحدة .

وليس هذا كل ما ينبغي أن يظهر به الأدب والأدباء من تشجيع الدولة والشعب ، بل هناك شيء آخر أعظم خطراً من المال وهو الحرية . فالأدباء عندنا ليسوا أحراراً لا بالقياس إلى الدولة ولا بالقياس إلى القراء . وما أكبر التبعيض الذي يضيع ويذهب هدرًا ، لأنه يكثر نفسه ، ويكرها على الإعراض عن الإنتاج خوفاً من الدولة ، أو خوفاً من القراء ، وليس كل موضوع يعرض للأديب عندنا تسيغه القوانين ويحتمله النظام ويرضى عنه ذوق الجمهور .

ولعل ما يباح للأدباء أن يتعرضوا له وينتجوا فيه أن يكون أقل جداً مما يحظر عليهم أن يتناولوه ويخوضوا فيه . ما أكثر الذين يصيبون أدباءنا بأنهم لا يتصلون بالشعب ولا يصورون حياته كما هي ، ويهتمونهم ظلمًا ، لأنهم يتكلمون الأرستقراطية ، ويصنعون الامتياز . ولكن دع أدباءنا يتصلوا بطبقات الشعب فيصوروا آلامها وحياتها البشعة ، ثم انتظر بعد ذلك ما سيعيب عليهم من اللوم وما سيبها لهم من الكيد ، وما سوجه إليهم من التهم وما سينافهم من المكروه .

ما أكثر ما يعاب أدباؤنا بأنهم لا يعنون إلا بظواهر النفوس ، ولا يصورون دخالها ، ولا يتعمقون ضميرها ، ولا يرسمون شيئاً من ذلك فيما ينتجون ، ولكن دعهم يفعلوا ما يلامون على إهماله ، ودعهم يظهروا النفس الإنسانية عارية كما يفعل زملائهم الأوروبيون ، وثق بأنهم قادرون على ذلك خالقون أن يبرعوا فيه ويهروا به إن حاولوه . دعهم يفعلوا ذلك ثم انتظر ما يصب عليهم الجمهور ورجال الدين وإدارة الأمن العام والنيابة من المكروه .

يجب أن يحرر الأدب والأدباء وأن يتاح لهم القول في كل ما يشعرون به  
ويجدون الحاجة إلى القول فيه ، ويجب أن تكون قوانيننا سمحة وأن  
يكون تطبيقها سمحاً ، وأن يكون ذوق الجمهور عندنا سمحاً كذلك .

ولنتق بأن الإنتاج القيم وحده هو الذي سيبقى وسيبقى ، وبأن الإنتاج  
السخيف أو المرفول لن يقاوم عوادي الدهر ولن يقوى على البقاء .

والحرية الرأى شرها أحياناً ولكن لها خيرها دائماً ، ونفع الحرية أكثر  
من ضررها على كل حال . وما أشك في أن كثيراً من الآثام الفردية  
والاجتماعية سيزول أو تخف أضرارها إذا أتيح للأدباء أن يتناولوه بالنقد  
والتحليل وبالعرض والتصوير . وما أشك في أن قوانيننا حين تشدد في  
مصادرة ما تصادر من حرية الأدب لا تحمي الفضيلة وإنما تحمي الرذيلة  
وتخلى بينها وبين النفوس .

### ( ٥٥ )

وسيدهش القارئ حين يرانى أحاط بشئ من تعييد الحرية بعد أن  
طلبت الآن بإطلاقها ، وذلك حين أتحدث عن هذه الأدوات الحديثة  
التي استكشفتها العلم وابتكرتها الحضارة واتخذتها وسيلة إلى الإذاعة والتعامل  
في طبقات الناس إلى أبعد حد ممكن . وإنما إنما أريد الحديث عن الصحافة  
والسينما والراديو .

ومن السخف أن يظن بي أحد أنى أغض من قدر هذه الأدوات الثلاث  
أو أريد بها شراً . فانا من المكبرين لها المؤمنين بنفعها الذين ينتظرون

منها الخير كل الخير ، لأننى لا أنظر إليها على أنها أدوات للاذاعة وإنما أنظر إليها على أنها أدوات لتحقيق الشعب وتثقيفه وتنقيته طبعه وتحقيق الصلة بينه وبين غيره من الشعوب . ونست أنظر إليها على أنها ممكنة للتعليم الشعبى وإنما أنظر إليها على أنها قد تكون أشمل نفعاً وأبعد أثراً من هذا التعليم ، ولكن بشرط أن تحقق هذه الأغراض ولا تصرف عنها إلى أغراض أخرى ليست من الخير فى شيء . وأنا أعلم أن الأدباء والفلاسفة الأوربيين يشفقون من هذه الأدوات الثلاث على العقل والثقافة أشد الإشفاق .

قد ألغوا فى ذلك الكتب وكتبوا فى ذلك المقالات وسيؤلفون الكتب ويكتبون المقالات . ولكنى أعلم أن ظروف الحياة فى مصر مخالفة لظروف الحياة فى أوروبا ، فالشعوب الأوربية قادرة كلها على القراءة لأنها أخذت بالتعليم منذ عهد بعيد . ومن المحقق أن الصحافة والسينما والراديو خليفة أن تصرف الناس عن القراءة الهادئة المطمئنة ، وأن تنافس الكتاب منافسة خطيرة على العقل والثقافة . ولكن كثرة المصريين لا تقرأ فلا أقل من أن تنقل عليها الصحف التى تعلمها وتهذبها بلفتها السهلة وعباراتها العربية وأساليبها البسيطة ، ولا أقل من أن يبلغ السينما والراديو عقولها وقلوبها وأذواقها بما يعرضان عليها ويحملان إليها من المشاهد والأخبار ، ومن ألوان العلم والأدب والفن الميسرة المقربة إلى طاقتهم . وإلى أن تتعلم هذه الكتلة المصرية وتصبح هذه الأدوات خطراً على القراءة الهادئة المطمئنة ، نستطيع أن نعتد على هذه الأدوات نفسها على أنها وسائل

أساسية إلى تثقيف الشعب وتبذيه وإرشاده إلى الخير في سيرته وإلى  
الدواب في رأيه .

وإذا طالبت بأن تتخذ حربة هذه الأدوات بعض الشيء فاني لا أريد  
أن تكون إدارة الأمن العام أو إدارة المطبوعات هي التي تقيد هذه الحرية ،  
وإنما أريد أن ننظم هيئات من المثقفين تشرف من بعيد على حياة هذه  
الأدوات الثلاث . وواضح أن هذه الهيئات لن تكون غريبة عن  
هذه الأدوات .

فثقافة الصحافة هي التي ستشرف على حياة الصحافة وهي التي ستوجهها  
وهي التي ستردها إلى القصد إن جازت عنه وإلى الخير إن تنكبت طريقه .  
وقد مثل ذلك في لجنة الراديو . أما السينما فله قصة أخرى لأنه يأتيها من  
الخارج . والطاريء علينا منه أكثر جداً من الذي يستحدثه في بلادنا ،  
وإذا كانت أوروبا نفسها على حريتها تشكو من خطره على الذوق والخلق ،  
فأخرى بنا أن نحتاط منه لندوق والخلق ، وأن نراقبه مراقبة دقيقة وألا نبيع  
عروضه إلا إذا وجدنا منه الخير وأماناً شديداً على قن تقدير . والمهم أن يكون  
أمر ذلك إلى هيئة مثقفة ترتفع عن التحكم والجور وتنزه عن الرجمية والجور .

### ( ٥٦ )

والشديد على السينما في مصر واجب بنوع خاص لسبب قد يظهر غريباً  
بعض الشيء ، ولكنه واضح إذا فكرت فيه تفكيراً يسيراً ، فليس السينما  
خطراً على الذوق والخلق والكتب فحسب ، ونسكنه خطر على فن ناشئ .



في مصر ونحن حراس على أن تقويه ونشبعه ، لأن تقويته وتنميته إحياء  
للأدب من ناحية وترقية صحيحة الذوق من ناحية أخرى ، وهو فن التمثيل .  
فهذا الفن الطارىء على لغتنا العربية من أقوم الفنون الأدبية وأرقاها  
وأبلغها أثراً في إمتاع النفوس وتنقية الأذواق . وهو لا يتجه إلى النظارة  
وحدهم وإنما يتجه إليهم وإلى القراء أيضاً ، وهو لا يكتفى بحمل المنظر  
وسحره وإنما ينسجف إليه الجمال الأدبي في اللفظ والأسلوب والحوار ، فله  
على السبيل فضل الفن الرفيع وله على السبيل فضل البقاء ، والصلاح لأنه  
يراجع ويراجع في أمة وهي وعلى الأفراد . وكل هذا خلاق أن يدفعنا إلى  
إشارته على السبيل ، لأنه عنصر من عناصر التربية الأدبية والفنية معاً .  
وقد بذلنا في العناية به جهوداً موفقة ، ولم نعمل عليه الدولة بأكملها ، بل هي  
تشجعه أكثر جداً مما تشجع غيره من فنون الأدب . فلا قل من أن  
تحميه به من الحماية لا أقول محاربة السبيل ، فلا سبيل إلى ذلك ولا خير  
فيه ، ولكن أقول بمراقبته والتخرج في هذه المراقبة .  
فأما العناية بالتمثيل نفسه فست أقول فيها شيئاً لأن لها لجنة تهض بها  
على وجه لا بأس به .

### ( ٥٧ )

وقد أشرت منذ حين إلى أن من الحق على الدولة المصرية للثقافة أن  
تذيعها في طبقات الشعب المصري من جهة ، وأن تتجاوز بها الحدود المصرية  
إلى الأقطار التي تستطيع أن تسيغها وأن تنفع بها من جهة أخرى .

ولأمر ما قالت بعض الأقطار الشرقية لمصر إنها زعيمة الشرق العربي ،  
ولأمر ما صدقت مصر ما قيل لها . فإن كان هذا حقاً فإن له نتائج يجب أن  
تتأثر عنه وينبثق يجب أن تقررب عليه . وإن لم يكن هذا حقاً فإن من  
الواجب علينا أن نحققه لأن فيه تحقيقاً لكرامتنا من ناحية ، ولأن فيه  
ارتداداً عن الأثرة التي لا يليق بشعب كريم . والشئ الذي لا عيب فيه  
هو أن الله قد هيا لمصر من أسباب القدرة على إحياء الثقافة ونشرها ما لم  
يحيى . فغيرها بعد من الأمم العربية . فما لا يليق بالمصريين وقد تسمع  
الناس بأنهم كرام ، وزعموا هم لأنفسهم أنهم كرام أيضاً ، فما لا يليق بهم  
أن يؤثروا أنفسهم بما أصبح لهم من الخير ويختصوها بما أصبح لها من النعمة ،  
وإنما الذي يلائم كرامها وكرامتها ، وما نطمح اليه من المثل الأعلى أن يكون  
حديثها ملائماً لقديمها وأن نكون مشرق النور لما حولها من الأقطار وأن  
تكون البلد الذي نهوى إليه أفئدة الطالبين للعلم والراغبين فيه .

وقد يظن المصريون أنهم يملكون في سبيل ذلك بلا حرج . فأحب أن  
أضارهم بأنهم لم يفعلوا في سبيل ذلك شيئاً .

إن الأقطار العربية تقرأ ما ينشر في مصر من الصحف والكتب  
والمجلات ، ولكن مصر لم تصنع إلى الآن شيئاً لتيسر لهذه الأقطار قراءة  
كتبها وصحفها ومجلاتيها . وأمل من هذه الأقطار ما يلقى كثيراً من الجهد  
في الظفر بحاجته من هذه الكتب والصحف والمجلات . ولو قد يسرت  
مصر للأقطار العربية قراءة آثارها المطبوعة لما بلغت من خدمة الثقافة إلا  
أيسرها وأهونها ، على أن ذلك يعود عليها بالمنفعة المادية والمعنوية جميعاً .

نعم إن مصر تبسر لبعض البلاد العربية استعدادها بعض المعلمين ،  
ولعلها تجد في ذلك شيئاً من الجهد ، ولكن هذا من أيسر الأمور أيضاً .  
وتبعات المركز الممتاز الذي أتيح لها بين الأقطار العربية تفرض عليها  
أكثر من ذلك . ولست أذكر إلا أمرين اثنين : أحدهما قد أخذت  
مصر بأسبابه ولكن في بطنه وتورده . وهو فتح أبواب مدارسنا ومبانيها  
للطلاب الشرقيين والعناية بهم إذا وفدوا على بلادنا ، لا بأن تبسر لهم  
طلب العلم بحسب ، بل بأن تبسر لهم حياتهم في مصر أيضاً . وإلى  
لأوازن بين ما تقدمه البلاد الأوروبية لتحقيق العناية بالطلاب الأجانب  
وما تقدمه نحن فأوازن بين الوجود والعدم . ومع ذلك فأوربا حين تبنى  
بالطلاب الأجانب إنما تبشر الدعوة لنفسها وتستقدم الأجانب لينفقوا فيها  
أموالهم وليعمدوا منها وقد تأثروا بها وأصبحوا لها رسلاً في بلادهم . فأما  
نحن فلسنا في حاجة إلى نشر الدعوة لأننا لا نطمح في شيء . ولأن الدعوة  
المصرية تنشر نفسها في الأقطار العربية لما تقوم عليه من الحب والمودة  
والإخاء . وإنما يجب علينا أن تبسر لطلاب الأقطار العربية الدرس والإقامة  
في مصر أداء للحق ونهوضاً بالواجب ووفاء للأصدقاء وصرفاً لهؤلاء الأصدقاء  
عن الرحلة إلى أقطار الغرب إن وجدوا في هذه الرحلة مشقة أو عناء .  
والأمر الثاني دعوت اليه سراً منذ أكثر من عشرة أعوام حين تولى  
حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا وزارة المعارف للمرة الأولى .  
فقد شهدت مؤتمراً للآثار عقد في سوريا ولبنان وفلسطين . فلما عدت  
رفعت إلى الوزير تقريراً خاصاً طلبت فيه أن تنشئ مصر مدارس مصرية

للتعليم الابتدائي والثانوي في هذه الأقطار . وكان الذي أثر في نفسي هذا الاقتراح ما رأيته من السلطان العقلى للمدارس الأجنبية على هذه الأقطار . وكنت أرى أن العقل المصرى أقرب إلى العقل السورى والفلسطينى وأحرى أن يتصل به ويؤثر فيه تأثيراً حسناً من العقل الأمريكى أو الفرنسى . ولكن وزير المعارف حينئذ انتهى بآرائه إلى أن ذلك ليس ميسوراً ، فقد تريده مصر ولكن السياسة الأجنبية ستناه من غير شك . وكان هذا حقاً حينئذ ، فتما الآن وقد عقد بيننا وبين أوروبا اتفاق مونترو ، وقد ظفرت سوريا ولبنان ببعض الحرية واستقلت المرقى ، فما أرى أن مصاعب سياسية تقوم دون هذا النوع من التعاون الذى بين الأقطار العربية التى تجمعها وحدة اللغة والدين والمثل الأعلى ، والتى تشترك فى منافع اقتصادية عظيمة الخطر .

ما أظن أن السياسة الوطنية لهذه الأقطار تنكره أن تنشأ فيها مدارس مصرية تحمل إلى أبنائها ثقافة عربية شرقية ، ويحملها إليهم معلمون شرقيون مثاهم يتحدثون إليهم بلغتهم ويشاركونهم فى المذوق والميل والشعور . وما أظن أن السياسة الأوروبية تمنع فى ذلك وقد تم الاتفاق بيننا وبين أوروبا على أن تستقر فى بلادنا مدارس أوروبية وتستمتع بكل ما يمكنها من المجهود بجهتها فى حدود القوانين المصرية وعلى أن يكون التبادل أساساً لهذا الاتفاق .

وواضح أننا لا نريد أن ننشئ مدارسنا المصرية فى فرنسا أو إنجلترا أو إيطاليا ، ولكن من حقنا أن ننشئ المدارس المصرية فى البلاد العربية التى تتأثر بسلطان هذه البلاد ونفوذها تأثيراً قليلاً أو كثيراً .

ومن الحق أننا إذا أنشأنا المدارس المصرية في الأقطار العربية فسننشئها  
وسنسيرها على النحو الذي نحب أن تنشأ عليه المدارس الأجنبية في بلادنا  
وأن تسير عليه أيضاً . سننشئها على أنها معاهد للتعاون الثقافي بيننا وبين  
أهل هذه البلاد ، لا يستأجر المصريون وخدمهم بالعمل فيها ، بل يستعينون  
بمن يقدرون على معوتهم من الوطنيين . ولا تفرض فيها الجغرافيا المصرية  
والتاريخ المصري دون الجغرافيا الوطنية والتاريخ الوطني ، وإنما تكون معاهد  
ينشأ فيها الوطنيون لأوطانهم لا لمصر ، وحسب مصر أنها تعين على ذلك  
وتشارك فيه وتؤدي ما عليها من الحق لجيرانها وشركائها في اللغة والدين  
والاقتصاد ، وحسبها أن تظهر منهم بالحب والود والإخاء .

وقد يقال إن أعباء الدولة المصرية ثقل من أن تسمح لها بمثل هذا  
التوسع في إذاعة الثقافة خارج حدودها على حين أنها في أشد الحاجة إلى  
إذاعة الثقافة داخل هذه الحدود . وقد يكون هذا حقاً من بعض الوجوه .  
ولكن من الحق أيضاً أن الحياة المستقرة تبعثها ، وأن التقدير في النهوض  
بهذه التبعات لا يلائم ما نزعته لأنفس من الكرامة والزعامة .

وما لا شك فيه أن هذه المدارس إن أنشأناها ستكون أنفع لمصر والبلاد  
التي تنشأ فيها من كثير من القنصليات والمؤسسات التي تنشأ فيها بحسب  
منها تقعا .

وما لا شك فيه أيضاً أن العبء المالي الذي يتبعه إنشاء هذه المدارس  
لا ينبغي أن يقع كله على الدولة ، وإنما ينبغي أن يشارك فيه القادرون على  
هذه المشاركة من المصريين أولاً ومن الوطنيين ثانياً ، وحسب الدولة أن  
تعينها معونة قيمة بالمال والرجال .

على هذا النحو تحمل مصر تبعاتها وتهبط بواجباتها الثقافية وتلائم بين حديثها وقديمها ، فقد كانت مصر فيها معنى من المجهود الإسلامية مصدر الثقافة والعلم الأقطار العربية في الشرق القريب . لم تقتصر في ذلك إلا حين اضطرها السلطان العثماني إلى التعبير فيه . فأما الآن وقد استردت استقلالها فيجب أن تسترد مكائدها الثقافية في الشرق القريب . وهناك بلاد عربية لم ينشأ فيها الأجانب ولا يستطيعون أن ينشئوا فيها المدارس والمعاهد ، ولا يوجد أهلها فضلاً من الذين يفتقون في تنمية الثقافة كما ينبغي . فالحق على مصر أن تسرع إلى معونة هذه البلاد وأن تدخر جهداً إلا بذلته في هذه السبيل . وهذه البلاد هي الحجاز وبلاد الدولة العربية السعودية بوجه عام . وما أشك في أن المصريين يرضون كل الرضى عن إنشاء مدرستين على أقل تقدير ، إحداهما في مكة والأخرى في المدينة ، ما أشك في أنهم يتجاوزون الرضى إلى البذل والإنفاق . وقد عرفت أن أهل الحجاز أنفسهم يهتمون ذلك ويأجرون فيه .

### ( ٥٨ )

وليس هذا كل ما ينبغي أن تهبط به مصر لنشر الثقافة في الأقطار العربية ، بل هناك شيء آخر قد عمّ الشعور به واستندت الحاجة إليه حتى أخذت وزارة المعارف تفكر فيه وتستعد له وهو : التعاون على تنظيم الثقافة وتوحيد برامجها بالقياس إلى الأقطار العربية كافة . يدعو إلى ذلك حاجة هذه البلاد إلى توحيد الجهود ما دام مثلها الثقافي الأعلى واحداً ، ويدعو



إلى ذلك أن التعليم العالي في مصر قد بلغ من الرقي درجة تدعو إليه طلاب العلم في الأقطار العربية . وللتعليم العالي في مصر افلام دقيقة شاقة قد تحول بين هؤلاء الطلاب وبين الاستدفاع به والظفر بأجاراته ودرجاته ، فلا بد من أن يهبوا هؤلاء الطلاب هذا التعليم تهبة حسنة تلائم تهبة المصريين له . وقد اجتمع فريق من قادة الرأي المشرق العربي منذ أكثر من عام في لجنة التأليف والترجمة والنشر وشاوروا في ذلك كما شاوروا في غيره من ألوان التعاون الثقافي ورسموا لذلك خطة وشرعوا له نظاماً . ثم أخذت وزارة المعارف تفكر فيه وتستعد للدعوة إلى مؤتمر عربي شرقي . والذي أرجوه أن يكون انعقاد هذا المؤتمر دورياً وأن يكون هذا المؤتمر مستقلاً في الأقطار العربية على نحو ما يسير عليه المؤتمر الطبلي الذي أنشئ منذ حين .

وقد شهدت في العام الماضي — مثلاً لوزارة المعارف — مؤتمر اللجان الوطنية للتعاون العكري . فتحدثت فيه إلى المؤتمرين بأن مصر تستطيع أن تكون مركزاً من أهم المراكز لهذا التعاون العكري ، إذا مهتت ببعثاتها الثقافية نحو الأقطار العربية . ذلك لأنها بحكم مركزها الجغرافي وبحكم نهضةها الحديثة أصدق صورة لما تطمح إليه عصبة الأمم من هذا التعاون العكري الخاص الذي يقارب بين الأمم ويطغى ما بينها من الفروق ويرتفع بحجياتها العقلية عن ألوان الخصومة وضروب النزاع . فالجامعة المصرية مثلاً بيئة تلتقي فيها الثقافات الإنسانية كلها تقريباً ، يحملها إليها أساتذة ممتازون من المصريين ومن الأوروبيين على اختلاف أوطانهم ومذاهبهم في السياسة والدين والاقتصاد . وهذه الثقافات كلها تلتقي وتنتزع



وتصير في العقل المصري الذي يسيغها ويتشربها ويطبعها بعد ذلك شيئاً ما بطبعه المصري الخاص . وهو قدر يمد هذا على أن يذيعها في بلاد الشرق شرقيةً غربيةً عربيةً أوربيةً بريئة مما يفسد الثقافة عدة من التعصب والخرى .

وقد وقع هذا الحديث من مؤرخين موقفاً حسناً . فهل يقع هذا الحديث من المصريين أنفسهم موقفاً حسناً ، وهل يشعر المصريون بأن فرصة ذهبية كما يقال تدح لهم الآن ؟ ! الكمال شر أشر حسن ، والشر أن حاجتنا إلى الأوربيين لا تزال شديدة في التعليم ، والآثر الحسن لهذا الشر أنه نستطيع أن نكون رسل العلم والثقافة والسلام والتوفيق بين الشرق والغرب جميعاً .

فإذا أرادت مصر أن تنهض هذه الفرصة فذلك يسير عليها لا يحتاج إلا إلى أن تأتي بتقوية المسألة بينها وبين لجنة التعاون الفكرى في جنيف ومعهد التعاون الفكرى في باريس من جهة ، وبين المبعث والمه هذه العملية في الشرق العربى ، بل في الشرق الإسلامى من جهة أخرى .

( ٥٩ )

وبعد هذا الحديث الذى أراه قد طال أكثر مما قدرت له أن يطول تعرض مسألة لا بد من الوقوف عندها والإجابة عليها . أوجد ثقافة مصرية وما عسى أن نكون ؟ ! فما أنا فأجيب على هذه المسألة بأن الثقافة المصرية مهما تكن ضعيفة ومهما تكن ناقصة ومهما تكن محتاجة إلى التقوية والتنمية

والإصلاح فهي موجودة ما في ذلك وما ينبغي أن يكون في ذلك شك .  
هي موجودة متميزة بخصالها وأوصافها التي تنفرد بها من غيرها من الثقافات .  
وأول هذه الصفات المميزة لثقافتنا المصرية أنها تقوم على وحدتنا الوطنية  
وتتصل اتصالاً قوياً عميقاً بنفوسنا المصرية الحديثة كما تتصل اتصالاً قوياً  
عميقاً بنفوسنا المصرية القديمة أيضاً ، تتصل بوجودنا المصري في حاضره  
وماضيه . ومن حيث إنها تصور آمالنا ومثلنا العليا في الحياة فهي تتصل  
بمستقبلنا أيضاً بل هي تدفعنا إلى هذا المستقبل دفعةً ، ولك أن تنظر في  
أى لون من ألوان العلم والأدب والفن التي تدرس في مصر والتي ينتج فيها  
العلماء والأدباء والفنانون المصريون ، فتدرك أنها مطبوعة بالطابع المصري  
القوى الذي لم يستطع الزمان أن يمحوه أو يغيّر آثاره . ستدرك فيها هذا  
الدوق المصري الذي ليس هو إنساناً خالفاً ولا عبوساً خالفاً ولكنه شيء .  
بين ذلك فيه كثير من الابتهاج وفيه قليل من الابهتاس . وستدرك فيها  
هذه النفس المصرية التي تجمع بين الجدة والقدم والتي تثب إلى أمام ولكنها  
تستأني وقد تقف من حين إلى حين لتنظر إلى وراء . ستدرك فيها الاعتدال  
المصري الذي يشتق من اعتدال الجو المصري والذي يأتي على الحياة  
المصرية أن تسرف في التجديد . ثم ستراها قد اتخذت اللغة العربية المصرية  
لها أداة مرنة أنيقة رشيقة لا تنبهر عن الدوق ولا تتجافى عن الطبع ولا تكاف  
قارنها مشقة وجهداً . ولا تقل إن اللغة العربية مشتركة بين مصر وغيرها من  
البلاد العربية ، فهذا حق ، ولكن لمصر مذهبها الخاص في التعبير كما أن لها  
مذهبها الخاص في التفكير . والبلاد الأخرى تتأثر بمصر ولعلها تتناقص في

تأثر مصر في تفكيرها وتعبيرها . وإذا أردت أن تحلل الثقافة المصرية إلى عناصرها الأولى فهذه العناصر بيئة وانحمة : هي التراث المصري الفنى القديم ، وهي التراث العربى الإسلامى ، وهى ما كسبته مصر وتكسبه كل يوم من خير ما أثمرت الحياة الأوروبية الحديثة . هى هذه العناصر المختلفة المتناقضة فيما بينها أشد الاختلاف والتناقض . تلتقى فى مصر فيصق بعضها بعضاً ، ويهذب بعضها بعضاً ، وينتج بعضها من بعض ما لا بد من نفيه من الشوائب التى لا تلائم النفس المصرية ، ثم يتكون منها هذا المزاج الفنى الرائع الذى يورثه الآباء للأبناء وينقله المعلمون إلى التلاميذ . وأنا أعلم أن كثيراً من رجال الثقافة المتأثرين فى أوروبا يفتقرون بالثقافات الوطنية وبكراهونها ويودون لو لم تعرف الإنسانية إلا ثقافة واحدة . أنا أعلم هذا ولكنى أعلم أنه بخلاف الطبيعة الأشياء . فمن عناصر الثقافة ما هو بطبيعته شائع عام مشترك بين الناس جميعاً ، ترمى ذلك فى كثير من ألوان العلم ، ومن عناصر الثقافة ما هو بطبيعته شخصى مقصور على هذه الأمة أو تلك ، يجرى ذلك فى كثير من ألوان الفن . ولكن طبيعة الحياة الإنسانية قد أتاحت للناس أن يحددوا العام فيطبعوه بطابعهم ، وأن يعمموا الخاص فيجعلوه شركة بين الأمر جميعاً . فالعلم لا وطن له ، ولكنه إذا استقر فى وطن من الأوطان تأثر بأقاليمه وبيئته ليستطيع أن يتصل بنفوس ما كنيه . والفن شخصى متأثر بنتجه مصور لنفسه ومزاجه ، ولكنه لا يكاد يظهر حتى يكتب من وجوده نفسه صمة لا أدرى كيف تحدد ولكنها تصل بينه وبين الناس جميعاً وتقربه إلى نفوس الناس جميعاً . هذا التمثال المصرى وطنى خالص

مثل للطبيعة المصرية والدوق المصري ، ولكنه لا يكاد يظهر في ضوء الشمس حتى يعجب المثقفين جميعاً ويتصل بنفوسهم . وهذا اللون من ألوان الموسيقى المسموعة أو فرنسي يصور فاجر كما يصور ألمانيا وصور براون كما يصور فرنسا ، ولكنه لا يكاد يوقع حتى يهز قلوب المثقفين جميعاً ويتصل بأذواقهم .

فأبست الثقافة وطنية خاصة ولا إنسانية خاصة ، ولكن وطنية إنسانية معاً وهي في أكثر الأحيان فردية أيضاً . فمن ذا الذي يستطيع أن يدعو بنهم من من موسيقى بهوفن ؟ ومن ذا الذي يستطيع أن يدعو راسين من شعر راسين ؟

وإذن في مصر ثقافة مصرية إنسانية فيها شخصية مصر القديمة العائدة ، وفيها شخصية مصر الباقية العائدة وهي في الوقت نفسه إنسانية فادرة على أن تغدو قلوب الناس وعقولهم وتخرجهم من الظلمة إلى النور ، وفادرة على أن تتيح لهم من اللذة والمتاع مما يجدونه أو لا يجدونه في ثقافتهم الخاصة . وآية ذلك أن هذه الثقافة تعلم كثيراً من العرب غير المصريين والمسلمين ، وأن القليل الذي ترجم إلى اللغات الأوروبية قد أعجب الأوروبيين وأرضاهم . فلنضع أنفسنا إن لم تكن مقتنعة بأننا هم . لكن مبطلين فإن لنا شخصية قوية خصبة تنتج للناس ما يفيدهم ويثمنهم كما تنتج لنا ما يفيدنا ويمتتنا . وكل ما يجب علينا هو ألا نهمل هذه الثقافة فتضف أو يدر كما الجود ، وأن نمنحها ما نملك من قوة وجهد لننمو ونذكر ، فإن في نمانها وذكاها نمانا لنا وذكاها ، بل نمانا نغيرنا من الناس وذكاها أيها .

(٦٠)

وقد يحق لي بعد إملاء هذا الحديث الطويل الشاق ، ويحق لتقارىء  
بعد الفراغ من قراءته أن يفرغ كل من نفسه في مجسه الذي يوافق فيه  
فراغه من الإملاء أو القراءة ، وأن يرسل نفسه لحظات على سجينها ويخلى  
بينها وبين الأمل الواسع والحد البعيد ، فتأثرت أنا فإني أطاق نفسي من  
القيود التي يرضى عليها الإملاء ، المنظر والتفكير المنسق ، أضيق من هذه  
القيود وأخلى بينها وبين أمل لا يشبه في السعة والجل والتوسع إلا هذا  
الأفق الذي أحسه عند أدبى رائحة هذا الجو المشرق الصافي ، وهذه الجبال  
الشاهقة تتوجه ، التلوج وتقف على سفوحها العذبات محتافة ألوانها ، ويرى  
بينها ضوء ، حار يبعث في النفوس والأجسام حياة ، ويضطرب بينها نسيم  
عذب يبعث في النفوس والأجسام نشاطاً ، أخلى بين نفسي وبين هذا الأمل  
الواسع الخلق ، أخلى بينها وبين هذا الخلق الرائع الجمال ، وأجدلدة فربة تخرجني  
عن طوري أو تكاد ، حقيقة تتعاقل إلى أقصى ضميري أو تكاد ، وإذا أنا  
فرح إلى أقصى غایت المرح ، مبتهج إلى بعد حدود الانسجام ، سعيد إلى  
أرق درجات السعادة ، لأنني أرى شجرة الثقافة المصرية باسمة ، قد  
نهقت أصولها في أرض مصر ، وارتفعت فروعه في سماء مصر ، وامتدت  
أغصانها في كل وجه ، فأظنت ما حول مصر من البلاد وحملت إلى أهلها  
ثمرات حلوة ، فيها ذكاء للقلوب وغذاء للعقول وقوة للأرواح . وهم يسمعون  
في عذو ، وأطمئن وثقة إلى هذه الفصوص النضرة الوارفة ، فيستمعون

بنظرها ، و يأتون إلى ظلها ويستمتعون بثمراتها المشابهة ، لأنها تصدر عن شجرة واحدة هي ثقافة مصر المختلفة ، ولأنها تحمل إليهم ألوان العلم وضروب المعرفة وصنوف اللذة الفنية على تنوعها ، فيتلون هذه الآية الكريمة التي اقتبس ترجمتها ، أندريه جيد وزين بها كتاباً هو أربع كتبه في تصوير لذات الحبس والتي اقتبسها أنا الآن لأن فيها أصدق صورة وأروعها وأبرعها للذة العقل والقلب والروح .

« و بشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وأنوا به متشابها ولم فيها أزواج مطهرة وهم فيها خالدون » .

نعم أرسل نفسي على سجيته في هذا الحلم الرائع الجميل فأرى مصر وقد بذلت ما دعوتها إلى بذله من جهد في تعهد ثقافتها بالعناية الخاصة والرعاية الصادقة ، وأرى مصر وقد ظفرت بما وعدتها بالظفر به فالجباب عنها الجهل وأظلمها العلم والمعرفة وشملت الثقافة أهلها جميعاً ، فأخذ يحفظه منها الفنى والفنير والقوى والضعيف والناهب والخامل والفاشي . ومن تقدمت به السن ، وأطفال لذتها حتى بلغت أعماق النفوس ، وانتشر نورها حتى أضاء القصور والدور والأكواع ، وشاعت في مصر كلها حياة جديدة وانبعث في مصر كلها نشاط جديد ، وأصبحت مصر جنة الله في أرضه حقاً يسكنها قوم سعداء ولكنهم لا يؤثرون أنفسهم بالمادة وإنما يشركون غيرهم فيها . وأصبحت مصر كفاية الله في أرضه حقاً يمتزجها قوم أعزاء ولكنهم لا يؤثرون أنفسهم باللمزة وإنما يفيضون على غيرهم منها .

هذا حلم رائع جميل تمضي فيه نفس هائمة تحب مصر وأهل مصر في  
هذا الأفق الغريب الجميل من آفاق الأنايب، ولكنه حلم يسير التحقيق قريب  
التعبير. فإن مصر التي انتصرت على الخطوب، وثبتت للأحداث وفكرت  
بحكمها من أعظم قوة في الأرض في هدوء وأناة وثقة بالنفس وإيمان بالحق،  
خليقة أن تنتصر على نفسها وتظهر على ما يعترض طريقها من العقاب،  
وترد إلى نفسها مجداً قديماً عظيماً لم تنسه وأن تنساه.

بيروت ١٠ مايو سنة ١٩٣٧

مورزين بوليم سنة ١٩٣٨



## فهرست

الصفحة	نوع الموضوع	الرقم
	مقدمة	
٩	الهدف من علم أصول الحضارة والاستقلال . الاستقلال والحريّة وسبيله إلى النسك وسبب من أسباب الترقى . معنى التلازم بين حياة الحضارة وعملها المبرور .	١
١٢	مستقبل الحضارة مصر مرانطقا فاصم . بعيد . مصر من شتى في اتفاق أم من مصر اتفاق . عمل مصرى معصن منذ مصور الأول بشعوب عرب وروم .	٢
١٦	العلم مصرى بين شرقاً . عمل مصرى وعمل اليونانى وتأثيرات منهم بالأخذ . تاريخ مدينة موم . سبب التلازم بين في مصور الحضارة . هذا تصور هو هو من الحافة الحديثة في أوروبا .	٣
٢٢	شركة نصال مصر . يونان في عدم وتأثيرها بالحضارة اليونانية وبالحضارة يونانية . نس بين شعوب في ذلك حول غير روم في عالم قوى .	٤
٢٣	مصر والإسلام . تشبه الإسلام والمسيحية في مبادئها . كسفه وتأثيرها فيها .	٥
٢٨	مصر الحديثة . حوسب العمل إلا . في عهد يونان وحديثها . بعد حاجة الترك . العمل الإسلامى كالمعمل لأوربي يرد إلى عناصر ثلاثة : حضارة يونان . حضارة رومن . الدين .	٦
٣٠	مصر والحضارة الحديثة . التلازم الأخرى مصرى في حياة الإنسانية هو التلازم الأعلى للأوربي . حياة الشعوب على خلاف أحوالها أوربية حاضرة . تضم الحكم في مصر وتأثيره . نظم الأوربية . نظم الحكم في مصر وتأثيرها لنظم الأوربية . مذاهب المعيشة في التبعين وأخذ الأوربيين عنها في عرون الوسطى .	٧
٣٧	تصغير مصر في الأخذ . أسباب الحضارة الحديثة . مصرى خلق للمرة والفرقة . لا فرق بين مصرى والأوربي في العقيدة . تساوة في الحقوق والواجبات بمعنى أن تكون نظم حياتنا الداخلية والخارجية .	٨

الصفحة	الموضوع	الرقم
٤١	وجوب المراجعة والخبرة في الأخذ بأساليب الحضارة الأوربية في كل نوع من الحياة .	٩
٤٦	إشفاق على الناس من الدعوة إلى هذا الرأي . لا خوف من الأخذ بأساليب الحضارة الحديثة . مبررة لإسهام الحضارة في حصول التخلف .	١٠
٥٤	لا خطر من الاتصال بولي الصريح . دور على شخصيات القومية ومضامينها .	١١
٥٦	مدى الحضارة الأوربية . روحية الشرق وحضارتها . موقفنا من روحية الشرق وعمارتها . وجه حضارة الغرب .	١٢
٦١	لدولة وشئون العام . نهوض الدولة وحده شئون التعليم . جهود الأفراد والجماعات في سبيل التعليم . عصر المصري والأجنبي ونوع كل منهما .	١٣
	إشراف الدولة على شئون التعليم من أجل توسيع طائفة الاستفادة والحدود منه . وجوب مراقبة التعليم في المعهد الأهلية . درس تعليم لغة البلاد وتاريخها . التعليم المدني وضرورة ترجمته على المعهد الأهلية كما هو ضروري في مدارس المصرية . التعليم آخر وعطلة من الرقابة . التعليم الذي في الأحرار . يجب أن يكون هناك مدرستان مشتركتين من نتائج التعليم في جميع المدارس المصرية أو الأهلية أو معهد زبدية . الأحرار ومراسل التعليم لهم . وجوب إشراف الدولة على التعليم العام في جميع المعاهد .	
	القومية الإسلامية والقومية الوطنية .	
٧٧	الديمقراطية والتعليم الأول . تعليم لأول ركن أساسي من أركان الديمقراطية الصحيحة . مسئولية الدولة عن حماية جسم القوي كما هي مسئولة عن تكوين عقله وقائه .	١٤
٨٤	وجوب حماية أعداد تعلم الأولى . إصلاح مدارس تطبيق الأولية . مهمة التعليم الأولي أخطر من نحو الأمية . شروط إعداد تعلم الأولى وحقوقه وواجباته .	١٥
٩٠	المدارس الأولية : سياسة بناء المدارس الأولية وتأثيراتها . ضرورة الاقتصاد ومراقبة ظروف البيئة .	١٦
٩٣	مرحلة التعليم الأولي لا تكفي لمن انقطعت به السبل عن إتمام التعليم العام . وجوب تزويد البنية بنظم من الثقافة إلى جانب ما يتناولون من عمل . أثر ذلك في تكوين شعب يشعر بالكرامة والحرية ويذكر الواجب .	١٧

الترتيب	الصفحة	الموضوع
١٨	٩٧	خطر التعليم الأولي وأهميته : الأمة وقدة رأي . ضرورة أن يكون المشرعون على التعليم الأول من صفوة الأمة وخلاصة أجيالها فيها .
١٩	٩٩	التعليم الثانوي : احتياط الأمر في مرحلته وخطره . متى يبدأ ؟ الخرس من التعليم الثانوي . مكان تعليم الابتدائي من تعليم الأولي والثانوي . وجوب رواله من حيث كونه وحدة متصلة . ضرورة تلازمة بين التعليم الأولي والثانوي . متى يجب أن ينتهي التعليم الثانوي ؟
٢٠	١٠٥	مشكلات تعليم أبناء : إلى من ينحدر هذا التعليم ؟ . صحة المستطاعين ومن يخطر من فقرائه على الأمان . خطر قصر تعليم العام على صنف دون آخرى . الديمقراطية الحديثة وعلى فقرائه في تعليم العام .
٢٢، ٢١	١١٢	هل هناك خطر من توسع في تعليم عام ؟ . التفرقة بين طوائفها في حرية التعليم كما صورت بينها في الحقوق والواجبات . علاج الصلة لا يكون بزيادة التعليم بل من أو خارج من أشر التعليم . إنما يكون بإصلاح النظام التعليمي . لا خطر لأن من أزمة التعليم المتدهلن . نحن وألسنا . وجوب التوفيق بين التعليم في المملكة . علاج الأزمة إنما يكون بتفريق الصلة بين التعليم نظري وتطبيقي تعليمية .
٢٣	١٢١	وجوب مراقبة الدولة للأمة في مرحلة التعليم . من والنصح لادومهم توجيهم الوجهة الصالحة . علاج هذه مشكلة في فرنسا .
٢٤	١٢٣	ارتداء المدارس بالعلماء بحسب من العناية بهم ومن بينهم . خطر ذلك على التعليم . حاجة شعب إلى تعليم صالح يسد أمن من حاجته إلى الدفع الواسع إليه . ليس مهمة المعلم تعليم محض بل وإعجه تربية الطفل وتبنيته تربية صالحة .
٢٥	١٣٢	حقوق المعلم : التقدير . ليس المعلم أداة تنفيذية فقط . الصلة بين المعلم والتلميذ . وزارة المعارف ورسالة القيود . السياسة والتعليم . تيمم رجل الوزارة لتبني في صطرات تعليم . صلة الديوان بدارس . المركزية وخطرها .
٢٦	١٤٢	وجوه إصلاح التعليم : أ) إنشاء مجلس التعليم الأعلى ب) إعادة تنظيم مراتب التعليم . إنشاء مجالس إدارة صغيرة . تقرير

الموضوع	الصفحة	الترتيب
مقدم إلى معالي مراد سيد احمد باشا وزير المعارف الأسبق بشأن المسألة بين التعليم - قوى و هوى . وجاء إصلاح التعليم .		
الامتيازات في المناهج في قديمها ، إعمالها في عهد أن كانت وسيلة ، خطر هام وجوب إعمالها ، امتحن ، الفعل ، إلا إذا دعت إليه ضرورة ، ثقافة ، تعليم . تبع الامتيازات عامة .	١٥٨	٢٦
إعمالها الحرة ، إعمالها التلاميذ والمعلمين عنها .	١٦٥	٢٧
الكتب التعليمية طرقة : خطر حثاها ، تعليم ، سياسة شراء الكتب ومبرراتها ، مكتبات المدارس ، أهمية ، حرية ، تأليف واختيار لصالح من الكتب .	١٧٠	٢٨
مشكلات التعليم الخاصة : حاجة التعليم العام وحرص من إعمالها ، كيف كانت مصر تصور التعليم من الاحتلال و بعده ، حرص الأسبق من إعمال العام ، الخصومة بين الخدمة ووزارة المعارف : ضرورة شراكة التعليم العام في تنظيم عدم التفرق . بين إعمال من التعليم لقاء إعمال تعليمات التعليم على كل ما كانت عادت أخرى .	١٧٤	٣٠
الإعمال مهمة التعليم العام و شعور بخطرهم وقدسية في نفوس المعلمين والتدريسين عليه .	١٨٤	٣١
مادرا يعنى في المدارس العامة : وجوب العناية بخرافية البلاد وتاريخها . ما يشترك فيه تعليم الأولى والتعليم العام ، أوجه الاختلاف ، العناية بالعلم العربية ، متى يبدأ بتعليم لغات الأحياء ؟	١٩٠	٣٢
كم لغة أجنبية يجب أن يتعلمها الطالب ؟ : حاجتنا إلى تزود من الثقافة الأوربية على اختلاف أنواعها ومصادرها ، العناية بلغات المختلفة يساعد الجامعة على أداء مهمتها .	١٩٨	٣٣
اليونانية واللاتينية ، الجامعة ولغات القديمة ، علة ضعف تعليمها ، ضرورة فرصها على من يريد التعليم الخاص والخاص فيه ، تقريرها في المدارس العامية وأسباب ذلك ، اجتناب بين أنصار تعليمها وخصومه .	٢٠٧	٣٤
سبيل تعليم هاتين اللغتين في التعليم العام ، فرصة على طائفة خاصة . تنوع	٢٢٤	٣٥

الصفحة	الموضوع	الترتيب
	التعميم وتنظيم النود إلى إجباري واختياري - خلق هذا وحاجة كليات الجامعة .	
٢٢٧	تعليم اللغة العربية والمادة العربية . فرض من تعليم اللغة العربية في المدارس العامة وغيرها . ليست اللغة العربية وفقاً على فريق معين أو معهد معين . الأزهر والجامعة العربية . حق الدولة في إعداد معلم اللغة العربية وتعيينه إلى شغل .	٣٦
٢٣٥	معلم اللغة العربية التي تنوب الدولة تعيينهم في المدارس . إصلاح علوم العربية وتعيينهم . رأى تدعيم إلى إصلاح ورأى معارضتهم . الإصلاح ضرورة في هذا مصر . يجب أن يشمل الإصلاح ما يصدر من الخطأ فراءة وكتابة . إصلاح الكتابة ومساواة .	٣٧
٢٤٧	مصر تعلم البحر على المدرس ضروري وعرضه في صورة أدبية . دراسة أدب اللغة وتعليم القوم . دراسة أطراف من الآداب الأجنبية باللغة العربية .	٣٨
٢٥٣	التوفيق بين هذه التامع ومساواة للمعلم . اعتماد على التفاصيل غير الضرورية . مفهوم الزمن المسكافي	٣٩
٢٥٦	القرية الحديثة وفوائدها	٤٠
٢٥٨	إعداد المعلم تأهيل المعلم العام : أنواع أهداف المعلمين وتعدد إماراتهم الدراسية . مدرسين المعلمين المتوسطة . مدرسة المعلمين العليا . البعثات . الجامعة المصرية . معهد قرية للبحر . معهد قرية للبنات . تقرير عن معهد قرية . صلة بين المعهد والجامعة .	٤١
٢٧٨	إعداد معلم لغة عربية . تعدد المعاهد التي تخرج معلم اللغة العربية : الأزهر ، دار العلوم ، كلية الآداب . اضطراب الأمر بين المعاهد الثلاثة . تقرير بين النظم الذي ينبغي أن يتخذ لإعداد معلم لغة العربية . لجنة إصلاح دار العلوم وقرار وزارة المعارف .	٤٢
٢٩٧	اضطراب وزارة معارف في سياسة إعداد المعلمين . أمور التعميم فوق السياسة . الوزارة والأزهر . الوزارة ودار العلوم . دار العلوم بعد الإصلاح . الوزارة وتعميم المعاني .	٤٣
٣٠٢	تخصص المعلم في المادة . الشهادات العليا لا تكفي لتخصص . امتحان مسابقة	٤٤

الترتيب	الصفحة	الموضوع
		تفان العلم من الابتدائي إلى الثانوي .
٢٥	٣٠٥	إعداد دروس الجامعة لطلبة لعدم لامتحان المسابقة . مكافأة الناجحين . أثر ذلك في رفع مستوى التعليم .
٢٦	٣٠٧	التعليم العالي : ما هو ؟ ما الأغراض التي ترمى منه وتختلف إجابة ؟ الاختلاف ليس في هذه الأغراض . كيف ينهجها رجل شرع ؟ كيف ينهجها الرجل العلم ؟ من الأعلى إلى تحت أم من تحت إلى أعلى ؟ تنوع التعليم العالي . كليات الجامعة . تربية الشباب تعلم نظري والحياة العملية . إدارة كلية الآداب في إعداد شباب للحياة العلمية والحياة العملية الجامعة .
٢٧	٣٢٩	مبادئ علم ليست مبادئ علم ، بل هي بيئة للثقافة . توسع معانيها . التعاون بين طلبة والجامعة في سبيل تحقيق من الأعلى . الخدمة مع أن يكون مسير حضارة برية .
٢٨	٣٣٣	من الحاجة الخدمة ليس بعد الفضة من تعليم وثقافة . استقلال الجامعة أكمل وعلى . خلفها في الإشراف على شؤون التعليم وما يتصل بها من الامتحانات . وجوب الاحترام لكل هذه الاستقلال . حاجتها إلى المال وواجب الأعباء .
٢٩	٣٣٩	مشكلات التعليم العالي . مصادرها : مالية ، إدارية ، منهجية الحكومية . حق الجامعة في حل ما يمرض من مشكلات ومصدرها على ذلك . أمثلة هذا : جهود كلية الآداب ومحاولاتها : تهذيب - منهجية - دراسات إسلامية . معهد الأصوات . دروس الجامعة لا تكفي للتربية لتعلم مبادئ الدولة بل لابد من المساعدة . الفرق بين الامتحان الجامعي وامتحان المسابقة .
٣٠	٣٥٠	التعليم الديني في الأزهر . بعد أثر الأزهر في تكوين ثقافة في مصر والعالم الإسلامي . وجوب ملازمة هذه الثقافة لحياة الشعب وحياته . الأزهر مصدر الحياة الروحية للسلطين . الأزهر وثقافة جديدة . مجازاة الأزهر لتطور . حتى الأزهر الاشتراك في الحياة العملية لا الاستغناء بها . اختياره بالتصميم ليس . رجال الدين في مصر وأورما . إشراف الدولة على التعليم فيه يعني : تعارض بين النوعين : المذوق والديني .
٣١	٣٥٧	التعليم الديني للأقباط . العناية بإعداد رجال الدين المسيحيين . اتصال

الرقم - عنوان	صفحة	الترتيب
تسليح بالقيام الشد من على رجاى الذين طغاف المذهب . سكنة القبطية مصدر تمدد ديمه أمير السليبي . تعاون الدولة والكبيد لبطنة على الإصلاح .		
ليست الثقافة كمصورة في مدارس والتأهيل . تعاون الحكومة والجمع على تعزيز هذه الثقافة . وجوب شجع التفكير على الإنتاج في العلم والتأهيل تطير فشت نمية والأدبية والتمية والتجربة . أثر ثقافتها في حياتنا معية ومعية وشعبية .	٣٦٢	٥٢
الإصلاح العمل . الخبرة والتعلم من الكفاءات الأوروبية وأثرها في توعية الثقافة . إشاعة الكتب لفرجة وترويج المعرفة .	٣٦٨	٥٣
الفرزاج للمعين وأثرها في تشجيع في راحة مادية للثقافة والتجربة لأهل أولاد . أثر الدولة الشعب وشكر الرئاسة أحياء . فقه عدد المرات وزعمهم على مائة .	٣٧٢	٥٤
مطالعة الأدب في مصر وفي غيرها . وجوب شجع الأديان على الإنتاج . حرية رأى . الصحافة والادب . وأثرها في حياتنا . وجوب إثراء ثقافة مصرية عجم .	٣٨١	٥٥
حظر السير على التخلي . وجوب محاربة والتميز .	٣٨٣	٥٦
وجوب مصر جو الأفكار العربية . سبيل نشر الثقافة المصرية في هذه الأفكار . الكتب والمطبوعات . التعاون الثقافي بين مصر والأقطار العربية وأثره . أهمية هذه الأفكار في مصر . إنشاء مدارس مصرية في الأفكار العربية .	٣٨٤	٥٧
التعاون على تطوير الثقافة وجوب دعم برامجها فاعيدس إلى الأفكار العربية . ثقافة مصر مركز من المراكز لتعاون الفكرى .	٣٨٩	٥٨
أهمية ثقافة مصرية . ومن عسى أن تكون ؟ تميزات الثقافة المصرية . الثقافة إنسانية ووطنية مد .	٣٩١	٥٩
حلم وأمل	٣٩٥	٦٠







Page 100 of 100

434 3/46

12

35 20

074855-73

